



إدارة التوجيه والإرشاد

مُقَرَّرَاتُ

بَرْنَامَجِ مَعُونَةِ الْمُتَعَلِّمِ

بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ

مَنْقُولٌ مِنَ الشَّرْحِ الصَّوْتِيِّ لـ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَدٍ الْعُصَيْمِيِّ

عُضْوِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُدَرِّسِ بِالْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَشَايِخِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

المستوى الثاني

المستوى الثاني

- الكتـــــاب التاســـــع: شرح بهجة الطلب في آداب الطلب
- الكتـــــاب العاشـــــر: شرح فضـــــل الإســـــلام
- الكتاب الحـادي عشـر: شرح المقدمة الفقهية الصغرى
- الكتـاب الثـاني عشـر: شرح خلاصـة تعظـيم العلـم
- الكتـاب الثالـث عشـر: شرح العقيـــدة الواســـطية




الكتاب
التاسع

سلسلة شروحات وتطريزات فضيلة الشيخ

شرح

بهجة الطلب

في آداب الطلب

صنف الكتاب وأملى شرحه معالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

شرح

بهجة الطلب

في آداب الطلب

قالَ المصنِّف وفَّقـهُ اللّه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْـــــدُ للهِ لَهُ الْإِحْــــكَامْ ثُــمَّ الصَّــلَاةُ بَعْـدُ وَالسَّــلَامُ
عَلَى مُحَمَّـــــدٍ رَسُـــولِ اللهِ وَآلِهِ طُــــرًّا بِـــلَا تَنَـــاهِي
وَبَعْــدُ ذِي أُرْجُــوزَةٌ جَــدِيرَهْ بِـــالْحِفْظِ وَالْإِدْرَاكِ بِالْبَصِـــيرَهْ
لِلُّؤْلُــؤِي تُعْــزَى أَوِ الْمَــأْمُونِ وَنَصُّـــهَا الْمَجْــلِيُّ لِلْعُيُـــونِ



قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ابتدأ النَّاظِمُ وفَّقه اللهُ منظومتَهُ بالبسملةِ، ثمَّ ثَنَّىٰ بالحمدلةِ، ثمَّ ثَلَّثَ بالصَّلاة والسَّلام علىٰ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقرونةً بالصَّلاة والسَّلام علىٰ آلِهِ.

وهَؤُلَاءِ الثَّلاث مِن آدابِ التَّصنيفِ اتِّفاقًا؛ فإنَّ مِن مُستحسنات الآدابِ في ابتداءِ التَّصانيف: أنْ يُقَدَّم في صَدرِها البسملةُ، ثمَّ يُثَنَّىٰ بالحمدلَة، ثمَّ يُثَلَّثَ بالصَّلاة والسَّلام علىٰ النَّبيِّ وعلىٰ آله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليهمْ أجمعينَ.

وأَكَّد النَّاظِمُ الصَّلاةَ عَلَىٰ الآلِ بقولِه: (طُرًّا)؛ أَيْ جميعًا؛ تحقيقًا لشُمولِها آلَ النَّبيِّ كُلِّهم؛ وهم بنُو هاشِمٍ القُرَشيُّونَ وأزواجُ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فاسْمُ (آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَجْمَعُ شَيْئَيْنِ:

- **أَحَدُهُمَا**: مَنْ نَسَلَ مِنْ ذُرِّيَّةِ هَاشِمٍ.
- **وَالآخَرُ**: أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَلَوْ كُنَّ مِنْ غَيْرِ بَنِي هَاشِمٍ أَوْ قُرَيْشٍ.

وَالـمَخْصُوصُونَ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مِنَ الآلِ: هُمُ الـمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ.

وجَعَل النَّاظمُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ علىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلىٰ آلِه ممدودةً غيرَ محدودةٍ؛ لقوله: (**بِلَا تَنَاهِي**)؛ أيْ بلا حَدٍّ تنتهي إليه.

والمَطلُوب شرعًا: الإكثَارُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ علىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعَلَىٰ آلِهِ.

وَالمُرَادُ بِـ(الإِكْثَارِ): غَلَبَةُ الأَمْرِ عَلَىٰ العَبْدِ حَتَّىٰ يَتَمَيَّزَ بِهِ، فَالمُكْثِرُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ علىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلىٰ آلِه هوَ الَّذِي يغلِبُ عَلَىٰ لِسَانِهِ ذِكْرُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عليهِ وعليهِمْ.

ورُوِيَتْ أَحَادِيثُ فِي جَعْلِ ذَٰلِكَ عَشْرًا، أَوْ مِائَةً، أَوْ خَمْسِينَ، أَوْ أَلْفًا = وَكُلُّ تِلْكَ الأحاديثِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ، **فَالأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ فِي تَقْدِيرِ عَدَدٍ يُصَلَّىٰ وَيُسَلَّمُ بِهِ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضِعَافٌ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.**

واسم (الإكثارِ) يحصل بغَلَبتها علىٰ لسان العبدِ.

فمثلًا: المأمورُ به من الإكثارِ من الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ علىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلةَ الجمعةِ ويومَهَا لا يحصُل بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ، بأنْ تُصلِّيَ عشرًا، أو خمسينَ، أو مائةً، أو ألفًا، وإنَّما يحصلُ بِأَنْ تَغْلِبَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ علىٰ لسانِك في أحوالِكَ في تلك اللَّيلةِ ويومِهَا.

فلو قُدِّرَ أَنَّ أحَدًا صَلَّىٰ وسَلَّم قطعةً من اليومِ جَلَس فيهَا فصلَّىٰ وسلَّم خَمسينَ أو مائةً؛ فاسمُ (الإكثَارِ) لا يتحقَّق عليهِ، وإنَّما يتحقَّق بِأَنْ تَغْلِبَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ علىٰ لسانِه في جميعِ ذَٰلِكَ اليومِ وليلتِه.

وَمِنْ حِسَانِ المَأْثُورَاتِ: مَا رَوَاهُ قَوَّامُ السُّنَّةِ الأَصْبَهَانِيُّ، فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ الأَعْمَالِ»، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَامَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ: كَثْرَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثمَّ ذَكَر النَّاظم أنَّ المسوقَ هنا مِن نَظْمِهِ حقيقٌ بأمريْنِ، هو جديرٌ بهما:

- **أحدهما**: الحفظُ للمَبَانِي.
- **والآخر**: الفهمُ للمعانِي.

فِي قولِهِ:

وَبَعْدُ ذِي أُرْجُوزَةٌ جَدِيرَهْ   بِالْحِفْظِ وَالْإِدْرَاكِ بِالْبَصِيرَهْ

فقولُه: (**بِالْحِفْظِ**)؛ إشارةٌ إلىٰ حِفْظ المباني.

وقوله: (**وَالْإِدْرَاكِ بِالْبَصِيرَهْ**)؛ إشارةٌ إِلَىٰ فَهْمِ المعانِي؛ لِأَنَّ **حقيقةَ الإِدْرَاكِ**: الفَهْمُ، **وَآلَتُهُ**: البَصِيرَةُ القَلْبِيَّةُ، فمَنْ وَجَّه بصيرتَهُ القلبيَّةَ فِي وَعْيِ شيءٍ فَهِمَهُ وأَدْرَكَهُ.

وَهٰذِهِ المنظومةُ الَّتِي اصْطَفَاهَا ناظمُهَا لتكونَ رأسَ ما يُحْفَظُ فِي آدابِ الطَّلَب، مِمَّا شُهِرَ بعضُ أبياتِهَا مُرْسَلًا، فَسَتَعلمُ فيمَا يُستقبَل أنَّ هٰذِهِ المنظومةَ ممزوجةٌ بينَ نَظْمِ ناظمِهَا الَّذِي جَعَلَ لَهَا مُقَدِّمَةً وخاتمةً، مَعَ أبياتٍ تُنسَب لغيرِهِ؛ هيَ المبدوءة بقولِه: (اعْلَمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّعَلُّمِ) إِلَىٰ تمامِ المنظومَةِ؛ سوىٰ البيتِ الأخيرِ.

فَمَا بَيْنَ المُقَدِّمَةِ وَالخَاتِمَةِ اخْتُلِفَ فِي قَائِلِهِ، فَعُزِيَ إِلَى رَجُلَيْنِ:

- **أَحَدُهُمَا**: اللُّؤْلُؤِيُّ؛ وَهِيَ نِسْبَةُ جَمَاعَةٍ، أَشْهَرُهُمْ: الحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللُّؤْلُؤِيُّ، مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ.
- **وَالآخَرُ**: المَأْمُونُ؛ وَهُوَ لَقَبُ الخَلِيفَةِ العَبَّاسِيِّ عَبْدُ اللهِ بْنُ هَارُونَ القُرَشِيُّ المُطَّلِبِيُّ.

فَعُزِيَتْ إِلَىٰ هٰذَا، وعُزِيَتْ إِلَىٰ هٰذَا، وَلَمْ يُعْلَمْ قَائِلُهَا عَلَىٰ وَجْهِ التَّحْقِيقِ.

وَلِصحَّةِ معانيهَا، وَلَطَافَةِ مبانيهَا؛ تَلَقَّاها أهلُ العلمِ بالقَبولِ، فَتَقَادَم ذِكْرُهمْ لهَا، وَأَقْدَمُ مَنْ ذَكَرَهَا - فيمَا يُعْلَم - هُوَ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ»، وَعَدَّهَا أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِي آدَابِ الطَّلَبِ.

وقولُه: (**وَنَصُّهَا الْمَجْلِيُّ لِلْعُيُونِ**) مَعَ مَا بَعدَهُ؛ يَدُلُّ علىٰ أنَّ هٰذِهِ الأبياتَ الأربعةَ الأُولَىٰ ليستْ منَ النَّظْمِ القديمِ الَّذي ذَكَره أبو عمرَ ابنُ عبد البرِّ وغيرُه؛ فَالأَبياتُ الأربعةُ الَّتي صُدِّرَتْ بِهَا المنظومةُ هي مِن نَظْمِي، ثمَّ خُتِمَت ببيتٍ جُعِل خَتْمًا لهَا.

فإنَّ العلم خَاصَّةً وَمَا يَنْفَعُ عَامَّةً إِذَا جُعِلَ بَيْنَ مُقَدِّمةٍ وَخَاتِمَةٍ بَانَ نَفْعُهُ، وَاعْتَبِرْ هٰذَا فِي إِنْزَالِ القُرْآنِ مُنَجَّمًا فِي سُوَرٍ - أَيْ مُفَرَّقًا فِي نَسَقِ سُوَرٍ -، كُلُّ سُورَةٍ لَهَا مَطْلَعٌ هُوَ فَاتِحَتُهَا، وَلَهَا مَقْطَعٌ هُوَ خَاتِمَتُهَا؛ فإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ وُعِيَ وَأُدْرِكَ.

ومنهُ: الشِّعْر المُرسَلُ، فإنَّه إذَا أُحِيطَ بمَا يدلُّ عليهِ ويُرْشِدُ إليه كَمُلَت منفعتُه، فهو الَّذي حَدا جامعَ هٰذِهِ النُّبْذَةِ فِي هٰذِهِ الأوراقِ إلىٰ تَقديمِ أبياتٍ بينَ يَدَيْهَا وخَتْمِها ببيتٍ واحدٍ.

وسمَّىٰ ذٰلِكَ كُلَّهُ: «**بَهْجَةَ الطَّلَب في آدابِ الطَّلب**».

وَالطُّلَبُ: جَمْعُ طُلْبَةٍ؛ وَهِيَ السَّفْرَةُ البَعِيدَةُ، فإنَّ منْ شعار العلمِ: الرِّحلَةُ فيهِ.

ومِن مباهجِ الارتحَالِ: التَّزَيُّنُ بالآدابِ، فمَنِ ارتحلَ في العلمِ مُتَزَيِّنًا بالأدبِ أدرك بُغْيَتَه.

وجَعَل النَّاظم هٰذَا الاسمَ لَهَا مختومًا بقولِه: «**في آدابِ الطَّلب**»؛ لِأَنَّ آخِرَ شَطْرٍ منها هو قَوْلُ ناظمِها: (فَافْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدَابَ الطَّلَبْ).



قالَ المصنِّف رحمه الله:

ٱعْلَمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّعَلُّمِ ... وَالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ وَالتَّفَهُّمِ



قال الشَّارح وفّقه الله:

من الأصول الـمُعِينةِ علىٰ حيازةِ العلمِ وجَمْعِهِ: التَّحلِّي بشِعارِ أهْلِ العلم في قولِهِمْ: (العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ)؛ أيْ بطَلَبِه وابتغائِه، فإنَّ أحَدَنَا لَا يُولَد عالـمًا، وإنَّما يجمع العلمَ إلىٰ نفسِه بطَلَبِه وإحصائِه والتماسِه، وسَعْيُهُ في ذَٰلِكَ يُسَمَّىٰ (تَعَلُّمًا).

فَإِنَّ (التَّفَعُّلَ) فِي كَلَامِ العَرَبِ: اسْمٌ لِمَا يُبْذَلُ فِيهِ كُلْفَةٌ؛ كـ(التَّعَلُّمِ، وَالتَّحَلُّمِ، وَالتَّكَلُّمِ)، فَإِنَّ الاتِّصاف بالعلمِ والحلمِ وحُسْنِ الـمنطقِ والكلامِ لا يَحصُل دُفْعةً واحدةً، وإنَّما يُكابِد الـمرءُ مشقَّةً حتَّىٰ يَصِلُ إِلَىٰ مَطْلُوبُه منْ هٰذِهِ المذكوراتِ وغيرِهَا.

وَهٰذِهِ الجملةُ - (العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ) - رُوِيَتْ فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ طُرُقِهِ شَيْءٌ.

وَثَبَتَ مَوْقُوفًا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَا يُولَدُ عَالِمًا، إِنَّمَا العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ «الزُّهْدِ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقول النَّاظِمِ: (وَالحِفْظِ وَالإِتْقَانِ وَالتَّفَهُّمِ)؛ مِنْ عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ؛ فالـمذكوراتُ مِنْ مسالِكِ التَّعلُّمِ، فَحِيَازة العلم وجَمْعُه تَحصُل بسلوكِ سُبُل مُوصِلةٍ إليهِ، من جُملَتِها: الحِفْظُ، والإتقانُ، والتَّفهُّمُ.

والـمراد بـ(الإِتْقَانِ): الإِحْكَامُ، ومُتعلَّقُه علىٰ الحقِيقةِ: التَّحَفُّظُ وَالتَّفَهُّمُ؛ بأن يكونَ الحفظُ مُتقنًا، والفَهم مُتقنًا، فمدارُ العلمِ عَلىٰ التَّحَفُّظِ وَالتَّفَهُّمِ.

فَإِنَّ قُوَّةَ العِلْمِ مَبْنِيَّةٌ عَلَىٰ أَصْلَيْنِ:

- **أحدهما:** الحِفْظُ.
- **والآخر:** الفَهْمُ.

ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الحَفِيدُ، وَتُوجَدُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ قُدَمَاءِ فَلَاسِفَةِ اليُونَانِ.

فمَنْ أراد أن يُحَصِّل العلم فإنَّه يَنَالُه بالحرصِ علَىٰ حِفْظِ ما يريدُه منهُ حِفْظًا مُحكمًا مُتقنًا، ويَقْرِنُ ذَٰلِكَ بتَفَهُّمِ معانِيهِ، فإنَّه لا ينْبُلُ في العلمِ بالغًا الغايةَ منه إلَّا مَنِ ارْتَوَىٰ مِن هاتين السَّابِلَتَينِ أكملَ الارتواءِ وأقوَاهُ.

ومَنْ ظَنَّ أنَّه يَنالُ العلمَ بواحدةٍ مِن هاتينِ القُوَّتَينِ دُونَ الأُخْرَىٰ؛ فهوَ لَا يعرفُ حقيقةَ العلمِ.

ومَنْ لَمْ يَسِرْ فيهمَا سَيْرَ أهلِ العلمِ مِنْ ملاحظةِ الحفظِ في زمَنِهِ ووقتِهِ، وملاحظةِ الفهمِ في زمنِهِ ووقتِهِ؛ أَضَرَّتْ إِحْدَىٰ القُوَّتَيْنِ بالأُخْرَىٰ.

وَقَدْ ذَكَرَ الوَشَلِيُّ فِي «الثَّنَاءِ الحَسَنِ» عَنْ بَعْضِ شُرَّاحِ «الرَّحَبِيَّة» - وَلَمْ يُسَمِّهِ -: أَنَّ مَنْ لَمْ يَرْعَ الحِفْظَ وَالفَهْمَ كَمَا يَنْبَغِي؛ أَضَرَّتْ إِحْدَىٰ القُوَّتَيْنِ بِالأُخْرَىٰ.

وَهَٰذَا أَمْرٌ ظاهِرٌ في النَّاس.

فإنَّ مِنَ النَّاس مَنْ يشتغِلُ بالحفظِ في غيرِ أوانِه وزمانِه؛ تقديمًا وتأخيرًا، اختيارًا واصطفَاءً، فيحصلُ له حِفْظٌ كثيرٍ، ويَثقُل فَهْمُه؛ لأنَّه لم يَقْرِنْهُ بالحال الَّتي ينبغِي أن يكونَ عليهَا منَ الفهمِ.

ويُقابلُه قومٌ آخَرُون يُقَعْقِعُونَ بِشِنْشِنَةِ الفهمِ فقط، فتجدُهم يُرسِلونَ خيالاتِهم في تَفَهُّمِ معانِي ما يريدونَ، فيُثقِلُونَ علَىٰ أذهانِهم؛ لأنَّهم لا يَستمِدُّون تحقيقَ تلكَ المعانِي من مخزونٍ محفوظٍ، فيقعونَ في صحراءَ بَلْقَع، يَضِيعُونَ فيها في تَيْهٍ.

فمَنْ أراد أن يَتَرَقَّىٰ في العلم، وينالَه، ويحصلُ له ما ذَكَره جماعةٌ من السَّلف: (العِلْمُ

بِالتَّعَلُّمِ)؛ فإنَّه ينبغي أن يُلاحِظ الحفظ والفَهْمَ سَيْرًا فيهِمَا بجادَّةِ أهل العلمِ، ممَّا يُرَقِّيه فيه أهلُ العلمِ العارفُونَ بِهِ.

ولن تُبْلَغ الغايةُ إلَّا بالسَّير وَفْقَ هٰذِهِ السَّابِلَةِ، فلا تَتَعَنَّ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

وَالْعِلْــمُ قَــدْ يُرْزَقُــهُ الصَّــغِيرُ فِي سِـــنِّهِ وَيُحْـــرَمُ الْكَبِـــيرُ
فَإِنَّمَــا الْمَــرْءُ بِأَصْــغَرَيْهِ لَــيْسَ بِرِجْلَيْــهِ وَلَا يَدَيْــهِ
لِسَــانِهِ وَقَلْبِــهِ الْمُرَكَّــبْ فِي صَــدْرِهِ وَذَاكَ خَلْــقٌ عَجَّــبْ



قال الشَّارح وفَّقه الله:

لـمَّـا كان التَّعلُّم سبيلًا يُنال به العلمُ - كمَا ذَكَر النَّاظم فيمَا سلَفَ -؛ بَيَّن هنَا أنَّ العلمَ لَا يتوقَّف حصولُه علىٰ عُمُرٍ دونَ عُمُرٍ، فيُدركُه امرِئٌ فِي سِنٍّ، وَلا يُدركه آخَرُ في سِنٍّ أُخْرَىٰ، بلِ الأمرُ كمَا ذَكَر فِي قولِهِ:

وَالْعِلْــمُ قَــدْ يُرْزَقُــهُ الصَّــغِيرُ فِي سِـــنِّهِ وَيُحْـــرَمُ الْكَبِـــيرُ

فرُبَّما يُوَفَّق الصَّغير إلىٰ العلم ويُحْرَمه الكبيرُ، بحسَب مَا يتهيَّأُ لهُ من العَوْنِ عليهِ، فيترشَّح للعلمِ حِفْظًا وفَهْمًا معَ مبتدإِ عُمُرِهِ، ويحصُل له منَ الظَّفَرِ بمحفوظٍ واسعٍ ومفهومٍ نافعٍ، فيرجعُ عليه ذَٰلِكَ بحُسْن رزقِهِ في العلْم.

وربَّما يقابلُهُ مَنْ هُوَ متقدِّمٌ عليهِ في السِّنِّ، لَٰكِنْ لَم يُصِبْ من العلم شيئًا؛ لتَرْكِهِ الاشتغالَ به، فتقدَّم الصَّغيرُ علَىٰ الكبيرُ؛ لاشتغالِ الصَّغيرِ بهِ فِي المبادئِ.

وإذا اشتغلَ الكبيرُ بالعلمِ فإنَّه يُمكنُه أن يُدركَهُ؛ إذا تَجَرَّدَ منَ الشَّواغلِ والعوائقِ والقواطع.

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِتَابِ العِلْمِ»: «وتَعَلَّمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِبَارًا». انتهىٰ كلامه.

فالتَّقدُّمُ فِي السِّنِّ لا يمنَع نَيْلَ العلمِ حِفْظًا ولا فَهْمًا، وَلَٰكِنَّ أهلَ العلمِ لَهَجُوا

بالـمبادرةِ إلَى تحصيلِ العلم في مبتدإ العُمُر؛ لِقِلَّةِ الشَّواغل، وقـوَّة الـدَّاعِي إلـىٰ طَلَـب العلم في النَّفس.

فمَنْ تـمكَّن من كبار السِّنِّ مـن تخلِـيصِ نفسِـهِ مـنَ القَوَاطِـعِ الــمُشغِلَة، وَالعَوائـقِ الـمـانعةِ من العلمِ، وسَارَ فيه سَيْرًا حسنًا؛ فإنَّه يُدرك منه بُغيتَه.

ومَحلُّ العِلْمِ من العبد: قَلْبُهُ.

وآلَةُ بيانِ العلم: لسانُهُ.

فَالقَلْبُ وِعَاءُ العِلْمِ، وَاللِّسَانُ مِغْرَافٌ يَنْزَعُ منه.

ولـهَـٰذَا قال النَّاظم:

فَإِنَّمَـــا الْمَـــرْءُ بِأَصْـــغَرَيْهِ ... لَـــيْسَ بِرِجْلَيْـــهِ وَلَا يَدَيْـــهِ
لِسَـــانِهِ وَقَلْبِـــهِ الْمُرَكَّـــبْ ... فِي صَـدْرِهِ وَذَاكَ خَلْـقٌ عَجَّـبْ

وسُمِّيَ القَلبُ واللِّسانُ: (الأَصْغَرَانِ)؛ لِضَآلَةِ حَجْمِهِمَـا، وَصِغَرِ قَدْرِهِمَا مِنَ البَـدَنِ، فَهُمَا بَضْعَتانِ صَغِيرَتَانِ مِنْ بَدَنِ الإِنْسَانِ.

وقولُه: (الْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ)؛ مَثَلٌ سَيَّارٌ؛ مَعْنَاهُ: أَنَّ الـمَرْءَ يَعْلُو الأُمُـورَ وَيَضْـبِطُهَا بِقَلْبِـهِ وَلِسَانِهِ؛ ذَكَرَهُ الزَّبِيدِيُّ فِي «تَاجِ العَرُوسِ».

وقولُه: (وَذَاكَ خَلْقٌ عَجَّبْ)؛ أيْ وقوعُ تلكَ الحالِ مِنَ الإنسانِ خَلْقٌ عَجِيبٌ، فالجُثَّةُ القائمةُ مِن لحمٍ وبَدَنٍ يَكمُلُ أَمْرُها أو ينقصُ قَدْرُهَا بِالنَّظرِ إلىٰ بَضعتينِ صَغيرتينِ مِنْهَا، وَهُمَا: القَلْبُ واللِّسَانُ، وَهٰذَا تَرْكِيبٌ عَجِيبٌ بَدِيعٌ.

فَإِنَّ الجَارِي فِي حالِ الخَلْقِ: أن يكونَ الأكبَـرُ مُتحكِّمًـا في الأصـغرِ، وقُلِـبَ هٰـذَا في خِلْقةِ أحدِنَا؛ فأصْغَرَاهُ مُتحكِّمـان فيهِ، فإنَّ تـمـامَ دينِ الإنسانِ، وكَمَـالَ عقلِهِ، وحُسْـنَ حالِهِ؛ يرجعانِ إلَىٰ قلبِهِ ولسانِه، معَ ضَآلَةِ حجْمِهِمَـا، وَصِغرِ قَدْرِهِمَا.

وهٰذَا يدلُّ عَلَىٰ عظمة الخـالقِ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ؛ إِذْ جعـلَ الإنسـانَ علـىٰ هٰـذِهِ الصُّـورةِ البديعةِ العجيبةِ الَّتي رُدَّ فيهَا أَمْرُه كلُّه إِلَىٰ قلبِهِ ولسانِهِ.

وتحقيقُ الأمر: أنَّ الـمَرْءَ يُرَدُّ فِي بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ إِلَىٰ قَلْبِهِ، وفيهِ: حديثُ النُّعْمَـانْ بـنِ بَشيرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلُحَتْ صَـلُحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ القَلْبُ**».

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّة الحَفِيدُ: «القَلْبُ مَلِكُ البَدَنِ، وَالأَعْضَـاءُ جُنُـودُهُ، فَـإِذَا طَـابَ الـمَلِكُ طَابَتْ جُنُودُهُ، وَإِذَا خَبُثَ الـمَلِكُ خَبُثَتْ جُنُودُهُ».

وإنَّمـا جُعِل اللِّسان عليه حِجابًا، فَالقَلْبُ مَلِكُ بدنِك، ولسانُكَ حاجِبُه، فهـوَ يغْـرِفُ منهُ وَيَنْزَع عنه، فإذا طابَ الـمَلِكُ وكانَ صالحًا؛ فإنَّ الحَاجبَ - الوَزِيرَ دونَـهُ - يَكـونُ صَالحًا طيِّبًا، وَإِذَا خَبُثَ وفَسُد؛ ظَهَرَ الخُبْثُ والفَسَادُ علىٰ اللِّسان وبقيَّةِ الأركانِ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

وَالْعِلْـمُ بِـالْفَهْمِ وَبِالْمُـذَاكَرَهْ وَالدَّرْسِ وَالْفِكْـرَةِ وَالْمُنَـاظَرَهْ



قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ فِي هٰذَا البيتِ خمسةَ مواردَ من الـمواردِ الَّتي تُوصِلُ العلمَ إلـىٰ الـنَّفس، وتُذيقُ القلبَ حلاوتَه:

❁ **فَالـمَوْرِدُ الأَوَّلُ: الفَهْمُ**؛ وَهُوَ إِدْرَاكُ الـمَعَانِي الـمُرَادَة فِي الكَلَامِ.

وَالنَّافِعُ مِنَ الفَهْمِ: هُوَ الـمُتَلَقَّىٰ عَنِ الرَّاسِخِ فِي العِلْمِ.

فإنَّ مَنْ رَسَخ عِلمُه صارتِ الـمعانِي الَّتي يُبديـها صحيحةً، فَانتَفَعَ بـهَا مُتلقِّيهَا، وَقوِيَتْ مَلَكَةُ فَهْمِهِ.

وإذَا كانَ مُزَعْزَعَ القَدَم في العلمِ، غيرَ مُتمَكِّنٍ منه؛ بَدَتْ تلكَ الـمعاني مُشوَّشةً، فتَلتبِسُ فِي نَفْس الـمتلقِّي، وتُورِثُه عُسْـر الفهمِ.

❁ **وَالـمَوْرِدُ الثَّانِي: الـمُذَاكَرَةُ**؛ وَهِيَ مُرَاجَعَةُ مُتَلَقِّي العِلْمِ عِلْمَهُ مَعَ آخَرَ.

سُمِّيتْ (مُذَاكَرَةً)؛ لِأَنَّـهَا مُفَاعَلَةٌ بِالذِّكْر بينَ اثْنَينِ فَصَاعِدًا، فيجلسُ أحدُهُمَا إلَـىٰ الآخَرِ، ويتَجَاذَبَان القَوْلَ مُعِيدَيْنِ مَا سَبَقَ تَلَقِّيهِ عَنْ مُعَلِّمِهِمَا.

فاسْمُ (المُذَاكَرَةِ) في كلامِ العرب يقع بين اثْنَينِ فأكثرَ.

والدَّارِجُ عَلَىٰ ألسنَةِ النَّاسِ ممَّا يسمُّونَهُ (مُذَاكَرَةً)؛ اسمهُ: (مُطَالَعَةٌ)؛ فَإِنَّ الَّـذي ينظرُ في الكتبِ وحدَهُ يُسمَّىٰ (مُطَالِعًا)، سواءً كان مُتَحفِّظًا أم مُتفهِّمًا، واسم (المُذَاكَرَةِ) لا يكونُ إلَّا بين اثْنَينِ فَصَاعِدًا يتَجَاذَبَانِ ذِكْرَ العلمِ بينهمَا.

وَالنَّافِعُ مِنَ الـمُذَاكَرَةِ: هِيَ الوَاقِعَةُ مَعَ القَرِينِ الجَادِّ، الطَّامِحِ إِلَىٰ مَعَالِي الأُمُورِ.

۞ **وَالـمَوْرِدُ الثَّالِثُ: الدَّرْسُ**؛ وَهُوَ تَكْرَارُ العِلْمِ علَىٰ النَّفْسِ، وَإِعَادَتُهُ عَلَيْهَا.

فإنَّ اسمَ (الدَّرْسِ) مأخوذٌ من العَوْدِ والتَّكْرَارِ، فإعادةُ العلم بعدَ حِفْظِهِ أو بعدَ فَهْمِه يُسمَّىٰ (دَرْسًا).

فمَنْ جَلَسَ بَعْدَ الفجرِ فحَفِظَ هٰذِهِ الأبيات حتَّىٰ أَحْكَمَهَا، فلمَّا أرسَلَ اللَّيْلُ سِتَارَهُ، وبَزَغَتِ النُّجُومُ، وهَدَأَ صوتُ النَّاسِ؛ قَامَ فأخَذَ يُكرِّر هٰذِهِ الأبيات = ففِعْلُهُ يُسمَّىٰ (دَرْسًا).

وَكَذَا لَوْ كَان مُتعلِّقًا بمَفهومٍ تلقَّاه؛ كَأَنْ يكون قَرَأ ذَٰلِكَ الـمَحفوظَ عَلَىٰ شَيخٍ بَيَّنَ له معانيه، ثمَّ رجَع إلىٰ دارِه، فَإِنَّه إذا أعاد تَذَكُّرَ تلك الـمعاني الَّتي تلقَّاها وأَمَرَّها علىٰ نَفْسِه، يُسمَّىٰ هٰذَا (دَرْسًا).

والنَّافِعُ مِنَ الدَّرْسِ: هُوَ الكَائِنُ فِي وَقْتِ النَّشَاطِ وَالقُوَّةِ.

فمَنْ أرادَ أن ينتفعَ بدَرْسِه مُعيدًا له، فإنَّه ينبغي أن يتخيَّر أوقاتَ نَشَاطه وقوَّتِهِ.

۞ **وَالـمَوْرِدُ الرَّابِعُ: الفِكْرَةُ**؛ وَهِي تَحْقِيقُ النَّظَرِ فِيمَا يُبْتَغَىٰ مِنَ العِلْمِ، بِإِمْرَارِهِ عَلَىٰ القَلْبِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَاسْتِخْرَاجِ مَا تَحْتَ الـمَبْنَىٰ مِنَ الـمَعْنَىٰ.

فإنَّ مَبَانِي الكَلَامِ خَزَائِنُ الـمَعَانِي؛ فتحقيقُ النَّظَرِ فيهَا وإجالتُه تُسمَّىٰ (فِكْرًا)، بأنْ تَتَطلَّب الوصولَ إِلَىٰ مقصودٍ تُقَلِّب نَظَرك فيه حتَّىٰ تُدرِك معنًىٰ تلتمسُهُ فيما تُطلِق الفِكْرَ فيه.

والنَّافِعُ مِنَ الفِكْرِ فِي العِلْمِ: هُوَ مَا تَحَرَّكَ بِهِ الذِّهْنُ بَعْدَ تَمَامِ الفَهْمِ وَاكْتِمَالِ آلَةِ العِلْمِ.

فَالفِكْرُ فِي العلمِ للوصولِ إلىٰ الـمعانِي الشَّريفةِ مَحَلُّه فيما يُستَقْبَل منْ عُمُر مُتَلَقِّيهِ، فلَا يَحسُنُ الهُجُوم عليه في الـمَبَادِي، أو عند الـمتوسِّطينَ، أو عندَ الـمنتهينَ قبلَ امتلائِهِمْ منَ العلمِ، فإنَّ الفِكْرَ في العلمِ لا تَحْصُل منفعتُه إلَّا بعدَ تمَام فَهْم معانِيه، فإذَا

تَمَّ فَهْمُ الـمَعَانِي، ثمَّ اكتملتْ آلة العلمِ مِن تَلَقِّـي فنونِـه؛ كـانَ فِكْـرُ الــمرءِ فيـه حينئـذٍ كمَـالًا يُورِث كمـالًا، وَإن كان قبل ذَٰلِكَ كان خَبَالًا يُورِث خَبَالًا.

فمُلتمسُ العلمِ لا ينبغِي له أن يُجهِدَ ذِهْنَه بالفِكْرِ في الوصولِ إلىٰ الـمعانِي قبلَ تَمَـامِ فَهْمِهِ واكتمَـالِ آلتِهِ، لأَنَّه يُشغِلُ نَفْسَه بمَـا يَشُقُّ عليهَا؛ كَمَنْ يحمِل ثِقَـلًا لَا يَقـدِرُ بَدَنُـه عَلَىٰ رَفْعِه.

وَربَّمَـا أورَدَهُ الـمَهَالِكَ، فهو يُجرِي خاطِرَهُ مُنقدحًا في أمورٍ لَا يَعي تـمـامَهَا.

فإنَّ مـمَّـا يسمعُهُ الـمرءُ فِي تعليلِ الأَحَاديثِ - مَثَلًا - أشياءَ فَكَّـر فيهَـا المتكلِّمـون بِها، فأرسلُوهَا علىٰ عَوَاهِنِهَا قَبْلَ تـمــام الفهـمِ واكتمــال آلـةِ العلـمِ، فصَـارَ تَعليـلُهم ضِحْكَةً عِندَ العارفين بالعلمِ.

فإنِّي سمعتُ رَجُلًا يُعَلِّل حديثًا فِي الصَّحِيحِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأُمِّ سَـلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَفِسْتِ؟» - لَـمَّـا انْسَلَّتْ مِنْ فِرَاشِهِ -، فَقَالَ: هٰذَا الحَدِيثُ لَهُ عِلَّـةٌ، وَهِـيَ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَضَعْ إِحَدَاهُنَّ مَوْلُودًا، وَالنِّفَاسُ دَمٌ يَكُونُ بَعْدَ وِلَادَةٍ.

وَهٰذَا الـمَعْنَىٰ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ مَعْنًىٰ سَاقِطٌ؛ لِأَنَّ أَصْـلَ (النِّفَـاسِ): حُصُـولُ التَّنْفِـيسِ، وَهُوَ لِلْمَرْأَةِ بِدَمٍ، فَيُسَمَّىٰ الحَيْضُ أَيْضًا (نِفَاسًا)، وَهُوَ الَّـذِي أَرَادَهُ النَّبِـيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: «أَنَفِسْتِ؟».

وَهٰذَا الأمرُ الَّذِي ذَكَرتُ خطورتَه صارَ شائعًا في النَّاس فِيما فُتِنُوا بِهِ من دَعْوَىٰ سهولَةِ الوُصُولِ إلىٰ الـمعلومةِ؛ فظنُّوا أنَّ سهولَةَ الوُصُولِ إلىٰ الـمعلومةِ تُـورِثُهُم قُـدرةً علـىٰ نُفُوذِ أفكارِهِم في معانِي العلم، وأنَّهم يُدرِكُونَ من حقائِقِه أشياءَ تجْرِي بِهَا خَـوَاطِرُهُمْ؛ كالـمسموعِ اليومَ في كثيرٍ مـمَّـا يُنْسَبُ إِلَىٰ تَدَبُّرِ القرآن، فإنَّه مـحضُ جَرَيَـان الخَـوَاطِرِ، وربَّما اشتَمَلَ عَلَىٰ مَعَانٍ فَاسِدَةٍ في الشَّرِيعةِ.

والـمَقْصُودُ: أنَّ مُريدَ النَّجاة عند الله، الرَّاغـبَ في حصـولِ كمــالِ العلـمِ؛ ينبغِـي أن يعرفَ أنَّ الفِكْرَ في العلم مَرتبةٌ تُدرَكُ بَعْدَ تَـمَـامِ الفَهْمِ وَاكْتِمَـالِ آلَةِ العِلْمِ.

❁ **وَالـمَوْرِدُ الخَامِسُ: الـمُنَاظَرَةُ**؛ وَهِيَ البَحْثُ فِي العِلْمِ مَعَ غَيْرِهِ؛ لِنُصْـرَةِ قَوْلٍ دُونَ آخَرَ، وَإِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِ.

وَالنَّافِعُ مِنَ المُنَاظَرَةِ: مَا كَانَ مَعَ ذِي عِلْمٍ لِإِرَادَةِ الحَقِّ.

فَالـمُنَاظَرَةُ النَّافِعَةُ تَجْمَعُ وَصْفَيْنِ:

❁ **أَحَدُهُمَا**: وُقُوعُهَا بَيْنَ مُتَّصِفَيْنِ بِالعِلْمِ الكَامِلِ؛ إِمَّا فِي نَفْسَيْهِمَــا، وَإِمَّـا فِـي تِلْـكَ الـمَسْأَلَةِ بِعَيْنِهَا.

❁ **وَالآخَرُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَادُ كُلٍّ مِنْهُمَـا الوُصُولُ إِلَىٰ الحَقِّ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

فَـرُبَّ إِنْسَـانٍ يَنَـالُ الْحِفْظَـا   ويُـورِدُ النَّـصَّ وَيَحْـكِي اللَّفْظَـا
وَمَـا لَهُ فِي غَـيْرِهِ نَصِـيبُ   مِمَّـا حَـوَاهُ الْعَـالِمُ الْأَدِيـبُ
وَرُبَّ ذِي حِرْصٍ شَـدِيدِ الْحُبِّ   لِلْعِلْـمِ وَالذِّكْـرِ بَلِيـدِ الْقَلْـبِ
مُعَجَّـزٍ فِي الْحِفْـظِ وَالرِّوَايَـهْ   لَيْسَـتْ لَهُ عَمَّـنْ رَوَى حِكَايَـهْ
وَآخَـرٌ يُعْطَـى بِـلَا ٱجْتِهَـادِ   حِفْظًا لِمَـا قَـدْ جَـاءَ فِي الْإِسْـنَادِ
يُفِيـدُهُ بِالْقَلْـبِ لَا بِنَـاظِرِهْ   لَـيْسَ بِمُضْـطَرٍّ إِلَى قَمَـاطِرِهْ



قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ فِي هٰذِهِ الأبياتِ أنَّ النَّاس يتفاوتُونَ فِي حُظوظِهِمْ مِن الحفظِ والفَهْمِ الَّذي ينالونَ بِهِ العلمَ.

فتَجِدُ فيهمْ مَنْ تكون له أهليَّةٌ فِي الفهم وقُدرةٌ عليه، فهو واعيةٌ دَرَّاكٌ للمعانِي.

وتجد منهمْ مَنْ يتقَاصَرُ عن هٰذِهِ الرُّتبَةِ من الفهمِ، فَمَا لَهُ فيه كبيرُ نصيبٍ، وَإِن كانَ له حظٌّ من الحفظِ.

وأشار النَّاظم إلىٰ الثَّاني منهمَا بقوله:

فَـرُبَّ إِنْسَـانٍ يَنَـالُ الْحِفْظَـا   ويُـورِدُ النَّـصَّ وَيَحْـكِي اللَّفْظَـا
وَمَـا لَهُ فِي غَـيْرِهِ نَصِـيبُ   مِمَّـا حَـوَاهُ الْعَـالِمُ الْأَدِيـبُ

فالـمذكورُ فِي هٰذَيْنِ البيتينِ بالنِّسبة إلىٰ قوَّة الفهم هو ضعيفٌ لا يُعَدُّ من أربابِها.

وعُرِف مُقابِله بحالِه؛ فإنَّه إذا كانَ فِي النَّاس مَنْ يضْعُف فَهْمُه، فمُقابِلُه منهمْ: مَنْ يقوىٰ فَهْمُه.

وتجدُ فيهم أيضًا بالنِّسبة للحفظِ مَنْ يكونُ ضعيفَ الحفظِ مع محبَّتِه العلمَ ورغبتِه فيه.

وتجدُ منهمْ مَنْ هو قَوِيُّ الحفظِ، مُتمكِّنٌ منه، سهلٌ عليهِ.

فالنَّاس متفاوتون في الحفظِ والفهمِ علىٰ درجاتٍ ومَرَاتبَ مُتباينَةٍ.

وأشار النَّاظم إلىٰ مَرَاتبِ النَّاس في الحفظِ في قولِه:

وَرُبَّ ذِي حِرْصٍ شَدِيدِ الْحُبِّ ... لِلْعِلْمِ وَالذِّكْرِ بَلِيدِ الْقَلْبِ
مُعَجَّزٍ فِي الْحِفْظِ وَالرِّوَايَهْ ... لَيْسَتْ لَهُ عَمَّنْ رَوَى حِكَايَهْ
وَآخَرٌ يُعْطَى بِلَا ٱجْتِهَادِ ... حِفْظًا لِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْإِسْنَادِ
يُفِيدُهُ بِالْقَلْبِ لَا بِنَاظِرِهْ ... لَيْسَ بِمُضْطَرٍّ إِلَى قَمَاطِرِهْ

فالأوَّل: كَليلُ الحفظِ ضَعِيفُه.

والثَّاني: قَوِيُّ الحفظِ حتَّىٰ تَتمكَّن الـمحفوظاتُ في قلبِه دونَ كبيرِ اجتهادٍ منه.

ومنهُ: حالُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الـمُبَارَكِ؛ فَإِنَّهُ سُئِلَ: كَيْفَ تَحْفَظُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ إِذَا اشْتَهَيْتُ شَيْئًا حَفِظْتُهُ»؛ أيْ إذا وُجِد في قلبِي محبَّةٌ ورغبةٌ له، وَجَدَ طريقًا إلىٰ قلبِي، فتَمَكَّن منه ورَسَخ فيه، فصار عِلمُه حاضرًا بقلبِه، فهو لا يحتاجُ إلىٰ النَّظر في الكتبِ الـمُشارِ إليها بقولِه: (لَيْسَ بِمُضْطَرٍّ إِلَى قَمَاطِرِهْ).

والقَمَاطِرُ: جَمْعُ قِمَطْرٍ؛ وَهُوَ وِعَاءٌ تُحْفَظُ فِيهِ الكُتُبُ، بِمَنْزِلَةِ الحَقِيبَةِ فِي وَقْتِنَا.

فالحافظُ الـمتمكِّن غيرُ مُفْتَقِرٍ إلىٰ الكتُبِ الـموضوعَةِ في القَمَاطِرِ.

وكان الخليل بنُ أحمدَ يُنشِد بيتًا سَيَّارًا:

وَلَيْسَ عِلْمًا مَا حَوَىٰ القِمَطْرُ ... مَا العِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ

قالَ المصنِّف رحمه الله:

فَالْتَمِسِ الْعِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبْ   وَالْعِلْمُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْأَدَبْ



قال الشَّارح وفّقه الله:

لـمَّا بَيَّن النَّاظِمُ أنَّ العلم بالتَّعلُّم، ثمَّ أتبَعَه بِذِكْر خمسةِ مواردَ يُحَصَّل بِها العلمُ؛ أرشدَ إلىٰ ما تَنبَغِي ملاحظتُه في طَلَبِ العلم، فقَالَ: (فَالْتَمِسِ الْعِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبْ)؛ أيِ ابتغِ العلمَ وَاحْرِص علَىٰ تحصيلِه، سالكًا ما يجمُلُ منَ الطُّرق المُوصِلَةِ إليهِ.

فقوله: (وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبْ)؛ معناه: اسْلُكْ فيه طريقًا جميلًا حسنًا، بأنْ تَأْتيَه من وجهِهِ الَّذي يُؤْخَذ منهُ.

وقد تقدَّم فِي «تَعْظِيمِ العِلْمِ» وَ«خُلَاصَتِهِ» وَغيرِهمَا بيانُ كثيرٍ مِنَ القولِ الـمتعلِّقِ بمَا يَجْمُل فِي طريقِ أَخْذ العلم، فمَنْ سلكَها كَان أَخْذُه جَميلًا، ومَنْ عَدَل عنهَا إلىٰ غيرِهَا أَضَـرَّ بنفسِهِ في العلمِ؛ لغَلَطِهِ فِي سلوك طريقِه.

ثمَّ ذَكَر أنَّ مِن مفاتيح حِيازةِ العلمِ: سلوكَ الأدَبِ، والتزامَ مُقتَضاه؛ في النَّفْس والدَّرس، ومعَ الشَّيخ والزَّميل، فقال: (وَالْعِلْمُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْأَدَبْ)، وَهُوَ فِي مَعنىٰ قولِ يُوسُفَ ابْنِ الحُسَيْنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بِالأَدَبِ تَفْهَمُ العِلْمَ». رَوَاهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «اقْتِضَاءِ العِلْمِ العَمَلَ».

وَالجُمْلَةُ الـمَذْكُورَةُ لَهَا مُتَعَلَّقَانِ:

- **أَحَدُهُمَا:** الهِبَةُ الإِلٰهِيَّةُ.
- **وَالآخَرُ:** الـمِنْحَةُ البَشَرِيَّةُ.

فَأَمَّا **الهِبَةُ الإِلٰهِيَّةُ**: فإنَّ اللهَ يَـهَبُ العِلْمَ لـمَنْ كَانَ مُتَأَدِّبًا، فَإِنَّ العِلْمَ ميرَاثُ النُّبُوَّةِ، وَإِنَّ اللهَ لَا يَجْعَلُ مِنْ أَنْوَارِ النُّبُوَّةِ فِي قُلُوبِ قَلِيلِي الأَدَبِ، ولو قُدِّرَ وجودُ شيءٍ من العلمِ عندَ قليلِ أدبٍ، فهوَ ليسَ العلمَ الـممدوحَ شرعًا.

فالعلمُ الـممدوحُ شرعًا: هو النَّافع، المُقَرِّب إلىٰ اللهِ، الحاملُ للعبد علىٰ التزام شريعتِهِ.

وأمَّا الـمِنْحَةُ البَشَرِيَّةُ: فَإِنَّ الـمُعَلِّمِينَ يَتَعَاهَدُونَ الـمُتَأَدِّبِينَ؛ فَهُوَ يَبْذُلُ عِلْمَهُ لِلْمُؤَدَّبِ، وَيَمْنَعُ قَلِيلَ الأَدَبِ مِنْهُ.

فَإِنَّ العَاقل مِنَ الـمُعَلِّمِينَ يعلم أنَّ العلمَ خزانَةٌ، وأنَّه أمينٌ عليهَا، فمِنْ صِدْقِ الأمانةِ أنْ يتحرَّىٰ مَنْ له حقٌّ فِي تِلْكَ الخِزَانَةِ، ولا حقَّ في العلم إلَّا لـمَنْ تأدَّب بآدابه.

فإنَّ الَّذين لا يتأدَّبون بآدابِ العلمِ معَ اللهِ، ومعَ رسولِهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومع أئمَّة أهلِ العلمِ، ومع شيوخِهم، ومعَ أقرانِهم، ومعَ مجالسِ العلمِ وأهلِه؛ ليسَ لهم حقٌّ في تلكَ الخزانةِ؛ فإنَّ تلكَ الخزانَةَ فيها العلمُ الـموروثُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والأمينُ الصَّادقُ لا يجعلُ تلكَ الجواهِرَ واللَّآلِئَ إلَّا عندَ مَنْ لَهُ حقٌّ فيها.

وأولئكَ الَّذين لهم حقٌّ: همُ الـملتزمونَ بشروطِهَا من الآدابِ الشَّرعيَّةِ، والأحكام الـمَرْعِيَّةِ، فإذا وُجِدَت فيهمْ كَانَ حقيقًا بحامِلِ العلمِ أن يبذلَهُ لهُم، وإذَا سُلِبَتْ منهُم كانَ حقيقًا بصاحبِ العلم أن يمنَعَه منهُم.

وَٱعْتَبِر هٰذَا فِي أخبارٍ مِن أحوالِ مَنْ مضَىٰ؛ فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَأَصْحَابَهُ لَمَّا قَصَدُوا مِصْرَ لِسَمَاعِ الحَدِيثِ عَلَىٰ الشُّيُوخِ، وَضَاقَ بِهِمْ زَمَنُهُمْ عَنِ السَّمَاعِ عَلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ القَعْنَبِيِّ؛ كَانَ يَأْتِيهِمْ بَعْدَ العِشَاءِ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ كِتَابَ «الـمُوَطَّأِ» الَّذِي يَرْوِيهِ عَنِ الإِمَامِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ رَآهُمْ أَهْلَ أَدَبٍ، يَتَحَرَّوْنَ العِلْمَ

وَيَلْتَزِمُونَ شُرُوطَهُ، فَحَمَلَ عَلَىٰ نَفْسِهِ فِي حَمْلِ العِلْمِ إِلَيْهِمِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَهُ وَهُمْ مِنْ أَهْلِهِ.

وَفِي أَخْبَارِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنِّي لَأَحْرِمُ الرَّجُلَ الفَائِدَةَ لِمَا أَرَىٰ مِنْ حَالِ جَلِيسِهِ»، فَهو يلاحظ أنَّ ملتمسَ العلم له صُحبةٌ لا تصلُحُ فيه، فيمنَعُه العلمَ؛ لأنَّه يخافُ أن تُفسدَه تلكَ الصُّحبةُ فيُجعَلُ العلمُ عندَ مَنْ لَا يستحقُّهُ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

الْأَدَبُ النَّــافِعُ حُسْــنُ الصَّــمْتِ فَفِي كَثِيرِ الْقَــوْلِ بَعْـضُ الْمَقْـتِ
فَكُنْ لِحُسْنِ الصَّمْتِ مَا حَيِيتَـا مُقَارِنًــا تُحْمَــدُ مَــا بَقِيتَــا



قال الشَّارح وفَّقه الله:

لـمَّـا قرَّرَ النَّاظِمُ أنَّ العلم لا يحصلُ إلَّا بـالأدبِ، شَـرَعَ يـذكُرُ أنواعًـا مـنَ الأدبِ ووجوهًا منه، مُقَدِّمًا (حُسْن الصَّمْتِ)؛ أيْ الصَّمتَ الحَسَنَ، بالإمساكِ عمَّـا لا يُحتَـاجُ إليهِ من الكلامِ.

ويتأكَّد الصَّمت إذا تحقَّقت مَضَـرَّةُ الكلامِ، أو لم تتبيَّنْ منفعتُه ولا مَضَـرَّتُه.

فَالكَلَامُ ثَلَاثَةُ أَقْسَام:

- **أَحَدُهَا:** كَلَامٌ بَيِّنُ الـمَنْفَعَةِ.
- **وَثَانِيهَا:** كَلَامٌ بَيِّنُ الـمَضَرَّةِ.
- **وَثَالِثُهَا:** كَلَامٌ لَمْ يَتَبَيَّنْ نَفْعُهُ مِنْ ضَـرَرِهِ.

والعبدُ مأمورٌ في القسميْنِ الأخيرينِ بِالصَّمتِ؛ لِـمَـا في «الصَّـحيحينِ» مِـن حـديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ كَانَ يُـؤْمِنُ بِـاللهِ وَاليَـوْمِ الآخِـرِ؛ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ**»؛ فالكلامُ الـمأمورُ به هو مَا كـانَ خيـرًا - أي بَـيِّنَ الــمنفعة -، وَمَا عَدَاه - مـمَّـا يكون بَيِّنَ الـمضـرَّةِ، أو لم تتحقَّق منفعتُه مـن مضـرَّتِهِ - فَـإِنَّ العَبْـدَ مأمورٌ بالإمساكِ عنه، وأن يَخْزِنَ لسانَه ويحفظَهُ، مـُمتثلًا ما أرشدَ إليه النَّاظم بقوله:

فَكُنْ لِحُسْنِ الصَّمْتِ مَا حَيِيتَـا مُقَارِنًــا تُحْمَــدُ مَــا بَقِيتَــا

أيْ كُن خازنًا لِلَسَانك، حافظًا له، مُـمسِكًا عمَّـا لا خيرَ فيهِ من الكلَام، فإنَّـك تَحْمـدُ عاقبة ذَٰلِكَ فِي الدُّنيَا والآخِرَةِ، ويَبقَىٰ ذِكْرُكَ بِالخيرِ في الحياةِ وفِي الـمَمَـاتِ مَـا بقـيَ خَبرُكَ.

وَهٰذَا الأمْرُ هو مِنْ أكثَرِ مواردِ العَطَبِ الَّتِـي تَفسُـدُ بِهَـا أحـوالَ الخلـقِ، إذا أرسـلُوا أَلسِنَتُهُم فِي ما لا ينفعُهُم، أوْ في ما هو بَيِّنُ الضَّـرَرِ، أو مـمَّـا لَا يَتَبيَّنُ نَفْعُه مـنْ ضَـرِرِه؛ فإنَّ هٰذَا يرجِع عَليهم بفسادِ قلوبِهم.

وقد ذكَرَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غيرِ كتابٍ أبوابًا من مُفسِدات القلوبِ، فَلَهَـج بواحـدٍ منهَا وَهُوَ (كَثرة الكلَام)، فإنَّ مَنْ كَثُرَ كلامُه كَثُرَ خطؤُه، فوقَعَ فِيمـا يضـرُّ، أو وَقَعَ فيما لا يتبيَّن منفعتُه من ضـرَرِه، فيرجعُ ذَٰلِكَ عليْهِ بفسَادِ قلبِهِ.

وحَبْسُ اللِّسانِ وخَزْنُه من الرِّياضَاتِ النَّافِعَةِ فِي تـهذيبِ النَّفْسِ وَإِصْلَاح الأخـلاقِ، فينبغي أن يُعَوِّد أحدُنَا نَفْسَه خَزْنَ لسانِه؛ بأن يتقلَّلَ من الكلَامِ، وإذَا جَلَسَ في موضعٍ فيهِ غيرُه مِـمَّنْ هو أكبرُ منه؛ أمسَكَ ولـم يتكلَّمْ، وإن كانَ يُشَارُ إليهِ بالعلمِ أكثرَ منهُ، ممَّنْ هو في أقرانِه، فإنَّ رِعَايَةَ هٰذَا مـمَّـا ينتَفِع بهِ العبدُ في صلَاحِ قلبِهِ وحُسْنِ دينِه.

وإذا كَثُرَ هَذْرُ الـمرْءِ وجَرَيَانُ لِسَانِهِ بين النَّاس، وقعَ في أشياءَ تُفسِدُ دينَه ودنيَاهُ.

وفِي أَخْبارِ مُوَرِّقٍ العِجْلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «جَاهَدْتُ نَفْسِـي عَشْـرَ سِنِينَ فِي تَعَلُّمِ الصَّمْتِ».

انتهىٰ كلامه.

ووجْهُ الـمُجَاهَدَةِ: أنَّهُ توجدُ عندَه شَهْوَةُ الكَلَامِ، فَيَحْبِسُ لسانَه.

فإذا أردتَ أن ترتَاضَ رياضَة حِفْظ اللِّسان، فاعقلْ هٰذَا الـمعنىٰ، فإذَا اشتاقت نفسُكَ للكلامِ، وارتفعتْ إليكَ الأبصارُ، وأشارتْ إليكَ الأصابعُ؛ فأَلْجِمْ لسَانَكَ مَا استطعتَ، إمَّا بالإمساكِ عنِ الكلامِ تارةً، أو بالتَّقلُّلِ منه تارةً أخـرَىٰ، فـإذا أُلْجِئْـتَ إلَـىٰ الحَـديث

فأَقِلَّ الكلامَ، فإنَّ قِلَّة الكَلَام يكثُرُ بهَا دينُ المرء وعقله، كمَـا أنَّ كثرةَ الكلَامِ يَضْعفُ بها دينُ الـمرء وعقلُه.

وَاعْتَبِر هٰذَا في أحوالِ النَّاس تجدْ صِدْقَهُ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

وَإِنْ بَـدَتْ بَـيْنَ أُنَـاسٍ مَسْـأَلَهْ ... مَعْرُوفَـةٌ فِي الْعِلْـمِ أَوْ مُفْتَعَلَـهْ

فَلَا تَكُـنْ إِلَى الْجَوَابِ سَـابِقَا ... حَـتَّى تَـرَى غَـيْرَكَ فِيـهِ نَاطِقَـا

فَكَمْ رَأَيْتُ مِنْ عَجُولٍ سَـابِقِ ... مِـنْ غَـيْرِ فَهْـمٍ بِالْخَطَـاءِ نَـاطِقِ

أَزْرَى بِـهِ ذَلِـكَ فِي الْمَجَـالِسِ ... بَـيْنَ ذَوِي الْأَلْبَـابِ وَالتَّنَـافُسِ

الصَّمْتُ فَاعْلَمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَـنُ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ عِلْمٌ مُـتْقَنُ



قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذَكَرَ النَّاظِمُ أنَّ من **موارِدِ الصَّمتِ الحَسَن**: الإمساكَ عن الكلامِ فِيمَا يجري ذِكْرُه من مسائلِ العلمِ، ممَّا شُهِرَ منهُ في المسائلِ المقرَّرَةِ الحاصِلَةِ، أو فِي المسائلِ المتجدِّدةِ النَّازلَةِ.

فإنَّ الصَّمتَ الحَسَنَ: أن يُمسكَ المرءُ عن الجوابِ فيه حتَّىٰ يرىٰ غيرَه ممَّنْ هُم أكملُ عِلمًا، وأكبرُ سِنًّا، وأتمُّ عَقْلًا قد تكلَّموا فيه، فيتكلَّمُ حينئذٍ بمثلِ كَلَامهِم، ويُحاذي مقالَهُم، ويبني علىٰ أصولِهِم، ويُوَسِّع النَّظر فيما قرَّرُوهُ.

فمِنْ حُسن صمْتِ أحدِنا: ألَّا يزاحم أهلَ العلمِ القائمينَ بِهِ في ما هُمْ به أَوْلَىٰ.

وإذا أرادَ أن يتكلَّمَ لم يتقدَّمْ بين أيديهم، فإذَا تكلَّمُوا وكَانَ قَدْ زَوَّر في نفسِه أن يتكلَّمَ بمثلِ كلَامِهِمْ تكلَّمَ حِينئذٍ بعدَ كَلَامهمْ، وإنْ زَوَّرَ في نفسِه خلافَ كلامِهم أمسَكَ حينئذٍ عن الكلامِ؛ فإنَّه خيرٌ لَهُ في دينِه وعقلِه.

فلو قُدِّرَ أنَّ أَمْرًا منَ الأمورِ جَرَىٰ بين النَّاس، فَالْزَمِ الصَّمتَ الحَسَنَ؛ وإن كانَ النَّاسُ ينتظرونَ منكَ كلمةً.

فإذَا تَقَدَّمَ بينَ يديْكَ أَحَدٌ فَتَكَلَّمَ واحتِيجَ إلىٰ كلامِكَ - نُصْرةً للحقِّ وتقويةً لهُ وكنتَ تريدُ الكلامَ بمثلِ ما تكلَّم به -، فتكلَّم بعدَهُ.

وإن عَرَضَ لكَ من المعَانِي مَا تَرَىٰ به أنَّ الرَّاجح عندكَ هو خلافُ ما قَرَّره وكانَ هو منَ المَأْمُونينَ في العلمِ، المنظورِ إليهِمْ عندَ الخَلْق؛ فلا تُزاحمْه، وَالْزَم ما عندَكَ من العلمِ، حتَّىٰ إذا احتيجَ إليكَ فَحِينئذٍ قُمْ في هٰذَا المقَامِ.

فإنَّ مَنْ رَعَىٰ هٰذَا الأدَبَ منَ العلمِ في نَفْسِه؛ حَفِظَ دينَه وعقلَه، ومَنْ زَاحَم أَهْلَ العلمِ؛ أزْرَىٰ علىٰ دينِه وعقلِه.

وَذكَر النَّاظِمُ منْ مَزَالقِ العَجَلَة في العلمِ والمسابقَةِ بالقولِ فيه: الوقوعَ في الخطإِ الَّذي يُزرِي بصاحبِه عندَ المتنَافِسينَ في معالِي الأمورِ، فإنَّ المُسارعَةَ والمُسابقَةَ إلىٰ القولِ تَجُرُّ إلَىٰ الوقوعِ فِي الخطَإِ، فيكونُ ذَٰلِكَ رَزِيَّةً تعيبُ المتكلِّم بِهَا.

وإذا كانتِ الحالُ كذَٰلكَ؛ فالأمرُ النَّافع سلوكُه هو المذكورُ في قولِ المصنِّف:

الصَّمْتُ فَاعْلمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَنُ إنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ عِلْمٌ مُتْقَنُ

فالصَّمتُ عندَ بُدُوِّ القولِ في مسائِلِ العلمِ أَزْيَنُ بأهلِهِ إن لم يكنْ عندَ المتكلِّمِ علمٌ مُتقَنٌ - أيْ علمٌ رَاسِخٌ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

وَقُـلْ إِذَا أَعْيَـاكَ ذَاكَ الْأَمْـرُ   مَـا لِي بِمَـا تَسْـأَلُ عَنْـهُ خُـبْرُ
فَذَاكَ شَطْرُ الْعِلْمِ عِنْـدَ الْعُلَمَـا   كَذَاكَ مَا زَالَـتْ تَقُـولُ الْحُكَمَـا



قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ الجوابَ النَّافعَ فِي الـمسائلِ الَّتي يَعْزُبُ عِلم أحدِنَا عنهَا، وَهُوَ قـولُ: (لَا أَدْرِي)، الـمُشَارُ إليه بقولِه: (مَا لِي بِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ خُبْرُ).

فإذا سُئِل الـمرءُ عن شيءٍ لا يعلمُه، كانَ الجـوابُ النَّـافعُ هـو أنْ يصـدَعَ بقـولِ: (لَا أَدْرِي).

ولِـجلَالَةِ هٰذِهِ الكلمةِ صارتْ نِصْفَ العلمِ، كَمـا قَالَ:

فَذَاكَ شَطْرُ الْعِلْمِ عِنْـدَ الْعُلَمَـا   كَذَاكَ مَا زَالَـتْ تَقُـولُ الْحُكَمَـا

فمِنَ الشَّائِعِ قولُهُمْ: «لَا أَدْرِي؛ نِصْفُ العِلْمِ».

وأقدمُ مَنْ أُثِرَت عنهُ هٰذِهِ الكَلِمَةُ هُوَ عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ الشَّعْبِيُّ، أَحَـدُ التَّـابِعِينَ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

نَعَمْ؛ وقعَ فِي كلَامِ أَبِي عُمَـرَ ابْـنِ عَبْـدِ البَـرِّ فِـي «جَـامِعِ بَيَـانِ العِلْـمِ وَفَضْـلِهِ» وَفِـي «الانْتِقَاءِ»؛ أَنَّهُ قَالَ: (وَصَحَّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَدْرِي؛ نِصْفُ العِلْمِ»).

وَهٰذِهِ الكلمةُ لَمْ تُوجَدْ مَروِيَّةً عن أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَا فِي أَيْدِينَا منَ التَّـآليف، فأخشـىٰ أن يكونَ وَهَمًا.

فإنْ صَحَّ أنَّها رُوِيَتْ عنه؛ فأبو الـدَّرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أقـدَمُ مـن الشَّـعْبِيِّ، فهـو صـحابيٌّ

وَالشَّعبيُّ تابعيٌّ، لٰكِنَّ الـمرويَّ بإسنادِهِ في الكتبِ الَّتي اتَّصلتْ بنَا هوَ مرويٌّ عن الشَّعْبِيِّ عند الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَوَجْهُ كونِهَا نصفَ العلمِ: أنَّ العلمَ مقسومٌ بينَ (أَدْرِي) وَ(لَا أَدْرِي)؛ فَأَحدُهما نصفُ الآخر؛ ذَكَرَه يَحْيَىٰ بنُ آدَمَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ نَصْرٍ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ».

فالعلمُ بينَ شيءٍ يُدرَىٰ وشيءٍ لا يُدرَىٰ، فالَّذي يُدرَىٰ يَتكلَّم به دارِيهِ بمَا يعرفُه، والَّذي لا يُدرَىٰ يُمسِكُ عنهُ الـمسْئُولُ فيقول: (لَا أَدْرِي).

ومِنْ لَطِيفِ العلْمِ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ - أَحَدِ عُلَمَاءِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ - كَانَ يَقُولُ: «لَا أَدْرِي لِمَ (لَا أَدْرِي) نِصْفُ العِلْمِ». رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ».

وَكَشْفُ مَا غَمُضَ عليهِ: هوَ الـمعنىٰ الـمتقدِّم الَّذي ذكره يحيىٰ بنُ آدمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالىٰ.

وقدْ صَارَ هٰذَا الأصلُ - (لَا أَدْرِي) - أَصْلًا راسخًا في العلمِ عندَ أهلِه؛ أنَّ مَنْ سُئلَ عن شيءٍ منهُ لم يعلمْه فإنَّ الوصيَّة النَّافِعَةَ فِي حَقِّه أن يلزمَ قَوْلَ (لَا أَدْرِي)، حتَّىٰ صارَ أهلُ العلمِ والحِكمةِ يُوصِي بعضُهم بعضًا بلزومِ هٰذِهِ الكلمةِ.

وقد أشرتُ إلىٰ هٰذَا الـمعنَىٰ في أبيَاتٍ؛ قلتُ فيها:

وَقَوْلُ (لَا أَعْلَمُ) عِنْدَ الْعُقَلَا ... عُدَّ فِي الْعِلْمِ ونِصْفًا جُعِلَا
وفَقْدُهَا مِنَ اللِّسَانِ عَابُوا ... مَقَاتِلُ الْـمَرْءِ بِهِ تُصَابُ
وَيَنْبَغِي لِعَالِمٍ أَنْ يُورِثَا ... أَصْحَابَهُ مَقَالَهَا مَا حَدَّثَا
لأَنَّهَا رَافِعَةٌ وَكَمْ قَضَىٰ ... بِحُكْمِهَا مِنَ الْأَنَامِ مُرْتَضَىٰ
وَغَيْرُهُ أَوْلَىٰ بِهَا وَأَجْدَرُ ... وَمَنْ يُضِيعُ رُشْدَهُ لَا يُنْصَرُ
وَآنِفٌ مِنْ قَوْلِهَا رَقِيعُ ... وَدِينُهُ فِي نَفْسِهِ وَضِيعُ

فَالْهَجْ بِهَا هُدِيتَ مَا اسْتَطَعْتَا   وَالْزَمْ لَهَا فَنِعْمَ مَا اتَّخَذْتَا



قالَ المصنِّف رحمه الله:

إِيَّاكَ وَالْعُجْبَ بِفَضْلِ رَأْيِكَا وَٱحْذَرْ جَوَابَ الْقَوْلِ مِنْ خِطَابِكَا
كَمْ مِنْ جَوَابٍ أَعْقَبَ النَّدَامَهْ فَاغْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَهْ



قال الشَّارح وفّقه الله:

حَذَّر النَّاظِمُ فِي هٰذَيْنِ البَيْتَيْنِ مِن بَلِيَّتَيْن تكتنفَانِ المتكلِّم في العلمِ:

❁ **فالبَلِيَّةُ الأُولَىٰ**: مُداخَلَةُ العُجبِ النَّفْسَ، وَتَسَلُّلُهُ إليهَا، فيَرَىٰ الـمُتكَلِّمُ فِي العلمْ لنَفسِه عَلَىٰ غيرِه فَضْلًا، ثمَّ يطلبُ لها قَدْرًا ووَصْلًا.

والعُجْبُ هُوَ النَّظَرُ إِلَىٰ النَّفْسِ بِعَيْنِ الإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ.

فتجد مِن النَّاس مَنْ ينتسبُ إلىٰ العلمِ ويُعَدُّ من أهلِهِ، وتعتريهِ هٰذِهِ البليَّةُ، فيُعجَب بنفسِه، ناظرًا إليها بِعَيْنِ الإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ، فهوَ يرىٰ أنَّ له من الكمالِ ما ليسَ لغيرِهِ، وأنَّ عندَه منَ الفضْلِ تَحْصيلًا وبيانًا مَا ليسَ عندَ سِوَاهُ، فَيزْهُو بنفسِه علَىٰ الخَلْقِ، وَهي منْ أعْظَمِ الغَوَائِلِ الـمُفسِدةِ للمرءِ فِي علمٍ أو غيرِه؛ لأنَّ العبدَ مأمورٌ أن ينظرَ إلىٰ نفسِه بعينِ النَّقص، مُجتهدًا في القيامِ بحقِّ الله.

ومنه: حالُه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قيامِه اللَّيلَ حتَّىٰ تتفطَّر قدمَاهُ، فتقول له عائشةُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اللهَ غَفَرَ لَكَ مَا تقدَّم من ذنبِكَ ومَا تأخَّر!، فيقول: «**يَا عَائِشَةُ؛ أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا**»؛ فهو لا يرىٰ أنَّ ما له من حُسْنِ عبادةِ ربِّه شيئًا، وأنَّ الله حقيقٌ بدوام شُكْرِه، وأنَّه مهما أتىٰ مِن عبادةِ الله وتعظيمِه فإنَّ حقَّ الله أعظمُ.

فالمرءُ مأمورٌ أن ينظرَ إلىٰ نَفسِه بعينِ الإزراءِ والعيبِ، وأن يقمَعَ طُغيانَ العُجبِ

منها، فإنَّه إذا استولَىٰ علَىٰ قلبِ العبد أفسدَه.

فالمرءُ إذا أعجبتْه نَفْسُه في عبادةٍ أو علمٍ أو غيرهمَا، عَلِقَ بقلبه مِنْجَنِيقٌ ربَّما جَرَّه إلىٰ مهاوِي الرَّدَىٰ، وَلَا سبيلَ إلىٰ الخَلَاص منه إلَّا بملاحظة أنَّ **النِّعْمَةَ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا لَمْ تَكْتَسِبْهَا بِقِوَاكَ، وَلٰكِنَّ اللهَ هَدَاكَ.**

فإذَا أعجبَك أنَّك جالسٌ في حِلَق العلم، معدودٌ فِي طُلَّابه؛ فاعلم أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ له الفضلُ الأعظمُ عليكَ، فهو الَّذي هَدَاك إلىٰ ذَٰلِكَ، وإلَّا لَكُنْتَ كغيركَ ممَّنْ تنظرُ إليهم بعينِ النَّقص ممَّنْ يُخالطونَ المعاصي أو يُضَيِّعُونَ أوقَاتُهم فيمَا لا ينفعُهم.

❁ **والبَلِيَّةُ الثَّانية**: ابتداءُ القولِ بشيءٍ لم يتكلَّم به أحدٌ قبلَكَ، فيكونُ إنشاؤُه من مُبتكراتِ خيالِك، ومُبتدَعاتِ أفكارِكَ.

ومَحلُّ الذَّمِّ: فيمَا يُحتَاج إليه من العلمِ المشهورِ، الَّذِي تكلَّم فيهِ أهلُ العلمِ طبقَةً بعد طَبَقَةٍ.

فالعدولُ عمَّا قالُوا، وإبداءُ سِواه؛ ممَّا يُعَابُ به المرءُ؛ لأنَّ العادةَ الجاريةَ أن يكونَ هٰذَا الَّذي أبدَاهُ غيرَ مبنيٍّ علَىٰ أصلٍ وثيقٍ، وَلا مَسبوقٍ بعالمٍ عتيقٍ، فهو يستحسنُ شيئًا ثمَّ يتكلَّم به، فمتىٰ وُجِدَت تلك الحالُ مِنَ العبدِ فإنَّها بَلِيَّةٌ.

[مسألةٌ]: لو قالَ إنسانٌ: نحنُ سَمعنَاكَ تقولُ: **الصَّلَاةُ** هيَ الحُنُوُّ وَالعَطفُ، وَنحن نحضرُ الدُّروسَ، ونقرأُ في الكتُبِ: (**الصَّلَاةُ** هِيَ الدُّعَاءُ)، فَأنتَ واقعٌ في هٰذِهِ البليَّةَ!

نحنُ نُحِبُّ النَّاصحَ الصَّادقَ الَّذِي يَنصحنَا، فإنَّنا بشرٌ غير معصومين.

والجوابُ: أنَّ هٰذَا القولَ الَّذي ذكرتُه مُتَّصفٌ بوصفينِ:

أحدهما: أنَّه مبنيٌّ علَىٰ أصلٍ وثيقٍ؛ فإنَّ اسم (الصَّلاة) في كلامِ العربِ يقعُ علىٰ هٰذَا.

والآخر: أنَّ هٰذَا القولَ الَّذي ذكرتُه لكَ قدْ سُبِقْتُ بهِ من محقِّقِينَ لِلْعلمِ؛ منهم:

السُّهَيْلِيُّ، وابن القيِّم، وابنُ هشامٍ، والدَّمَنْهُورِيُّ، في آخرينَ.

وقد زَيَّفَ ابن القيِّم دعوىٰ أنَّ (الصَّلَاةَ هِيَ الدُّعَاءُ) فِي «بدائعِ الفوائدِ» مِن أربعةِ وجوهٍ.

فكونُك لا تعلمُ هٰذَا؛ لا يعْني أنَّ هٰذَا القولَ الَّذي سمعتَه قولٌ جديدٌ في العلمِ، وإنَّما هو جديدٌ عليكَ، أو جديدٌ علىٰ زمَانِ أهلِ علمٍ شُهِرَ عندَهُم قَوْلٌ حتَّىٰ غَلَبَ عَلَيْهِم هٰذَا القَولُ.

فالـمذمومُ الـممقوتُ: هو الَّذي لا يُبنَىٰ علىٰ أصلٍ وثيقٍ، وَلَا يرجِعُ إلىٰ علمٍ عتيقٍ.

ثمَّ محلُّ هٰذَا الذَّمِّ: فِيمَا يتعلَّق بِهِ تقريرُ أصولِ الدِّين وبيانُ أحكامِه ممَّا تَتابَع عليه النَّاس، دونَ مَا بُنِيَ عَلَىٰ أصولِ الفهمِ والإدراكِ الَّتي جرىٰ عليهَا أهلُ العلمِ.

فمثلًا: لو قلتُ لكُمْ: إنَّ منْ أنواعِ علومِ الحديثِ نوعُ (الـمَقْرُونِ)؛ وهو أن يُذْكَرَ في الإسنادِ اثنانِ فأكثر؛ كأنْ يقولَ مسلمٌ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَيَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ؛ جَمِيعًا عنْ إسماعيلَ بنِ جعفرَ...) إلَىٰ تمَامِه، فالثَّلاثة الأوائلُ تُسمَّىٰ روايتُهُم (مقرونًا)، وَهٰذَا النَّوع لَهُ وقوعٌ عند الـمُحدِّثينَ، ولهُ منفعةٌ في علمِهِمْ، فمِنْ منافعِه أنَّ هٰذَا يُسمَّىٰ (مُتَابَعَةً)، ففُلَانٌ وفلانٌ وفلانٌ رَوَوُا الحديثَ عنِ إسمَاعيلَ بنِ جعفرٍ، إلىٰ غير ذَٰلِكَ من منافعِه.

فحينئذٍ زيادةُ هٰذَا النَّوع ليس ممنوعًا منهَا؛ بل مأذونٌ بِهَا من وجوهٍ كثيرةٍ؛ **أيسرُها**: أنَّ أَوَّل مَنْ صَنَّف وعَدَّد أنواع علوم الحديث ممَّنْ صَنَّف في مصطلحِ الحديثِ هو ابنُ الصَّلاح، فذكرَ أنواعًا، وزادَ أهل العلمِ عليه أنواعًا، فزاد العراقيُّ، ثمَّ زادَ ابنُ حجَرٍ، ثمَّ زاد السُّيوطيُّ، حتَّىٰ بَلَّغها أكثرَ من تسعينَ نوعًا.

فالأصلُ عند أهلِ العلمِ في هٰذَا أنَّه محلٌّ للزِّيادةِ.

ولذَٰلِكَ ينبغِي أنْ يُحسِن الـمتكلِّمُ فِي العلمِ مواردَ الفهم من أصولِه الَّتي يُقرِّرها

أهلُه؛ حتَّىٰ يعرفَ ما يجرِي فيه القولُ، ومَا لَا يجرِي فيه القولُ.

وما كان ممنوعًا مِنَ القول فيه، فالسَّلامة فيه امتثال ما ذَكَره النَّاظم بقوله: (فَاغْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَهْ)؛ فَسَلَامَةُ دينِ الإنسانِ أن يمتثلَ الصَّمتَ؛ مُبتغيًا سلامةَ دينِه عندَ اللهِ، وعِرْضِه عندَ الخلقِ.

علىٰ أنَّ مَنْ نَبُلَ فِي العلمِ يُبْتلَىٰ بمَنْ لم يَصِل إلىٰ مرتبةِ النُّبْلِ فيه مِمَّنْ يُزَيِّف أَقْوالًا صحيحةً في كلِّ قرنٍ وزمانٍ، وَلٰكِنَّ طريقَ إيصالِ الخيرِ إليهِ ليسَ بمُلاجَجَتِهِ ومجادلَتِه بالباطلِ، وإنَّمَا بنَصْبِ الحقِّ، ولذَٰلِكَ فإنَّه **مَا مِنْ مسألةٍ يستغربُها سامعُها أذكرُهَا إلَّا وأذكرُ أحدًا من أهلِ العلمِ قالَ بهَا.**

فَهٰذِهِ المسائلُ الَّتي ذكرناهَا وأمثالُها من المسائلِ الَّتي يظنُّ بعضُ النَّاس أنَّ هٰذِهِ مسائلَ جديدةً؛ ما من مسألةٍ إلَّا وفيها من أهلِ العلمِ مَنْ تكلَّم؛ لأنَّ هٰذَا هوَ الأصلُ الَّذِي يَسْلَمُ به دينُ الإنسانِ ويحصلُ به النَّفع للخَلْق.

فإنَّه ليس المقصودُ مِن جَمْعِ العلم، أن يُنهِكَ المرءُ قلبَه ودينَه في مُراغمةِ النَّاس ومُجادلتِهم ومُجالَدَتِهم، وإنَّما مقصودُ صاحِبِ العلمِ الصَّادقِ أن يُوصلَه العلمُ إلىٰ اللهِ، ويكونُ هو مُوصلًا لِلخَلْق إلىٰ اللهِ، فمتىٰ كانت هٰذِهِ نيَّتُه فَتَحَ الله عليه بأنواع المعارف ولم يُشغِلْه بالخَلق.

وما أحسن قولَ ابْنِ عَوْنٍ: «ذِكْرُ النَّاسِ دَاءٌ، وَذِكْرُ اللهِ دَوَاءٌ».

وقال مَكْحُولٌ الشَّامِيُّ: «ذِكْرُ النَّاسِ دَاءٌ، وَذِكْرُ اللهِ شِفَاءٌ».

فاشتغلوا بالدَّواء والشِّفاء، واحذروا من الدَّاء.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

الْعِلْــمُ بَحْــرٌ مُنْتَهَــاهُ يَبْعُـدُ ... لَــيْسَ لَهُ حَــدٌّ إِلَيْــهِ يُقْصَــدُ
وَلَـيْسَ كُلُّ الْعِلْـمِ قَـدْ حَوَيْتَـهُ ... أَجَلْ وَلَا الْعُـشْرُ وَلَـوْ أَحْصَـيْتَهُ
وَمَـا بَـقِي عَلَيْـكَ مِنْـهُ أَكْـثَرُ ... مِمَّـا عَلِمْــتَ وَالْجَـوَادُ يَعْـثُرُ



قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ مـمَّـا يُستعانُ بِهِ في تحصيلِ الـمطلوبِ الــمأمولِ معرفتُه مـمَّـا يُسَهِّل بلوغَ الأَرَب: إدراكُ هٰذِهِ الحقائقَ الـمذكورةَ في هٰذِهِ الأبياتِ الثَّلاثَـةِ، فكـلُّ بيـتٍ منهَـا يُشَيِّد معنًىٰ سامقًا ذَا بَالٍ في العلمِ.

۞ **فأوَّلُهَا**: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّ العلمَ واسعٌ لا مُنتهَىٰ لهُ، كمـا قال النَّاظم:

الْعِلْــمُ بَحْــرٌ مُنْتَهَــاهُ يَبْعُـدُ ... لَــيْسَ لَهُ حَــدٌّ إِلَيْــهِ يُقْصَــدُ

۞ **والثَّاني**: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّه مهمـا حَصَّل منهُ فلنْ يجمعَه كُلَّـه، ولا عُـشْـرَهُ، ولوِ اجْتَهَدَ في إحصائِه؛ فإنَّ القُوَىٰ البشريَّة تَتَناقصُ عن هٰذَا.

۞ **وثالثُها**: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّ ما بَقِي وفَضُـلَ مـن العلـم وراءَ مـا أدركَـه أكثرُ وأعظمُ، وهي حالُ النَّقْص الَّتي طُبِـعَ عليهَا الإنسانُ، فالجَوَاد مهمَـا كان قويًّا يَعْرِضُ لَه عِثارٌ يسقطُ به.

فملتمِسُ العلمِ مهمَـا ابتغَىٰ منه مُجتهدًا، فإنَّه يبقـىٰ وراءَ مـا أدركَ مـنَ العلـمِ علـومٌ كثيرةٌ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

فَكُــنْ لِمَــا عُلِّمْتَــهُ مُسْــتَفْهِمَا　　　إِنْ كُنْــتَ لَا تَفْهَــمُ مِنْــهُ الْكَلِمَــا
الْقَــوْلُ قَــوْلَانِ فَقَــوْلٌ تَعْلَمُــهُ　　　وَآخَـــرٌ تَسْـــمَعُهُ فَتَجْهَلُـــهُ
وَكُلُّ قَـــوْلٍ فَلَـــهُ جَـــوَابُ　　　يَجْمَعُـــهُ الْبَاطِـــلُ وَالصَّـــوَابُ
وَلِلْـــكَلَامِ أَوَّلٌ وَآخِـــرُ　　　فَافْهَمْهُمَا وَالذِّهْنُ مِنْـكَ حَـاضِرُ



قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر النَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنَ الإرشادِ النَّافعِ لـملتمسِ العلمِ: أنْ يطلبَ فَهْم ما يُلْقَىٰ إليه منهُ، وإذا عَسُـر عليه فَهْم شيءٍ من معانِيهِ اجتهدَ في تَفَهُّمِه وسألَ عنه؛ **لأنَّ الأقوال الَّتي تُذْكَر لكَ في العلمِ هي بالنِّسبة لكَ نوعان:**

- **أحدُهُمَا**: قَوْلٌ تَسْمَعُهُ فَتَعْلَمُه وَلَا يَخفَىٰ عَلَيْكَ.
- **والآخر**: قَوْلٌ تَسْمَعُهُ فتجهله وَيَخْفَىٰ عَلَيْك.

فالأوَّل إذا وصلَ إلىٰ قلبِكَ استقرَّ فيه، فإنَّك إذا فَهِمْتَ معنًىٰ من معاني العلمِ ووعَاه قلبُك، وجدَ له مَرْبعًا ومَحلًّا فيه.

وأمَّا ما تسمعُه فتجهلُه ويخفَىٰ عليك، فإنَّك تحتاجُ فيه إلىٰ الاستفهامِ والسُّؤالِ حتَّىٰ تُدرِك معناهُ، فيستقرَّ في قلبك.

فإذا عَسُـر عليكَ فَهْم شيءٍ فاستعِدْ تَفَهُّمَه؛ إمَّا بتكرارِ النَّظر منكَ في سماعِ كلامِ مُعلِّمكَ، أو فِي الْتِمَاسِكَ منهُ إعادةَ بيانِ مَا سمعتَه منه ولم تفهمهُ.

وإيَّاك وإهمال فَهْمِ ما لَمْ تفهمه؛ **فإنَّ تَرْك شيءٍ سمعتَه دونَ فَهْم يُورِثُ آفتين:**

- **الأولىٰ**: ثِقَلُ الفَهْمِ؛ فإنَّك إذا تركتَ شَيْئًا، وثَانِيًا، وثالثًا؛ تَبَلَّدَ ذِهنُك.

۞ **والأخرىٰ**: تَفْوِيتُ العلمِ؛ فإنَّك إذا تركتَ شَيْئًا، وثَانِيًا، وآخرَ؛ فَاتَتْكَ أشياءُ من العلمِ لم تُحسِن معرفتَهَا.

مَعَ ما يُقارِن هاتين الآفتين من عِلَلٍ أخرىٰ؛ كوقوعِ الشُّبهاتِ، وكثرةِ الاعتراضاتِ؛ ممَّا يُوجب الاعتناء بحُسن التَّفهُّمِ.

فتارةً: تستعيد كلامَ مُعلِّمك ممَّا يُحفَظ صوتيًّا، فتُكرِّرَه حَتَّىٰ يَقَرَّ المعنىٰ في قلبكَ.

وتارةً: تُذاكِر به صاحبًا لك، فرُبَّما يذكرُ لكَ مَا عَزُبَ عنه فَهْمُك.

وتارةً: تَستعيدُ - بأَدَبٍ - من مُعَلِّمِكَ فَهْمَ ما لمْ تَفْهمْه.

فلَا تتركْ شيئًا تسمعُه من العلمِ دون فَهْمٍ؛ لـمَا يُورثُه من نَقْصٍ سبقَ ذِكْرُه وبيانُ وجهِه.

ثمَّ ذكر النَّاظِمُ أنَّ كلَّ سؤالٍ يتعلَّق به جوابٌ، فمُراده بـ(القَوْلِ): السُّؤالُ؛ بِدلالة مُقابلتِهِ بالجواب، وذَٰلِكَ فِي قولِهِ:

وَكُلُّ قَوْلٍ فَلَهُ جَوَابُ   يَجْمَعُهُ الْبَاطِلُ وَالصَّوَابُ

فالجوابُ له جهتَانِ:

۞ **إحداهما**: الجَوَابُ الصَّحيحُ، المَدْلُولُ عَلَيْهِ بقولِه: (الصَّوَابُ).

۞ **والأخرىٰ**: الجَوَابُ الخَطَأُ، المَدْلُولُ عَلَيْهِ بقولِه: (البَاطِلُ).

وتحقيقُ الحُكم علىٰ الجوابِ بإحدَىٰ الجهتينِ، مُناطٌ بموافقةِ الأدلَّةِ ومتابعَةِ الأَجِلَّةِ، فرِعاية هٰذَا يُوقِف العبد علىٰ جَلِيَّةِ الأَمرِ فِي الحُكمِ عَلَىٰ جوابٍ بأنَّه خطأٌ أَوْ صوابٌ، لَا بمجرَّد الذَّوق، أوِ الوَجْدِ، أو الخَاطِرِ، أو ما تَعَارَفَ عليه النَّاس، أو مَا اعتادُوه في بلدٍ؛ فمثلُ هٰذِهِ المعاييرِ ليستْ ميزانًا صحيحًا فِي الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صَحِيحٌ أَو جوابٌ خطأٌ.

وهٰذِهِ القاعدةُ تختَصُّ ببعضِ الكلامِ في العلمِ، وهوَ مَا وقعَ جَوابًا علَىٰ سؤالٍ.

ثمَّ ذكر قاعدةً عامَّةً فيه، فقال:

وَلِلْكَلَامِ أَوَّلٌ وَآخِرُ فَافْهَمْهُمَا وَالذِّهْنُ مِنْكَ حَاضِرُ

والمقصودُ: أنَّ كلَّ كلامٍ فَلَهُ مبتدأٌ وله مُنتهًىٰ، وله سِباقٌ وله لِحَاقٌ، وله إفرادٌ وله سِياقٌ؛ فكمالُ فَهْمِه يكونُ برعايةِ مواقعِه.

فتعتبِرُ أوَّلَ الكلامِ وآخِرَه، وسِبَاقَه ولِحاقَه، وإفرادَه وسياقَه؛ فيُوقِفُك ذَٰلِكَ علىٰ الفهمِ الصَّحيح له.

فإن أخذتَ أوَّلَه وتركتَ آخره، أو أخذت سِباقَهُ وتركتَ لحاقَه، أوِ اكتفيتَ بمفردٍ دونَ النَّظر في تركيبِ سياقٍ؛ أوقعَكَ ذَٰلِكَ في رَدِّ كلامٍ حقٍّ، ودَفَعك إلىٰ الزُّور والباطل في العلمِ.

وهي حالُ كثيرٍ من النَّاس، الَّذين يُبادرونَ إلىٰ تزييفِ حقٍّ لأنَّهم ينظرونَ إلىٰ أوَّل الكلامِ دونَ آخرِه، أوْ ينظرونَ إلىٰ سِباقِهِ دون لِحاقِه، أو ينظرونَ إلىٰ إفرادِه دونَ تركيبِ سِياقِه، فيقعُون فِي الغلط علىٰ العلم وأهلِه.

فمَنْ أرادَ أن يَسْلَمَ لهُ دينه وعِلمُه وعقلُه، لاحظَ هٰذَا في مواقِعِه من الكلامِ؛ فإنَّه يوقفُهُ علىٰ المعانِي الصَّحيحةِ، ويدفَع عنهُ دعْوَىٰ الزُّورِ الَّتي يدَّعيها مَنْ يدَّعيها علىٰ المتكلِّمين في العلم.

ولا يمكن حصولُ تلكَ الحالِ إلَّا بأن تكون حاضرَ الذِّهن حينَ ذَٰلِكَ، **والمراد بـ(حضورِ الذِّهنِ)**: إقبالُ القَلْبِ عَلَىٰ المَعْنَىٰ المُرَادِ فَهْمُهُ، فإنَّك إذا زاغَ ذِهنك مُدَّةً وحضر مُدَّةً؛ أوقعَكَ في الغَلَطِ.

وأذكر من وقائع الأحوالِ: أنَّ أحدًا نَسَب إليَّ أنِّي أقول: إنَّ (هُو) من أسماءِ اللهِ!، وذكرَ أنَّني قرَّرتُ هٰذَا في جامعِ الرَّاجِحي بـ(شُبْرَا)، وأنَّه كان أحدَ الحاضرينَ، فلمَّا

ذُكِرَت هٰذِهِ الدَّعوىٰ لي ضحكتُ وذكرتُ هٰذِهِ الأبياتَ.

فإنَّني كنت أُقرِّر الفرقَ بين الاسمِ الـمفرد للهِ، والاسم المضافِ؛ **فالاسمُ الـمفردُ** هو الَّذي يأتي واحدًا؛ مثلُ: (الله).

والاسمُ المضافُ هو الَّذي يأتي مجموعًا مع غيره؛ مثل: (ربِّ العالـمينَ، ومالك الـملكِ).

وذكرتُ أنَّ ابنَ القيِّم زاد نوعًا ثالثًا، هو الأسماء الإلهيَّة المزدوجَة المتقابلة؛ كاسمِ (القابضِ الباسطِ)، فلا يُفصَلُ أحدُ طرفيهِ عن الآخرِ، بمنزلةِ عَدم فَصْل حروف الاسمِ الـمفردِ، فلا يصحُّ أن تقولَ في اسمِ (القابضِ الباسطِ): أنَّ من أسماء اللهِ (القَابضُ)، أَوْ أنَّ مِن أسماء الله (البَاسطُ)؛ بلِ الاسم حينئذٍ هو (القابضُ الباسطُ)، فيمتَنِعُ الفصلُ بينهُمَا؛ كمَا يمتنعُ الفصلُ بين حروفِ اسم (الله)، فلا تقول: (أ) اسمٌ، ولا (اللَّام) اسمٌ، ولا (هـ) اسمٌ.

فسمع هوَ: (هـ) اسمٌ، فقالَ: إنَّ فلانًا يذكرُ أنَّ (هو) من أسماءِ اللهِ؛ لأنَّ ذهنَه حينئذٍ لَمْ يكنْ حاضِرًا، وإنَّمَا كان شاردًا، فسمِع هٰذِهِ الكلمة فظنَّ أنَّ فيها تقريرًا لكونِ هٰذِهِ الكلمة (هُو) من أسماءِ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

والعاقلُ يلتمس العذرَ للمتعلِّمينَ، فإنَّ هٰذَا ممَّا لا يُستغرَب منه؛ بل لا يُستغرَبُ ممَّنْ يريدُ بكَ السُّوءَ، فإنَّ هٰذَا أَمْرٌ جُبِلَتْ عليه خَلِيقَةُ الإنسانِ، فإنَّ النَّاس يتنافسونَ، ويتَصارَعُونَ، ويريدُونَ الجَاهَ والرِّئَاسةَ والزَّعامةَ، ويبتغِي بعضُهُم فِي بعضٍ خطأَهُ؛ لإزلَالِه وإنزالِه عن رُتبةٍ بلغها.

فالعاقلُ إذا رأَىٰ هٰذَا فِي النَّاسِ، عَامَلَهُم بمَا أَمَرهُ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، وعَقَلَ أنَّ هٰذِهِ حالٌ بشريَّةٌ، فَالـمُتَرَفِّعونَ عنِ البشريَّة، الـمُزَكّون أنفسهم بما يُطَهِّرها، لا يلتفتون

إلىٰ مثل هَذَا، ويرون أنَّ صدور هٰذَا من الـمتعلِّمين زَلَّاتٌ ينبغِي إفهـامُهم فيهَـا القـولَ الصَّوابَ.

والشَّاهدُ منَ الحِكَايةِ: أَنَّ مَا أَرشَدَ إِليهِ مِن كوْنِ حصولِ تِلكَ الحَالِ، لَا يُمكنُ إلَّا مع حضور الذِّهنِ، وأمَّا معَ شُـرُودِه فإنَّه لا يحصُل للمرءِ ذَٰلِكَ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

لَا تَـدْفَعِ الْقَـوْلَ وَلَا تَـرُدَّهْ ... حَـتَّى يُؤَدِّيكَ إِلَى مَا بَعْدَهُ

فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الْفَضَائِلِ ... جَوَابُ مَا يُلْقَى مِنَ الْمَسَائِلِ

فَيُمْسِكُوا بِالصَّمْتِ عَنْ جَوَابِهِ ... عِنْدَ ٱعْتِرَاضِ الشَّكِّ فِي صَوَابِهِ



قال الشَّارح وفّقه الله:

لَـمَّا ذكر النَّاظِمُ في البيت السَّابقِ ما يُعينُ علىٰ فَهْمِ الكلام، حَذَّر من آفةٍ تعرِض لـمَنِ استغلَقَ عليهِ فَهْم شيءٍ منه، وهيَ (المبادرةُ إلىٰ دَفْعِه ورَدِّه)، فمِنَ النَّاس مَنْ إذا استغلَقَ عليه فَهْمُ شيءٍ لم يُدركْه؛ بادرَ إلىٰ رَدِّه ودَفْعِه.

والواقِي من السُّقوطِ في هٰذِهِ الآفةِ: هو ملاحظة ما يأتي بعد ذٰلِكَ الكلامِ، فرُبَّمَا سمِعتَ كلَامًا عامًّا يفتقِرُ إلىٰ التَّخصِيصِ، أو كلامًا مُطلقًا يحتاجُ إلىٰ التَّقْييد، فبادرتَ إلىٰ إنكارِه قبلَ ظهورِ تـمَامِه، وهوَ الـمُعينُ عَلَىٰ فَهْمِه وإفهامِه.

كقولِ الله تعالَىٰ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤﴾ [الماعون]، فهٰذِهِ الآيةُ لا يتمُّ معناها إلَّا بقَرْنِها بالآيةِ الَّتي بعدَها، في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ٥﴾ [الماعون]، فمَنْ يُقرِّر معنَىٰ الويلِ للمصلِّين بإطلاقٍ مُبطِلٌ، ومن يُقرِّر معنىٰ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤﴾ إذَا كانُوا علَىٰ الحالِ الَّتي ذكرهَا الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ٥﴾ [الماعون]؛ كان مُحِقًّا فيما قرَّره.

فإنْ أعيَا السَّامعَ فَهْمُ كلامٍ، وتطلَّعت نَفْسُه إلىٰ رَدِّه ودَفْعِه وإبطالِه؛ حَسُنَ به أن يَرُدَّ بعضَه علىٰ بعضٍ، قبل الهجومِ علىٰ إنكارِه وتزييفِه؛ اقتداءً بمسالكِ أهلِ العلمِ فيمَا

هُم عليهِ من أجوبةِ مسائلِ الخلقِ فيما يحتاجون إليه من الحقِّ.

فإنَّ أهلَ العلمِ لا يُبَادِرُونَ بجوابِ استفتاءاتِ الـمُسْتَفْتِينَ حتَّىٰ يُتِمَّ الـمستفتِي كلامَه، كمَا قالَ:

فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الْفَضَائِلِ   جَوَابُ مَا يُلْقَى مِنَ الْمَسَائِلِ

فَيُمْسِكُوا بِالصَّمْتِ عَنْ جَوَابِهِ   عِنْدَ ٱعْتِرَاضِ الشَّكِّ فِي صَوَابِهِ

فمِنْ حالِ كُمَّلِ الـمفتِينَ إذَا عُرِضَتْ عليهمْ فتْوَىٰ، أنَّهم لا يُبادرُونَ إلَىٰ الجوابِ فيهَا؛ حتَّىٰ يتبيَّن لهم تمامُ القولِ من الـمستفتِي، ثمَّ يُجيبونَه.

فتلكَ الحالُ الَّتي تصلح بِها حال النَّاس في الفتْوَىٰ، هيَ الحالُ الَّتي تصلحُ بِهَا حالُهُم في فَهْمِ العلمِ، فَلَا يكمُل لهمُ الفهمُ ولا يَتِمُّ لهمْ إدراك معانيهِ إلَّا باستِتْمَامِ مبانيهِ، فإذا صارت وافيةً تبيَّن لهمُ الـمعنَىٰ.



قالَ المصنِّف رحمه الله:

وَلَوْ يَكُونُ الْقَوْلُ عِنْدَ النَّاسِ … مِنْ فِضَّةٍ بَيْضَا بِلَا ٱلْتِبَاسِ

إِذًا لَكَانَ الصَّمْتُ مِنْ عَيْنِ الذَّهَبْ … فَافْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدَابَ الطَّلَبْ



قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر النَّاظِمُ في هٰذَين البَيْتَيْنِ ما يُقَوِّي وازِعَ الصَّمْت في النَّفْس، ويدعُوهَا إلىٰ الإمساكِ عن كثيرٍ من القول، وهمَا معنَىٰ حِكمةٍ سَيَّارةٍ: (إِذَا كَانَ الكَلَامُ منْ فضَّةٍ؛ فَالسُّكُوتُ مِنْ ذَهَبٍ).

وَالكلام الَّذي يكون فضَّةً: هوَ ما لا يتبيَّنُ نَفْعُه من ضَرَرِه، **أَمَّا بَيِّنُ النَّفْعِ**: فإنَّه من خالِصِ الذَّهب، **كَمَا أَنَّ بَيِّنَ الضَّرَرِ**: شُوَاظٌ منَ اللَّهبِ.

فالكلام المُرادُ إخراجُه له ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدُها: كَلَامٌ بَيِّنُ النَّفْعِ؛ وَهٰذَا مِنْ خَالِصِ الذَّهَبِ.

وثانِيهَا: كَلَامٌ بَيِّنُ الضَّرَرِ؛ وهٰذَا شُواظٌ منَ اللَّهَبِ.

وثالثُها: كَلَامٌ لا يتبيَّنُ نَفْعُه من ضَرَرِه؛ فهو الَّذي يُعْدَل بالفضَّة، ويكون السُّكوتُ حينئذٍ من ذهبٍ، فإنَّ العبد مأمورٌ بقولِ الخيرِ أوِ الصَّمت عمَّا عداهُ.

والحِكمة المذكورةُ - (إِذَا كَانَ الكَلَامُ منْ فضَّةٍ؛ فَالسُّكُوتُ مِنْ ذَهَبٍ) - مأثورةٌ عن جماعةٍ منْ القدمَاءِ؛ منهم نَبِيُّ الله سُلَيمَانُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولُقْمَانُ الحكيمُ - الرَّجل الصَّالح.

ثمَّ ختم النَّاظم بالتَّأكيد علىٰ فَهْم ما ذَكَر في هٰذِهِ المنظومةِ من الآدابِ فقالَ: (فَاْفْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدَابَ الطَّلَبْ)؛ داعيًا إلىٰ حُسْن تَفَهُّمِ هٰذِهِ الآدابِ، فإنَّ فَهْمَهَا يدعُو إلَىٰ العملِ بِهَا، كمَا أنَّ عدمَ فَهْمِهَا يحولُ دونَ العملِ بِهَا.

وقَرَنَ الأمرَ بالدُّعاء؛ ترغيبًا فيها، وتحبِيبًا لها إلَىٰ النُّفوس؛ ليحرصُوا عليهَا، ويمتثلُوا مُقتضَاهَا.



قالَ المصنِّف وفّقه الله:

أَبْيَاتُهَـا مَـعَ الزِّيَـادَاتِ الَّـتِي حَبَّرْتُهَـا بِـأَرْبَعِينَ عُـدَّتِ



قال الشَّارح وفّقه الله:

خَتمَ جَامعُ هٰذِهِ النُّبذة بـهٰذَا البيتِ من زياداتِه، الـمُبيِّنِ عدَدَ أبيـاتِ هٰـذِهِ الـمنظومةِ، وأنَّها أرْبعون بيتًا.

لِي منهَا خَمْسَةٌ: أربعةٌ في أوَّلِها، وواحدٌ في آخرهَا.

وما بقيَ فهوَ أصلُ الـمنظومةِ.

ومعنىٰ قولِه: (**حَبَّرْتُهَا**)؛ أَيْ زَيَّنْتُهَا بِزيادَةِ الحِبْرِ فيهَا، فإنَّ **التَّحبيرَ** هوَ التَّزيينُ.

وَمِن تَزْيينِ الخطِّ: تسويدُ حِبْرِه.

فإنَّ الحِبْرَ إذَا كَانَ قَوِيًّا بَـانَ الـمكتوبُ وَظَهَـرَ، كَمَـا يبـدُو ذٰلِـكَ جليًّـا إذا قَارَنـتَ الأبياتَ الَّتي زِيدتْ ببقيَّةِ الأبياتِ، وهي مُـحَبَّرَةٌ في خَطِّهَا، وغيرُها منْ أصلِ الـمنظومةِ مُحَبَّرَةٌ في معانِيها النَّافعة.

فهٰذِهِ الـمنظومةُ هي من أحسنِ ما نُظِمَ في آدابِ الطَّلَب مـمَّـا هو وجيـزٌ؛ كمـا ذكـره أَبُو عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ».

فحقيقٌ بنَا جميعًا: أن نحرصَ علىٰ حِفْظ هٰذِهِ الـمنظومةِ، أو تكرارهَـا حتَّـىٰ ترسـخَ معَانيهَا فِي نُفُوسِنَا، وأن نُحسِن تَفَهُّم تلكَ الحقَائقِ، ثمَّ نمتثلَهَا بالعملِ.

فإنَّ بابَ الآداب مـمَّـا وقعَ فيهِ العَجَبُ العُجابُ، فَضَيَّعهُ كثيـرٌ مـنَ الـمنتسبينَ إلَـىٰ طَلَبِ العلمِ؛ فحُرِمُوا العلمَ بسببِ تضييعِ الأدبِ، فمَنْ ضَيَّع الأدبَ حُـرِمَ العلـمَ، ومَـنِ

التزمَ الأَدَب فهوَ جديرٌ بأنْ يكونَ من أهلِ العلمِ.

وبـهٰذَا البيانِ يَتِمُّ بيانُ معانِي هٰذِهِ الـمنظومةِ علىٰ مَا يُوافقُ ويناسبُ المقَامَ.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
لَيلةَ الخَميسِ الخامسِ من شَهْرِ المُحَرَّم
سَنَةَ ثمانٍ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ
فِي مَسْجِدِ مُصعب بن عُميْرٍ بِمَدِينَةِ الرِّياض




الكتاب
العاشر

سلسلة شروحات وتطريزات فضيلة الشيخ

شرح

فضل الإسلام

تصنيف شيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي

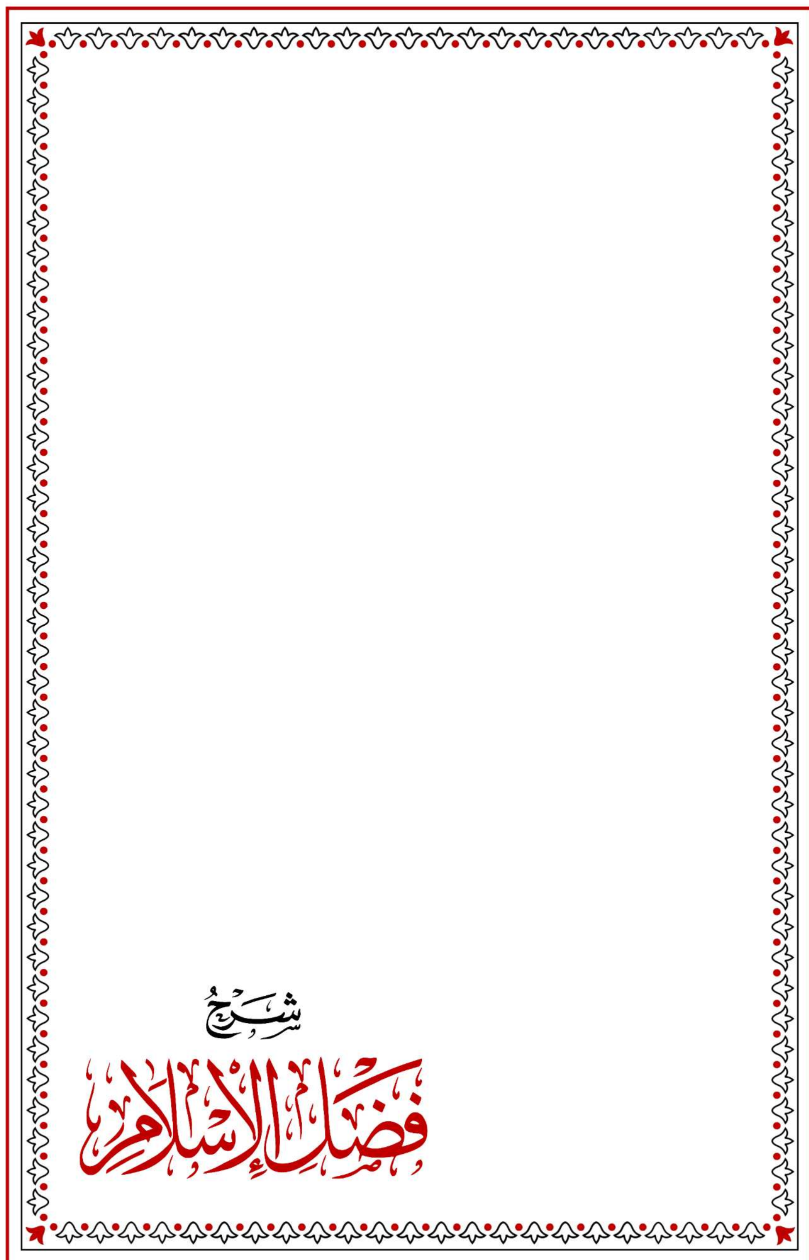
المتوفى سنة (١٢٠٦) رحمه الله تعالى

منقول من الشرح الصوتي لمعالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين


شرح
فضل الإسلام

قال المصنِّف رحمه الله:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

١- بَابُ
فَضْلِ الإِسْلامِ

[١] وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣].

[٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ... ﴾ [يونس:١٠٤] الآيَةَ.

[٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ... ﴾ [الحديد:٢٨] الآيَةَ.

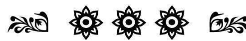
[٤] وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ ٱسْتَأْجَرَ أُجَرَاءَ، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي عَمَلًا مِنْ غُدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟؛ فَعَمِلَتِ اليَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟؛ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟؛ فَأَنْتُمْ هُمْ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا وَأَقَلَّ أَجْرًا؟، قَالَ: هَلْ نَقَصْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ شَيْئًا؟، قَالُوا: لَا، قَالَ: ذَٰلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ**».

[٥] وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَضَلَّ اللهُ عَنِ الجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ، وَالنَّصَارَى يَوْمُ الأَحَدِ، فَجَاءَ اللهُ بِنَا فَهَدَانَا لِيَوْمِ الجُمُعَةِ، وَكَذَٰلِكَ هُمْ تَبَعٌ لَنَا يَوْمَ القِيَامَةِ، نَحْنُ الآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالأَوَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ**». أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ.

[٦] وَفِيهِ تَعْلِيقًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ أَنَّهُ قَالَ: «**أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ: الحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ**» ٱنْتَهَى.

[٧] وَعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ اللهَ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ، وَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ الرَّحْمَٰنَ فَاقْشَعَرَّ جِلْدُهُ مِنْ مَخَافَةِ اللهِ تَعَالَى؛ إِلَّا كَانَ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ يَابِسٍ وَرَقُهَا = إِلَّا تَحَاتَّتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ كَمَا تَحَاتَّ عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ وَرَقُهَا، وَإِنَّ ٱقْتِصَادًا فِي سُنَّةٍ خَيْرٌ مِنِ ٱجْتِهَادٍ فِي خِلَافِ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ».

[٨] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: «يَا حَبَّذَا نَوْمُ الأَكْيَاسِ وَإِفْطَارُهُمْ!؛ كَيْفَ يَغْبُنُونَ سَهَرَ الحَمْقَى وَصَوْمَهُمْ؟!، وَمِثْقَالُ ذَرَّةٍ مَعَ بِرٍّ وَتَقْوَى وَيَقِينٍ، أَعْظَمُ وَأَفْضَلُ وَأَرْجَحُ عِنْدَ اللهِ مِنْ عِبَادَةِ المُغْتَرِّينَ».



قال الشّارح وفّقه الله:

ٱسْتَفْتَحَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ كِتَابَهُ بِالبَسْمَلَةِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا؛ ٱتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي الوَارِدِ فِي مُرَاسَلَاتِهِ وَمُكَاتَبَاتِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِلَى المُلُوكِ، وَالتَّصَانِيفُ تَجْرِي مَجْرَاهَا.

ثُمَّ قَالَ: (**بَـابُ فَضْـلِ الإِسْـلامِ**)، **وَمَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ**: بَيَانُ فَضْلِ الإِسْلَامِ؛ وَهُوَ: مَا ٱخْتَصَّ بِهِ مِنَ المَحَاسِنِ.

وَأَصْلُ (الفَضْلِ): الزِّيَادَةُ.

فَالمُرَادُ: بَيَانُ المَحَاسِنِ الَّتِي زَادَ بِهَا الإِسْلَامُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَذَكَرَ المُصَنِّفُ فَضْلَ الإِسْلَامِ قَبْلَ بَيَانِ حَقِيقَتِهِ؛ لِتَتَشَوَّفَ النُّفُوسُ إِلَيْهِ، وَتَتَطَلَّعَ لِمَعْرِفَتِهِ.

وَمِنْ سُنَنِ العَرَبِ فِي كَلَامِهِمْ: تَقْدِيمُ فَضْلِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَتْ حَقِيقَتُهُ مَكْشُوفَةً مَعْلُومَةً، ذَكَرَهُ أَبُو الفَضْلِ ٱبْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ البَارِي».

فَتَقْدِيمُ فَضْلِ الشَّيْءِ قَبْلَ بَيَانِ حَقِيقَتِهِ لَهُ مُوجِبٌ وَشَرْطٌ.

فَمُوجِبُهُ: إِرَادَةُ التَّشْوِيقِ إِلَيْهِ.

وَشَرْطُهُ: أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهُ مَكْشُوفَةً مَعْلُومَةً.



وذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ثَمَانِيَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ...﴾ [المائدة:٣] الآيَة).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ:

أَوَّلُهَا: فِي قَوْلِهِ: (﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣])؛ فَبُلُوغُ الكَمَالِ فَضْلٌ، وَكَوْنُ المُكَمِّلِ لَهُ هُوَ اللهُ غَايَةُ الفَضْلِ.

فَكَمَالُ الإِسْلَامِ دَالٌّ عَلَى فَضْلِهِ مِنْ جِهَتَيْنِ:

أُولَاهُمَا: كَوْنُهُ كَامِلًا، فَإِنَّ الكَمَالَ دَالٌّ عَلَى الفَضْلِ.

وَالأُخْرَى: كَوْنُ مُكَمِّلِهِ هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَثَانِيهَا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المَائِدَة:٣])؛ فَأَجَلُّ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيْنَا الإِسْلَامُ؛ فَمِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ أَنَّهُ أَجَلُّ النِّعَمِ الإِلَهِيَّةِ، وَأَعْظَمُ المِنَنِ الرَّحْمَانِيَّةِ.

وَثَالِثُهَا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣])؛ فَمِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ أَنَّهُ الدِّينُ المَرْضِيُّ لَنَا مِنَ اللهِ، وَمَا عَدَاهُ مُبْغَضٌ مَسْخُوطٌ عَلَيْهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران].

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي...﴾ [يُونُس:١٠٤] الآيَة).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (﴿مِّن دِينِي﴾)؛ وَهُوَ الإِسْلَامُ، مَعَ قَوْلِهِ: (﴿أَعْبُدُ ٱللَّهَ﴾)؛ فَمِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ أَنَّ المَعْبُودَ فِيهِ هُوَ اللهُ وَحْدَهُ؛ فَإِنَّ فِي النُّفُوسِ ضَرُورَةٌ دَاعِيَةٌ إِلَى الافْتِقَارِ إِلَى مَنْ تَأْلَهُهُ وَتُعَظِّمُهُ، وَلَا يَسُدُّ تِلْكَ الضَّرُورَةَ إِلَّا عِبَادَةُ اللهِ، فَمِنْ فَضْلِ دِينِ الإِسْلَامِ أَنَّ تِلْكَ الضَّرُورَةَ مِنَ العِبَادَةِ يَتَوَجَّهُ فِيهَا الخَلْقُ إِلَى المَعْبُودِ الحَقِّ وَهُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ...﴾ [الحديد:٢٨] الآيَة).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي عِظَمِ الجَزَاءِ المُرَتَّبِ عَلَى الإِسْلَامِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ؛ فَتَعْظِيمُ أَجْرِهِ عُنْوَانُ فَضْلِهِ.

فَالإِسْلَامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ﴾، وَالجَزَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾؛ **فَالجَزَاءُ المَذْكُورُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ**:

أَوَّلُهَا: أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ.

وَالكِفْلُ: الحَظُّ وَالنَّصِيبُ، فَلَهُ حَظٌّ وَنَصِيبٌ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ فِي الدُّنْيَا، وَلَهُ حَظٌّ وَنَصِيبٌ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ فِي الآخِرَةِ.

وَثَانِيهَا: أَنْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُ نُورًا يَهْتَدِي بِهِ فِي الدُّنْيَا إِلَى سُبُلِ السَّلَامِ، وَيَهْتَدِي بِهِ فِي الآخِرَةِ إِلَى دَارِ السَّلَامِ، وَالمُرَادُ بِـ(سُبُلِ السَّلَامِ): أَنْوَاعُ الطَّاعَاتِ، وَ(دَارِ السَّلَامِ): الجَنَّةُ - جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ أَهْلِهَا.

وَثَالِثُهَا: أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَسِيَاقُ الآيَاتِ عَامٌّ فِي كُلِّ مَنْ بُعِثَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالأَجْرُ المَذْكُورُ عَامٌّ لِجَمِيعِ المُؤْمِنِينَ بِالإِسْلَامِ، وَالمُرَجِّحُ عُمُومَهُ عَلَى خُصُوصِهِ مُلَاحَظَةُ السِّيَاقِ؛ فَإِنَّ سِيَاقَ الآيَاتِ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْ بُعِثَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ٱخْتِلَافِ أَدْيَانِهِمْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ مِنَ المُشْرِكِينَ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ، فَإِذَا آمَنُوا وَدَخَلُوا دِينَ الإِسْلَامِ حَازُوا الأَجْرَ المَذْكُورَ.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (**«مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ...»** الحَدِيثَ). رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَهُوَ مَقْصُودُ المُصَنِّفِ فِي قَوْلِهِ: (وَفِي الصَّحِيحِ)، **فَإِنَّ هٰذَا الإِطْلَاقَ يَأْتِي عَلَى مَعْنَيَيْنِ:**

أَحَدُهُمَا: إِرَادَةُ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ فِي الصَّحِيحِ، وَالمَعْهُودُ عِنْدَهُمْ هُوَ «صَحِيحُ البُخَارِيِّ» وَ«مُسْلِمٍ» ٱتِّفَاقًا أَوِ ٱنْفِرَادًا، فَرُبَّمَا قِيلَ: (وَفِي الصَّحِيحِ)، وَكَانَ المُرَادُ أَنَّ الحَدِيثَ عِنْدَهُمَا مَعًا، أَوْ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَالآخَرُ: إِرَادَةُ جِنْسِ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ؛ بِأَنْ يَكُونَ مَحْكُومًا عَلَيْهِ بِالصِّحَّةِ، فَرُبَّمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ أَحَدٍ: (وَفِي الصَّحِيحِ)؛ لَا يُرِيدُ الكِتَابَ المُصَنَّفَ فِيهِ؛ بَلْ يُرِيدُ أَنَّ الحَدِيثَ المَذْكُورَ ثَابِتٌ دَاخِلٌ فِي شَرْطِ الصِّحَّةِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («**ذَٰلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ**»)، فَإِنَّ صَاحِبَ الدَّارِ جَعَلَ فَضْلَهُ لِمَنْ عَمِلَ عِنْدَهُ مِنَ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأَعْطَاهُ عَطَاءً أَوْفَرَ وَأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، فَكَانَ أَقَلَّ عَمَلًا وَأَكْثَرَ عَطَاءً، فَلَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ الجَزَاءِ مَعَ قِلَّةِ العَمَلِ.

وَهَٰذَا مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ لِهَٰذِهِ الأُمَّةِ، فَإِنَّهُمْ فِي وُجُودِهِمْ بِالنَّظَرِ إِلَى الأُمَمِ قَبْلَهُمْ كَأَنَّهُمْ آتُونَ فِي آخِرِ اليَوْمِ، فَجَاءُوا بَعْدَ الأُمَمِ كُلِّهَا، وَمِنْهَا أُمَمُ أَهْلِ الكِتَابِ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، ثُمَّ جَعَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَهُمْ مِنَ الأُجُورِ وَالفَضْلِ مَا لَيْس لِمَنْ تَقَدَّمَهُمْ، فَهُمُ الآخِرُونَ وُجُودًا، السَّابِقُونَ أُجُورًا.

وَالقِيرَاطُ المَذْكُورُ فِي الحَدِيثِ هُوَ: النَّصِيبُ، وَلَهُ تَقْدِيرٌ عِنْدَ أَهْلِ المَعَايِيرِ، فَيُقَدِّرُونَهُ بِنِصْفِ سُدْسِ الدِّرْهَمِ، ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ وَأَبُو الوَفَاءِ ٱبْنُ عَقِيلٍ.

وَالمُرَادُ هُنَا مَعْنَاهُ بِاعْتِبَارِ الأَصْلِ؛ وَهُوَ: الحَظُّ وَالنَّصِيبُ.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَضَلَّ اللهُ عَنِ الجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا...**» الحَدِيث). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِهَٰذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ عِنْدَ البُخَارِيِّ بِمَعْنَاهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («**نَحْنُ الآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالأَوَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ**»)؛ أَيْ: نَحْنُ الآخِرُونَ وُجُودًا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، فَهَٰذِهِ الأُمَّةُ هِيَ الأُمَّةُ السَّبْعُونَ مِنْ أُمَمِ الأَرْضِ؛ ثَبَتَ هَٰذَا فِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ.

وَمَعَ تَأَخُّرِ هَٰذِهِ الأُمَّةِ وُجُودًا؛ فَهِيَ السَّابِقَةُ إِلَى اللهِ كَمَا قَالَ: («**الأَوَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ**»)؛ أَيْ: المُتَقَدِّمُونَ عَلَى سَائِرِ الأُمَمِ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ.

وَهَٰذَا السَّبْقُ الَّذِي حَازُوهُ مُوجِبُهُ أَنَّهُمْ يَدِينُونَ بِدِينِ الإِسْلَامِ؛ فَمِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ أَنَّ إِحْرَازَ السَّبْقِ إِلَى اللهِ يَكُونُ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ السَّادِسُ: حَدِيثُ («**أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ: الحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ**»)، وَعَزَاهُ المُصَنِّفُ إِلَى الصَّحِيحِ مُعَلَّقًا؛ أَيْ: إِلَى «صَحِيحِ البُخَارِيِّ».

وَالمُعَلَّقُ فِي ٱصْطِلَاحِ المُحَدِّثِينَ: مَا سَقَطَ مِنْ مُبْتَدَإِ إِسْنَادِهِ فَوْقَ المُصَنِّفِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرَ.

فَمَتَى وَقَعَ سَقْطٌ فِيمَا هُوَ فَوْقَ المُصَنِّفِ - كَشَيْخِهِ، أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ، أَوْ مَنْ فَوْقَهُمَا إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُمِّيَ مُعَلَّقًا، فَالبُخَارِيُّ يَرْوِي أَحَادِيثَهُ بِالأَسَانِيدِ المُتَّصِلَةِ، فَيَقُولُ مَثَلًا: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ البُخَارِيَّ قَالَ: (وَقَالَ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ)؛ سُمِّيَ هَذَا مُعَلَّقًا؛ لِإِسْقَاطِهِ شَيْخَهُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (وَقَالَ نَافِعٌ، عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ)؛ فَهُوَ مُعَلَّقٌ؛ لِإِسْقَاطِهِ شَيْخَهُ وَشَيْخَ شَيْخِهِ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ قَالَ: (وَقَالَ ٱبْنُ عُمَرَ)؛ فَهُوَ مُعَلَّقٌ أَيْضًا؛ لِإِسْقَاطِهِ ثَلَاثَةً مِنَ الرُّوَاةِ، وَلَوْ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا؛ سُمِّيَ مُعَلَّقًا؛ لِإِسْقَاطِهِ سِلْسِلَةَ الإِسْنَادِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَالحَدِيثُ المَذْكُورُ رَوَاهُ البُخَارِيُّ مُعَلَّقًا، وَلَا يَسُوغُ عَزْوُ حَدِيثٍ فِي البُخَارِيِّ إِذَا كَانَ مُعَلَّقًا إِلَّا مَعَ تَقْيِيدِهِ، وَأَمَّا إِطْلَاقُ عَزْوِهِ إِلَيْهِ فَيَخْتَصُّ بِالمُتَّصِلِ، فَإِذَا قَالَ أَحَدٌ عَنْ حَدِيثٍ: (رَوَاهُ البُخَارِيُّ)؛ فَالمُرَادُ: رِوَايَتُهُ لَهُ مُسْنَدًا بِإِسْنَادِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْنَدًا عِنْدَهُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: (رَوَاهُ البُخَارِيُّ)، فَالحَدِيثُ المَذْكُورُ يُقَالُ فِيهِ: (رَوَاهُ البُخَارِيُّ مُعَلَّقًا)؛ لِخُرُوجِ المُعَلَّقَاتِ عِنْدَهُ عَنْ شَرْطِهِ فِي الصِّحَّةِ.

فَالحَدِيثُ المَذْكُورُ رَوَاهُ البُخَارِيُّ مُعَلَّقًا فِي «صَحِيحِهِ»، وَوَصَلَهُ فِي كِتَابِهِ «الأَدَبُ المُفْرَدُ» مِنْ حَدِيثِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - وَالمُرَادُ بِقَوْلِ المُحَدِّثِينَ: (وَصَلَهُ)؛ أَيْ: رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ٱبْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ شَوَاهِدُ يَتَقَوَّى بِهَا، فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، جَزَمَ بِهَذَا العَلَائِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي وَصْفِهِ دِينَ الإِسْلَامِ بِأَنَّهُ حَنِيفٌ سَمْحٌ، فَهُوَ حَنِيفٌ فِي الاعْتِقَادِ، سَمْحٌ فِي العَمَلِ.

وَالحَنِيفِيَّةُ: هِيَ: الإِقْبَالُ عَلَى اللهِ.

وَالسَّمَاحَةُ هِيَ: اليُسْرُ وَالسُّهُولَةُ.

وَٱجْتِمَاعُهُمَا فِي وَصْفِهِ دَالٌّ عَلَى فَضْلِهِ.

وَالآخَرُ: أَنَّهُ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ، وَمَحَبَّةُ اللهِ لَهُ دَالَّةٌ عَلَى فَضْلِهِ، فَإِنَّ اللهَ عَظِيمٌ، وَالعَظِيمُ لَا يُحِبُّ إِلَّا عَظِيمًا، فَمَحَبَّةُ اللهِ دِينَ الإِسْلَامِ دَالَّةٌ عَلَى شَرَفِهِ وَعُلُوِّ قَدْرِهِ.

وَالدَّلِيلُ السَّابِعُ: حَدِيثُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مَوْقُوفًا مِنْ كَلَامِهِ؛ أَنَّهُ قَالَ: («عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ... » الحَدِيث). أَخْرَجَهُ ٱبْنُ المُبَارَكِ فِي كِتَابِ «الزُّهْدِ»، وَٱبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي قَوْلِهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: («فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ اللهَ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ»)؛ فَمِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ أَنَّهُ يُحَرِّمُ العَبْدَ عَلَى النَّارِ.

وَالآخَرُ: فِي قَوْلِهِ: («وَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ اللهَ فَاقْشَعَرَّ جِلْدُهُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ؛ إِلَّا كَانَ مَثَلُهُ مَثَلَ شَجَرَةٍ يَبِسَ وَرَقُهَا، فَبَيْنَمَا هِيَ كَذَٰلِكَ أَصَابَتْهَا رِيحٌ فَتَحَاتَّ عَنْهَا وَرَقُهَا = إِلَّا تَحَاتَّتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ كَمَا تَحَاتَّ عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ وَرَقُهَا»)؛ فَمِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ أَنَّهُ يَمْحُو ذُنُوبَ العَبْدِ عَنْهُ.

وَٱجْتِمَاعُ هَٰذَيْنِ الأَمْرَيْنِ دَالٌّ عَلَى فَضْلِ الإِسْلَامِ؛ فَهُوَ يُحَرِّمُ العَبْدَ عَلَى النَّارِ، وَيَمْحُو ذُنُوبَهُ.

وَهَذَانِ المَعْنيَانِ مُتَقَرِّرَانِ بِدَلَائِلَ كَثِيرَةٍ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تُبَيِّنُ أَنَّ مِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ أَنَّه يُحَرِّمُ العَبْدَ عَلَى النَّارِ وَيَمْحُو ذُنُوبَهُ.

وَٱخْتَارَ المُصَنِّفُ هَذَا الأَثَرَ دُونَ غَيْرِهِ فِي بَيَانِ الجَزَاءِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ الإِسْلَامِ المُحَصِّلِ لِلْأَجْرِ المَذْكُورِ؛ وَهُوَ الإِسْلَامُ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِقَوْلِهِ فِيهِ: («عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ»)، **فَالسَّبِيلُ وَالسُّنَّةُ**: ٱسْمٌ لِلدِّينِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا كَانَ عَمَلُ العَبْدِ عَلَى الإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ أَحْرَى بِأَنْ يَحُوزَ الأَجْرَ المَذْكُورَ فِي الإِسْلَامِ مِنْ تَحْرِيمِهِ العَبْدَ عَلَى النَّارِ وَمَحْوِهِ ذُنُوبَهُ.

وَالدَّلِيلُ الثَّامِنُ: حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا مِنْ كَلَامِهِ: («يَا حَبَّذَا نَوْمُ الأَكْيَاسِ ...»). أَخْرَجَهُ ٱبْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ «اليَقِينِ»، وَأَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ «حِلْيَةِ الأَوْلِيَاءِ»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: مَا فِيهِ مِنْ أَنَّ عَمَلَ البِرِّ مَعَ حُسْنِ إِسْلَامِ العَبْدِ بِالتَّقْوَى وَاليَقِينِ؛ يُضَاعِفُ أَجْرَ عَامِلِهِ، فَقَلِيلُ عَمَلِهِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ عِبَادَةِ المُغْتَرِّينَ، فَإِذَا أَحْسَنَ العَبْدُ عَمَلَهُ ضُوعِفَ أَجْرُ العَمَلِ، فَمِنْ فَضْلِ الإِسْلَامِ حُصُولُ تَضْعِيفِ الأُجُورِ عَلَى الأَعْمَالِ إِذَا قَارَنَهَا الإِحْسَانُ؛ وَهُوَ: إِخْلَاصُ العَمَلِ للهِ، وَالمُتَابَعَةُ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالأَعْمَالُ المَقْرُونَةُ بِهَذَا وَاقِعَةٌ عَلَى الإِحْسَانِ؛ فَيُضَاعَفُ أَجْرُ عَامِلِهَا.

فَالمَقْصُودُ الأَعْظَمُ فِي الأَعْمَالِ إِحْسَانُهَا لَا تَكْثِيرُهَا.

قَالَ ٱبْنُ القَيِّمِ فِي «نُونِيَّتِهِ»:

وَاللهُ لَا يَرْضَى بِكَثْرَةِ فِعْلِنَا ... لَكِنْ بِأَحْسَنِهِ مَعَ الإِيمَانِ
فَالعَارِفُونَ مُرَادُهُمْ إِحْسَانُهُ ... وَالجَاهِلُونَ عَمُوا عَنِ الإِحْسَانِ

وَهَذَا المَعْنَى هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ.

قال المصنِّف رحمه الله:

٢- بَابُ
وُجُوبِ الإِسْلَامِ

[١] وَقَــوْلِ اللهِ تَعَــالَى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عِمْرَان].

[٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران:١٩] الآيَةَ.

وَقَـوْلِـــــهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأَنْعَام:١٥٣] الآيَةَ.

قَالَ مُجَاهِدٌ: «السُّبُلُ: البِدَعُ وَالشُّبُهَاتُ».

[٤] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَٰذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ**». أَخْرَجَاهُ.

وَفِي لَفْظٍ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ**».

[٥] وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى**»، قِيلَ: وَمَنْ يَأْبَى؟، قَالَ: «**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**».

[٦] وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ جَاهِلِيَّةٍ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهْرِيقَ دَمَهُ**».

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ -: «قَوْلُهُ: «**سُنَّةَ جَاهِلِيَّةٍ**»: يَنْدَرِجُ فِيهَا كُلُّ جَاهِلِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ أَوْ مُقَيَّدَةٍ».

أَيْ فِي شَخْصٍ دُونَ شَخْصٍ، كِتَابِيَّةٍ أَوْ وَثَنِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، مِنْ كُلِّ مُخَالَفَةٍ لِمَا جَاءَتْ بِهِ المُرْسَلُونَ.

[٧] وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ ٱسْتَقِيمُوا، فَإِنِ ٱسْتَقَمْتُمْ فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا فَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا».

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ: أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ المَسْجِدَ، فَيَقِفُ عَلَى الحِلَقِ، فَيَقُولُ: ... فَذَكَرَهُ.

[٨] وَقَالَ: أَنْبَأَنَا ٱبْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ عَبْدُ اللهِ - يَعْنِي ٱبْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، لَا أَقُولُ عَامٌ أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، لَكِنْ ذَهَابُ عُلَمَائِكُمْ وَخِيَارِكُمْ، ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الأُمُورَ بِآرَائِهِمْ؛ فَيَنْهَدِمُ الإِسْلَامُ وَيُثْلَمُ».

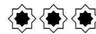


قال الشَّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ حُكْمِ الإِسْلَامِ وَأَنَّهُ وَاجِبٌ، وَالوُجُوبُ: مُقْتَضَى الإِيجَابِ؛ أَيْ: الأَثَرُ المُرَتَّبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ الإِسْلَامُ وَاجِبًا تَعَلَّقَ وُجُوبُهُ بِالخَلْقِ.

وَالإِسْلَامُ المُرَادُ هُنَا: الدِّينُ الَّذِي بُعِثَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وَالمُرَادُ بِوُجُوبِهِ: مُطَالَبَةُ الخَلْقِ بِالْتِزَامِ أَحْكَامِهِ فِي الخَبَرِ وَالطَّلَبِ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ثَمَانِيَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[آل عمران:٨٥]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: مَا فِيهِ مِنْ وَعِيدِ مَنِ ٱبْتَغَى غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا.

وَالوَعِيدُ المُوجِبُ لِلْخُسْرَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلِ مُحَرَّمٍ.

والمُتَوَعَّدُ عَلَيْهِ هُوَ: ٱبْتِغَاءُ دِينٍ غَيْرِ دِينِ الإِسْلَامِ؛ فَيَكُونُ الدُّخُولِ فِيهِ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ السَّلَامَةَ مِنَ الخُسْرَانِ لَا تَنْدَفِعُ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ العَبْدُ مُسْلِمًا.

فَدِلَالَةُ الآيَةِ عَلَى وُجُوبِ الإِسْلَامِ مُرَتَّبَةٌ فِي مُقَدِّمَاتٍ ثَلَاثٍ:

أُولَاهَا: وَعِيدُ مَنِ ٱبْتَغى غَيْرَ دِينِ الإِسْلَامِ.

وَثَانِيَتُهَا: أَنَّ الوَعِيدَ المُوجِبَ لِلْخُسْرَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ مُحَرَّمٍ.

وَثَالِثَتُهَا: أَنَّ السَّلَامَةَ مِنَ الخُسْرَانِ تَكُونُ بِأَنْ يَلْزَمَ العَبْدُ دِينَ الإِسْلَامِ.

فَمُنْتَهَى هَذِهِ المُقَدِّمَاتِ الثَّلَاثِ هُوَ إِيجَابُ الإِسْلَامِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عِمْرَان:١٩]).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: مَا فِيهِ مِنْ تَعْيِينِ الدِّينِ المَرْضِيِّ عِنْدَ اللهِ أَنَّهُ: دِينُ الإِسْلَامِ.

فَالعِبَادَةُ الَّتِي خُلِقْنَا لِأَجْلِهَا وَأُمِرْنَا بِهَا لَا يَتَحَقَّقُ حُصُولُهَا إِلَّا بِالإِسْلَامِ؛ فَالإِسْلَامُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ ٱمْتِثَالَ العِبَادَةِ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأَنْعَام:١٥٣]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي قَوْلِهِ: (﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾)؛ أَيْ: ٱتَّبِعُوا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ، وَهُوَ: الإِسْلَامُ، ثَبَتَ تَفْسِيرُ الصِّرَاطِ بِـ(الإِسْلَامِ) مِنْ حَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ عِنْدَ أَحْمَدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وَالأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ دَالٌّ عَلَى الإِيجَابِ؛ فَالإِسْلَامُ وَاجِبٌ.

وَالآخَرُ: فِي قَوْلِهِ فِي تَمَامِ الآيَةِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۝١٥٣﴾ [الأنعام:١٥٣]؛ فَهُوَ نَهْيٌ، وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ، فَاتِّبَاعُ السُّبُلِ مُحَرَّمٌ، وَلَا يَتَوَقَّى العَبْدُ ٱتِّبَاعَ السُّبُلِ إِلَّا بِلُزُومِ الإِسْلَامِ؛ فَالنَّهْيُ عَنِ ٱتِّبَاعِهَا يَسْتَلْزِمُ إِيجَابَ الإِسْلَامِ.

وَذَكَرَ المُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِ (السُّبُلِ) قَوْلَ مُجَاهِدٍ - وَهُوَ ٱبْنُ جَبْرٍ المَكِّيُّ، أَحَدِ أَصْحَابِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -؛ أَنَّهُ قَالَ: («السُّبُلُ: البِدَعُ وَالشُّبُهَاتُ»). أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَٱسْمُ (السُّبُلِ) عَامٌّ فِي كُلِّ مَا يُخَالِفُ الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ؛ فَيَنْدَرِجُ فِيهَا: الكُفْرُ، وَالبِدْعَةُ، وَالكَبَائِرُ، وَالصَّغَائِرُ.

فَالمَذْكُورُ فِي كَلَامِ مُجَاهِدٍ فَرْدٌ مِنْ الأَفْرَادِ المَشْمُولَةِ فِي ٱسْمِ (السُّبُلِ)، وَنَوَّهَ بِهِ مُجَاهِدٌ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا فِي الخَلْقِ شُيُوعًا، وَأَسْرَعُهَا إِلَى النُّفُوسِ عُلُوقًا، فَإِنَّ رَوَاجَ البِدَعِ وَالشُّبُهَاتِ عَلَى أَهْلِ الإِسْلَامِ ظَاهِرٌ بَيِّنٌ، فَإِنَّ أَحَدَهُمْ يَتَحَاشَى الوُقُوعَ فِي المُعَظَّمِ مِنَ الشِّرْكِ وَالكُفْرِ حِفْظًا لِأَصْلِ دِينِهِ، لَكِنْ يَرُوجُ عَلَيْهِ أَمْرُ البِدَعِ وَالشُّبُهَاتِ، فَتَتَشَوَّفُ نَفْسُهُ إِلَيْهَا وَتَقْبَلُهَا.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا...**» الحَدِيثَ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَرَوَاهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (أَخْرَجَاهُ)؛ فَأَصْلُ التَّثْنِيَةِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ يُرَادُ بِهَا البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَاللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مُفْرَدًا: («**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا**») هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَحْدَهُ مَوْصُولًا، وَرَوَاهُ البُخَارِيُّ مُعَلَّقًا.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ المُحْدَثَ فِي الدِّينِ مَرْدُودٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَمُقَابِلُهُ ٱسْتِلْزَامًا: أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ مِنَ الدِّينِ مَقْبُولًا مَأْمُورًا بِهِ، فَالْتِزَامُ مَا فِي دِينِ الإِسْلَامِ وَاجِبٌ؛ لِتَوَقُّفِ القَبُولِ عَلَيْهِ؛ فَيَكُونُ الإِسْلَامُ وَاجِبًا.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ...**» الحَدِيثَ). رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي قَوْلِهِ: («**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ**»)، وَٱسْتِحْقَاقُ دُخُولِ الجَنَّةِ يَكُونُ عَلَى ٱمْتِثَالِ مَأْمُورٍ بِهِ، أَوْ تَرْكِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، وَأَعْظَمُ المَأْمُورِ بِهِ مِنْ طَاعَتِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هُوَ دُخُولُ الإِسْلَامِ؛ فَيَكُونُ الإِسْلَامُ وَاجِبًا.

وَالآخَرُ: فِي قَوْلِهِ: («**وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»)، وَعِصْيَانُهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هُوَ فِي الإِعْرَاضِ عَمَّا جَاءَ بِهِ، وَأَعْظَمُ مَا جَاءَ بِهِ هُوَ دِينُ الإِسْلَامِ، وَٱسْتِحْقَاقُ دُخُولِ النَّارِ فِي مَعْصِيَتِهِ فِي أَعْظَمِ مَا جَاءَ بِهِ دَالٌّ عَلَى وُجُوبِهِ؛ فَيَكُونُ الإِسْلَامُ وَاجِبًا.

وَالدَّلِيلُ السَّادِسُ: حَدِيثُ (ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللهِ ثَلَاثَةٌ...**» الحَدِيثَ). أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ، وَهُوَ المُرَادُ فِي قَوْلِ المُصَنِّفِ: (وَفِي الصَّحِيحِ).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («**وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ جَاهِلِيَّةٍ**»).

وَسُنَّةُ الجَاهِلِيَّةِ: كُلُّ مَا خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وَمَا نُسِبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَالأَقْوَالُ وَالأَفْعَالُ وَالاعْتِقَادَاتُ الوَارِدُ فِي خِطَابِ الشَّرْعِ أَنَّهَا مِنَ الجَاهِلِيَّةِ هِيَ مُحَرَّمَةٌ؛ لِنِسْبَتِهَا إِلَى حَالِ الجَهْلِ.

فَمَنْ طَلَبَ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً جَاهِلِيَّةً فَهُوَ مِنْ أَبْغَضِ الخَلْقِ إِلَى اللهِ، وَوُقُوعُ بُغْضِ اللهِ لَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مُوَاقَعَتِهِ مُحَرَّمًا، فَلَا يَرْتَفِعُ هَذَا البُغْضُ وَيَسْلَمُ مِنْهُ العَبْدُ إِلَّا بِالْتِزَامِ سُنَنِ الإِسْلَامِ؛ فَيَكُونُ الإِسْلَامُ وَاجِبًا.

وَالمُرَادُ بِـ(سُنَنِ الإِسْلَامِ): شَرَائِعُهُ وَشَعَائِرُهُ.

فَالسُّنَنُ الَّتِي تَكُونُ فِي النَّاسِ بَعْدَ بِعْثَةِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: **سُنَنُ الإِسْلَامِ**؛ وَهِيَ: شَعَائِرُهُ؛ مِنَ الفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ؛ وَهَذِهِ مِنْ مَحْبُوبَاتِ اللهِ وَبِهَا أَمَرَ.

وَالآخَرُ: **سُنَنُ الجَاهِلِيَّةِ**؛ وَهِيَ: كُلُّ مَا خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَهَذِهِ مِنْ مَبَاغِضِ اللهِ وَمَسَاخِطِهِ، وَقَدْ نَهَى عَنْهَا سُبْحَانَهُ.

وَالدَّلِيلُ السَّابِعُ: حَدِيثُ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: («يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ...» الحَدِيث).

رَوَاهُ البُخَارِيُّ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ، وَزِيَادَةُ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ هِيَ عِنْدَهُ فِي كِتَابِ «البِدَعِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا»، وَإِسْنَادُهَا صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهَا مَنْ هُوَ أَقْدَمُ مِنْهُ وَأَوْلَى بِالعَزْوِ كَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ».

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («ٱسْتَقِيمُوا») مَعَ قَوْلِهِ: («فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا فَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»)، فَالسَّبْقُ الَّذِي أَحْرَزَهُ هَؤُلَاءِ هُوَ بِدُخُولِهِمْ فِي الإِسْلَامِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ السَّبْقُ إِلَّا بِهِ؛ فَيَكُونُ وَاجِبًا؛ لِتَوَقُّفِ حُصُولِ السَّبْقِ إِلَى اللهِ عَلَيْهِ.

وَالقُرَّاءُ فِي عُرْفِ السَّلَفِ غَالِبًا هُمُ: العَالِمُونَ بِالقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ العَامِلُونَ بِهِمَا.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الفَضْلِ ٱبْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ البَارِي» أَنَّ صَدْرَ كَلَامِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا فِيهِ ذِكْرُ سَبْقِ أُولَئِكَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، فَإِنَّهُ خَبَرٌ عَنْ غَيْبٍ لَا يُدْرَى؛ أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَإِذَا أَخْبَرَ الصَّحَابِيُّ عَنِ الغَيْبِ الَّذِي لَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ؛ قِيلَ إِنَّ لَهُ حُكْمَ الرَّفْعِ؛ أَيْ يُنْسَبُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمًا لَا حَقِيقَةً؛ إِذْ لَفْظُهُ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، لَكِنْ حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ صَادِرَةً عَنْ خَبَرٍ مِنَ الوَحْيِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ حُذَيْفَةَ كُلُّهُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، فَجُمَلُهُ تُرْوَى فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ.

وَالدَّلِيلُ الثَّامِنُ: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: («لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ...»). رَوَاهُ ٱبْنُ وَضَّاحٍ فِي «البِدَعِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا» كَمَا عَزَاهُ إِلَيْهِ المُصَنِّفُ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» بِإِسْنَادٍ آخَرَ ضَعِيفٍ، وَالعَزْوُ إِلَيْهِ

أَوْلَى؛ لِأَنَّ كِتَابَهُ أَشْهَرُ، وَلَهُ إِسْنَادٌ ثَالِثٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَمَجْمُوعُ تِلْكَ الطُّرُقِ يَقْضِي أَنْ يَكُونَ الأَثَرُ حَسَنًا، وَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ؛ لأَنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ، وَيُقَوِّي الجَزْمَ بِرَفْعِهِ: مَا جَاءَ فِي «صَحِيحِ البخَارِيِّ» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «ٱصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَامٌ عَلَيْكُمْ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ؛ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»؛ فَهَـٰذَا المَذْكُورُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هُوَ نَظِيرُ قَوْلِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ: («لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ»).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: (لَكِنْ ذَهَابُ عُلَمَائِكُمْ وَخِيَارِكُمْ، ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الأُمُورَ بِآرَائِهِمْ؛ فَيَنْهَدِمُ الإِسْلَامُ وَيُثْلَمُ»)؛ **وَالثَّلْمُ** هُوَ: الخَلَلُ، فَالشَّرُّ يَتَزَايَدُ بِهَدْمِ الإِسْلَامِ وَثَلْمِهِ، وَذَٰلِكَ بِذَهَابِ الأَخْيَارِ وَالعُلَمَاءِ، وَلَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْ ثَلْمِ الإِسْلَامِ إِلَّا بِالْتِزَامِهِ؛ فَيَكُونُ ٱلْتِزَامُهُ وَاجِبًا، فَإِذَا ٱلْتَزَمَ الخَلْقُ دِينَ الإِسْلَامِ وَدَانُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَفَشَا فِيهِمْ؛ حُفِظَ الإِسْلَامُ وَقَوِيَ فِي النُّفُوسِ، وَإِنْ تَرَكُوهُ مَعَ ذَهَابِ عُلَمَائِهِمْ وَخِيَارِهِمْ فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ عُرَاهُ تُنْقَضُ عُرْوَةً عُرْوَةً حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ.



قال المصنِّف رحمه الله:

٣- بَابُ
تَفْسِيرِ الإِسْلَامِ

[١] وَقَــوْلِ اللهِ تَعَــالَى: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ... ﴾ [آل عِمْـرَان: ٢٠] الآيَة.

[٢] وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ الحَرَامَ؛ إِنِ ٱسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[٣] وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ**».

[٤] وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الإِسْلَامِ؛ فَقَالَ: «**أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ، وَأَنْ تُوَلِّيَ وَجْهَكَ إِلَى اللهِ، وَأَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ المَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ**». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

[٥] وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا الإِسْلَامُ؟، فَقَالَ: «**أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ، وَأَنْ يَسْلَمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ**»، قَالَ: أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟، قَالَ: «**الإِيمَانُ بِاللهِ**»، قَالَ: وَمَا الإِيمَانُ بِاللهِ؟، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ**».



قال الشّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ حَقِيقَةِ الإِسْلَامِ وَمَعْنَاهُ.

وَالإِسْلَامُ الشَّرْعِيُّ لَهُ إِطْلَاقَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَامٌّ؛ وَهُوَ: الاسْتِسْلَامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالبَرَاءَةُ وَالخُلُوصُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ.

وَحَقِيقَتُهُ هِيَ: الاسْتِسْلَامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ؛ فَإِنَّ الجُمْلَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ بَعْدُ هُمَا بِمَنْزِلَةِ التَّابِعِ اللَّازِمِ لِلْجُمْلَةِ الأُولَى، فَالجُمْلَةُ الأُولَى: (الاسْتِسْلَامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ)؛ كَافِيَةٌ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الإِسْلَامِ فِي مَعْنَاهُ العَامِّ.

وَالآخَرُ: خَاصٌّ، وَلَهُ مَعْنَيَانِ أَيْضًا:

الأَوَّلُ: الدِّينُ الَّذِي بُعِثَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى (إِسْلَامًا)، وَمِنْهُ حَدِيثُ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: **«بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...»**، فَجَعَلَ الإِسْلَامَ ٱسْمًا لِلدِّينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَحَقِيقَتُهُ شَرْعًا: ٱسْتِسْلَامُ العَبْدِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا للهِ تَعَبُّدًا لَهُ بِالشَّرْعِ المُنَزَّلِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَقَامِ المُشَاهَدَةِ أَوِ المُرَاقَبَةِ.

وَالثَّانِي: الأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ؛ فَإِنَّهَا تُسَمَّى (إِسْلَامًا)، وَهَٰذَا هُوَ المُرَادُ إِذَا ذُكِرَ الإِسْلَامُ مَعَ الإِيمَانِ وَالإِحْسَانِ.

وَٱسْتَدَلَّ المُصَنِّفُ بِالآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى المَعْنَى العَامِّ لِلْإِسْلَامِ عَلَى مَعْنَاهُ الخَاصِّ؛ لِأَنَّهُ فَرْدٌ مِنَ الأَفْرَادِ المُنْدَرِجَةِ فِيهِ، فَالإِسْلَامُ الَّذِي هُوَ دِينُ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الاسْتِسْلَامِ للهِ بِالتَّوْحِيدِ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ خَمْسَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ...﴾ [آل عِمْرَان:٢٠] الآيَةَ).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: (﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾)؛ فَحَقِيقَةُ إِسْلَامِ الوَجْهِ هُوَ: ٱسْتِسْلَامُ العَبْدِ للهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَهَٰذَا هُوَ تَفْسِيرُ الإِسْلَامِ بِمَعْنَاهُ العَامِّ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ فِي الآيَةِ: (﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴿٢٠﴾﴾)؛ أَيْ: وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي مُسْلِمًا وَجْهَهُ للهِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ (بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ...** »)، وَعَزَاهُ المُصَنِّفُ إِلَى البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَهُوَ عِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بِلَفْظِ: «**بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَلَّا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ...**» الحَدِيثَ، وَأَمَّا بِهَٰذَا اللَّفْظِ المَذْكُورِ فَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ جِبْرِيلَ المَعْرُوفِ؛ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ...** » الحَدِيثَ)؛ فَفِيهِ تَفْسِيرُ الإِسْلَامِ بِمَا ذَكَرَ، وَهَٰذَا مُبَيِّنٌ حَقِيقَةَ الإِسْلَامِ بِمَعْنَاهُ الخَاصِّ؛ وَهُوَ: الدِّينُ الَّذِي بُعِثَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: حَدِيثُ (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ...**»)، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو لَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»)؛ فَمِنْ وَصْفِ المُسْلِمِ حُصُولُ سَلَامَةِ الخَلْقِ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَتَحْصِيلُ تِلْكَ السَّلَامَةِ مِنْهُ

مُتَوَقِّفٌ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَسْلِمًا للهِ، فَلَا يَسْتَعْمِلُ لِسَانَهُ وَيَدَهُ إِلَّا فِي مَا أَذِنَ اللهُ بِهِ، وَهَٰذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ الإِسْلَامِ.

فَمَنِ ٱسْتَعْمَلَ يَدَهُ وَلِسَانَهُ فِي مَا أَذِنَ اللهُ بِهِ لَمْ يَنْقُصْ حَظُّهُ مِنَ الإِسْلَامِ، وَمَن ٱسْتَعْمَلَهُمَا فِي مَا لَمْ يَأْذَنِ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بِهِ نَقَصَ حَظُّهُ مِنْهُ.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ جَدِّ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ؛ (أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَنِ الإِسْلَامِ؛ فَقَالَ: «**أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ...**» الحَدِيثَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» بِهَٰذَا اللَّفْظِ، لَٰكِنْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَزْعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ مُعَاوِيَةَ ٱبْنِ حَيْدَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، لَا مِنْ حَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ بِهَٰذَا الإِسْنَادِ النَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» بِلَفْظِ: «**أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَتَخَلَّيْتُ**».

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ فَهُوَ جَوَابُ سُؤَالٍ عَنِ الإِسْلَامِ، فَفَسَّرَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِمَا ذَكَرَ لَهُ.

وَالإِسْلَامَ يَشْمَلُ إِقْبَالَ البَاطِنِ وَالظَّاهِرِ عَلَى اللهِ بِالاسْتِسْلَامِ.

فَقَوْلُهُ: («**أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ**») مُتَعَلِّقٌ بِالبَاطِنِ.

وَقَوْلُهُ: («**وَأَنْ تُوَلِّيَ وَجْهَكَ إِلَى اللهِ**») مُتَعَلِّقٌ بِالظَّاهِرِ، وَهَٰذِهِ هِيَ الإِسْلَامِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ أَنْ يَسْتَسْلِمَ العَبْدُ لِرَبِّهِ.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ (رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: مَا الإِسْلَامُ؟، فَقَالَ: «**أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ...**» الحَدِيثَ). وَلَمْ يَعْزُهُ المُصَنِّفُ هُنَا، وَعَزَاهُ فِي «مَجْمُوعِهِ فِي الحَدِيثِ» إِلَى «مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ»، وَهُوَ مُقْتَدٍ بِابْنِ تَيْمِيَّةَ الحَفِيدِ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ عَزَاهُ إِلَى «المُسْنَدِ الأَحْمَدِيِّ»، وَهُوَ مِمَّا عُزِيَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ بِحَسَبِ مَا ٱنْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ نُسَخِ «مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ»، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ «المَسَانِيدِ»، فَرَوَاهُ مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرْهَدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَالحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مَسَانِيدِهِمْ».

فَالحَدِيثُ المَذْكُورُ مَرْوِيٌّ فِي المَسَانِيدِ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْهَا «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» فِيمَا ٱنْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ نُسَخِهِ - وَإِنْ عَزَاهُ إِلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ -، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلِجُمَلِهِ شَوَاهِدُ عِدَّةٌ يَثْبُتُ بِهَا؛ فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ؛ فَتَضْعِيفُهُ بِاعْتِبَارِ الإِسْنَادِ الخَاصِّ الَّذِي رُوِيَ بِهِ، وَتَقْوِيَتُهُ بِتَرْقِيَتِهِ إِلَى التَّحْسِينِ هِيَ بِالنَّظَرِ إِلَى الشَّوَاهِدِ الَّتِي رُوِيَتْ فِي مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي قَوْلِهِ: (**«أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ»**).

وَالآخَرُ: فِي قَوْلِهِ: (**«وَأَنْ يَسْلَمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ»**).

وَتَقَدَّمَ بَيَانُ وَجْهِ دِلَالَةِ الجُمْلَتَيْنِ فِي حَدِيثَيْنِ سَابِقَيْنِ.



قال المصنِّف رحمه الله:

٤- بَابُ

[١] **قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:** ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عِمْرَان: ٨٥] **الآيَةَ**

[٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَجِيءُ الأَعْمَالُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَتَجِيءُ الصَّلَاةُ، فَتَقُولُ: يَا رَبِّ؛ أَنَا الصَّلَاةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكِ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ تَجِيءُ الصَّدَقَةُ، فَتَقُولُ: يَا رَبِّ؛ أَنَا الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكِ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ يَجِيءُ الصِّيَامُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ؛ أَنَا الصِّيَامُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ تَجِيءُ الأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكَ، فَيَقُولُ: إِنَّكِ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ يَجِيءُ الإِسْلَامُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ؛ أَنْتَ السَّلَامُ، وَأَنَا الإِسْلَامُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، بِكَ اليَوْمَ آخُذُ، وَبِكَ أُعْطِي، قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ:** ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عِمْرَان]». رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ.

[٣] وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ**». رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ بُطْلَانِ جَمِيعِ الأَدْيَانِ سِوَى الإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ مِنْ أَصْحَابِهَا، فَتُرَدُّ عَلَيْهِمْ، وَكُلُّ مَرْدُودٍ بَاطِلٌ، فَجَمِيعُ الأَدْيَانِ سِوَى دِينِ الإِسْلَامِ بَاطِلَةٌ.

وَالأَدْيَانُ البَاطِلَةُ سِوَى دِينِ الإِسْلَامِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الأَدْيَانُ الـمُشْتَمِلَةُ عَلَى مَا يُخَالِفُ دَعْوَةَ الأَنْبِيَاءِ جَمِيعًا مِنْ تَوْحِيدِ اللهِ؛ فَكُلُّ تِلْكَ الأَدْيَانِ بَاطِلَةٌ، لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا قَبْلَ البِعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ أَمْ بَعْدَهَا.

وَالآخَرُ: الأَدْيَانُ الَّتِي جَاءَ بِهَا الأَنْبِيَاءُ، وَيَخْتَصُّ بُطْلَانُهَا بِبَعْدِ البِعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ؛ فَكُلُّ دِينٍ كَانَ لِنَبِيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَارَ مَنْسُوخًا بَاطِلًا لَا يُعْتَدُّ بِهِ بَعْدَ بِعْثَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالدِّينُ الصَّحِيحُ المَقْبُولُ بَعْدَ بِعْثَتِهِ هُوَ دِينُهُ الَّذِي جَاءَ بِهِ، فَلَوْ دَانَ أَحَدٌ بِدِينِ مُوسَى، أَوْ دِينِ عِيسَى، أَوْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ = عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعْدَ بِعْثَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَدِينُهُ بَاطِلٌ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ثَلَاثَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا ... ﴾ [آل عِمْرَان:٨٥]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: (﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾)، وَمَا لَا يُقْبَلُ مِنَ العَبْدِ هُوَ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ، وَرَدُّهُ دَلِيلُ بُطْلَانِهِ، فَمَا سِوَى دِينِ الإِسْلَامِ دِينٌ بَاطِلٌ، وَسَعْيُ أَهْلِهِ فِي ضَلَالٍ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَجِيءُ الأَعْمَالُ يَوْمَ القِيَامَةِ** ...» الحَدِيثَ). رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («**ثُمَّ يَجِيءُ الإِسْلَامُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ؛ أَنْتَ السَّلَامُ، وَأَنَا الإِسْلَامُ**»)، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: («**إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، بِكَ اليَوْمَ آخُذُ، وَبِكَ أُعْطِي**»)، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ تَعَالَى: («﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [آل عِمْرَان] »).

وَقِرَاءَتُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الآيَةَ هُوَ تَصْدِيقٌ لِمَعْنَى مَا فِي الحَدِيثِ مِنْ تَوَقُّفِ النَّجَاةِ وَالخُسْرَانِ وَدُخُولِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ عَلَى الإِسْلَامِ، فَمَنْ أَسْلَمَ نَجَا، وَمَنْ لَمْ يُسْلِمْ خَسِرَ، وَمَا أَوْجَبَ خُسْرَانَ العَبْدِ فَهُوَ بَاطِلٌ، فَالأَدْيَانُ سِوَى دِينِ الإِسْلَامِ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُوجِبُ خُسْرَانَ العَبْدِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: حَدِيثُ (عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا**»). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ البُخَارِيِّ، فَإِنَّ الحَدِيثَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِلَفْظِ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ**»، وَعِنْدَهُمَا أَيْضًا: «**مَا لَيْسَ فِيهِ؛ فَهُوَ رَدٌّ**».

وَزَادَ المُصَنِّفُ هُنَا عَزْوَهُ إِلَى أَحْمَدَ؛ تَبَعًا لِكَوْنِهِ مِنْ أَتْبَاعِ مَذْهَبِهِ، وَالحَنَابِلَةُ يَحْتَفِلُونَ بِعَزْوِ الأَحَادِيثِ إِلَى مُسْنَدِ إِمَامِهِمْ، فَيَذْكُرُونَهُ مَعَ غَيْرِهِ وَإِنْ عَظُمَ قَدْرُ الكِتَابِ المَذْكُورِ مَعَهُ؛ كَالصَّحِيحَيْنِ، فَإِنَّ الجَادَّةَ المَسْلُوكَةَ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ: الاقْتِصَارُ عَلَى عَزْوِ الحَدِيثِ إِلَى الصَّحِيحَيْنِ إِذَا كَانَ فِيهِمَا اتِّفَاقًا أَوِ انْفِرَادًا، فَلَا حَاجَةَ لِأَحَدٍ مَعَهُمَا إِلَّا لِدَاعٍ يَسْتَدْعِي خُصُوصًا؛ كَلَفْظٍ وَنَحْوِهِ.

وَجَرَى الحَنَابِلَةُ عَلَى ذِكْرِ الإِمَامِ أَحْمَدَ مَعَهُمَا مُلَاحَظَةً لِكَوْنِهِمْ أَتْبَاعَ مَذْهَبِهِ، حَتَّى بَلَغَ الأَمْرُ بِأَحَدِهِمْ - وَهُوَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الجَدُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ «المُنْتَقَى فِي الأَحْكَامِ» - أَنْ جَعَلَ اسْمَ (المُتَّفَقِ عَلَيْهِ) لِلثَّلَاثَةِ: البُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَأَحْمَدَ؛ فَالحَدِيثُ الوَاقِعُ فِي كِتَابِ «المُنْتَقَى» إِذَا قِيلَ بَعْدَهُ: (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)؛ فَلَيْسَ المُرَادُ مُجَرَّدُ رِوَايَةِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لَهُ؛ بَلِ المُرَادُ قَرْنُهُمَا بِأَحْمَدَ.

وَدِلَالَةُ الحَدِيثِ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: («**لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا**») مَعَ قَوْلِهِ: («**فَهُوَ رَدٌّ**»)، وَالمُرَادُ بِـ(الأَمْرِ): دِينُ الإِسْلَامِ، فَمَا لَيْسَ عَلَيْهِ دِينُ الإِسْلَامِ فَهُوَ مَرْدُودٌ، وَالمَرْدُودُ بَاطِلٌ؛ فَالأَدْيَانُ الخَارِجَةُ عَنِ الإِسْلَامِ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَمْرِنَا.

قال المصنِّف رحمه الله:

٥- بَابُ
وُجُوبِ الاسْتِغْنَاءِ بِمُتَابَعَةِ الكِتَابِ
عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ

[١] وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ...﴾[النَّحل:٨٩] الآيَةَ.

[٢] رَوَى النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَرَقَةً مِنَ التَّوْرَاةِ، فَقَالَ: «**أَمُتَهَوِّكُونَ يَا ٱبْنَ الخَطَّابِ؟!، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا وَٱتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي؛ ضَلَلْتُمْ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا ٱتِّبَاعِي**»؛ فَقَالَ عُمَرُ: «رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَام دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا».



قال الشَّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ وُجُوبِ الاسْتِغْنَاءِ بِمُتَابَعَةِ الكِتَابِ - وَهُوَ: القُرْآنُ - عَنْ جَمِيعِ مَا سِوَاهُ.

وَالاسْتِغْنَاءُ هُوَ: طَلَبُ الغِنَى.

وَالمُتَابَعَةُ هِيَ: ٱمْتِثَالُ مَا فِيهِ.

فَيَجِبُ طَلَبُ الغِنَى بِمُتَابَعَةِ القُرْآنِ، فَلَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالاسْتِغْنَاءُ بِالقُرْآنِ لَهُ مَوْرِدَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: الاسْتِغْنَاءُ بِهِ فِي بَابِ الخَبَرِ.

وَالآخَرُ: الاسْتِغْنَاءُ بِهِ فِي بَابِ الطَّلَبِ.

فَالوُرُودُ عَلَى القُرْآنِ الكَرِيمِ وَٱسْتِنْبَاطِ المَعَانِي الوَارِدَةِ فِيهِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِبَابِ الخَبَرِ أَوْ بَابِ الطَّلَبِ مُغْنِيَةٌ عَنْ غَيْرِهِ؛ كَالوَاقِعِ مِنَ القَالِ وَالقِيلِ مَثَلًا فِي نِهَايَةِ العَالَمِ، وَتَقْدِيرِ مُدَّةِ بَقَاءِ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا، وَتَحْدِيدِ وَقْتِ قِيَامِ السَّاعَةِ، فَإِنَّ الأَوْرَاقَ المُسَوَّدَةَ فِيهَا يُغْنِي عَنْهَا الاسْتِغْنَاءُ بِآيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ المُصَرِّحَةِ بِأَنَّ عِلْمَ السَّاعَةِ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الخَلْقِ، فَالمُمْتَلِئُ قَلْبُهُ ٱسْتِغْنَاءً بِالقُرْآنِ لَا يَرَى تِلْكَ الأَوْرَاقَ شَيْئًا، وَلَا يُنْفِقُ مِنْ وَقْتِهِ مَا يَجْعَلُهُ لِلنَّظَرِ فِيهَا.

وَقُلْ مِثْلَهُ فِي بَابِ الطَّلَبِ فِي نِزَاعِ الفُقَهَاءِ فِي أَنْوَاعٍ مِنْ صَيْدِ البَحْرِ؛ هَلْ يُلْحَقُ بِنَظِيرِهِ البَرِّيِّ أَمْ يَخْتَصُّ عَنْهُ بِكَوْنِهِ صَيْدًا بَحْرِيًّا حَلَالًا؟، فَإِنَّ الاسْتِغْنَاءَ بِآيِ القُرْآنِ فِي المَنِّ عَلَى الخَلْقِ بِتَسْخِيرِ مَا فِي البَحْرِ لَهُمْ لِيَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا؛ يُبَيِّنُ لِلْمُنْتَزِعِ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا فِي البَحْرِ مِنَ اللَّحْمِ حَلَالٌ، وَعَلَى هَذَا فَقِسْ، وَهُوَ بَابٌ عَظِيمٌ مِنَ الفَهْمِ.

فَمِنْ كَمَالِ أَخْذِ العِلْمِ: الوُرُودُ عَلَى القُرْآنِ، وَالاسْتِغْنَاءُ بِهِ فِي مَسَائِلِ الخَبَرِ وَالطَّلَبِ.

وَقَوْلُهُ: (عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ)؛ **يَشْمَلُ شَيْئَيْنِ:**

أَحَدُهُمَا: مَا تَقَدَّمَهُ مِنَ الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى الأَنْبِيَاءِ - وَلَوْ لَمْ تُحَرَّفْ -، فَإِنَّ القُرْآنَ مُهَيْمِنٌ عَلَيْهَا نَاسِخٌ لَهَا، فَلَا كِتَابَ للهِ يُحْكَمُ بِهِ بَعْدَهُ إِلَّا هُوَ.

وَالآخَرُ: مَا خَرَجَ عَنِ الكُتُبِ الإِلَهِيَّةِ مِنْ آرَاءِ الخَلْقِ وَمَقَالَاتِهِمْ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ دَلِيلَيْنِ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ...﴾ [النَّحْل:٨٩]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: (﴿ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ... ﴾)؛ أَيْ: إِيضَاحًا لِكُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَوُقُوعُ الإِيضَاحِ بِهِ يَقْضِي عَلَى العَبْدِ أَنْ يَسْتَغْنِيَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: حَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (رَأَى فِي يَدِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَقَةً مِنَ التَّوْرَاةِ.... الحَدِيثَ). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِرِوَايَتَيْهِ مَعًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَيُرْوَى مَعْنَاهُ مِنْ وُجُوهٍ عَدِيدَةٍ يَدُلُّ مَجْمُوعُهَا عَلَى أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا، ذَكَرَهُ أَبُو الفَضْلِ ٱبْنُ حَجَرٍ.

وَقَدْ عَزَا المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الحَدِيثَ إِلَى «سُنَنِ النَّسَائِيِّ»، وَهُوَ تَابِعٌ غَيْرَهُ مِمَّنْ تَقَدَّمَهُ؛ كَابْنِ تَيْمِيَّةَ الحَفِيدِ، وَتِلْمِيذِهِ أَبِي الفِدَاءِ ٱبْنِ كَثِيرٍ، وَتِلْمِيذِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ ٱبْنِ القَيِّمِ، فَإِنَّ هَٰؤُلَاءِ وَغَيْرَهُمْ عَزَوُا الحَدِيثَ إِلَى «سُنَنِ النَّسَائِيِّ»، وَهُوَ مَفْقُودٌ مِنَ النُّسَخِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ «سُنَنِهِ الصُّغْرَى» وَ«الكُبْرَى»، فَلَعَلَّهُ وَقَعَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا، واللهُ أَعْلَمُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ:

أَوَّلُهَا: فِي قَوْلِهِ: (**«أَمُتَهَوِّكُونَ يَا ٱبْنَ الخَطَّابِ؟!، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً»**)؛ أَيْ: أَمُتَحَيِّرُونَ؟!، فَقَدْ جِئْتُكُمْ بِمَا لَا تَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَالاسْتِفْهَامُ لِلاسْتِنْكَارِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَحَقُّقِ الغِنَى بِمَا جَاءَ بِهِ، فَلَا حَاجَةَ فِي أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا إِلَى غَيْرِ الكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَثَانِيهَا: فِي قَوْلِهِ: (**«لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا وَٱتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي؛ ضَلَلْتُمْ»**)، وَكَانَ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ التَّوْرَاةُ، فَلَوِ ٱتَّبَعْنَاهُ لَضَلَلْنَا؛ لِأَنَّهُ لَا هُدَى بَعْدَ إِنْزَالِ القُرْآنِ إِلَّا مَا فِيهِ، فَأَغْنَى عَنْ مَا سِوَاهُ.

وَثَالِثُهَا: فِي قَوْلِهِ: («**لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا ٱتِّبَاعِي**»)، فَإِذَا كَانَ الأَنْبِيَاءُ يَتْرُكُونَ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِمْ لَوْ كَانُوا أَحْيَاءً وَيَتَّبِعُونَ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فَغَيْرُهُمْ أَوْلَى فِي تَرْكِ مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَالاسْتِغْنَاءِ بِمَا جَاءَ بِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.



قال المصنِّف رحمه الله:

٦- بَابُ
مَا جَاءَ فِي الخُرُوجِ عَنْ دَعْوَى الإِسْلامِ

[١] وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا ...﴾ [الحج:٧٨] الآيَةَ.

[٢] عَنِ الحَارِثِ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَنَّهُ قَالَ: «**آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ، وَالطَّاعَةُ، وَالجِهَادُ، وَالهِجْرَةُ، وَالجَمَاعَةُ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ؛ إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُثَا جَهَنَّمَ**»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ؟!، قَالَ: «**وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ، فَادْعُوا بِدَعْوَى اللهِ الَّذِي سَمَّاكُمْ: المُسْلِمِينَ، وَالمُؤْمِنِينَ، عِبَادَ اللهِ**». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

[٣] وَفِي الصَّحِيحِ: «**مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ؛ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ**».

[٤] وَفِيهِ: «**أَبِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟!**».

قَالَ أَبُو العَبَّاسِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: «كُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ دَعْوَى الإِسْلَامِ وَالقُرْآنِ - مِنْ نَسَبٍ، أَوْ بَلَدٍ، أَوْ جِنْسٍ، أَوْ مَذْهَبٍ، أَوْ طَرِيقَةٍ - فَهُوَ مِنْ عَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ؛ بَلْ لَمَّا اخْتَصَمَ مُهَاجِرِيٌّ وَأَنْصَارِيٌّ، فَقَالَ المُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ؛ وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ؛ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَبِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟!**»، وَغَضِبَ لِذَٰلِكَ غَضَبًا شَدِيدًا».
انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللهُ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ حُكْمِ الخُرُوجِ عَنِ الإِسْلَامِ بِالانْتِسَابِ إِلَى غَيْرِهِ.

فَ(دَعْوَى الإِسْلَامِ) هِيَ: الأَسْمَاءُ الدِّينِيَّةُ الَّتِي جُعِلَتْ لَهُ وَلِأَهْلِهِ؛ كَالإِسْلَامِ وَالمُسْلِمِينَ، وَالإِيمَانِ وَالمُؤْمِنِينَ، وَالعِبَادَةِ وَعِبَادِ اللهِ.

وَالخُرُوجُ عَنْهَا هُوَ: التَّسَمِّي بِغَيْرِهَا مِمَّا لَا يَرْجِعُ إِلَى تِلْكَ الأَسْمَاءِ وَيُخَالِفُهَا.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ أَرْبَعَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا ...﴾[الحَجّ:٧٨]).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي ذِكْرِ مَا سَمَّى اللهُ بِهِ عِبَادَهُ المُتَّبِعِينَ رُسُلَهُ، فَإِنَّهُ سَمَّاهُمُ (المُسْلِمِينَ) فِي مَا أَنْزَلَ مِنْ كُتُبِهِ قَبْلُ، (﴿وَفِي هَٰذَا﴾)؛ أَيْ وَفِي القُرْآنِ.

وَتَسْمِيَتُهُمْ بِغَيْرِ مَا سَمَّاهُمُ اللهُ بِهِ خُرُوجٌ عَنْ دَعْوَى الإِسْلَامِ، فَإِنَّ اللهَ بِهِمْ أَعْلَمُ، وَمَا رَضِيَهُ لَهُمْ هُوَ أَسْلَمُ وَأَحْكَمُ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: حَدِيثُ الحَارِثِ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ (أَنَّهُ قَالَ: «**آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ**...» الحَدِيثَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الكُبْرَى»، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ، فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَطْعًا.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ:

أَوَّلُهَا: فِي قَوْلِهِ: («**فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ؛ إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَ**»)، وَمِنْ مُفَارَقَةِ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ: الخُرُوجُ عَنْ دَعْوَى الإِسْلَامِ.

فَإِنَّ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ لَا اسْمَ لَهُمْ وَلَا عَلَامَةَ إِلَّا مَا سَمَّاهُمُ اللهُ بِهِ، أَوْ سَمَّاهُمْ بِهِ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالرِّبْقَةُ فِي الأَصْلِ: عُرْوَةٌ تُجْعَلُ فِي عُنُقِ الدَّابَّةِ أَوْ يَدِهَا لِتُمْسِكَهَا.

وَالخَبَرُ عَنْهُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ - أَيْ: عُرْوَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ -؛ وَعِيدٌ شَدِيدٌ دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ الأَكِيدِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: («**إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَ**»)؛ أَيْ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَيَنْزِعَ عَنْ ذَٰلِكَ.

وَثَانِيهَا: فِي قَوْلِهِ: («**وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُثَا جَهَنَّمَ**»)؛ فَدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ تَشْمَلُ الانْتِسَابَ إِلَى مَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ المَنْسُوبَ إِلَى الجَاهِلِيَّةِ مُحَرَّمٌ، وَالوَعِيدُ عَلَيْهِ بِجَهَنَّمَ تَأْكِيدٌ لِحُرْمَتِهِ.

وَذِكْرُ عَدَمِ انْتِفَاعِ العَبْدِ بِصَلَاتِهِ وَصِيَامِهِ تَأْكِيدٌ بَعْدَ تَأْكِيدٍ لِنُفُوذِ الوَعِيدِ؛ تَعْظِيمًا لِلْمَقَامِ، وحِفْظًا لِحُرْمَةِ الإِسْلَامِ.

وَمَعْنَى («**جُثَا جَهَنَّمَ**»): جَمَاعَاتُهَا، وَهُوَ جَمْعُ جِثْوَةٍ، بِكَسْرِ الجِيمِ، وَضَمِّهَا، وَفَتْحِهَا؛ فَيُقَالُ: جِثْوَةٌ، وَجُثْوَةٌ، وَجَثْوَةٌ؛ وَهِيَ: الحِجَارَةُ المَجْمُوعَةُ.

فَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الحِجَارَةِ المَجْمُوعَةِ المُسْتَقِرَّةِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: «**مِنْ جُثِيِّ جَهَنَّمَ**»، وَالجُثِيُّ: جَمْعُ جَاثٍ، وَالجَاثِي مِنَ النَّاسِ هُوَ: المُنْتَصِبُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ قَائِمًا، فَإِذَا اطَّرَحَ العَبْدُ مُنْتَصِبًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ؛ سُمِّيَ جَاثِيًا.

وَثَالِثُهَا: فِي قَوْلِهِ: («**فَادْعُوا بِدَعْوَى اللهِ الَّذِي سَمَّاكُمْ: المُسْلِمِينَ، وَالمُؤْمِنِينَ، عِبَادَ اللهِ**»)، فَفِيهِ الأَمْرُ بِلُزُومِ دَعْوَى اللهِ الَّتِي سَمَّى بِهَا عِبَادَهُ؛ كَالمُسْلِمِينَ، وَالمُؤْمِنِينَ، وَعِبَادِ اللهِ، وَالأَمْرُ لِلْإِيجَابِ، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ حُرْمَةَ مُقَابِلِهَا؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنْ دَعْوَى الإِسْلَامِ، فَمَنْ تَسَمَّى بِاسْمٍ لَمْ يُسَمِّ اللهُ بِهِ عِبَادَهُ، وَلَا سَمَّاهُمْ بِهِ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا كَانَ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى تِلْكَ الأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ = فَفِعْلُهُ مُحَرَّمٌ أَشَدَّ التَّحْرِيمِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: حَدِيثُ: («**مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا...**» الحَدِيثَ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ كَوْنِ مُفَارَقَةِ الجَمَاعَةِ مِنْ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ المُبَايِنَةِ لِدَعْوَى الإِسْلَامِ.

وَتَوَعُّدُ مَنْ مَاتَ كَذَٰلِكَ أَنْ يَمُوتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ: («**أَبِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟!**»)، وَهُوَ حَدِيثٌ يُرْوَى بِهَٰذَا اللَّفْظِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا عِنْدَ ٱبْنِ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَفِيهِ قِصَّةٌ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَالمَعْرُوفُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: «**مَا بَالُ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ؟!**». رَوَيَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وَلَيْسَ فِيهِ: «**وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ**»، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزَاةٍ، فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ - أَيْ ضَرَبَهُ عَلَى مُؤَخِّرَتِهِ -، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ؛ وَقَالَ المُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ؛ فَتَنَافَرَ النَّاسُ، فَقَال النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَا بَالُ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ؟!**»، هَٰذَا لَفْظُهُمَا، وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا: «**وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ**».

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي إِنْكَارِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَى مَنْ دَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ، وَتَغَيُّظُهُ مِنْ فَعْلَتِهِ؛ المُفِيدِ حُرْمَتَهَا.

وَوَجْهُ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ الأَنْصَارِيِّ: (يَا لَلْأَنْصَارِ)، وَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ المُهَاجِرِيِّ: (يَا لَلْمُهَاجِرِينَ) = مَا وَقَعَ مِنْهُمَا مِنْ عَقْدِ الوَلَاءِ وَالبَرَاءِ عَلَيْهَا، فَعَقَدَ الأَنْصَارُ وَلَاءَهُمْ عَلَى أَنْصَارِيَّتِهِمْ، وَعَقَدَ المُهَاجِرُونَ وَلَاءَهُمْ عَلَى هِجْرَتِهِمْ، وَتَبَرَّءُوا مِنْ غَيْرِهِمْ؛ فَوَقَعَتِ المُنَافَرَةُ بَيْنَهُمْ، فَكَانَ ذلك موجبًا قَوْلَهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَا بَالُ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ؟!**».

ثُمَّ ذَكَرَ المُصَنِّفُ كَلَامَ ٱبْنِ تَيْمِيَّةَ الحَفِيدِ فِي حَقِيقَةِ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَنَّ **دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ** هِيَ: الانْتِسَابُ إِلَى كُلِّ مَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَمَنْ وَقَعَ مِنْهُ ذَٰلِكَ فَقَدْ دَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ؛ فَمَنِ ٱنْتَسَبَ إِلَى بَلَدٍ، أَوْ

جِنْسٍ، أَوْ مَذْهَبٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ، أَوْ حِزْبٍ، أَوْ تَنْظِيمٍ، أَوْ لَجْنَةٍ، أَوْ هَيْئَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَٰلِكَ فِيمَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَهِيَ مِنْ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ المُحَرَّمَةِ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ المُسْلِمِينَ هِيَ إِلَى الأَسْمَاءِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الشَّرْعُ، وَمَا لَمْ يَجِئْ بِهِ الشَّرْعُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ لَا يَجُوزُ الانْتِسَابُ إِلَيْهِ وَلَا عَقْدُ الوَلَاءِ عَلَيْهِ.

فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ مَثَلًا: (أَنَا سُعُودِيٌّ)؛ يُرِيدُ بِهَٰذِهِ النِّسْبَةِ إِلَى البَلَدِ أَنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ بِهَا مِنَ الحُرْمَةِ وَالفَضْلِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ فَهِيَ مِنْ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ، فَإِنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ المُسْلِمِينَ فِي حَظِّهِ مِنْ الإِسْلَام، فَلَهُ رُتْبَتُهُ إِنْ عَظُمَ حَظُّهُ مِنْهُ، وَإِنْ قَصُرَ حَظُّهُ مِنْهُ كَانَ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يَنْتَسِبُ هَٰذِهِ النِّسْبَةَ خَيْرًا عِنْدَ اللهِ وَخَلْقِهِ مِنْهُ.

وَإِذَا قَالَهَا يُرِيدُ مُجَرَّدَ الانْتِسَابِ إِلَى بُقْعَةٍ مِنَ الأَرْضِ تُسَمَّى بِهَٰذَا الاسْمِ؛ لَمْ يَكُنْ ذَٰلِكَ مِنْ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ جَائِزًا؛ فَإِنَّهَا مِنَ النِّسَبِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي لَا تُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ.

وَإِذَا قَالَ المَرْءُ فِي بَلَدٍ فِيهِ جَمَاعَةٌ مُنْتَظِمَةٌ تَحْتَ وَلِيِّ أَمْرٍ: (أَنَا مِنْ جَمَاعَةِ كَذَا وَكَذَا)، وَخَرَجَ بِذَٰلِكَ عَنْ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ؛ فَفِعْلُهُ مِنْ دَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ لَا تَتَعَدَّدُ، وَهَٰذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ تَشْتَدُّ العِنَايَةُ إِلَيْهِ، فَالاسْتِغْنَاءُ بِالأَسْمَاءِ الدِّينِيَّةِ وَلُزُومُهَا مُغْنٍ عَنِ الانْتِسَابِ إِلَى غَيْرِهَا.

وَالأَسْمَاءُ الَّتِي تُجْعَلُ لِطَائِفَةٍ مِنَ الخَلْقِ مِمَّا لَمْ يَجِئْ بِهِ القُرْآنُ وَالسُّنَّةُ هُوَ مِنْ ضِيقِ الانْتِمَاءِ، وَمَا أَحْسَنَ مَا وَصَفَهَا بِهِ عَلَّامَةُ الجَزَائِرِ البَشِيرُ الإِبْرَاهِيمِيُّ، إِذْ قَالَ فِي وَصْفِهَا: تَجْمَعُ كَدَرًا، وَتُفَرِّقُ هَدَرًا.

فَمِنْ خَيْرِ الدِّينِ لِلْعَبْدِ وَكَمَالِ العَقْلِ: أَنْ يَرْضَى بِسِعَةِ الإِسْلَامِ، وَيَسْتَغْنِي بِهَا عَنْ ضِيقِ الانْتِمَاءَاتِ إِلَى غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ الحَكِيمُ مِنَ الأَسْمَاءِ.



قال المصنِّف رحمه الله:

٧- بَابُ
وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الإِسْلامِ كُلِّهِ
وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ

[١] وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ...﴾ [البَقَرَة:٢٠٨] الآيَةَ.

[٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ...﴾ [النِّسَاء:٦٠] الآيَةَ.

[٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ...﴾ [الأَنْعَام:١٥٩] الآيَةَ.

[٤] قَالَ ٱبْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عِمْرَان:١٠٦]: «تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالائْتِلَافِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ البِدَعِ وَالاخْتِلَافِ».

[٥] وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً كَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَٰلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تفَرَّقَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً**»، وَتَمَامُ الحَدِيثِ قَوْلُهُ: «**وَسَتَفْتَرِقُ هَٰذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟؛ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي**».

فَلْيَتَأَمَّلِ المُؤْمِنُ - الَّذِي يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ - كَلَامَ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ فِي هَٰذَا المَقَامِ؛ خُصُوصًا قَوْلَهُ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي**» = يَالَهَا مِنْ مَوْعِظَةٍ لَوْ وَافَقَتْ مِنَ القُلُوبِ حَيَاةً! رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

[٦] وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَصَحَّحَهُ؛ وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ النَّارِ.

[٧] وَهُوَ فِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ؛ وَفِيهِ: «**أَنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ تَتَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ؛ كَمَا يَتَجَارَى الكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ**».

[٨] وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «**وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ**».



قال الشّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ بِالْتِزَامِ جَمِيعِ أَحْكَامِهِ لَا بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ.

وَالتَّأْكِيدُ بِقَوْلِهِ: (**كُلِّهِ**)؛ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ هَٰذِهِ التَّرْجَمَةِ وَالتَّرْجَمَةِ المُتَقَدِّمَةِ (**بَابُ وُجُوبِ الإِسْلَامِ**)؛ فَإِنَّ تِلْكَ التَّرْجَمَةَ فِي الدُّخُولِ المُجْمَلِ، وَهَٰذِهِ التَّرْجَمَةُ فِي الدُّخُولِ المُفَصَّلِ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ**)؛ هِيَ فِي مَعْنَى الجُمْلَةِ الأُولَى؛ لِأَنَّ العَبْدَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ حَتَّى يَتْرُكَ مَا سِوَاهُ، لَكِنَّ المُصَنِّفَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الأُولَى فِي الاتِّصَافِ وَالتَّحْلِيَةِ، وَالثَّانِيَةُ فِي التَّرْكِ وَالتَّخْلِيَةِ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ثَمَانِيَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ...﴾ [البَقَرَة:٢٠٨]).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي الأَمْرِ بِالدُّخُولِ فِي السِّلْمِ؛ وَهُوَ الإِسْلَامُ، وَالأَمْرُ لِلإِيجَابِ، وَالتَّأْكِيدُ بِقَوْلِهِ: (﴿كَآفَّةٗ﴾)؛ يَتَضَمَّنُ تَرْكَ مَا سِوَاهُ؛ لِأَنَّ مَنْ خَرَجَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَقَعَ فِي مَا سِوَاهُ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ...﴾ [النِّسَاء:٦٠]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ فِي تَمَامِهَا: (﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النِّسَاء:٦٠])، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَجِبَ مُسْتَنْكِرًا مِنْ فِعْلِ المُنَافِقِينَ الزَّاعِمِينَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِهِ؛ فَوَبَّخَهُمُ اللهُ عَلَى إِرَادَتِهِمُ التَّحَاكُمَ إِلَى الطَّاغُوتِ مَعَ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالكُفْرِ بِهِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الكُفْرُ بِهِ إِلَّا بِتَرْكِهِ.

وَإِذَا تَرَكُوا الطَّاغُوتَ فَآمَنُوا بِاللهِ؛ كَانَ دُخُولُهُمْ فِي الإِسْلَامِ كَامِلًا، فَيَدْخُلُونَ فِيهِ كُلِّهِ وَيَتْرُكُونَ مَا سِوَاهُ، فَذَٰلِكَ يَسْتَلْزِمُ وُجُوبَ الدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَ الإِيمَانِ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْتِزَامِهِ كُلِّهِ وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ ...﴾ [الأَنْعَام:١٥٩]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ: (﴿لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾)؛ فَالمُفَرِّقُونَ دِينَهُمْ لَيْسُوا عَلَى طَرِيقَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي بُعِثَ بِهَا، وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّنْ كَانَ كَذَٰلِكَ، وَفِعْلُهُ مُحَرَّمٌ، وَلَا يَسْلَمُ العَبْدُ مِنْ تَفْرِيقِ الدِّينِ إِلَّا بِالدُّخُولِ فِيهِ كُلِّهِ وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ.

وَالمُرَادُ بِـ(**تَفْرِيقِ الدِّينِ**): تَعْظِيمُ بَعْضِهِ وَٱتِّخَاذُهُ شِعَارًا، وَهَجْرُ غَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ الإِسْلَامِ وَعَدَمُ الانْتِهَاضِ إِلَيْهِ.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عِمْرَان:١٠٦])، وَذَكَرَ فِيهِ المُصَنِّفُ تَفْسِيرَ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: («تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالائْتِلَافِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ البِدَعِ وَالاخْتِلَافِ»). أَخْرَجَهُ ٱبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَاللَّالَكَائِيُّ فِي «شَرْحِ أُصُولِ ٱعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ» بِإِسْنَادٍ لَا يَثْبُتُ.

وَصِحَّةُ المَعْنَى مِنْ مَآخِذِ المُسَامَحَةِ عِنْدَ المُفَسِّرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانَ المَعْنَى صَحِيحًا تَوَسَّعُوا فِيمَا يُورِدُونَهُ مُسْنَدًا عَنِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَفِي السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ مَا يُغْنِي عَنْهُ؛ فَرَوَى أَحْمَدُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّهُ رَأَى رُؤُوسًا مَنْصُوبَةً - يَعْنِي: مَرْفُوعَةً - عَلَى دَرَجِ مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَقَالَ: «كِلَابُ النَّارِ، كِلَابُ النَّارِ، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، وَخَيْرُ قَتِيلٍ مَنْ قَتَلُوهُ»، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عِمْرَان:١٠٦]، فَقَالَ لَهُ أَبُو غَالِبٍ: أَسَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟، فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ أَرْبَعًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ سِتًّا، أَوْ سَبْعًا؛ لَمَا حَدَّثْتُكُمُوهُ»، فَهُوَ مِنْ مَسْمُوعِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَرَّاتٍ كَثِيرَةٍ.

وَفِيهِ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الآيَةَ المَذْكُورَةَ: (﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عِمْرَان:١٠٦])؛ مُوَافَقَةً لِلْحَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي صِنْفٍ مِنْ شَرِّ أَهْلِ البِدَعِ؛ وَهُمُ الخَوَارِجُ.

فَإِيرَادُ الآيَةِ عَلَى مَعْنَى أَهْلِ البِدَعِ وَالضَّلَالِ صَحِيحٌ؛ لِلْحَدِيثِ المَذْكُورِ.

وَمَعْنَى الآيَةِ أَعَمُّ مِنْ هَٰذَا؛ فَإِنَّهَا تَتَنَاوَلُ ٱبْيِضَاضَ وُجُوهِ أَهْلِ الإِيمَانِ، وَٱسْوِدَادَ وُجُوهِ أَهْلِ الكُفْرَانِ، ذَكَرَهُ ٱبْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، وَيُرْوَى فِيهِ شَيْءٌ مَأْثُورٌ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ عَنْ أُبَيِّ

بْنِ كَعْبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فَيَكُونُ المَذْكُورُ مِنْ تَفْسِيرِهَا بِأَهْلِ البِدَعِ وَالضَّلَالِ مِنْ جُمْلَةِ الخَاصِّ المَذْكُورِ مِنْ أَفْرَادِ العَامِّ؛ تَعْظِيمًا لَهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ تَبْيِيضَ الوُجُوهِ يَكُونُ بِلُزُومِ الإِسْلَامِ كُلِّهِ، وَٱسْوِدَادُهَا يَكُونُ بِتَرْكِهِ، فَالْتِزَامُ الدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ وَاجِبٌ؛ لِتَوَقُّفِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ فِي الآخِرَةِ.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي...**» الحَدِيثَ). أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، لَكِنْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، لَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ.

وَفِي مَعْنَاهُ - دُونَ الجُمْلَةِ الأَخِيرَةِ - حَدِيثٌ يُرْوَى عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» عَنْ عَوْفِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَالجُمْلَةُ الأُولَى لَهَا شَاهِدٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ**...» الحَدِيثَ، وَلِآخِرِهِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ فِي «المُعْجَمِ الأَوْسَطِ» وَ«الصَّغِيرِ»، وَلَا يَصِحُّ.

وَيُرْوَى فِي هَذَا المَعْنَى أَحَادِيثُ تُقَوِّي جُمَلَ هَذَا الحَدِيثِ وَتَصِحُّ بِهَا، وَآكَدُهَا: الجُمْلَةُ الأُولَى.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي ذِكْرِ الافْتِرَاقِ، وَمُوجِبُهُ: أَخْذُ بَعْضِ الدِّينِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ، وَالوَعِيدُ عَلَيْهِ بُرْهَانُ حُرْمَتِهِ.

وَالآخَرُ: ذِكْرُ أَنَّ النَّاجِيَ هُوَ البَاقِي عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَالَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ هُوَ الدُّخُولُ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ، فَوَجَبَ الدُّخُولُ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ؛ لِتَوَقُّفِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ.

وَالدَّلِيلُ السَّادِسُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِمَعْنَى حَدِيثِ ٱبْنِ عَمْرٍو -، وَلَفْظُهُ: «**ٱفْتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوِ ٱثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**» الحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ سِوَى النَّسَائِيِّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَلَفْظُهُ أَتَمُّ فِي بَيَانِ عَدَدِ الفِرَقِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي ذِكْرِ ٱفْتِرَاقِ هَٰذِهِ الأُمَّةِ الوَاقِعِ بِأَخْذِ بَعْضِ الدِّينِ وَتَرْكِ بَعْضِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا كَذَٰلِكَ تَفَرَّقُوا، وَهَٰذَا دَالٌّ عَلَى حُرْمَةِ ٱفْتِرَاقِهِمْ وَوُجُوبِ ٱلْتِزَامِهِمُ الدِّينَ كُلَّهُ.

وَالدَّلِيلُ السَّابِعُ: حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَفِيهِ: «**وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ تَتَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ...**») الحَدِيثَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

والكَلَبُ: دَاءٌ يُصِيبُ الإِنْسَانَ مِنْ عَضَّةِ كَلْبٍ بِهِ مِثْلُ الجُنُونِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ:

فَالوَجْهُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي هُمَا: المُتَقَدِّمَانِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَالوَجْهُ الثَّالِثُ: فِي تَسْمِيَتِهِمْ (أَهْوَاءً)؛ فَالأَهْوَاءُ ضَلَالٌ، وَتَجَارِيهِمْ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى تَمَادِيهِمْ فِيهَا، وَلَا يَنْزِعُ العَبْدُ مِنَ الهَوَى إِلَى الهُدَى إِلَّا بِالدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّامِنُ: حَدِيثُ («**وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ**»)، وَهُوَ عِنْدَ البُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَتَقَدَّمَ لَفْظُهُ فِي (**بَاب وُجُوبِ الإِسْلَامِ**).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ مَنِ ٱبْتَغَى فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ يَتْرُكُ بَعْضَهُ، وَلَا يَسْلَمُ العَبْدُ مِنْ سُنَنِ الجَاهِلِيَّةِ إِلَّا بِالْتِزَامِ الإِسْلَامِ كُلِّهِ، فَيَكُونُ الدُّخُولُ فِي الإِسْلَامِ وَاجِبًا؛ لِتَوَقُّفِ السَّلَامَةِ مِنْ سُنَنِ الجَاهِلِيَّةِ عَلَى الدُّخُولِ فِيهِ كُلِّهِ، فَلَا يَتَبَرَّأُ العَبْدُ مِنْ سُنَنِ الجَاهِلِيَّةِ وَلَا يَنْأَى بِنَفْسِهِ عَنْهَا إِلَّا إِذَا ٱلْتَزَمَ دِينَ الإِسْلَامِ كُلَّهُ.

وَشِدَّةُ البُغْضِ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ الحُرْمَةِ، وَلَا يَنْجُو العَبْدُ مِنْ هَذَا البُغْضِ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ مَحْبُوبِ اللهِ؛ وَهُوَ الدُّخُولُ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ، فَمَنْ دَخَلَ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ أَحَبَّهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



قال المصنِّف رحمه الله:

٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ البِدْعَة أَشَدُّ مِنَ الكَبَائِرِ

[١] وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ...﴾ [النِّسَاء:١١٦] الآيَةَ.

[٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾ [الأَنْعَام:١٤٤].

[٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ...﴾ [النَّحْل:٢٥] الآيَةَ.

[٤] وَفِي الصَّحِيحِ؛ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الخَوارِجِ: «**أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ**».

[٥] «**لَئِنْ لَقِيتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**».

[٦] وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ أُمَرَاءِ الجَوْرِ مَا صَلَّوْا.

[٧] وَعَنْ جَرِيرٍ أَنَّ رَجُلًا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً؛ فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً جَاهِلِيَّةً؛ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[٨] وَلَهُ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَلَفْظُهُ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى...**»، ثُمَّ قَالَ: «**وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ...**».



قال الشَّارح وفَّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: تَعْظِيمُ شَرِّ البِدْعَةِ، وَبَيَانُ خطرِهَا، وَأَنَّهَا أَشَدُّ ضَرَرًا وَأَكْبَرُ خطَرًا مِنَ الكَبَائِرِ.

وَالبِدْعَةُ شَرْعًا: مَا أُحْدِثَ فِي الدِّينَ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ بِقَصْدِ التَّعَبُّدِ.

وَالكَبِيرَةُ شَرْعًا هِيَ: مَا نُهِيَ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، فَيَنْدَرِجُ فِيهَا الكُفْرُ وَالشِّرْكُ فَمَا دُونَهُمَا.

وَخُصَّتِ ٱصْطِلَاحًا بِمَا سِوَى الشِّرْكِ وَالكُفْرِ؛ **فَالكَبِيرَةُ** ٱصْطِلَاحًا: مَا نُهِيَ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ دُونَ الشِّرْكِ وَالكُفْرِ وَالبِدْعَةِ.

وَالمُرَادُ مِنَ المَعْنَيَيْنِ هُنَا: المَعْنَى الاصْطِلَاحِيُّ، فَتَقْدِيرُ التَّرْجَمَةِ: (بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ البِدْعَةَ شَرٌّ مِنَ الكَبَائِرِ الاصْطِلَاحِيَّةِ)؛ أَيْ: مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ نَعْتُ الكَبِيرَةِ وَلَا يَكُونُ شِرْكًا وَلَا كُفْرًا؛ لِأَنَّ ٱسْمَ الكَبِيرَةِ شَرْعًا يَتَنَاوَلُ الكُفْرَ وَالشِّرْكَ، فَالكُفْرُ كَبِيرَةٌ، وَالشِّرْكُ كَبِيرَةٌ، لَكِنَّ الاصْطِلَاحَ خَصَّ ٱسْمَ الكَبِيرَةِ بِمَا سِوَاهُمَا مَعَ البِدْعَةِ.

وَٱشْتَدَّ خَطَرُ البِدَعِ حَتَّى فَاقَتِ الكَبَائِرَ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالفِعْلِ؛ وَهُوَ وُقُوعُهُ ٱسْتِدْرَاكًا عَلَى الشَّرِيعَةِ، وَنِسْبَةً لَهَا إِلَى النَّقْصِ، وَٱحْتِيَاجِهَا إِلَى التَّكْمِيلِ، فَمُخْتَرِعُ البِدْعَةِ يَكُونُ بِفِعْلِهِ مُسْتَدْرِكًا عَلَى الشَّرِيعَةِ، نَاسِبًا إِيَّاهَا إِلَى النَّقْصِ، وَأَنَّهَا مُحْتَاجَةٌ إِلَى الكَمَالِ، حَتَّى رَتَّبَ هَٰذَا الفِعْلَ فَجَعَلَهُ مِنْهَا.

وَالآخَرُ: أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالفَاعِلِ؛ وَهُوَ أَنَّ فَاعِلَ البِدْعَةِ يَجْعَلُهَا دِينًا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللهِ.

وَهَٰذَانِ الأَمْرَانِ مَفْقُودَانِ فِي الكَبَائِرِ؛ فَإِنَّ المُنْغَمِسَ فِيهَا لَا يُرِيدُ بِفِعْلِهِ الاسْتِدْرَاكَ عَلَى الشَّرِيعَةِ، وَلَا نِسْبَتَهَا إِلَى النَّقْصِ، وَلَا ٱحْتِيَاجَهَا إِلَى التَّكْمِيلِ، وَلَا هُوَ أَيْضًا يَعُدُّهَا دِينًا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فَلَمَّا ٱخْتَصَّتِ البِدْعَةُ بِالأَمْرَيْنِ المَذْكُورَيْنِ؛ صَارَتْ إِجْمَالًا أَشَدَّ خَطَرًا، وَأَعْظَمَ ضَرَرًا مِنَ الكَبَائِرِ.



وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى تَفْصِيلِ الأَدِلَّةِ فَقَدْ ذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ سَبْعَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ... ﴾ [النِّسَاء:١١٦]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ البِدَعَ أَشْبَهُ بِالشِّرْكِ؛ لِأَنَّهُمَا يُتَعَبَّدُ بِهِمَا وَيُتَّخَذَانِ دِينًا؛ فَيَجْتَمِعَانِ فِي إِرَادَةِ التَّقَرُّبِ، فَالبِدْعَةُ حِينَئِذٍ أَعْظَمُ مِنَ الكَبِيرَةِ وَأَجْدَرُ بِالعُقُوبَةِ؛ لِمُشَابَهَتِهَا الشِّرْكَ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللهُ، فَيُتَخَوَّفُ عَلَى الوَاقِعِ فِيهَا أَلَّا يُغْفَرَ لَهُ؛ أَشَدَّ مِنَ التَّخَوُّفِ عَلَى صَاحِبِ الكَبِيرَةِ؛ فَصَاحِبُ الكَبِيرَةِ أَرْجَى فِي حُصُولِ المَغْفِرَةِ لَهُ مِنْ صَاحِبِ البِدْعَةِ؛ فَتَكُونُ البِدْعَةُ أَشَدَّ مِنَ الكَبَائِرِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ... ﴾ [الأَنْعَام:١٤٤]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ المُبْتَدِعَ مِمَّنْ يَفْتَرِي عَلَى اللهِ كَذِبًا؛ لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَلَا أَحَدَ أَشَدُّ ظُلْمًا مِنْهُ، وَفَاعِلُ الكَبِيرَةِ لَا يُدَانِيهِ فِي هَٰذَا، فَهُوَ لَا يَجْعَلُهَا دِينًا، وَلَا يَنْسِبُهَا إِلَى الشَّرْعِ، فَالبِدْعَةُ أَشَدُّ مِنَ الكَبَائِرِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الافْتِرَاءِ عَلَى اللهِ كَذِبًا.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [النَّحْل:٢٥]).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ الكَافِرَ المُضِلَّ يَحْمِلُ أَوْزَارَهُ وَأَوْزَارَ مَنْ أَضَلَّهُ كَامِلَةً؛ وَكَذَٰلِكَ المُبْتَدِعُ المُضِلُّ؛ فَإِنَّهُمَا يُزَوِّقَانِ الشِّرْكَ وَالبِدْعَةَ، وَيُزَيِّنَانِ لِلنَّاسِ فِعْلَهُمَا بِجَعْلِهِمَا مِنَ الدِّينِ، فَالمُبْتَدِعُ المُضِلُّ مُشَابِهٌ لِلْكَافِرِ المُضِلِّ بِزَخْرَفَتِهِمَا البَاطِلَ، وَالتَّمْوِيهِ عَلَى النَّاسِ

فِي ٱتِّخَاذِ مَا لَيْسَ دِينًا مِنَ الدِّينِ، فَيَكُونُ جَزَاءُ الكَافِرِ المُضِلِّ أَنْ يَتَحَمَّلَ وِزْرَهُ وَوِزْرَ مَنِ ٱتَّبَعَهُ، وَكَذَٰلِكَ المُبْتَدِعُ المُضِلُّ يَتَحَمَّلُ وِزْرَهُ وَوِزْرَ مَنِ ٱتَّبَعَهُ، وَلَا يُوجَدُ هَٰذَا فِي صَاحِبِ الكَبِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْعَلُهَا دِينًا، فَلَوْ زَيَّنَهَا لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُزَيِّنُهَا لَهُمْ أَنَّهَا قُرْبَةٌ يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللهِ.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الخَوَارِجِ: «**أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ**»). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**فَاقْتُلُوهُمْ**»)؛ أَمْرًا بِهِ لِمَنْ لَقِيَ الخَوَارِجَ - وَهُمْ مِنْ شَرِّ أَهْلِ البِدَعِ -، فَأُمِرَ بِقِتَالِهِمْ عَلَى بِدْعَتِهِمْ؛ ٱسْتِعْظَامًا لِشَرِّهِمْ، وَلَمْ يَأْتِ مِثْلُهُ فِي قِتَالِ أَهْلِ الكَبَائِرِ، فَالبِدْعَةُ أَشَدُّ مِنَ الكَبَائِرِ.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ («**لَئِنْ لَقِيتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي خَبَرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَزْمِهِ عَلَى قِتَالِ الخَوَارِجِ؛ حَسْمًا لِبِدْعَتِهِمْ وَمُبَالَغَةً فِي تَقْبِيحِهَا، وَلَمْ يَأْتِ نَظِيرُ هَٰذَا فِي أَهْلِ الكَبَائِرِ، فَعُلِمَ أَنَّ البِدْعَةَ أَشَدُّ مِنَ الكَبَائِرِ.

[**مَسْأَلَةٌ**:] لَوْ قَالَ أَحَدٌ: حَدِيثُ: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامُ، فَأَعْمِدَ إِلَى أَقْوَامٍ لَا يَشْهَدُونَ الجُمُعَةَ وَالجَمَاعَةَ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ**»؛ كَيْفَ الجَوَابُ عَنْ هَٰذَا الإِشْكَالِ؟

الجَوَابُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ عَنْ هَمِّهِ وَلَمْ يَفْعَلْ، وَأَمَّا فِي قِتَالِ الخَوَارِجِ فَالَّذِي أَرَادَهُ عَزْمٌ مُؤَكَّدٌ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ**»).

وَالدَّلِيلُ السَّادِسُ: حَدِيثُ (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ أُمَرَاءِ الجَوْرِ مَا صَلَّوْا). رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ جَوْرَ الأُمَرَاءِ - وَهُوَ ظُلْمُ الرَّعِيَّةِ - كَبِيرَةٌ مِنَ الكَبَائِرِ، وَحُرِّمَ قِتَالُهُمْ مَا لَمْ يَكْفُرُوا، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ فِي قِتَالِ الخَوَارِجِ.

فَنَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قِتَالِ مَنْ عِنْدَهُ كَبِيرَةٌ عَظِيمَةٌ - وَهِيَ الظُّلْمُ -، وَأَمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِتَالِ مَنْ عِنْدَهُ بِدْعَةٌ عَظِيمَةٌ - وَهِيَ بِدْعَةُ الخَوَارِجِ -، فَالبِدْعَةُ أَشَدُّ مِنَ الكَبَائِرِ.

وَالدَّلِيلُ السَّابِعُ: حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَجُلًا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ...) الحَدِيثَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَلَيْسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: («**وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً جَاهِلِيَّةً**») الَّذِي وَقَعَ فِي سِيَاقِ المُصَنِّفِ، بَلْ لَفْظُهُ: «**وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً**».

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وِزْرُهَا، وَوِزْرُ مَنِ اتَّبَعَهُ فِيهَا...**». الحَدِيثَ.

وَالسُّنَّةُ السَّيِّئَةُ هِيَ: البِدْعَةُ؛ لِأَنَّهَا تُنْسَبُ إِلَى الإِسْلَامِ وَلَيْسَتْ مِنْهُ.

وَيَبْلُغُ جُرْمُ صَاحِبِهَا أَنْ يَحْمِلَ وِزْرَهُ وَأَوْزَارَ مَنِ اتَّبَعَهُ كَامِلَةً، وَمَنْ دَعَا إِلَى كَبِيرَةٍ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّهُ يَلْحَقُهُ وِزْرُهُ وَبَعْضُ وِزْرِ مَنِ اتَّبَعَهُ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ مِنَ الوِزْرِ مَا عَلَى الفَاعِلِ، فَلَيْسَ وِزْرُ الفَاعِلِ كَامِلًا عَلَيْهِ.

فَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ صَاحِبَ البِدْعَةِ يَحْمِلُ الأَوْزَارَ كَامِلَةً، وأَمَّا صَاحِبُ الكَبِيرَةِ؛ فَيَحْمِلُ حَظًّا مِنْ أَوْزَارِ مَنِ اتَّبَعَهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا آيَةٌ وَحَدِيثٌ.

فَأَمَّا الآيَةُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾ [النِّسَاء:٨٥]؛ أَيْ: حَظٌّ مِنْهَا، فَالكِفْلُ هُوَ: النَّصِيبُ.

وَأَمَّا الحَدِيثُ: فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا؛ إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ سَنَّ القَتْلَ**». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَالمَذْكُورُ فِي الآيَةِ وَالحَدِيثِ هُوَ مِنْ جِنْسِ الذُّنُوبِ المُعَظَّمَةِ مِنَ الكَبَائِرِ، وَفِيهِمَا: أَنَّهُ يَكُونُ لَهُ حَظٌّ مِنْ ذُنُوبِ مَنِ ٱتَّبَعَهُ، وَأَمَّا البِدْعَةُ فَتَكُونُ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُمْ فِيهَا كَامِلَةً.

وَالدَّلِيلُ الثَّامِنُ: حَدِيثُ (أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ وَلَفْظُهُ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدَى...**»، ثُمَّ قَالَ: «**وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ...**»). رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ المُتَقَدِّمِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («**وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ...**»)، ثُمَّ جَعَلَ عَلَيْهِ مِنَ الوِزْرِ وِزْرَهُ وَوِزْرَ مَنِ ٱتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ ذَٰلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا.



قال المصنِّف رحمه الله:

بَابُ
[١] مَا جَاءَ أَنَّ اللَّهَ ٱحْتَجَرَ التَّوبَةَ عَنْ صَاحِبِ البِدْعَةِ

هَٰذَا مَرْوِيٌّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٢] وَمِنْ مَرَاسِيلِ الحَسَنِ.

[٣] وَذَكَرَ ٱبْنُ وَضَّاحٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا رَجُلٌ يَرَى رَأْيًا فَتَرَكَهُ، فَأَتَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ، فَقُلْتُ: أَشَعَرْتَ أَنَّ فُلَانًا تَرَكَ رَأْيَهُ؟، قَالَ: ٱنْظُرْ إِلَى مَاذَا يَتَحَوَّلُ؟، إِنَّ آخِرَ الحَدِيثِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ**».

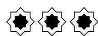
وَسُئِلَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَن مَعْنَى ذَٰلِكَ؟؛ فَقَالَ: «لَا يُوَفَّقُ لِلتَّوْبَةِ».



قال الشَّارح وفقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ كَسَابِقَتِهَا؛ فِي بَيَانِ قُبْحِ البِدْعَةِ وَشَنَاعَتِهَا، لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛ وَهِيَ: شُؤْمُ البِدْعَةِ وَجِنَايَتِهَا عَلَى فَاعِلِهَا؛ أَنَّ الله ٱحْتَجَرَ عَنْهُ التَّوْبَةَ - أَيْ: مَنَعَهُ إِيَّاهَا -، فَلَا تَكُونُ لَهُ رَغْبَةٌ فِيهَا.

وَلَيْسَ المَقْصُودُ مِنَ التَّرْجَمَةِ: ٱمْتِنَاعُ قَبُولِ تَوْبَةِ المُبْتَدِعِ؛ بَلْ مُرَادُهُ تَبْعِيدُ حُصُولِهَا مِنْهُ، فَإِنَّ مِنْ شَرِّ البِدْعَةِ وَالهَوَى أَنَّهُ يَعْلَقُ بِقَلْبِ صَاحِبِهِ، فَلَا يَكَادُ يَنْزِعُ عَنْهُ وَيَتُوبُ مِنْهُ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ثَلَاثَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مَرْفُوعًا: «**إِنَّ اللهَ حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ صَاحِبِ كُلِّ بِدْعَةٍ**». رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ»؛ مِنْ وَجْهٍ لَا يَصِحُّ.

وَرُوِيَ بِأَلْفَاظٍ ثَلَاثَةٍ: «**حَجَبَ**»، وَ«**حَجَرَ**»، وَ«**حَجَزَ**»؛ وَكُلُّهَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ لِلْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ المُصَنِّفَ تَرْجَمَ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: حَدِيثُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ مُرْسَلًا - وَالمُرْسَلُ مِنَ الحَدِيثِ الضَّعِيفِ. أَخْرَجَهُ ٱبْنُ وَضَّاحٍ فِي «البِدَعِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا»، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا فِي هَٰذَا البَابِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ كَسَابِقِهِ؛ فَإِنَّ المُطَابَقَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: حَدِيثُ «**يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ؛ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، وَلَيْسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: («**ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ**»)، فَهِيَ عِنْدَ البُخَارِيِّ وَحْدَهُ.

وَالقِصَّةُ الَّتِي سَاقَهَا المُصَنِّفُ مَعْزُوَّةً لِابْنِ وَضَّاحٍ فِي كِتَابِ «البِدَعِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا» إِسْنَادُهَا حَسَنٌ، وَالحَدِيثُ فِيهَا مُرْسَلٌ؛ فَابْنُ سِيرِينَ تَابِعِيٌّ، لَكِنَّ العُمْدَةَ عَلَى الحَدِيثِ المَرْوِيِّ فِي«الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ: («**ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ**»)؛ فَتَتَجَارَى بِهِمُ الأَهْوَاءُ وَتَتَمَكَّنُ مِنْهُمْ، فَلَا يَنْزِعُ عَنْهَا، وَهَٰذَا مَعْنَى قَوْلِ الإِمَامِ أَحْمَدَ: («لَا يُوَفَّقُ لِلتَّوْبَةِ»)؛ أَيْ: لَا يُيَسَّرُ لَهُ حُصُولُهَا.

فَإِنَّ البِدْعَةَ إِذَا عَلَتِ القَلْبَ وَٱسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ؛ كَانَ لِصَاحِبِهَا بِهَا غَرَامٌ، فَلَا يُرِيدُ الانْفِكَاكَ عَلَيْهَا؛ فَتَثْقُلُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ مِنْهَا، فَلَا يَكَادُ يَتُوبُ مِنْهَا وَيَنْزِعُ عَنْهَا.

وَرُبَّمَا فَتَحَ اللهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ بَابَ التَّوْبَةِ فَتَابُوا، فَالأَمْرُ كَمَا تَقَدَّمَ؛ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ وُقُوعِ التَّوْبَةِ مِنْهُمْ، لَكِنْ يَبْعُدُ ذَٰلِكَ؛ لِأَنَّ البِدْعَةَ إِذَا حَلَّتْ بِالقَلْبِ بَسَطَتْ سُلْطَانَهَا عَلَيْهِ، وَزَادَ غَرَامُ فَاعِلِهَا بِهَا؛ فَلَا يَقْوَى عَلَى تَرْكِهَا وَالبُعْدِ عَنْهَا.



قال المصنِّف رحمه الله:

١٠- بَابُ

[١] **قَوْلِ اللهِ تعَالَى:** ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[آل عِمْرَان:٦٥]

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٦٧﴾[آل عِمْرَان:٦٧].

[٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ...﴾[البَقَرَة:١٣٠] الآيَتَيْنِ.

[٣] وَفِيهِ حَدِيثُ الخَوَارِجِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

[٤] وفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا أَوْلِيَائِي المُتَّقُونَ**».

[٥] وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذُكِرَ لَهُ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَلَا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ الآخَرُ: أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَلَا أَنَامُ، وَقَالَ الآخَرُ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ الآخَرُ: أَمَّا أَنَا فَأَصُومُ الدَّهْرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَكِنِّي أَنَامُ وَأَقُومُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَآكُلُ اللَّحْمَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**».

فَتَأَمَّلْ! إِذَا كَانَ بَعْضُ أَفَاضِلِ الصَّحَابَةِ لَمَّا أَرَادُوا التَّبَتُّلَ لِلْعِبَادَةِ، قَالَ فِيهِ هَذَا الكَلَامَ الغَلِيظَ، وَسَمَّى فِعْلَهُ رُغُوبًا عَنِ السُّنَّةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِغَيْرِ هَذَا مِنَ البِدَعِ؟!، وَمَا ظَنُّكَ بِغَيْرِ الصَّحَابَةِ؟!



قال الشَّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ أَنَّ مَآلَ البِدْعَةِ رَغْبَةُ صَاحِبِهَا عَنِ الإِسْلَامِ، فَيَكَادُ لِشِدَّةِ عُلُوقِهِ بِهَا أَنْ يَتَّخِذَ دِينًا سِوَى الإِسْلَامِ، وَهَٰذَا مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِ الأُدَبَاءِ: «البِدْعَةُ شَرَكُ الإِشْرَاكِ»؛ أَيْ الحِبَالَةُ الَّتِي يَنْصِبُهَا الشَّيْطَانُ لِيَأْخُذَ بِهَا مَنْ يَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ فَيُخْرِجُهُمْ إِلَى الشِّرْكِ؛ فَيُزَيِّنُ لَهُمُ البِدَعَ أَوَّلًا، فَإِذَا تَهَتَّكُوا فِيهَا وَتَكَثَّرُوا مِنْهَا؛ تَحَوَّلُوا إِلَى الشِّرْكِ وَالكُفْرِ.

وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُبْصِرَ هَٰذَا بِعَيْنٍ بَاصِرَةٍ مِلْءَ الأُفُقِ؛ فَانْظُرْ إِلَى مُبْتَدَإِ شِرْكِ العِبَادَةِ، فَإِنَّ شِرْكَ العِبَادَةِ بَدَأَ فِي هَٰذِهِ الأُمَّةِ بِتَزْيِينِ بِدَعٍ تُجْعَلُ لِهَٰؤُلَاءِ المُعَظَّمِينَ مِنَ الأَوْلِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ تَهَتَّكَ النَّاسُ فِي تِلْكَ البِدَعِ وَٱزْدَادُوا مِنْهَا؛ حَتَّى حَسَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ الوُقُوعَ فِي الشِّرْكِ الأَكْبَرِ وَالخُرُوجَ عَنِ الإِسْلَامِ؛ فَالبِدْعَةُ قَنْطَرَةُ الشِّرْكِ؛ أَيْ: بِمَنْزِلَةِ الجِسْرِ الَّذِي يُرْقَى عَلَيْهِ لِلْوُصُولِ إِلَى الشِّرْكِ وَالكُفْرِ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ خَمْسَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ ...﴾[آل عِمْرَان:٦٥]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى لَمَّا تَفَرَّقُوا وَٱخْتَلَفُوا رَغِبُوا عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وَمِثْلُهُمُ المُخْتَلِفُونَ فِي هَٰذِهِ الأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، فَإِنَّهُمْ بِمَا صَنَعُوا يَكَادُونَ يَرْغَبُونَ عَنْ هَٰذَا الدِّينِ، فَمَنْ حَاذَى اليَهُودَ وَالنَّصَارَى -يَعْنِي شَاكَلَهُمْ وَوَافَقَهُمْ- فِي تَفَرُّقِهِمْ حَاذَاهُمْ فِي الخُرُوجِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلَامِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ...﴾[البَقَرَة:١٣٠]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ: (﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البَقَرَة:١٣٠])؛ فَالرَّاغِبُونَ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ لَهُمْ حَظٌّ مِنَ السَّفَهِ.

وَالنَّاسُ فِيهِ مُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَمِنْ أَعْظَمِ الرَّغْبَةِ عَنِ الحَنِيفِيَّةِ مُوَاقَعَةُ البِدَعِ؛ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الإِقْبَالَ عَلَى اللهِ وَالتَّسْلِيمَ لَهُ، فَالمُتَلَطِّخُ بِالبِدْعَةِ لَهُ حَظٌّ مِنَ السَّفَهِ يُوشِكُ أَنْ يَعْظُمَ سَفَهُهُ حَتَّى يَتَّخِذَ غَيْرَ دِينِ الإِسلَامِ دِينًا.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: حَدِيثُ الخَوَارِجِ المُتَقَدِّمُ؛ وَهُوَ حَدِيثُ: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ؛ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وَمُرُوقُ السَّهْمِ: خُرُوجُهُ.

وَالرَّمِيَّةُ: الصَّيْدُ الَّذِي يُقْصَدُ بِالنَّبْلِ.

فَمِنَ الصَّيْدِ مَنْ يَضْرِبُهُ النَّبْلُ فِي جَنْبِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ - يَعْنِي السَّهْمُ - مِنَ الطَّرَفِ الآخَرِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي مُرُوقِهِمْ وَعَدَمِ رُجُوعِهِمْ إِلَى الإِسْلَامِ لِرَغْبَتِهِمْ عَنْهُ بِالبِدْعَةِ، فَهَؤُلَاءِ الخَوَارِجُ مَارِقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ.

وَاخْتُلِفَ فِي مُرُوقِهِمْ مِنَ الإِسْلَامِ؛ هَلْ هُوَ خُرُوجٌ إِلَى الفِسْقِ، أَمْ خُرُوجٌ إِلَى الكُفْرِ؟، عَلَى قَوْلَيْنِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُمْ فُسَّاقٌ غَيْرُ كُفَّارٍ؛ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى عَدَمِ كُفْرِهِمْ، نَقَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الحَفِيدُ.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ (أَنَّهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ...**») الحَدِيثَ. وَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ لَا يُوجَدُ؛ بَلْ مُؤَلَّفٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ:

فَالحَدِيثُ الأَوَّلُ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ العَاصِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ**»، وَأُبْهِمَ (فُلَانٌ) سَتْرًا لَهُ، وَلِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهِ.

وَالحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِيَ المُتَّقُونَ حَيْثُ كَانُوا وَمَنْ كَانُوا**». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

فَالحَدِيثُ المَذْكُورُ عِنْدَ المُصَنِّفِ مُؤَلَّفٌ مِنْ هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ مَنْ أَحْدَثَ فِي الإِسْلَامِ وَلَوْ كَانَ مِنْ قَرَابَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَقَدْ بَرِئَ مِنْهُ الرَّسُولُ، فَالبِدْعَةُ تَقْطَعُ صَاحِبَهَا عَنْ تَوَلِّي المُؤْمِنِينَ، وَرُبَّمَا عَظُمَتْ بِهِ الحَالُ حَتَّى يُفَارِقَ دِينَهُمْ وَيُنَافِرَهُمْ.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ (أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذُكِرَ لَهُ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ: ...) الحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («**فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»)؛ أَيْ: مَنْ تَرَكَ طَرِيقَتِي فَلَيْسَ مِنِّي.

وَالرَّغْبَةُ عَنِ السُّنَّةِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الإِعْرَاضُ عَنْهَا مَعَ اعْتِقَادِ العَبْدِ أَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ أَكْمَلُ هَدْيًا مِنْ هَدْيِ الرَّسُولِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَهَذَا كُفْرٌ مُخْرِجٌ مِنَ الإِسْلَامِ.

وَالآخَرُ: الرَّغْبَةُ عَنْهَا بِتَأْوِيلٍ يَعْرِضُ لِلْعَبْدِ؛ فَهَذَا لَا يَخْرُجُ بِهِ العَبْدُ مِنَ الإِسْلَامِ.

وَيشْتَدُّ الخَوْفُ عَلَيْهِ لِوُقُوعِهِ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ؛ لِأَنَّ شَأْنَ السُّنَّةِ - وَإِنْ قَلَّ فِي شَيْءٍ - مِنْ أَعْظَمِ الأُمُورِ، فَالنَّاسُ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ إِلَى اللهِ إِلَّا بِمَا بَيَّنَهُ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَإِذَا عَدَلَ العَبْدُ عَنْهُ - وَلَوْ كَانَ فِي شَيْءٍ يَسِيرٍ - تَخَوَّفَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَجُرَّهُ مَا عَدَلَ بِهِ إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ حَتَّى يُوقِعَهُ فِي شَرٍّ كَبِيرٍ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَلِهَذَا إِذَا نَظَرَ المَرْءُ فِي آثَارِ السَّلَفِ فِي تَعْظِيمِ السُّنَّةِ رَأَى مِنْهُمْ قُوَّةً فِي اتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَخَوْفًا مِنْ مُخَالَفَتِهَا وَلَوْ كَانَ فِي أَمْرٍ قَلِيلٍ، فَكَانُوا لَا يَحْمَدُونَ فِعْلًا يَخْرُجُ بِهِ العَبْدُ عَنِ السُّنَنِ

وَالآثَارِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا عَنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وَفِي «مَعَالِمِ الإِيمَانِ» لِلدَّبَّاغِ فِي تَرْجَمَةِ بُهْلُولِ المَالِكِيِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ أَنَّهُ لَمَّا جَلَسَ عَلَى مَقْعَدِ دَرْسِهِ فِي مَسْجِدِهِ ٱسْتَدْعَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَارَّهُ بِشَيْءٍ - أَيْ تَكَلَّمَ فِي أُذُنِهِ خِفْيَةً -، ثُمَّ ٱنْصَرَفَ صَاحِبُهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ بُرْهَةٍ وَهُوَ فِي مَجْلِسِ دَرْسِهِ فَسَارَّهُ فَقَالَ: الحَمْدُ للهِ، فَسَأَلَهُ أَصْحَابُهُ عَنْ شَأْنِهِ فَقَالَ: إِنِّي لَـمَّا خَرَجْتُ إِلَى المَسْجِدِ سَأَلَنِي أَهْلِي حَاجَةً مِنَ السُّوقِ – يَعْنِي وَصَّوْهُ عَلَى حَاجَةٍ مِنَ السُّوقِ –، قَالَ: فَعَقَدْتُ طَرَفَ العِمَامَةِ، فَلَمَّا جَلَسْتُ عَلَى كُرْسِيِّ الدَّرْسِ رَأَيْتُهُ – يَعْنِي رَأَى طَرَفَ العِمَامَةِ المَعْقُودِ –، فَخَشِيتُ أَنْ أَكُونَ أَحْدَثْتُ فِي الإِسْلَامِ حَدَثًا؛ فَأَرْسَلْتُ فُلَانًا إِلَى فُلَانٍ – وَكَانَ أَعْلَمَ مِنِّي بِالآثَارِ –، فَقَالَ: فَعَلَهُ ٱبْنُ عُمَرَ، فَحَمِدْتُ اللهَ.

ٱنْظُرْ؛ نَحْنُ نَقُولُ: هَٰذَا أَمْرٌ يَسِيرٌ، لَكِنْ هُمْ كَانُوا يَجْتَهِدُونَ فِي تَحَرِّي السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَهَاوَنَ فِي اليَسِيرِ جَرَّهُ إِلَى الكَثِيرِ.



قال المصنِّف رحمه الله:

بَابُ

[١] **قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ ﴾ [الرُّوم:٣٠] **الآيَةَ.**

[٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ﴾ [البَقَرَة:١٣٢] الآيَةَ.

[٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ ﴾ [النَّحل:١٢٣] الآيَةَ.

[٤] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةً مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيِّي مِنْهُمْ أَبِي إِبْرَاهِيمُ وَخَلِيلُ رَبِّي**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [آل عِمْرَان]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

[٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[٦] وَلَهُ عَنْهُ أَيْضًا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَامِكُمْ، وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ**».

[٧] وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَلَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي؛ حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لِأُنَاوِلَهُمُ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيْ رَبِّ؛ أَصْحَابِي؟!؛ فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**».

[٨] وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا**»، قَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: «**أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ**»، قَالُوا: فَكَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ؟، قَالَ: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟**»، قَالُوا: بَلَى، قَالَ:

«فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الحَوْضِ، أَلَا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ يَوْمَ القِيَامَةِ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ البَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ: أَلَا هَلُمَّ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا».

[٩] وَلِلْبُخَارِيِّ: «بَيْنَمَا أَنَا قَائِمٌ؛ إِذَا زُمْرَةٌ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ وَعَرَفُونِي، خَرَجَ رَجُلٌ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَقُلْتُ: إِلَى أَيْنَ؟، قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللهِ، قُلْتُ: مَا شَأْنُهُمْ؟، قَالَ: إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ القَهْقَرَى، ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ ...»، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، قَالَ: «فَلَا أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ».

[١٠] وَلَهُمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ...﴾» الآيَةَ.

[١١] وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟، حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْدَعُونَهَا»، ثُمَّ قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ...﴾ الآيَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١٢] وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الخَيْرِ، وَأَنَا أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، فَقُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ هَذَا الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟، قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ»، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟، قَالَ: «قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْتَدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟، قَالَ: «نَعَمْ، فِتْنَةٌ عَمْيَاءُ، وَدُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ

اللهِ؛ فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكْتُ ذَٰلِكَ؟، قَالَ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِيْنَ وَإِمَامَهُمْ**»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟، قَالَ: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يَأْتِيَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَٰلِكَ**». أَخْرَجَاهُ.

زَادَ مُسْلِمٌ: ثُمَّ مَاذَا؟، قَالَ: «**ثُمَّ يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مَعَهُ نَهْرٌ وَنَارٌ، فَمَنْ وَقَعَ فِي نَارِهِ وَجَبَ أَجْرُهُ وَحُطَّ عَنْهُ وِزْرُهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي نَهْرِهِ وَجَبَ وِزْرُهُ وَحُطَّ أَجْرُهُ**»، قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «**هِيَ قِيَامُ السَّاعَةِ**».

[١٣] وَقَالَ أَبُو العَالِيَةِ: «تَعَلَّمُوا الإِسْلَامَ، فَإِذَا تَعَلَّمْتُمُوهُ فَلَا تَرْغَبُوا عَنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ؛ فَإِنَّهُ الإِسْلَامُ، وَلَا تَنْحَرِفُوا عَنِ الصِّرَاطِ شِمَالًا وَلَا يَمِينًا، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَهَٰذِهِ الأَهْوَاءَ».

تَأَمَّلْ كَلَامَ أَبِي العَالِيَةِ هَٰذَا مَا أَجَلَّهُ!، وَاعْرِفْ زَمَانَهُ الَّذِي يُحَذِّرُ فِيهِ مِنَ الأَهْوَاءِ، الَّتِي مَنِ اتَّبَعَهَا فَقَدْ رَغِبَ عَنِ الإِسْلَامِ، وَتَفْسِيرَ الإِسْلَامِ بِالسُّنَّةِ، وَخَوْفَهُ عَلَى أَعْلَامِ التَّابِعِينَ وَعُلَمَائِهِمْ مِنَ الخُرُوجِ عَنِ الإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ = يَتَبَيَّنْ لَكَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ** ﴾ [البَقَرَة:١٣١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ** ﴾ [البَقَرَة:١٣٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ** ﴾ [البَقَرَة:١٣٠]، وَأَشْبَاهِ هَٰذِهِ الأُصُولِ الكِبَارِ، الَّتِي هِيَ أَصْلُ الأُصُولِ، وَالنَّاسُ عَنْهَا فِي غَفْلَةٍ.

وَبِمَعْرِفَةِ هَٰذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ مَعْنَى الأَحَادِيثِ فِي هَٰذَا البَابِ وَأَمْثَالِهَا.

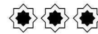
وَأَمَّا الإِنْسَانُ الَّذِي يَقْرَؤُهَا وَأَشْبَاهَهَا وَهُوَ آمِنٌ مُطْمَئِنٌّ أَنَّهَا لَا تَنَالُهُ، وَيَظُنُّهَا فِي نَاسٍ كَانُوا فَبَانُوا آمِنًا مَكْرَ اللهِ = ﴿ **فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ** ﴿٩٩﴾ ﴾ [الأَعْرَاف:٩٩].

[١٤] وَعَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «**هَٰذَا سَبِيلُ اللهِ**»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**هَٰذِهِ سُبُلٌ؛ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**»، وَقَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام:١٥٣]. رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.



قال الشّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: الأَمْرُ بِالاسْتِقَامَةِ عَلَى الإِسْلَامِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ دِينُ الفِطْرَةِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ البِدَعِ؛ لِأَنَّهَا تَغْيِيرٌ لَهُ وَٱعْوِجَاجٌ عَنْهُ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ دَلِيلًا:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ﴾ [الرُّوم:٣٠]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: مَا فِيهِ مِنَ الأَمْرِ بِإِسْلَامِ الوَجْهِ للهِ، وَالإِقْبَالِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ الدِّينُ المُسْتَقِيمُ المُوَافِقُ لِلْفِطْرَةِ.

وَالبِدْعَةُ تُنَافِي إِسْلَامَ الوَجْهِ للهِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مُنَازَعَةِ مَنْ أَرْسَلَهُ اللهُ إِلَيْنَا.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البَقَرَة:١٣٢]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي وَصِيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِلُزُومِ الإِسْلَامِ حَتَّى المَوْتِ؛ لِأَنَّهُ دِينُ اللهِ المُصْطَفَى، وَمَنْ رَغِبَ عَنِ الدِّينِ المُصْطَفَى وَقَعَ فِي الدِّينِ المَرْذُولِ المُطَّرَحِ وَأَخَلَّ بِوَصِيَّةِ النَّبِيَّيْنِ.

وَالبِدَعُ مِنَ الدِّينِ المَرْذُولِ المُطَّرَحِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الدِّينِ المُصْطَفَى.

وَالـدَّلِيلُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ﴾ [النَّحْل:١٢٣]).

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ: (﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ﴾ [النَّحْل:١٢٣])، فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِاتِّبَاعِ إِبْرَاهِيمَ فِي حَنِيفِيَّتِهِ الْمُتَضَمِّنَةِ الإِقْبَالَ عَلَى اللهِ.

وَمِنَ الإِقْبَالِ عَلَيْهِ: التَّدَيُّنُ لَهُ بِمَا شَرَعَ وَالانْكِفَافُ عَنِ البِدَعِ، فَالبِدَعُ خَارِجَةٌ عَنِ الحَنِيفِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا إِمْلَاءُ الأَهْوَاءِ وَالآرَاءِ.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ (ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةً مِنَ النَّبِيِّينَ...**» الحَدِيثَ). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي مُوَالَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ، وَكَوْنُهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَوْلَى بِهِ، وَهُوَ مَعْنًى مُقَرَّرٌ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَكَانُوا هُمْ أَوْلَى بِهِ؛ لِاتِّبَاعِهِمْ مِلَّتَهُ وَٱسْتِقَامَتِهِمْ عَلَيْهَا.

وَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ - كَمَا سَلَفَ - هِيَ مَحْضُ الإِقْبَالِ عَلَى اللهِ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا أَنْ يُعْبَدَ اللهُ بِمَا شَرَعَ، لَا بِالأَهْوَاءِ وَالبِدَعِ.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا...**» الحَدِيثَ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي خَبَرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غُرْبَةِ الإِسْلَامِ فِي طَرَفَيْهِ ٱبْتِدَاءً وَٱنْتِهَاءً، وَتَحَقُّقُ تِلْكَ الغُرْبَةِ مَنْشَؤُهُ مَا دَانُوا بِهِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ، فَإِنَّهُمُ ٱنْفَرَدُوا عَنْ غَيْرِهِمْ بِاسْتِقَامَتِهِمْ عَلَيْهِ.

وَمِنْ جُمْلَةِ الاسْتِقَامَةِ عَلَيْهِ تَرْكُ البِدَعِ؛ فَمَنْ نَفَى البِدَعَ عَنْ دِينِهِ فَهُوَ عَلَى الدِّينِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالدَّلِيلُ السَّادِسُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: («**إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَامِكُمْ...**») الحَدِيث. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: مَا فِيهِ أَنَّ مَحَلَّ نَظَرِ اللهِ مِنَ العَبْدِ هُوَ قَلْبُهُ وَعَمَلُهُ، فَهُمَا حَقِيقَانِ بِحِفْظِهِمَا بِالاسْتِقَامَةِ عَلَى الإِسْلَامِ، وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ، وَالبَرَاءَةِ مِنَ البِدَعِ وَالأَهْوَاءِ.

فَكَمَالُ التَّزَيُّنِ للهِ: تَزَيُّنُ العَبْدِ فِي قَلْبِهِ وَعَمَلِهِ للهِ بِالتَّوْحِيدِ وَالاتِّبَاعِ.

وَالدَّلِيلُ السَّابِعُ: حَدِيثُ (ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ...**») الحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَمَعْنَى «**أَنَا فَرَطُكُمْ**»: أَنَا سَابِقُكُمْ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي بَيَانِ سُوءِ عَاقِبَةِ الإِحْدَاثِ وَالمَيْلِ عَنِ الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ؛ أَنَّهَا تَؤُولُ بِصَاحِبِهَا إِلَى بَرَاءَةِ الرَّسُولِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنْهُ، وَحِرْمَانِهِ مِنَ الوُرُودِ عَلَى حَوْضِهِ، وَمَنْ وَاقَعَ البِدَعَ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالحِرْمَانِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الإِحْدَاثِ.

فَأَهْلُ البِدَعِ كُلُّهُمْ مُبَدِّلُونَ مُحْدِثُونَ، قَالَهُ ٱبْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ البُخَارِيِّ».

وَالدَّلِيلُ الثَّامِنُ: حَدِيثُ (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا**»...) الحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَسِيَاقُ البُخَارِيِّ مُخْتَصَرٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي فَضِيلَةِ الاسْتِقَامَةِ عَلَى الإِسْلَامِ، وَٱسْتِحْقَاقِ أُخُوَّةِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِهَا؛ فَمَنِ ٱسْتَقَامَ عَلَى دِينِ الإِسْلَامِ وَلَمْ يُدْرِكْ حَيَاةَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ إِذَا فَاتَتْهُ الصُّحْبَةُ لَمْ تَفُتْهُ الأُخُوَّةُ.

وَالآخَرُ: سُوءُ عَاقِبَةِ الإِحْدَاثِ بِالمَنْعِ عَنِ الحَوْضِ؛ فَمَنْ أَحْدَثَ وَبَدَّلَ مُنِعَ الوُرُودَ عَلَى حَوْضِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَالبِدَعُ مِنَ الإِحْدَاثِ وَالتَّبْدِيلِ.

وَزَادَ فِي هَٰذَا الحَدِيثِ دُعَاءَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى المُحْدِثِينَ المُبَدِّلِينَ فِي قَوْلِهِ: («**سُحْقًا سُحْقًا**»)؛ أَيْ: لَحِقَهُمُ الهَلَاكُ وَالبَوَارُ.

وَالدَّلِيلُ التَّاسِعُ: حَدِيثُ: («**بَيْنَمَا أَنَا قَائِمٌ؛ إِذَا زُمْرَةٌ...**») الحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ كَسَابِقَيْهِ فِي ذِكْرِ سُوءِ عَاقِبَةِ الإِحْدَاثِ.

وَقَوْلُهُ فِي الحَدِيثِ: («**فَلَا أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ**»)؛ أَيْ لَا يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ.

وَهَمَلُ النَّعَمِ: الإِبِلُ المُرْسَلَةُ الَّتِي تُتْرَكُ لَا حَافِظَ لَهَا.

وَالدَّلِيلُ العَاشِرُ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («**فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ...**») الحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي بَرَاءَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ المُحْدِثِينَ المُبَدِّلِينَ كَمَا فِي تَمَامِ لَفْظِ الحَدِيثِ.

وَالعَبْدُ الصَّالِحُ هُوَ: عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ، وَقَعَتْ تَسْمِيَتُهُ فِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ».

وَالدَّلِيلُ الحَادِيَ عَشَرَ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («**مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى الفِطْرَةِ...**» الحَدِيثَ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي خَبَرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّاسَ يُولَدُونَ عَلَى الفِطْرَةِ؛ أَيِ الإِسْلَامِ الخَالِصِ مِنَ الشَّوْبِ.

فَالتَّبْدِيلُ وَالإِحْدَاثُ بِالبِدَعِ يَخْرُجُ بِهِ العَبْدُ عَنِ الفِطْرَةِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِيَ عَشَرَ: حَدِيثُ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الخَيْرِ...) الحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ بَعْدَهُ مَعْزُوَّةً إِلَى «مُسْلِمٍ» لَيْسَتْ عِنْدَهُ؛ بَلْ هِيَ عِنْدَ «أَبِي دَاوُدَ»، وَفِي صِحَّتِهَا نَظَرٌ، وَعَزْوُهَا إِلَى «مُسْلِمٍ» دَاعِيهِ: وُجُودُ أَصْلِ الحَدِيثِ عِنْدَهُ، وَهُوَ مِنْ طَرَائِقِ المُحَدِّثِينَ فِي نِسْبَةِ الحَدِيثِ، فَرُبَّمَا وَجَدْتَ مُحَدِّثًا يَقُولُ فِي حَدِيثٍ: رَوَاهُ البُخَارِيُّ، فَإِذَا تَقَفَّرْتَ لَفْظَهُ لَمْ تَجِدْهُ عِنْدَهُ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ اللَّفْظُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَصْلَ الحَدِيثِ، وَهَذَا يَصْنَعُهُ البَيْهَقِيُّ كَثِيرًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ العِرَاقِيُّ فِي «أَلْفِيَّتِهِ» إِذْ قَالَ:

وَالأَصْلَ يَعْنِي البَيْهَقِي وَمَنْ عَزَا ... وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الحُمَيْدِي مَيَّزَا

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُقُوعِ الإِحْدَاثِ وَالتَّبْدِيلِ بَعْدَهُ؛ تَحْذِيرًا مِنْهُ وَتَنْفِيرًا عَنْهُ، فَالخَوْفُ مِنَ الوُقُوعِ فِيهِ عَظِيمٌ؛ لِتَحَقُّقِ صِدْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَمسَّ العَبْدَ شَيْءٌ مِنَ الإِحْدَاثِ وَالتَّبْدِيلِ.

وَالآخَرُ: وَصِيَّتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالاسْتِقَامَةِ وَالثَّبَاتِ عَلَى الإِسْلَامِ بِلُزُومِ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ وَإِمَامِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ فَلْيَعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ يُفْضِيَ بِهِ ٱعْتِزَالُهُ إِلَى أَنْ يَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ؛ أَيْ يَشُدُّ بِأَسْنَانِهِ عَلَى جِذْعِ شَجَرَةٍ حَتَّى يَأْتِيَهُ المَوْتُ وَهُوَ كَذَٰلِكَ.

وَشَدُّهُ عَلَى جِذْعِ الشَّجَرَةِ حَتَّى يَأْتِيَهُ المَوْتُ كَذَٰلِكَ؛ حَادِيهِ هُوَ: ٱبْتِغَاؤُهُ السَّلَامَةَ الدِّينِيَّةَ لِنَفْسِهِ، فَإِذَا هَرَجَ النَّاسُ وَمَاجُوا كَانَتْ سَلَامَتُهُ فِي خُرُوجِهِ عَنْهُمْ إِلَى مَا أَوْصَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثَ عَشَرَ: حَدِيثُ أَبِي العَالِيَةِ الرِّيَاحِي رَحِمَهُ اللَّهُ - أَحَدِ التَّابِعِينَ - أَنَّهُ قَالَ: («تَعَلَّمُوا الإِسْلَامَ...» الحَدِيثَ). رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَزَادَ: «وَإِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الأُمُورَ الَّتِي تُلْقِي بَيْنَ النَّاسِ العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاءَ»؛ يَعْنِي بِالأُمُورِ: الأَهْوَاءَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: مَا فِيهِ مِنَ الأَمْرِ بِتَعَلُّمِ الإِسْلَامِ، وَعَدَمِ الرَّغْبَةِ عَنْهُ، وَالاسْتِقَامَةِ عَلَى الصِّراط المُسْتَقِيم، وَاتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَالحَذَرِ مِنَ الأَهْوَاءِ المُحْدَثَةِ؛ لِأَنَّهَا تُوقِعُ النَّاسَ فِي العَدَاوَةِ وَالبَغْضَاءِ، فَالسُّنَّةُ تُورِثُ المَحَبَّةَ، وَالبِدْعَةُ تُورِثُ العَدَاوَةَ.

فَالنَّاسُ إِذَا كَانُوا جَمِيعًا عَلَى سُنَّةٍ وَهِيَ الحَاكِمَةُ عَلَيْهِمْ؛ تَآلَفُوا وَتَحَابُّوا، وَإِذَا دَخَلَتْهُمُ الأَهْوَاءُ تَفَرَّقُوا وَتَبَاغَضُوا.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعَ عَشَرَ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: (خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا...) الحَدِيثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى»، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ وَابْنُ القَيِّمِ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي بَيَانِ أَنَّ سَبِيلَ اللهِ هُوَ الإِسْلَامُ، وَأَنَّهُ هُوَ المُسْتَقِيمُ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ يَمِينًا وَشِمَالًا فَهِيَ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى سُلُوكِهَا، وَيُزَيِّنُ لَهُمُ الدُّخُولَ فِيهَا.

وَهَؤُلَاءِ الشَّيَاطِينُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: شَيَاطِينُ جِنِّيَّةٌ.

وَالآخَرُ: شَيَاطِينُ إِنْسِيَّةٌ.

فَالمُزَيِّنُونَ لِلْبَاطِلِ، المُزَوِّقُونَ لَهُ، المُرَغِّبُونَ لِلْخَلْقِ الدُّخُولَ فِيهِ = لَهُمْ حَظٌّ مِنَ الشَّيْطَنَةِ وَإِنْ كَانُوا إِنْسًا.



قال المصنِّف رحمه الله:

بَابُ
١٢- مَا جَاءَ فِي غُرْبَةِ الإِسْلامِ وَفَضْلِ الغُرَبَاءِ

[١] وَقَـوْلِ اللهِ تعَـالَى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [هُود:١١٦] الآيَةَ.

[٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[٣] وَرَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ؛ وَفِيهِ: قِيلَ: وَمَنِ الغُرَبَاءُ؟، قَالَ: «**النُّزَّاعُ مِنَ القَبَائِلِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**الغُرَبَاءُ الَّذِينَ يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**».

وَرَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

[٤] وَفِيهِ: «**فَطُوبَى يَوْمَئِذٍ لِلْغُرَبَاءِ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**».

[٥] وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «**طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ؛ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ سُنَّتِي**».

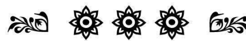
[٦] وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيَّ؛ فَقُلْتُ: يَا أَبَا ثَعْلَبَةَ؛ كَيْفَ تَقُولُ فِي هَٰذِهِ الآيَةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ...﴾ [المائدة:١٠٥] الآيَةَ، قَالَ: أَمَا واللهِ لَقَدْ سَأَلْتَ عَنهَا خَبِيرًا، سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «**بَلِ ٱئْتَمِرُوا بِالمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ المُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ = فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ العَوَامَّ، فَإِنَّ**

مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، القَابِضُ فِيهِنَّ عَلَى دِينِهِ كَالقَابِضِ عَلَى الجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ»، قُلْنَا: مِنَّا أَوْ مِنْهُمْ؟، قَالَ: «**بَلْ مِنْكُمْ**». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

[٧] وَرَوَى ٱبْنُ وَضَّاحٍ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَفْظُهُ: «**إِنَّ مِنْ بَعْدِكُمْ أَيَّامًا الصَّابِرُ فِيهَا، المُتَمَسِّكُ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ اليَوْمَ؛ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ**».

[٨] ثُمَّ قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ، أَنْبَأَنَا أَسَدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَسْلَمَ البَصْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ أَخِي الحَسَنِ يَرْفَعُهُ، قَالَ: «**إِنَّكُمُ اليَوْمَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ، تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَلَمْ تَظْهَرْ فِيكُمُ السَّكْرَتَانِ: سَكْرَةُ الجَهْلِ وَسَكْرَةُ حُبِّ العَيْشِ، وَسَتَحَوَّلُونَ عَن ذَٰلِكَ، فَالمُتَمَسِّكُ يَوْمَئِذٍ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ**»، قِيلَ: مِنْهُمْ؟، قَالَ: «**بَلْ مِنْكُمْ**».

[٩] وَلَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ المَعَافِرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ؛ الَّذِينَ يَتَمَسَّكُونَ بِكِتَابِ اللهِ حِينَ يُتْرَكُ، وَيَعْمَلُونَ بِالسُّنَّةِ حِينَ تُطْفَأُ**».



قال الشَّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: بَيَانُ وُقُوعِ غُرْبَةِ الإِسْلَامِ وَفَضْلِ الغُرَبَاءِ، وَتَكُونُ غُرْبَةُ الإِسْلَامِ بِقِلَّةِ العَامِلِينَ بِهِ وَٱنْفِرَادِهِمْ عَنْ غَيْرِهِمْ.

وَغُرْبَةُ أَهْلِ الإِسْلَامِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الغُرْبَةُ القَدَرِيَّةُ؛ وَهِيَ لِلْمُسْلِمِينَ كَافَّةً بَيْنَ الكَافِرِينَ.

وَالآخَرُ: الغُرْبَةُ الشَّرْعِيَّةُ؛ وَهِيَ لِلْمُسْلِمِ المُتَّبِعِ هَدْيَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ.

وَالفَضَائِلُ المَذْكُورَةُ وَالمَنَاقِبُ المَأْثُورَةُ فِي الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ لِلْغُرَبَاءِ هِيَ حَظُّهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الغُرْبَةَ المَمْدُوحَةَ المُعْتَدَّ بِهَا شَرْعًا هِيَ الغُرْبَةُ الَّتِي يَتَمَسَّكُ فِيهَا العَبْدُ بِهَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ تِسْعَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ﴾ [هود:١١٦]) الآيَةَ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي قَوْلِهِ فِي تَمَامِهَا: (﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هُود:١١٦])، فَالنَّاجِي قَلِيلٌ، وَالقَلِيلُ يَكُونُ غَرِيبًا، وَنَجَاتُهُمْ دَالَّةٌ عَلَى فَضْلِهِمْ، فَمِنْ فَضْلِ الغُرَبَاءِ أَنَّهُمْ هُمُ النَّاجُونَ.

وَالمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُقْتَفٍ فِي إِيرَادِ الآيَةِ دَلِيلًا عَلَى غُرْبَةِ الإِسْلَامِ أَبَا إِسْمَاعِيلَ الهَرَوِيَّ صَاحِبَ «مَنَازِلِ السَّائِرِينَ»؛ فَإِنَّهُ عَقَدَ فِيهِ مَنْزِلَةَ (الغُرْبَةِ)، وَٱسْتَفْتَحَهَا بِهَذِهِ الآيَةِ.

وَذَكَرَ ٱبْنُ القَيِّمِ فِي شَرْحِهِ «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» أَنَّ ذِكْرَهُ هَذِهِ الآيَةَ لِلدِّلَالَةِ على مَنْزِلَةِ (الغُرْبَةِ) يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ رُسُوخِهِ وَشِدَّةِ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ فِي العِلْمِ وَالقُرْآنِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: حَدِيثُ (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا...**»). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ فَفِيهِ الخَبَرُ الصَّادِقُ عَنْ وُقُوعِ غُرْبَةِ الإِسْلَامِ، وَأَنَّهُ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، مَعَ بَيَانِ فَضْلِ الغُرَبَاءِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»).

وَ«**طُوبَى**»: فُعْلَى مِنَ الطِّيبِ، فَلَهُمْ كُلُّ طَيِّبٍ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَهُمُ الفَائِزُونَ بِالحَيَاةِ الطَّيِّبَةِ فِي الدَّارَيْنِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: حَدِيثُ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ مِثْلُ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ، وَزَادَ: (وَمَنِ الغُرَبَاءُ؟، قَالَ: «**النُّزَّاعُ مِنَ القَبَائِلِ**»). رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ دُونَ الزِّيَادَةِ المَذْكُورَةِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ كَسَابِقِهِ؛ فَفِيهِ بَيَانُ فَضْلِ الغُرَبَاءِ أَنَّ لَهُمْ طُوبَى.

وَوَصَفَهُمْ أَنَّهُمْ (النُّزَّاعُ مِنَ القَبَائِلِ)؛ أَيِ الـمُجْتَمِعُونَ مِنْ أَعْرَاقٍ شَتَّى، وَأَنْسَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ.

وَالرِّوَايَةُ الأُخْرَى فِي حَدِيثِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ: («**الغُرَبَاءُ الَّذِينَ يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»). رَوَاهَا الآجُرِّيُّ فِي «الغُرَبَاءِ»، وَالدَّانِي فِي «الفِتَنِ»، وَلَا تَصِحُّ.

وَأَحْسَنُ مَا يُرْوَى فِي هَذَا الـمَعْنَى مَا رَوَاهُ ٱبْنُ الـمُبَارَكِ فِي كِتَابِ «الجِهَادِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّهُ قَالَ: «**طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»، فَالخَبَرُ عَنْ نَعْتِ الغُرَبَاءِ أَنَّهُمُ الصَّالِحُونَ عِنْدَ فَسَادِ النَّاسِ أَثْبَتُ شَيْءٍ فِيهِ هَذَا الأَثَرُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَالدَّلِيلُ الرَّابِعُ: حَدِيثُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَفِيهِ: («**فَطُوبَى يَوْمَئِذٍ لِلْغُرَبَاءِ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»). رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

لَكِنْ وَقَعَ إِبْهَامُ الرَّاوِي عَنْ سَعْدٍ أَنَّهُ ٱبْنُهُ، وَلِسَعْدٍ أَبْنَاءُ، وَالأَشْبَهُ أَنَّهُ مِنْهُمْ: عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ، فَهَذَا الحَدِيثُ صَحِيحٌ إِذَا نُصِرَ القَوْلُ بِأَنَّ الـمُبْهَمَ مِنْ أَبْنَاءِ سَعْدٍ هُوَ عَامِرٌ الثِّقَةُ، وَهَذَا هُوَ الأَشْبَهُ.

وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَثَرِ ٱبْنِ عَمْرٍو: أَنَّ أَثَرَ ٱبْنِ عَمْرٍو الـمُتَقَدِّمِ مِمَّا فِيهِ النَّعْتُ نَفْسُهُ لَمْ يُتَنَازَعْ فِي صِحَّتِهِ، وَأَمَّا هَذَا فَتُنُوزِعَ فِي صِحَّتِهِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ كَسَابِقِهِ.

وَالدَّلِيلُ الخَامِسُ: حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («**طُوبَى لِلْغُرَبَاءِ؛ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ...**») الحَدِيثَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ كَسَابِقَيْهِ.

وَالدَّلِيلُ السَّادِسُ: حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («**بَلِ ائْتَمِرُوا بِالمَعْرُوفِ...**») الحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَكِنْ لِجُمَلِهِ شَوَاهِدُ تُقَوِّيهَا، وَلَا سِيَّمَا جُمْلَةُ أَجْرِ العَامِلِ فِي أَيَّامِ الصَّبْرِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي بَيَانِ غُرْبَةِ الإِسْلَامِ فِي أَيَّامِ الصَّبْرِ وَالقَبْضِ عَلَى الجَمْرِ.

وَالآخَرُ: أَنَّ لِلْعَامِلِ فِيهَا أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْ أَصْحَابِ سَيِّدِ المُرْسَلِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَتَضْعِيفُ الأَجْرِ لَهُ دَالٌّ عَلَى فَضْلِهِ، وَلَا يَبْلُغُ بِالمُضَاعَفَةِ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْهُمْ، فَلَهُمْ بِمَجْمُوعِ شَمَائِلِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ مَا يَكُونُونَ بِهِ أَرْفَعَ مِنْ هَؤُلَاءِ.

وَالدَّلِيلُ السَّابِعُ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («**إِنَّ مِنْ بَعْدِكُمْ أَيَّامًا...**») الحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ ابْنُ وَضَّاحٍ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَيُغْنِي عَنْهُ حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ المُتَقَدِّمُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ كَدِلَالَةِ سَابِقِهِ.

وَالدَّلِيلُ الثَّامِنُ: حَدِيثُ سَعِيدٍ البَصْرِيِّ أَخِي الحَسَنِ - وَهُمَا مِنَ التَّابِعِينَ -؛ أَنَّهُ قَالَ: («**إِنَّكُمُ اليَوْمَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ...**») الحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ ابْنُ وَضَّاحٍ أَيْضًا، وَهُوَ مُرْسَلٌ فَلَا يَصِحُّ، وَالمُرْسَلُ مِنَ الحَدِيثِ: مَا أَضَافَهُ التَّابِعِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحُكْمُهُ الضَّعْفُ، وَإِلَيْهِ أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

وَمُرْسَلُ الحَدِيثِ مَا قَدْ وُصِفَا ... بِرَفْعِ تَابِعٍ لَهُ وَضُعِّفَا

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ حَذْوَ نَظِيرَيْهِ السَّابِقَيْنِ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَاهُمَا.

وَالدَّلِيلُ التَّاسِعُ: حَدِيثُ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو المَعَافِرِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - أَحَدِ التَّابِعِينَ -؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**طُوبَى لِلْغُرَبَاءَ...**») الحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ ٱبْنُ وَضَّاحٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِإِرْسَالِهِ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ فَضْلِ الغُرَبَاءِ فِي قَوْلِهِ: «**طُوبَى**»، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ مَعْنَاهُ.



قال المصنِّف رحمه الله:

١٣- بَابُ
التَّحْذِيرِ مِنْ البِدَعِ

[١] عَنِ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، وَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا العُيُونُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَأَوْصِنَا، قَالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ؛ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى ٱخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

[٢] وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَا يَتَعَبَّدُهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَتَعَبَّدُوهَا، فَإِنَّ الأَوَّلَ لَمْ يَدَعْ لِلآخِرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللهَ يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ، وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

[٣] وَقَالَ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا الحَكَمُ بْنُ المُبَارَكِ، أَنْبَأَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ صَلَاةِ الغَدَاةِ، فَإِذَا خَرَجَ مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى المَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «أَخَرَجَ عَلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدُ؟»، قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَجَلَسَ مَعَنَا، فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: «يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ إِنِّي رَأَيْتُ آنِفًا فِي المَسْجِدِ أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ؛ وَالحَمْدُ للهِ لَمْ أَرَ إِلَّا خَيْرًا»، قَالَ: فَمَا هُوَ؟، فَقَالَ: «إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ»، قَالَ: «رَأَيْتُ فِي المَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا، يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصًى، فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِائَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ

مِائَةً»، قَالَ: «فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟»، قَالَ: «مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا ٱنْتِظَارَ رَأْيِكَ»، قَالَ: «أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَلَّا يَفُوتَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ شَيْءٌ؟»، ثُمَّ مَضَى، وَمَضَيْنَا مَعَهُ، حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الحِلَقِ، فَقَالَ: «مَا هَٰذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟»، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ؛ حَصًى نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ، قَالَ: «فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَلَّا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ، وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ!، هَٰؤُلَاءِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ بَيْنَكُمْ مُتَوَافِرُونَ، وَهَٰذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تَنْكَسِرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ»، قَالُوا: وَاللهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ؛ مَا أَرَدْنَا إِلَّا الخَيْرَ، قَالَ: «وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حَدَّثَنَا أَنَّ قَوْمًا يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ؛ وَٱيْمُ اللهِ لَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ يَكُونُ مِنْكُمْ»، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ.

قَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: رَأَيْتُ عَامَّةَ أُولَئِكَ الحِلَقِ يُطَاعِنُونَنَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الخَوَارِجِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ: التَّحْذِيرُ مِنَ البِدَعِ بِالتَّخْوِيفِ مِنْهَا وَبَيَانِ خَطَرِهَا؛ لِيَجْتَنِبَهَا العَبْدُ وَلَا يَرْكَنُ إِلَيْهَا وَلَا إِلَى أَهْلِهَا.

وَهَٰذَا المَعْنَى الَّذِي رَامَهُ المُصَنِّفُ تَقَدَّمَتْ فِيهِ تَرْجَمَتَانِ:

الأُولَى: (**بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ البِدْعَةَ أَشَدُّ مِنَ الكَبَائِرِ**).

وَالثَّانِيَةُ: (**بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ اللهَ ٱحْتَجَرَ التَّوْبَةَ عَنْ صَاحِبِ البِدْعَةِ**).

فَهُوَ قَصَدَ بِالتَّرْجَمَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ التَّحْذِيرَ مِنَ البِدَعِ، ثُمَّ خَتَمَ بِهَٰذِهِ التَّرْجَمَةِ إِمْعَانًا فِي التَّحْذِيرِ وَإِبْلَاغًا فِي الزَّجْرِ، وَتَأْكِيدًا لِهَٰذَا المَعْنَى؛ لِأَنَّ البِدَعَ وَالأَهْوَاءَ مِنْ أَعْظَمِ الأَدْوَاءِ وَالعِلَلِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَحْذَرَهَا العَبْدُ وَيَنْفِرَ مِنْهَا وَيَتَبَاعَدَ عَنْهَا؛ لِئَلَّا تُفْسِدَ دِينَهُ.



وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَحْقِيقِ مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ ثَلَاثَةَ أَدِلَّةٍ:

فَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ: حَدِيثُ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: (وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً... الحَدِيثَ). رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ:

أَوَّلُهَا: أَمْرُهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلُزُومِ سُنَّتِهِ، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ، وَالبِدَعُ لَيْسَتْ مِنْ سُنَّتِهِ وَلَا سُنَّةِ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ، بَلْ هِيَ تُنَاقِضُهَا فَيَجِبُ الحَذَرُ مِنْهَا.

وَثَانِيهَا: تَصْرِيحُهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّحْذِيرِ مِنَ البِدَعِ فِي قَوْلِهِ: (**«وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ»**)، فَإِنَّهُ زَجْرٌ عَنْهَا وَتَخْوِيفٌ مِنْهَا.

وَثَالِثُهَا: إِخْبَارُهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَالضَّلَالُ يُحْذَرُ مِنْهُ وَيَنْأَى العَبْدُ بِنَفْسِهِ عَنْهُ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: حَدِيثُ حُذَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: («كُلُّ عِبَادَةٍ لَا يَتَعَبَّدُهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...) الحَدِيثَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ عَزْوٌ قَدِيمٌ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ؛ أَقْدَمُهُمْ أَبُو شَامَةَ المَقْدِسِيُّ فِي كِتَابِ «البَاعِثِ»، وَكَأَنَّهُ ٱتَّفَقَ فِي

نُسْخَةٍ مِنْ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» رِوَايَتُهُ، وَلَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا هَذِهِ النُّسْخَةِ، فَإِنَّ هَذَا الأَثَرَ لَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنْ نُسَخِ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» الَّتِي ٱنْتَهَتْ إِلَيْنَا مِنْ مَطْبُوعِهَا أَوْ مَخْطُوطِهَا فِيمَا ٱمْتَدَّتْ إِلَيْهِ اليَدُ، وَلَا وُجِدَ مَوْصُولًا بِإِسْنَادٍ عِنْدَ سِوَاهُ، فَهُوَ أَثَرٌ سَيَّارٌ قَدِيمٌ لَا يُعْرَفُ مَخْرَجُهُ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ: فِي نَهْيِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ التَّعَبُّدِ بِمَا لَمْ يَتَعَبَّدْهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُمْ بِهَدْيِهِ أَعْرَفُ، وَعَلَى سُنَّتِهِ أَوْقَفُ، فَمَا أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ هُوَ مِنَ البِدَعِ الَّتِي يُحْذَرُ مِنْهَا.

وَالدَّلِيلُ الثَّالِثُ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قَالَ: (كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... الحَدِيثَ). أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» بِتَمَامِهِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَالحَدِيثُ المَرْفُوعُ فِي آخِرِهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَٱبْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ آخَرَ حَسَنٍ.

وَدِلَالَتُهُ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي إِنْكَارِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهِمْ وَتَغْلِيظِهِ القَوْلَ لَهُمْ حَتَّى قَالَ لَهُمْ: («إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ»)؛ فَهُمْ بَيْنَ شَرَّيْنِ:

فَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُعْتَقِدِينَ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ خَيْرٌ مِنْ هَدْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

وَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُفْتَتِحِي بَابِ ضَلَالَةٍ بِالإِحْدَاثِ وَالِابْتِدَاعِ فِي الدِّينِ.

وَالآخَرُ: تَفَرُّسُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِمْ فِرَاسَةً إِيمَانِيَّةً بِالإِخْبَارِ عَمَّا سَتَؤُولُ إِلَيْهِ حَالُهُمْ؛ أَنَّهُ سَيَعْظُمُ أَمْرُهُمْ وَيَشْتَدُّ شَرُّهُمْ، فَاتَّفَقَ ذَلِكَ بِخُرُوجِهِمْ بِالسَّيْفِ عَلَى المُسْلِمِينَ، فَصَارَ أَكْثَرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الخَوَارِجِ، فَيَوْمُ النَّهْرَوَانِ يَوْمٌ كَانَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ الخَوَارِجِ، فَجَرَّتْهُمُ البِدْعَةُ المُسْتَصْغَرَةُ مِنَ الأَذْكَارِ إِلَى بِدْعَةٍ مُسْتَعْظَمَةٍ مِنَ الأَخْطَارِ، وَهِيَ: خُرُوجُهُمْ عَلَى المُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ مَنْ أَقَامَ عَلَى بِدْعَةٍ وَرَأَى غَيْرَهُ عَلَى خِلَافِهَا لَمْ يَزَلْ تَحْلُو لَهُ بِدْعَتُهُ وَيَسْتَخِفُّ بِقَدْرِ غَيْرِهِ، وَيَسْتَبْدِلُ حَالَهُ، حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ الاسْتِخْفَافُ أَنْ يَسْتَخِفَّ بِدَمِهِ، فَيَخْرُجَ عَلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ؛ كَالوَاقِعِ مِنَ الخَوَارِجِ الأَوَائِلِ الَّذِينَ كَانَ مُبْتَدَأُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ هَذِهِ الحَالُ.

فَالبِدَعُ تَبْدُو صِغَارًا حَتَّى تَعُودَ كِبَارًا. كَمَا قَالَ البَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

وَهَٰذَا آخِرُ البَيَانِ عَلَى هَٰذِهِ الجُمْلَةِ مِنَ الكِتَابِ.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسَيْنِ
عَصْرَ الأَحَدِ السَّابِعِ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ
سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ
فِي المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِمَدِينَةِ الرَّسُولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ




الكتاب
الحادي
عشر

سلسلة شروحات وتطريزات فضيلة الشيخ

شرح
المقدمة الفقهية
الصغرى

صنف الكتاب وأملى شرحه معالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

شرح

المقدمة الفقهية

الصغرى

قَالَ المُصَنِّفُ وفقّه الله:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي فَقَّهَ خَيْرَ عِبَادِهِ فِي الشَّرَائِعِ، وَأَوْصَلَ إِلَيْهِمْ بِفَضْلِهِ بَدَائِعَ الصَّنَائِعِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ لِهَدْيِهِ تَجَرَّدَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَٰذِهِ مُقَدِّمَةٌ صُغْرَى، وَذَخِيرَةٌ يُسْرَى، فِي الفِقْهِ عَلَى المَذْهَبِ الأَسْنَى، مَذْهَبِ الإِمَامِ الرَّبَّانِي، أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِي، بَلَّغَهُ اللهُ غَايَةَ الأَمَانِي، تَحْوِي مِنَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ أُمَّاتِ المَسَائِلِ، الَّتِي تَشْتَدُّ إِلَيْهَا حَاجَةُ المُتَفَقِّهِ العَائِلِ، مُرَتَّبَةً فِي فُصُولٍ مُتَرْجَمَةٍ، وَمَسْرُودَةً بِعِبَارَةٍ مُحْكَمَةٍ.

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي، وَيَعْفُوَ عَنِّي، وَيَنْفَعَ بِهَا المُتَفَقِّهِينَ، وَيَدَّخِرَ أَجْرَهَا عِنْدَهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

ٱبتدأ المصنِّف وفَّقه الله كتابه بالبسملة والحمدلة، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله محمَّدٍ وعلى آله وصحبه.

ثمَّ قال في ٱبتداء كلامِه ملوِّحًا بالغاية من طلب الفقه المنسوجِ وفق المذاهب المتبوعة المشهورة: (وَمَنْ لِهَدْيِهِ تَجَرَّدَ)؛ إشارةً إلى أنَّ المقصود هو التَّعبُّد باتِّباع الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهو الَّذي ينبغي تجريده في الاتِّباع دونَ غيره.

والكتبُ الموضوعةُ في صناعة الفقه وفق المذاهب المتبوعة في ترتيب المسائل يُراد بها الإعانة على فهم الأحكام الواردة في الكتاب والسُّنَّة، فهي بالنِّسبة للوصول إليهما آلةٌ تُرَقِّي ملتمسَ العلم إذا أخذَ فيهَا. ذكره العلَّامة سليمانُ بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد».

فأطبقَ المتأخِّرون أنَّ السَّبيل الموصلةَ إلى فهم الكتاب والسُّنَّة في أحكام الطَّلب يكون بتلقِّي مسائلها وَفق مذهبٍ من المذاهب المتبوعة، لا يُراد به عند العالِمِين بالله وشرعه أنَّ جميع المقرَّر في تلك التَّصانيف الفقهيَّة هو مراد الله ومراد رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكِنَّهم يجعلون تقييد المسائل على هٰذا النَّحو سلَّمًا يُرقَى به للاطِّلاع على فهم الكتاب والسُّنَّة.

وأحوجَ النَّاسَ إليهما الحالُ الَّتي انتهت إليهم؛ من ضَعْفِ آلاتهم، ووَهَن مدَاركِهم، وتفرُّق شتاتِ قلوبِهم؛ فاحتيج إلى وضع الكتب المصنَّفة وفق تلك المذاهب لتُتَّخَذ آلةً تُفهَم بها أحكام الطَّلب.

وأولى ما ينفق فيه ملتمسُ العلم التَّفقُّه به من المذاهب هو مذهب أهل بلدِه؛ فمَنْ كان مذهبُ أهل بلدِه هو مذهب أبي حنيفةَ تفقَّهَ به، ومَنْ كان مذهبُ بلده هو مذهب مالكٍ تفقَّه به، ومَنْ كان مذهبُ أهل بلده مذهب الشَّافعيِّ تفقَّه به، ومَنْ كان مذهب أهل بلده مذهب أحمد تفقَّه به، فإنَّ سلوكه هٰذه الجادَّة ونشوءَه بينهم على هٰذه المعرفة يجعلهم في طمأنينةٍ إلى قبول ما يذكره لهم ممَّا يترجح بالدَّليل على خلاف تلك المذاهب.

فلو قُدِّر أنَّ ملتمسًا للعلم في بلادٍ من البلاد الَّتي جرى فقهاؤها قرنًا بعد قرنٍ على اتِّباع مذهب المالكيَّة، عمد إلى بثِّ مذهب الحنابلة فيهم؛ فإنَّهم لا يؤنِسون منه رُشدًا، ولا يرون له قبولًا، ولا يأخذُ فيهم أثرًا حسنًا في نقلهم إلى تجريد الاتِّباع للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بخلاف ما لو عَمَد إلى تآليف المالكيَّة الفقهيَّة فقرَّر مسائلها وفق المعروف عندهم.

فإذا لاح شيءٌ منها مباينٌ للدَّليل الصَّريح من الكتاب والسُّنَّة دلَّهم عليه، فإنَّهم يحمدون له فعْله، ويقبلون منه قوله؛ لأنَّهم يرونه على مذهب بلدهم، **فصار الكلام الَّذي تقدَّم سردُه جامعًا الإنباهَ إلى أمرين عظيمين:**

أحدهما: أنَّ المقصود من دراسة الفقه وفق التَّصانيف المرتَّبة في المذاهب المتبوعة كونُها آلةً تبلِّغ طالب العلم فهمَ أحكام الكتاب والسُّنَّة.

والآخر: أنَّ المتخيَّر له في التَّفقُّه والتَّفقيهِ هو أن يلاحظ مذهبَ بلده؛ رجاءَ نفعهم فيما يؤمِّله من تجريدهمُ الاتِّباع للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقوله: (ذَخِيرَةٌ يُسْرَى)؛ أي: مدَّخرٌ متَّصفٌ باليُسر، فاليسرى: مؤنَّث أيسر.

واليسر ملائمٌ للنَّفس لموافقته الشَّرعَ والطَّبعَ، وآكدُه ما تعلَّق بالعلم وإيضاح الشَّرائع، ومن أبلغ طرائق نفع المتعلِّمين: تيسيرُ العلمِ لهم.

وقوله: (عَلَى المَذْهَبِ الأَسْنَى)؛ أي: الأضْوَإِ أو الأرفعِ، ونسبتُه إلى الإضاءة لِمَا اشتمل عليه من نور الشَّريعة، ونسبتُه إلى الارتفاع لأنَّ مَنْ أخذَ في العلم بسببٍ فلا ريب أنَّه يرتفع فيه بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ العلم من أعظم ما يُرفَع به العبد في الدُّنيا والآخرة.

وقوله: (الرَّبَّانِي)؛ منسوبٌ إلى الرَّبَّانيَّة، ومن معانيها: تعليم النَّاسِ صغارَ العلمِ قبلَ كبارِه. ذكره البخاريُّ في «صحيحه».

وقوله: (أُمَّاتِ المَسَائِلِ)؛ أي: كبارَها ومهمَّاتها، والأمَّات: جمع أمٍّ لما لا يعقل، والأمَّهات: جمع أمٍّ لمَنْ يعقل، ومن أهل العربيَّة مَنْ سوَّى بينهما.

وقوله: (العَائِلِ)؛ هو الفقيرُ المحتاج إلى مَنْ يعولُه في دينه أو دنياه.

ومن العائل في الدِّين: المبتدئ في العلم؛ فإنَّه فقيرٌ إلى مسائله، محتاجٌ إلى مَنْ يقوم على رعايتِه، فيعوله بإمداده بأنواع العلوم، ويغذِّيه بمهمَّاتها شيئًا فشيئًا حتَّى يحصل له مقصودَه منه.

وقوله: (فُصُولٍ مُتَرْجَمَةٍ)؛ أي: مقرونة بتَرَاجِمَ وُضعت تفصِح عن مضمونها، وسُمِّيت العناوين التي تُجعل قبل جملة من المسائل (تراجِم) لأنَّها بمنزلة ما يُترجِم عن مضمونها - أي: يفسِّر مقصودها، وينْبِئُ عنه.

وهٰذه الفصول تتضمَّن مسائل في الفقه من بَابَيِ الطَّهارة والصَّلاة لأنَّها أولى أبواب الفقه بالدَّرس والتَّلقِّي، وأحقَّها بالأخذ والتَّرقِّي.

وممَّا يعين على أخذها - كما تقدَّم - التَّفقُّه فيها بمذهب من المذاهب المتبوعة، ومن تلك المذاهب مذهبُ الإمام أحمدَ ٱبنِ حنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو مذهبٌ معظَّمٌ متبوعٌ من لَدُن حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى يومنا هٰذا.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه الله:

فَصْلٌ
فِي الاسْتِطَابَةِ

وَهِيَ الاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ أَوْ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ.

وَالاسْتِنْجَاءُ هُوَ إِزَالَةُ نَجِسٍ مُلَوِّثٍ خَارِجٍ مِنْ سَبِيلٍ أَصْلِيٍّ بِمَاءٍ، أَوْ إِزَالَةُ حُكْمِهِ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ، وَيُسَمَّى الثَّانِي ٱسْتِجْمَارًا.

وَهُوَ وَاجِبٌ لِكُلِّ خَارِجٍ؛ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الرِّيحِ، وَالطَّاهِرِ، وَغَيْرِ المُلَوِّثِ.

وَلَا يَصِحُّ ٱسْتِجْمَارٌ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِطَاهِرٍ، مُبَاحٍ، يَابِسٍ، مُنْقٍ، غَيْرِ مُحْتَرَمٍ؛ كَعَظْمٍ، وَرَوْثٍ، وَطَعَامٍ؛ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ، وَكُتُبِ عِلْمٍ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِثَلَاثِ مَسَحَاتٍ؛ إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعَبٍ، أَوْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ؛ تَعُمُّ كُلُّ مَسْحَةٍ المَحَلَّ؛ فَإِنْ لَمْ تُنْقِ زَادَ، وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُهُ عَلَى وِتْرٍ.

وَالثَّالِثُ: أَلَّا يُجَاوِزَ الخَارِجُ مَوْضِعَ العَادَةِ.

وَالرَّابِعُ: حُصُولُ الإِنْقَاءِ.

وَالإِنْقَاءُ بِمَاءٍ: عَوْدُ خُشُونَةِ المَحَلِّ كَمَا كَانَ، وَبِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ: أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا المَاءُ.

وَظَنُّهُ كَافٍ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

عقد المصنِّف وفَّقه الله فصلًا من فصول هٰذا الكتاب ترجم له بقوله: (**فَصْلٌ فِي الاسْتِطَابَةِ**)، موافقًا بعض كتب المذهبِ الحنبليِّ؛ كـ«مختصر الخِرَقِيِّ»، و«الهدايةِ»، و«المحرَّر»، و«الإقناع»، **فإنَّ معاني هٰذا الفصل اختلف فيها الحنابلةُ فيما يضعُونَه من الألفاظ المعبِّرة عنها على أربعة أنحاء:**

أولها: ترجمته باسم: باب الاستطابة.

وثانيها: ترجمتُه باسم: باب الاستنجاء.

وثالثها: ترجمتُه باسم: باب آداب قضاء الحاجَة.

ورابعها: ترجمتُه باسم: باب آداب التَّخَلِّي.

وأجملُ هٰذه التَّراجم الموافقةُ للشَّرعُ والطَّبع هو أوَّلُها، ولأجل هٰذا اختاره المصنِّف فقدَّمه على غيره، فقال: (**فَصْلٌ فِي الاسْتِطَابَةِ**)، وهي ممَّا ترجم به للمقصد المذكور جماعةٌ من فقهاء الشَّافعيَّة أيضًا.

وذكر المصنِّف في هٰذا الفصل أربعَ مسائلَ كبارٍ:

فالمسألة الأولى: ذكر فيها حقيقة الاستطابة في قوله: (وَهِيَ الاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ أَوْ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ)، فالاستطابة تُبيَّن بهٰذا الحدِّ المُفْصِح عنها.

والاستنجاء يُراد به: إزالة النَّجْوِ، وهو ٱسمٌ للخارج من السَّبيلين، فهو بإزالته للخارج بماءٍ أو حجرٍ ونحوه ينفي عنه الخارجَ وأثرَهُ مستطيبًا - أي: طالبًا للطِّيب -، وهي الحالُ الكاملةُ في مباعدة الحدث.

ثمَّ ذكر المسألة الثانية في قوله: (وَالاسْتِنْجَاءُ هُوَ إِزَالَةُ نَجسٍ مُلَوِّثٍ...) إلى آخره، وهي تتضمَّن بيان حقيقة الاستنجاء الشَّرعيَّة، **وأنَّ الاستنجاء يقع على أحد شيئين:**

أحدهما: (إِزَالَةُ نَجِسٍ مُلَوِّثٍ خَارِجٍ مِنْ سَبِيلٍ أَصْلِيٍّ بِمَاءٍ).

والآخر: (إِزَالَةُ حُكْمِهِ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ).

فأمَّا الأوَّل: وهو إزالة نجِسٍ، فالنَّجِسُ: عينٌ مستقذرةٌ شرعًا؛ أي: محكومٌ بقذراتها بطريق الشَّرع.

فالمستقْذَرات نوعان:

أحدهما: مُسْتَقْذَرٌ شرعيٌّ، وهو الثَّابت ٱستقذاره بطريق الشَّرع؛ كالبول، والغائط.

والآخر: مُسْتَقْذَرٌ طبعيٌّ، وهو الثَّابت قذره بطريق طبعي؛ كالمخاط، والريق.

والمراد منهما في إزالة النجاسة هنا هو الأوَّل، إذِ المستقذرُ الطَّبعيُّ المذكور يُرجع في ٱستقذاره إلى الطَّبع فقط، ولم يأتِ الشَّرع بكونه مستقذرًا - أي: نجسًا.

وهٰذا النَّجِس متَّصفٌ بكونه ملوِّثًا، والتَّلويث: التَّقذير.

وهو (خَارِجٌ)؛ أي: مباينٌ مفارقٌ للبدن.

وخروجُه (مِنْ سَبِيلٍ أَصْلِيٍّ) هو المخرج، وكلُّ إنسانٍ له سبيلان: القبُل، والدُّبُر.

وتكون الإزالة هنا واقعة (بِمَاءٍ).

وأما الثَّاني: وهو (إِزَالَةُ حُكْمِهِ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ)، فالمراد: رفْع حُكمِ الخارج، فالإزالة ليست حقيقيَّةً، وإنَّما جُعل لها حُكم الإزالة، فإنَّ مستعمِل الحجَرِ ونحوِه يبقى بعدَ ٱستعمالِه أثرٌ لا يزيله إلَّا الماءُ، وهو البَلَّةُ - أي الرُّطوبة الَّتي تبقى من أثر الخارج - ؛ فلأجل بقائها لم يُحكم بأن الإزالة حقيقيَّةٌ، بل أُنزلت منزلتَها، وجُعل لها حُكمها.

وهٰذا الثَّاني يُسمَّى (ٱسْتِجْمَارًا)؛ لما فيه من ٱستعمال الجِمار؛ وهي الأحجار، ثمَّ أُلحق بها ما شاركها في صفتها؛ كورقٍ، أو خَزَفٍ، أو مناديلَ خَشْنةٍ.

ثم ذكر المسألة الثالثة في قوله: (وَهُوَ وَاجِبٌ لِكُلِّ خَارِجٍ؛ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ...) إلى آخره، مبيِّنًا أنَّ الاستنجاء يجب لكلِّ خارجٍ من السَّبيل الأصليِّ قلَّ أو كثُر، معتادًا كان - أي وَفْقَ العادة -؛ كبولٍ، أو غير معتادٍ؛ كدُودٍ؛ فإنَّ خروجَه خلافُ العَادةِ.

فما خرجَ من سبيلٍ أصليٍّ وجبَ فيه الاستنجاء؛ (**إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ**):

أوَّلها: (الرِّيحُ)؛ والمراد بها: النَّاشفة الَّتي لا رطوبة فيها، وأمَّا الرِّيح المصحوبة برطوبةٍ تشتمل على بعض أجزاءِ الخارجِ - وإن قلَّ -؛ فيجب الاستنجاء منها.

وثانيها: (الطَّاهِرُ)، فإذا كان الخارج طاهرًا لم يجبِ الاستنجاء منه؛ كالمَنِيِّ؛ فإنَّ المَنِيَّ ليس نجِسًا، ويجب فيه الاغتسال.

ولا يجب على المرء فيه ٱستنجاءٌ لو أراد تخفيف حدثِه الأكبرِ بالوُضوء؛ فإنَّه يُشرَع للعبدِ إنْ أراد تأخير غُسْله أن يخفِّفه بوضوءٍ، ويتأكَّد عند أكلٍ ونومٍ، فإذا قصد مريدُ التَّخفيفِ الوضوءَ لم يجبْ عليه أن يستنجي من المنِيِّ.

وثالثها: (غَيْرُ المُلَوِّثِ)؛ أي: غير المقذِّر، كالبعر النَّاشِفِ، فمَنْ يَبِسَت بطنُه فكان خارجه ناشفًا لا رطوبة معه؛ لا يجب عليه الاستنجاء.

ولم يختلفِ الحنابلة في هٰذه الثَّلاثة؛ إلَّا أنَّ منهم مَنْ لم يذكرِ الرِّيح منفردةً ٱستغناءً باندراجها في الطَّاهر، وهي كذٰلِكَ في المذهب؛ فمذهب الحنابلة أنَّ الرِّيح طاهرةٌ، لَٰكِنْ لمَّا وُجد الاختلاف بين فقهاء الحنابلة فيها بين الطَّهارة وعدمها ٱحتيج إلى إفرادها بالذِّكر ممَّا يُستثنى من الاستنجاء في وجوبه.

ثمَّ ذكر المسألة الرَّابعة: وتتضمَّن شروطَ صحَّة الاستجمار، **فذكر أنَّ الاستجمار لا يصحُّ** (**إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ**) **ساقها مجملةً:**

فالشَّرط الأوَّل: (أَنْ يَكُونَ بِطَاهِرٍ، مُبَاحٍ، يَابِسٍ...) إلى آخره، وهٰذه الجملة ينتظم فيها عن الحنابلة - كما ذكرَ ٱبن مفلحٍ في «المبدِع» وغيرُه - شروطَ المُسْتَجْمَرِ به، فإنَّ للمُسْتَجْمَر به شروطًا خمسةً تُعدُّ جميعًا شرطًا في صحَّة الاستجمار.

فشروط المستجمَر به خمسةٌ:

أوَّلها: أن يكون طاهرًا، لا نجسًا ولا مُتَنَجِّسًا.

والنَّجِسُ هو: العين المستقذرة شرعًا.

والمُتَنَجِّس هو: الطَّاهر الَّذي لحقته نجاسةٌ.

وثانيها: أن يكون مباحًا غير مسروقٍ ولا مغصوبٍ، **والرَّاجح** صحَّة الاستجمار بغير مباحٍ مع حصول الإثمِ؛ فإنَّ عدمَ الإباحة وصفٌ خارجيٌّ لا يختصُّ بالاستجمار، وهو وجودُ السَّرْقِ أوِ الغَصْب.

والقول بصحَّته روايةٌ مُخرَّجةٌ عن أحمد، ٱختارها ٱبن تيميَّة الحفيد، وهو ظاهر كلام ٱبنِ قدامةَ.

والمراد بالرِّواية المخرَّجة: ما ليست نصًّا عنه في تلك المسألة بعينها، لَـكِن بمحاذاتها بنظيرٍ آخرَ من المسائلِ الَّتي عنِ الإمام أحمدَ فيها نصٌّ.

وثالثها: أن يكون يابسًا غير رِخْو ولا نَدِيٍّ.

والرَّخاوة: اللِّين.

والنَّداوة: الرُّطوبة.

ورابعها: أن يكون مُنقيًا؛ أي: مُذهِبًا لنجاسة الخارج.

وخامسُها: أن يكون غيرَ محترمٍ؛ فلا يجوزُ الاستجمارُ بمحترمٍ.

والمحترم: ما له حُرمة؛ ومنه - كما ذكر المصنِّف - (عَظْمٌ، وَرَوْثٌ، وَطَعَامٌ؛ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ) - أي: ولو كان طعامَ بهيمةٍ - (وَكُتُبُ عِلْمٍ)؛ فالمعدودات آنفًا لهنَّ حُرمةٌ، فلا يجوز الاستجمار بهنَّ، ولا يصحُّ إذا فعله العبد، فلا يكون مجزِئًا عنه.

واختار ابن تيميَّة الحفيدُ الإجزاء؛ لأنَّه لم يُنْهَ عنه لكونه لا يُنْقِي؛ بل لإفساده، ومن طريقتِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ النَّجاسة تُزال بأيِّ شيءٍ، فلا يُشترَط فيها الماء؛ لأنَّها من باب التُّروك، فما نفى النَّجاسةَ عن شيءٍ صحَّ وقوع دفْع النَّجاسة به.

وجوَّدَ الزَّركشيُّ هٰذا القولَ، وهو إجزاء الاستجمار بها، لكِنَّه علَّقه على ثبوت حديثٍ، وهو ما رواه الدَّارقطنيُّ أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال في ذٰلِكَ: «**لَا تُجْزِئُ**»؛ لـمَّا سُئل عن الاستجمار بالعظم والرَّوث، وتعلَّق بثبوتِ هٰذا الحديث.

والحديث المذكور لا يصحُّ؛ فالأظهر قوَّة ما ذكره ابن تيميَّة الحفيد وجوَّده الزَّركشيُّ معلِّقًا القولَ به على ثبوت الحديث، ولا يثبتُ.

والشَّرط الثاني من شروط الاستجمار: (أَنْ يَكُونَ بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ؛ إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعَبٍ) - أي: ذي أجزاءٍ وأقسامٍ، فله وجوهٌ عدَّةٌ - (أَوْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ)، فإمَّا أن تكون كلُّ مَسْحَةٍ بحجرٍ منفرِدٍ، فيأخذ حجرًا ويمسح به ثمَّ يلقيه، ثمَّ يأخذ ثانيًا فيلقيه، ثم يأخذ ثالثًا فيلقيه مستجمرًا بكلِّ واحدٍ منها، أو تكون كلُّ مسْحةٍ بجهةٍ من حجرٍ ثلاثيٍّ أو أكثر، فيستعمِلُ الحجر ذي الشُّعب مرَّةً في جهةٍ، وثانيةً في جهةٍ، وثالثةً في جهةٍ؛ لتحصل له المسحات الثَّلاث.

وشرط المسحة أن تعمَّ المحلَّ، والمحلُّ هو: الصَّفحتان والمَسْرَبة.

والمقصود **بالصَّفحتين**: الجانبان من الوَرْكِ اللَّذان يحيطان بالمخرج، وهما باطنُ الإِلْيَةِ المستترُ بالانطباق عند القيام.

والمسربةُ: ما بينهما.

فلا بدَّ أن (تَعُمَّ كُلُّ مَسْحَةٍ المَحَلَّ) المذكورَ، (فَإِنْ لَمْ تُنْقِ) الثَّلاثُ وبقيت بقيَّةٌ من النَّجاسة (زَادَ) فمسح رابعةً، فإن لم تنقِ مسح خامسةً حتَّى تندفع النَّجاسة.

(وَيُسْتَحَبُّ) أن يقطع مسْحاته (عَلَى وِتْرٍ)؛ كأن يقطع مسْحَه على خمسٍ أو سبعٍ، ونحو ذَٰلِكَ.

والشَّرط الثَّالث: (أَلَّا يُجَاوِزَ الخَارِجُ مَوْضِعَ العَادَةِ)؛ أي: المحلَّ المعتادَ له، فيكون خروجُه وفق ما ٱعتيد من مباينَتِه البدنَ.

فإنِ ٱنتشر الخارج إلى الحشَفة - وهي ما تحت الجِلدة المقطوعةِ من الذَّكر - أو بلغ طرفًا بعيدًا من الصَّفحتين؛ فإنَّه لا يُجزئ فيه حينئذٍ الاستجمارُ، ويجب فيه ٱستعمال الماء.

والشَّرط الرَّابع: (حُصُولُ الإِنْقَاءِ)؛ أي: تحقُّقه.

وقد ذكر المصنِّف ما يحصل به عند ٱستعمال الماء، وما يحصل به عند ٱستجمار الحجر.

فأمَّا (الإِنْقَاءُ بِمَاءٍ) فهو (عَوْدُ خُشُونَةِ المَحَلِّ كَمَا كَانَ)؛ أي: رجوعُ محلِّ الخروج إلى حاله السَّابقة قبل الحدثِ، بانتفاء اللُّزُوجة الَّتي هي أثرُ الخارج.

وأمَّا الإنقاءُ (بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ) فهو (أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا المَاءُ)، والمراد بالأثر: البلَّة الَّتي تبقى بعد ٱستعمال الحجر، فلا يبقى بعد ٱستعمال الحجر شيءٌ ينفصل من الخارج، بلِ يكون الخارج قد عُدِم، وبقيتِ البَلَّة الَّتي هي أثره، وهي معفوٌّ عنها؛ لمشقَّة التَّحرُّز منها، ولِهَٰذَا قيل في الاستجمار - كما تقدَّم - إنَّه إزالة حُكم النَّجِس.

فالنَّجس لا يزال باقٍ على حقيقته بالرُّطوبة الَّتي بقيت أثرًا للخارج، والحجَر لا يقوى على دفع هٰذه الرُّطوبة، وإنَّما يدفعها الماء، وعُفي عنها رفعًا للحرج؛ لمشقَّة التَّحرُّز منها باستعمال الحجر فقط.

ولا يُشترَط وجودُ اليقين لتحقُّق الإنقاء، بل يكفي الظَّنُّ، وهٰذا معنى قولِه: (وَظَنُّهُ كَافٍ)؛ أي: ظنُّ حصول الإنقاءِ - ولو لم يتيقَّن - كافٍ في براءة الذِّمَّة.

والمراد بالظَّنِّ هنا: هو الظَّنُّ المحكوم برُجْحَانه، المسمَّى ظنًّا غالبًا، أمَّا الظَّنُ المتوهَّم الَّذي لا حقيقة له فلا يُعوِّل عليه العبد، فإذا غلب على ظنِّ العبد أنَّه حصل له الإنقاء كفاهُ، وإن كان تخرُّصًا وتوهُّمًا لضعف تحقُّقه من الإنقاء، فإنَّه لا يقوم مقام اليقين المطلوب أصلًا.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه الله:

فَصْلٌ
فِي السِّوَاكِ وَغَيْرِه

وَهُوَ ٱسْتِعْمَالُ عُودٍ فِي أَسْنَانٍ وَلِثَةٍ وَلِسَانٍ؛ لِإِذْهَابِ التَّغَيُّرِ وَنَحْوِهِ.

فَيُسَنُّ التَّسَوُّكُ بِعُودٍ، لَيِّنٍ، مُنْقٍ، غَيْرِ مُضِرٍّ، لَا يَتَفَتَّتْ؛ إِلَّا لِصَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيُكْرَهُ، وَيُبَاحُ قَبْلَهُ بِعُودٍ رَطْبٍ، وَيُسْتَحَبُّ بِيَابِسٍ.

وَلَمْ يُصِبِ السُّنَّةَ مَنِ ٱسْتَاكَ بِغَيْرِ عُودٍ.

وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ صَلَاةٍ وَنَحْوِهَا، وَتغَيُّرِ رَائِحَةِ فَمٍ وَنَحْوِهِ.

وَسُنَنُ الفِطْرَةِ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: وَاجِبَةٌ، وَهِيَ خِتَانُ ذَكَرٍ وَأُنْثَى عِنْدَ بُلُوغٍ؛ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ، وَفِعْلُهُ زَمَنَ صِغَرٍ أَفْضَلُ.

وَالثَّانِي: مُسْتَحَبَّةٌ، وَهِيَ: ٱسْتِحْدَادٌ – وَهُوَ حَلْقُ العَانَةِ –، وَحَفُّ شَارِبٍ أَوْ قَصُّ طَرَفِهِ، وَتَقْلِيمُ ظُفْرٍ، وَنَتْفُ إِبْطٍ، فَإِنْ شَقَّ حَلَقَهُ أَوْ تَنَوَّرَ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

عقد المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرًا من فصول كتابه، ترْجَمَ له بقوله: (**فَصْلٌ فِي السِّوَاكِ وَغَيْرِهِ**)، **وذكر فيه ستَّ مسائلَ كبارٍ**:

فالمسألة الأولى: بيان حقيقة السِّواك في قوله: (وَهُوَ ٱسْتِعْمَالُ عُودٍ فِي أَسْنَانٍ وَلِثَةٍ وَلِسَانٍ؛ لِإِذْهَابِ التَّغَيُّرِ وَنَحْوِهِ)، **واللِّثة**: ٱسمٌ لِلَحمة الأسنان؛ فاللَّحمة الَّتي غُرِزَت فيها الأسنان تُسمى لِثَةً، وهي مخفَّفةٌ لا تُشدَّد، فيُقال: لِثَةٌ، ولا يُقال: لِثَّةٌ.

والمقصود من ٱستعمال العود: إذهابُ التَّغيُّر ونحوه؛ كتطييب فمٍ - أي: جعْلِه طيِّبًا - مبالغةً في تطهيره.

والمسألة الثَّانية: ذكر فيها حُكم السِّواك بقوله: (فَيُسَنُّ التَّسَوُّكُ)؛ أي: ٱستعمال آلة السِّواك وهي المسواك، فحُكم ٱستعمالها عند الحنابلةِ سُنَّةٌ مطلقًا؛ **إلَّا في حالين**:

الأولى: لصائمٍ بعد الزَّوال.

والثَّانية: لصائمٍ قبل الزَّوال.

فأمَّا الأولى: وهي السِّواك لصائمٍ بعد الزَّوال، فيُكره في مذهب الحنابلة ٱستعمال السِّواك بعد الزَّوال مطلقًا، لا فرق عندهم بين رطْبِه ولا يابسِه.

وأمَّا المسألة الثَّانية - وهي السواك للصَّائم قبل الزَّوال -:فإنَّه مباحٌ عندهم له بعودٍ رطبٍ، ومستحبٌّ بعودٍ يابسٍ.

وقد أشار إلى هاتين المسألتين في قوله: (إِلَّا لِصَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيُكْرَهُ، وَيُبَاحُ قَبْلَهُ بِعُودٍ رَطْبٍ، وَيُسْتَحَبُّ بِيَابِسٍ).

فالسِّواك للصَّائم تتناوله عند الحنابلة ثلاثة أحكامٍ:

أولها: الاستحبابُ، بعودٍ يابسٍ قبل الزَّوال، فهو عندهم حينئذٍ مندرجٌ في كونه سُنَّةً.

وثانيها: الإباحة، بعودٍ رطْبٍ قبل الزَّوال؛ فيُباح للصَّائم عندهم قبل الزَّوال أن يتسوَّك بعودٍ رطْبٍ.

وثالثُها: الكراهة، بعد الزَّوال مطلقًا.

والرَّاجح: أنَّ السِّواك مستحبٌ للصَّائم مطلقًا، وهو مذهب الحنفيَّة والمالكيَّة.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّالثة مبيِّنًا صفة العودِ المستعملِ فيه، فقال: (بِعُودٍ، لَيِّنٍ، مُنْقٍ، غَيْرِ مُضِرٍّ، لَا يَتَفَتَّتْ)؛ **فالعود عندهم متَّصفٌ بصفاتٍ أربع**:

أوَّلها: اللِّين؛ بأن يكون مُنَدًّى؛ أي: مشتملًا على نداوةٍ، وهي كما تقدَّم: الرُّطوبة.

وثانيها: أن يكون مُنْقِيًا؛ أي: مزيلًا للتَّغيُّر مُطَيِّبًا للفم؛ لأنَّه هو الملائم لمقصود ٱستعماله، فالسِّواك يُستعمل لتحصيل الغرض المذكور، فإنْ لم يكن مُنْقِيًا لم يتحقَّقْ غرضُه.

وثالثها: أن يكون غير مضِرٍّ؛ لأنَّ الضَّرر يُمنع ويُنفى عن العبد.

ورابعها: أن يكون غير متفتِّتٍ؛ لأنَّ التَّفتُّتَ لا تحصل معه المنفعة المرجوَّة من السِّواك.

والمسألة الرَّابعة ذكرها في قوله: (وَلَمْ يُصِبِ السُّنَّةَ مَنِ ٱسْتَاكَ بِغَيْرِ عُودٍ)؛ أي: كأُصبُعٍ أو خِرقةٍ، فلو أذهب تغيُّر فمِه بأصبُعِه أو باستعمال خِرْقَةٍ فيه لم يكن مصيبًا للسُّنَّة عند الحنابلة.

والمسألة الخامسة بيَّن فيها مواضع تأكد ٱستعماله، فقال: (وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ صَلَاةٍ وَنَحْوِهَا، وَتغَيُّرِ رَائِحَةِ فَمٍ وَنَحْوِهِ)؛ **فالسِّواك مطلوبٌ تأكُّدًا في موضعين**:

أحدهما: (عِنْدَ صَلَاةٍ وَنَحْوِهَا).

والآخر: عند (تغَيُّرِ رَائِحَةِ فَمٍ وَنَحْوِهِ).

وهاتان الجملتان جامعتان للمواضع المتفرِّقة الَّتي ذكرها الحنابلة، **فإنَّ ما ذكروه من المواضع الَّتي يتأكَّد فيها السِّواك يرجع إلى نوعين**:

أحدهما: ما يرجع إلى العبادات، فيكون مندرجًا في قوله: (عِنْدَ صَلَاةٍ وَنَحْوِهَا).

والثَّاني: ما يرجع إلى العادات، فيكون مندرجًا في قوله: (وَتغَيُّرِ رَائِحَةِ فَمٍ وَنَحْوِهِ).

والأخذ بالعبارة الأجمعِ أنفعُ؛ فمثلًا: نظير الصَّلاة قراءة القرآن، ونظير تغيُّر رائحة فمٍ إطالةُ سكوتٍ.

ثمَّ ذكر المسألة السَّادسة في قوله: (وَسُنَنُ الفِطْرَةِ قِسْمَانِ...) إلى آخره، ذاكرًا فيها ما أشار إليه في التَّرجمة بقوله: (وَغَيْرِهِ)، فإنَّ غير السِّواك ممَّا يُذكر في هٰذا الفصل عند الحنابلة سننُ الفطرةِ.

وسنن الفطرة هي: السُّنن المنسوبة إلى الإسلام في كلِّ ملَّةٍ، فإنَّ الفطرة هي الإسلام. قاله كثير من السَّلف، وٱختاره جماعةٌ من المحقِّقين؛ منهم ٱبن تيميَّة الحفيد وصاحبُه ٱبنُ القيِّم.

فذكر المصنِّف أنَّ سنن الفطرة عند الحنابلة قسمان:

الأول: سننُ فطرةٍ (وَاجِبَةٌ).

والآخر: سننُ فطرةٍ (مُسْتَحَبَّةٌ).

فأمَّا القسم الأوَّل - وهو السَّنن الواجبة من سنن الفطرة - فذكرها بقوله: (وَهِيَ خِتَانُ ذَكَرٍ وَأُنْثَى عِنْدَ بُلُوغٍ؛ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ، وَفِعْلُهُ زَمَنَ صِغَرٍ أَفْضَلُ)، فسُنَّة الفطرة الواجبة عندهم هي الختان، وهو معدودٌ في سنن الفطرة.

والختان نوعان:

أحدهما: ختان الذَّكر، ويكون بأخذِ جِلدة الحَشَفَة، وتُسمَّى: القُلْفَة، والغُرْلَة.

والآخر: ختان الأنثى، ويكون بأخذ جلدة فوق محلِّ الإيلاجِ تشبه عُرفَ الدِّيكِ.

والفرق بين أخذهما أنَّ ختان الذَّكر يُستحب فيه ٱستقصاء أخذ الجِلدة، وأمَّا ختان الأنثى فلا يُستحبُّ أخذها كلُّها، إبقاءً لمنفعتها للمرأة.

ووقت الختان هو عند البلوغ؛ إلَّا أن يخاف على نفسه، فإذا خاف ضررًا سقط الوجوبُ عنه؛ لأنَّ الواجبَ مناطٌ بالقدرة، فإنْ كان لا قدرةَ له أو يخافُ ضررًا سقط عنه الخِتان.

فعند الحنابلة: للعبد تأخير خِتانه حتَّى يقرُبَ بلوغُه، فإذا قارب البلوغَ تحقَّق وجوبُه، فإذا بلغ وجب أن يكون مختتنًا، وما قبله عندهم فهو زمنٌ واسعٌ له.

وتقديمه قبل البلوغ في زمنِ صغرٍ أفضلُ؛ كما قال: (وَفِعْلُهُ زَمَنَ صِغرٍ أَفْضَلُ)؛ لسرعة بُرْءِ الجُرح فيه، وحصول صحَّة البدن سريعًا في أثره.

وزمن الصِّغر عند الحنابلة: ما بين سابعِهِ إلى قُبَيْلِ بلوغه، فكلُّ ما كان قريبًا إلى الحدِّ الأدنى فهو أفضل.

والختان عندهم في السَّابع فما دونه مكروهٌ، فيُكره على المذهب أن يُختَتَن في اليوم السَّابع، أو السَّادس، أو الخامس... إلى أوَّل أيامه، فيكون الصِّغَر الموصوف بالفضيلة عندهم ما بعد السَّابع لا ما قبله.

والراجح: عدم الكراهة، وهو مذهب الجمهور.

وأمَّا القسم الثَّاني - وهو السُّنن المستحبَّة من سنن الفطرة - فعدَّها بقوله: (وَهِيَ: ٱسْتِحْدَادٌ، وَحَفُّ شَارِبٍ أَوْ قَصُّ طَرَفِهِ، وَتَقْلِيمُ ظُفْرٍ، وَنَتْفُ إِبْطٍ)؛ **فهي أربعٌ:**

أوَّلها: الاستحداد، وفسَّره بقوله: (حَلْقُ العَانَةِ)؛ أي: ٱستقصاء نزع شَعرِها بحديدةٍ، فالاستحداد منسوبٌ إلى ٱستعمال حديدةٍ فيها.

والعانة: ٱسمٌ للشَّعر المحيط بالفرج.

وثانيها: (حَفُّ شَارِبٍ أَوْ قَصُّ طَرَفِهِ)، والمراد بالحفِّ: ٱستقصاء أخذه.

والمراد بقصِّ طرفه: ما نزل منه على الشَّفَة.

فإذا كثُف شعر الشَّارب فنزل على الشَّفة ٱستُحِبَّ له قصُّه، وإذا زاد على القصِّ بالمبالغة في حفِّه مستقْصِيًا له صار حفًّا للشَّارب، فإذا ٱستقصى في أخذ الشَّعر زائدًا عن مجرَّد أخذ ما زاد على الشَّفة فإنَّه يكون حفًّا له، وهو مخيَّرٌ في هٰذه السُّنَّة من سنن الفطرة بين حفِّ شاربه وقصِّ طرفه.

وثالثها: تقليم الظُّفر؛ وهو: قصُّ الأظفار من اليد والرِّجل.

ورابعها: نتف الإبْط، وهو نتف الشَّعر الكائن فيه.

والإبْط - بسكون الباء -: ٱسمٌ لما يتبطَّنه المنكبُ من الجسد، فما تبطَّنَهُ المنكِب من الجسد في أعلى العَضُد - يعني: في الموضع الَّذي يكون إزاء العضد - فإنَّه يُسمَّى إبْطًا.

والسُّنَّة فيه النَّتف بنفسِه؛ أي: بأن ينزعه بنفسه؛ إلَّا أن يشقَّ عليه، (فَإِنْ شَقَّ) نَتْفُه (حَلَقَهُ) بآلةٍ تزيلُه، (أَوْ تَنَوَّرَ)؛ أي: ٱسْتَعْمل النُّورَةَ، وهي الجِصُّ؛ فإنَّها مُذهِبةٌ للشَّعر إذا جُعلت عليه.

وفي معنى النُّورة كلُّ ما يحصل به الإزالة ممَّا صار معروفًا عند النَّاس اليوم، فأيُّ شيءٍ يُستعمل في إزالة الشَّعر ممَّا يتجدَّد عند النَّاس قائمٌ مقام نتْف الإبْط.

والنَّتف أفضل من الحلق؛ لأنَّه الوارد في السُّنَّة؛ ما لم يشقَّ عليه، فإنَّ الدِّين يُسْرٌ.

ولَا يُستثنى من مزيلات الشَّعر إلَّا ما كان فيه الضَّرر تحقُّقًا، أو تخوُّفًا، فإذا تُحقِّق أنَّ شيئًا ما ممَّا تجدَّد يحصل به الضَّرر؛ كسَرْطنة الخلايا ونحوها، حُرِّم ذٰلِكَ، أو تُخوِّفَ، فإنَّ الأصلَ عدمُ الجواز؛ لأنَّ الإنسان مأمورٌ بحفظِ نفسِه، ولا يجوز له أن يتصرَّف في بدنه إلَّا بما أذن به الشَّرع.

وتحصَّل ممَّا سبق أنَّ سنن الفطرة عند الحنابلة فيها واجبٌ واحدٌ، وهو الختان، وبقيَّتها هي مستحبَّةٌ.

قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه اللّه:

فَصْلٌ
فِي الوُضُوء

وَهُوَ ٱسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ فِي الأَعْضَاءِ الأَرْبَعَةِ: الوَجْهِ، وَاليَدَيْنِ، والرَّأْسِ، وَالرِّجْلَيْنِ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ.

وَشُرُوطُهُ ثَمَانِيَةٌ:

الأَوَّلُ: ٱنْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ.

وَالثَّانِي: النِّيَّةُ.

وَالثَّالِثُ: الإِسْلَامُ.

وَالرَّابِعُ: العَقْلُ.

وَالخَامِسُ: التَّمْيِيزُ.

وَالسَّادِسُ: المَاءُ الطَّهُورُ المُبَاحُ.

وَالسَّابِعُ: إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ إِلَى البَشَرَةِ.

وَالثَّامِنُ: ٱسْتِنْجَاءٌ أَوِ ٱسْتِجْمَارٌ قَبْلَهُ.

وَشُرِطَ أَيْضًا دُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ لِفَرْضِهِ.

وَوَاجِبُهُ: التَّسْمِيَةُ مَعَ الذُّكْرِ.

وَفُرُوضُهُ سِتَّةٌ:

الأَوَّلُ: غَسْلُ الوَجْهِ؛ وَمِنْهُ الفَمُ بِالمَضْمَضَةِ وَالأَنْفُ بِالاسْتِنْشَاقِ.

وَالثَّانِي: غَسْلُ اليَدَيْنِ مَعَ المِرْفَقَيْنِ.

وَالثَّالِثُ: مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ؛ وَمِنْهُ الأُذُنَانِ.

وَالرَّابِعُ: غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ مَعَ الكَعْبَيْنِ.

وَالخَامِسُ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ الأَعْضَاءِ؛ كَمَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى.

وَالسَّادِسُ: المُوَالَاةُ؛ بِأَنْ لَا يُؤَخِّرَ غَسْلَ عُضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ العُضْوُ الَّذِي قَبْلَهُ، أَوْ بَقِيَّةِ عُضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ أَوَّلُهُ، فِي زَمَنٍ مُعْتَدِلٍ أَوْ قَدْرِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَيَسْقُطَانِ مَعَ غُسْلٍ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ.

وَنَوَاقِضُهُ ثَمَانِيَةٌ:

الأَوَّلُ: خَارِجٌ مِنْ سَبِيلٍ مُطْلَقًا.

وَالثَّانِي: خُرُوجُ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ مِنْ بَاقِي البَدَنِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ، أَوْ نَجِسٍ سِوَاهُمَا إِنْ فَحُشَ فِي نَفْسِ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ.

وَالثَّالِثُ: زَوَالُ عَقْلٍ، أَوْ تَغْطِيَتُهُ، إِلَّا يَسِيرَ نَوْمٍ مِنْ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ غَيْرِ مُسْتَنِدٍ وَنَحْوِهِ.

وَالرَّابِعُ: مَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ مُتَّصِلٍ بِيَدِهِ بِلَا حَائِلٍ.

وَالخَامِسُ: لَمْسُ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى الآخَرَ بِشَهْوَةٍ بِلَا حَائِلٍ.

وَلَا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ مَمْسُوسٍ فَرْجُهُ أَوْ مَلْمُوسٍ بَدَنُهُ؛ وَلَوْ وَجَدَ شَهْوَةً.

وَالسَّادِسُ: غَسْلُ مَيِّتٍ، وَالغَاسِلُ مَنْ يُقَلِّبُ المَيِّتَ وَيُبَاشِرُهُ، لَا مَنْ يَصُبُّ المَاءَ وَنَحْوُهُ.

وَالسَّابِعُ: أَكْلُ لَحْمِ الجَزُورِ.

وَالثَّامِنُ: الرِّدَّةُ عَنِ الإِسْلَامِ - أَعَاذَنَا اللهُ تَعَالَى مِنْهَا.

وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ غُسْلًا أَوْجَبَ وُضُوءًا غَيْرَ مَوْتٍ.

وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهَارَةً وَشَكَّ فِي حَدَثٍ، أَوْ عَكْسُهُ = بَنَى عَلَى يَقِينِهِ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

عقد المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرًا من فصول كتابه ترجم له بقوله: (**فَصْـلٌ فِـي الوُضُوءِ**)، **وذكر فيه ستَّ مسائلَ كبارٍ:**

فالمسألة الأولى: بيان حقيقة الوضوء الشَّرعية، وهي المذكورة في قولِه: (ٱسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ فِي الأَعْضَاءِ الأَرْبَعَةِ: الوَجْهِ، وَاليَدَيْنِ، والرَّأْسِ، وَالرِّجْلَيْنِ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ)، فالوضوء مخصوصٌ شرعًا باستعمال الماء الطَّهور المباح في هٰذه الأعضاء الأربعة على صفةٍ معلومة - أي: مبيَّنةٍ.

وقولُهُ: (عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ)؛ وقع موافقًا جماعة من الحنابلة، خلافًا لآخرين منهم ومن غيرهم، يقولون: (على صفةٍ مخصوصةٍ).

وقُدِّم لفظُ العِلْم على لفظ التَّخصيص لمجيء الأوَّل في خطاب الشَّرع دون الثَّاني، قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة:١٩٧]، وقال: ﴿فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾ [الحج:٢٨]؛ أي: مبيَّنةٍ شرعًا، فما بُيِّن شرعًا فالخبرُ عنه بقولنا (معلومٌ) خيرٌ من الخبر عنه بقولنا: (مخصوصٌ)، وهو يوجد في كلام جماعةٍ من القدامى؛ كمالكٍ في «الموطَّإ»، والتِّرمذيِّ في «جامعه».

فالوضوء عند الحنابلة ما جمعَ الأوصاف المذكورة في حدِّه.

والرَّاجح: صحَّة الوضوء بالماء غير المباح - كالمسروق، والمغصوب - وإجزاؤُه، وهو مذهب جمهور أهل العلم.

فيكون **الوُضوء** شرعًا هو: ٱسْتِعْمَالُ المَاءِ الطَّهُورِ فِي الأَعْضَاءِ الأَرْبَعَةِ: الوَجْهِ، وَاليَدَيْنِ، والرَّأْسِ، وَالرِّجْلَيْنِ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ ، ويُتخلَّى من قيد (المباح).

ثمَّ ذكر المسألة الثَّانية، وفيها شروط الوضوء، **وشروط الوضوء ٱصطلاحًا**: أوصافٌ خارجةٌ عن ماهية الوُضوء تترتَّب عليها آثاره.

والماهية: هي الحقيقة.

وعِدَّتُها (ثَمَانِيَةٌ):

فـ(الأَوَّلُ: ٱنْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ)؛ أي: ما يوجِب الوضوءَ.

وموجِب الوضوء هو: ناقضُه، فموجبات الوضوء: ما ينتقض بها، وٱنقطاعه عنه: أن يفرغ منه، سواءً كان خارجًا أو غيرَه، فلا يشرع في وضوء حتَّى ينقطع موجِبُه، فمن كان يقضي حاجته بالبول لا يصحُّ منه أن يشرعَ في وضوئه حال تبوُّله.

ومن درر التَّصرُّفات في حقائق العبارات ما ٱنفرد به صاحب «الإقناع» من الحنابلة عند هٰذا الموضع، فإنَّه قال: (ٱنقطاع ناقضٍ)، وهو أظهر في الدِّلالة على المقصود، لٰكِنَّ العبارة الشَّائعة عند الحنابلة قولُهم: (ٱنْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ).

وقُدِّمت العبارة المشتهرة لأنَّها تتعلَّق بوُضوء يُطلب حصوله، وهو المناسب لمعنى الشَّرع، بخلاف قول صاحب «الإقناع»: (ٱنقطاع ناقضٍ)، فالنَّاقض يتعلَّق بوضوءٍ زالَ وذهبَ.

(وَالثَّانِي: النِّيَّةُ)؛ وهي: إرادة القلب العمل تقرُّبًا إلى الله - كما تقدَّم.

(وَالثَّالِثُ: الإِسْلَامُ)؛ والمراد به: الدِّين الَّذي بُعث الله به محمَّدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وحقيقته شرعًا: ٱستسلام العبد لله باطنًا وظاهرًا تعبُّدًا له بالشَّرع المنزَّل على محمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على مقام المشاهدة أو المراقبة.

(وَالرَّابِعُ: العَقْلُ)؛ وهو: قوَّةٌ يتمكَّن بها الإنسان من الإدراك.

(وَالخَامِسُ: التَّمْيِيزُ)؛ وهو: وصفٌ قائمٌ بالبدن يتمكَّن به الإنسانُ من معرفةِ منافِعِه ومضارِّه.

(وَالسَّادِسُ: الْمَاءُ الطَّهُورُ الْمُبَاحُ)، وقَيْدُ (الطَّهور) خرج به الطَّاهر والنَّجس عندهم، وقيد (المباح) خرج به المسروق، والمغصوب، والموقوف على غير وضوءٍ؛ أي: ما كان وقفًا من الماء عُيِّنَ مَصْرِفُه في غير الوضوء؛ كشربٍ وصُنع طعامٍ.

والرَّاجح: صحَّة الوضوء بالماء غير المباح مع حصول الإثم، وهو مذهبُ الجمهور، فإذا توضَّأ به أحدٌ صحَّ وضوءُه وأثِمَ لأجل ما قام بالماء من معنى السَّرقة، أو الغَّصب، أوِ الوَقف على غير وضوءٍ.

(وَالسَّابِعُ: إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ إِلَى البَشَرَةِ)؛ أي: ما يمنع وصول الماء إلى الجِلدة الظَّاهرة، فالبشَرَة هي: الجِلدة الظَّاهرة.

والمانعُ وصول الماء إليها هو ما له جُرْمٌ، كدُهنٍ، أو طِلاءٍ، أو وسخٍ مستحكِمٍ، فإن لم يكن له جُرمٌ فإنَّه لا يمنع وصول الماء؛ كحِنَّاءٍ ونحوه.

(وَالثَّامِنُ: ٱسْتِنْجَاءٌ أَوِ ٱسْتِجْمَارٌ قَبْلَهُ)؛ أي: إذا كان الخارجُ من السَّبيلين بولًا أو غائطًا، أمَّا خروج الرِّيح فلا ٱستنجاءَ فيها كما تقدَّم، ما لم تكن ريحًا رَطْبةً فيها شيءٌ من أجزاء الخارج.

ومرادهم بذِكْر هٰذا الشَّرط: الفراغ منه لمَنْ كان متلبِّسًا به، فمَن تلبَّس باستنجاءٍ أو ٱستجمارٍ يُشترَط في حقِّه أن يفرغ منه، فلا يبدأ في وضوئِه إلَّا بعد فراغه من ٱستنجائه أو ٱستجماره.

ولا يلزمُ الاستنجاء أو الاستجمار إن لم يكن محتاجًا إليه، فمَنْ لم يحتج إلى دخول الخلاء أو الكنيف لأجل التَّخلي فإنَّه لا يلزمه أن يقدِّمَ ٱستنجاءً أو ٱستجمارًا قبله.

ثمَّ ذكر شرطًا زائدًا خاصًّا فقال: (وَشُرِطَ أَيْضًا دُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ لِفَرْضِهِ)، **ودائم الحدث** هو: الَّذي يتقطَّع حدثُه ولا ينقطع؛ كمَن به سلسُ بولٍ، أو به

سلس ريحٍ، أو ٱمرأةٌ مستحاضةٌ، فهَٰؤُلَاءِ يتقطَّع حدثُهم ولا ينقطع، بل يُعَاوِدُهم مرَّةً بعد مرَّةٍ، فمَنْ كان كذَٰلِكَ شُرِط له ألَّا يتوضَّأ لفرضه إلَّا بعد دخول وقته.

فإذا أراد أن يصلِّي العشاء توضَّأ لها بعد دخول وقتها المعلَن عنه بالأذان، وهلمَّ جرًّا في سائر الصَّلوات.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّالثة في قوله: (وَوَاجِبُهُ: التَّسْمِيَةُ)؛ أي: واجب الوضوء، وواجب الوضوء هو ما يدخل في ماهية الوضوء، وربَّما سقط لعُذر.

والمراد بالتَّسمية: قول (بسم الله).

والمراد بقوله: (مَعَ الذُّكْرِ)؛ أي: التَّذكُّر.

فإن نسي أو سها؛ سقطت عنه الواجب ولم يُعِد وضوءه.

والأفصح في الذُّكْرِ ضمُّ الذَّال.

والرَّاجح: أنَّ التَّسمية عند الوضوء ليست واجبةً، وهي دائرةٌ بين الاستحباب والجواز، والقول بالاستحباب هو مذهب الجمهور، والله أعلم.

ثمَّ ذكر المسألة الرَّابعة مبيِّنًا فيها فروض الوضوء، فقال: (وَفُرُوضُهُ سِتَّةٌ).

وفروض الوضوء هي: ما تتركَّب منه ماهية الوضوء، ولا يسقط مع القدرة عليه، ولا يُجبَر بغيره.

وعدَّتها (سِتَّةٌ):

(الأَوَّلُ: غَسْلُ الوَجْهِ؛ وَمِنْهُ الفَمُ بِالمَضْمَضَةِ وَالأَنْفُ بِالاسْتِنْشَاقِ)؛ أي: غسل الفم بالمضمضة، وغسل الأنف بالاستنشاق؛ والفم والأنف هما من جملة الوجه، فيُغسلان على الصِّفة المذكورة.

(وَالثَّانِي: غَسْلُ اليَدَيْنِ مَعَ المِرْفَقَيْنِ)، فيدخلان في غَسل اليدِ المبتدئُ من أطراف الأصابع في الكفِّ، فالشَّارع في غَسل يديه في وضوئه عند هٰذا المحلِّ يبتدئ بها من أطراف الأصابع، فيغسلها من رؤوس أصابعه ثمَّ يسترسل غسْلَه حتَّى يدخِلَ في غسل يده المرفقَ.

والمرفقُ: ٱسمٌ للعظم النَّاتئ الواصلِ بين السَّاعد والعَضُد الَّذي يرتفق به الإنسان عند الاتِّكاء - أي: يطلب به الرُّفق بنفسه.

(وَالثَّالِثُ: مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ؛ وَمِنْهُ الأُذُنَانِ)، فيندرجان في مسح الرَّأس، فهُمَا منه لا من الوجه.

(وَالرَّابِعُ: غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ مَعَ الكَعْبَيْنِ)؛ **والكعب**: هو العظم النَّاتئ أسفلَ السَّاقِ عند مؤخَّر القدم، ويُدخل مع الرِّجل في غسْلِهَا، فتُغسَل الرِّجل مبدوءًا بها من أطراف الأصابع حتَّى يُدْخِلَ كعبَ رجلِه في غسله.

وكلُّ رجلٍ لها كعبان في أصحِّ قولي أهل العربيَّة:

أحدهما: النَّاتئ خارج البدن.

والآخر: النَّاتئ باطن البدن.

فالعظم النَّاتئ في أسفل السَّاق إلى الجهة الخارجيَّة منك يُسمَّى كعبًا، ومقابله - وهو النَّاتئ إلى باطن بدنك - يُسمَّى أيضًا كعبًا.

(وَالخَامِسُ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ الأَعْضَاءِ؛ كَمَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى)؛ أي: في كتابه في آية الوضوء، والمذكور فيها الأعضاء الأربعة، فالتَّرتيب متعلِّقٌ بها باعتبار ٱستقلال كلِّ عضوٍ عنِ الآخر، أمَّا ترتيب أفراد العضو فليس داخلًا في الفرض، فيرتِّب بين غَسْل وجهه، ثمَّ غسلِ يديه إلى المرفقين، ثمَّ مسحِ رأسه، ثمَّ غَسلِ رجليه؛ هٰذا كلُّه فرضٌ، وأمَّا أفراد

الأعضاء الأربعة المذكورة فليس فرضًا أن يرتِّب بينها؛ فلو غسل وجهه ثمَّ تمضمض وٱستنشق صحَّ، أو غسل يده اليسرى إلى المرفق ثمَّ مقابلتها صحَّ، أو مسحَ أذنيه قبل رأسه صحَّ، أو غسل رجله اليسرى قبل اليمنى صحَّ، فالتَّرتيب بين أفراد العضو الواحِدِ سُنَّةٌ، وأما بين الأعضاء الأربعة على وجه الاستقلال ففرضٌ.

(وَالسَّادِسُ: المُوَالَاةُ)؛ وضابطها: (أَنْ لَا يُؤَخِّرَ غَسْلَ عُضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ) ما قبله؛ أي: العضو الذي قبله.

والجفافُ هو: اليُبْسُ وذهابُ أثر الرُّطوبة.

أو أن يُؤَخِّرَ (بَقِيَّةَ عُضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ أَوَّلُهُ)؛ بأن يؤخِّر غَسْل آخر اليد مثلًا حتَّى يجفَّ أوَّلُها، فيكون شرع في غسل يدِه فغسل الكفَّ وبعضَ السَّاعد، ثمَّ ٱنقطع، ثمَّ أراد الرُّجوع إلى ٱستكمال غسْلِها، فإنْ كان جفَّ أوَّلُها فقدِ ٱنقطعت الموالاة، وذَٰلِكَ (فِي زَمَنٍ مُعْتَدِلٍ)؛ أي: بين البرودة والحرارة، فلا يكون باردًا أو حارًّا، (أَوْ قَدْرِهِ مِنْ غَيْرِهِ)؛ أي: قدر ذَٰلِكَ الزَّمن من غير الزَّمن المعتدل؛ فيُعدل الزَّمن غير المعتدل بما يُعرَف من الحال في الزَّمن المعتدل.

ويتَّجه كما ذكر مرعيٌّ الكَرْمِيُّ في «غاية المنتهى» أن يكون الزَّمن المعتدل بين الحرارة والبرودة هو الزَّمن المعتدل بين اللَّيل والنَّهار؛ فإذا ٱستوى اللَّيل والنَّهار فكان الليل ٱثنتي عشر ساعةً وكان النهار مثله؛ فإنَّ البرودة والحرارة تستوي حينئذٍ ويكون معتدلًا لا هو باردٌ ولا هو حارٌّ.

والرَّاجح أنَّ ضابط الموالاة هو العُرف، فإليه الحُكم في تمييز ما يقطعها، وهو روايةٌ عن أحمدَ هي مذهب الحنفيَّة، فإن كان ٱنقطاعُه عن وضوئه في أثنائه لا يُسمَّى قطعًا ولا يُعدُّ في

العُرف صحَّ وضوءُه؛ ولو جفَّت أعضاؤه، وإن كان يُسمَّى قطعًا لم يصحَّ وضوءه وإن بقيت أعضاؤه رطْبةً.

فلو قُدِّر أنَّ أحدًا في بلدٍ جافٍّ غير رطْبٍ شرع يتوضَّأ، حتَّى وصل إلى غسل اليد الثَّانية إلى المرفق - وهي اليسرى -، طرق عليه طارقٌ البابَ، ففتحه له وقطع وضوءه، وبقي يحدِّثه سبع دقائقَ، ثمَّ رجع يريد أن يستكمل وضوءَه، فإنَّ مثل هٰذا قطعٌ؛ فإنَّ العُرف لا يجعله متوضِّئًا، فالمتوضِّئ يتابع وضوءَه عادةً في العُرف.

ولو قُدِّر أنَّه بقي تلك المدَّة ولم يجفَّ الماءُ من بدنه كالبلاد الرَّطبة أو شديدةِ البرودة؛ فإنَّ الموالاة تنقطع أيضًا؛ لأنَّ قطعَ الموالاة حصل بالاعتداد بالعرف.

ثمَّ ذكر المصنِّف أنَّ الفرضين الأخيرين: التَّرتيب والموالاة (يَسْقُطَانِ مَعَ غُسْلٍ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ)، فإذا ٱغتسل الإنسان سقطَ التَّرتيبُ بين الأعضاء والموالاةُ بينها.

ثمَّ ذكر المسألة الخامسة، وتضمَّن نواقضَ الوضوء.

ونواقض الوضوء هي: ما يطرأ على الوضوء فتتخلَّف معه الآثار المترتِّبة على فِعْله.

وهي (ثَمَانِيَةٌ):

(الأَوَّلُ: خَارِجٌ مِنْ سَبِيلٍ مُطْلَقًا)؛ أي: كيفما كان، قليلًا أو كثيرًا، معتادًا أو غير معتادٍ، طاهرًا أو غير طاهرٍ.

(وَالثَّانِي: خُرُوجُ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ مِنْ بَاقِي البَدَنِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ)؛ فإذا خرج البول أو الغائط لا من السَّبيلين بل من باقي البدن فإنَّه ينقضُ قلَّ أو كثر؛ كما لو فُتح له مخرجٌ في أسفل بطنه، يخرج منه خارجُه المعتاد من بولٍ أو غائطٍ، فإذا خرج منه ٱنتقض، (أَوْ نَجِسٍ سِوَاهُمَا)؛ أي: نجسٍ سوى البول والغائط؛ كدمٍ وغيره.

وشرطُه: (إِنْ فَحُشَ فِي نَفْسِ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ)، والفُحش: الكثرةُ، فإذا كثُر بحُكم المرء فإنَّه يكون ناقضًا، **فالخارجُ من البدن سوى البول والغائط ينقضُ بشرطين عند الحنابلة:**

أحدهما: أن يكون نَجِسًا.

والثَّاني: أن يكون فَاحِشًا، ومقدار فُحشه يختلف باختلاف أحكام النَّاس على نفوسهم.

والرَّاجح: أنَّ الخارج النَّجس من البدن سوى البول والغائط لا ينقض الوضوء، وهٰذا مذهب المالكيَّة والشَّافعيَّة.

(وَالثَّالِثُ: زَوَالُ عَقْلٍ، أَوْ تَغْطِيَتُهُ)؛ أي: ذهاب العقل بالكلِّيَّة، أو تغطيتُه وستره بنومٍ ونحوِه؛ (إِلَّا يَسِيرَ نَوْمٍ مِنْ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ غَيْرِ مُسْتَنِدٍ وَنَحْوِهِ)، فيُستثنى من النَّقض بتغطية العقل في النَّوم ما كان على هٰذا الوصف، **فالنَّوم لا ينقض عند الحنابلة بشرطين:**

أحدهما: أن يكون يسيرًا.

والآخر: أن يكون من قاعِدٍ وقائمٍ غير مستنِدٍ.

فإن فُقدا فالنَّوم عندهم ناقضٌ.

والرَّاجح: أنَّ النَّومَ النَّاقض هو الكثيرُ المستغرِق الَّذي يزول معه إدراك الإنسان، وهي روايةٌ عن أحمدَ هي مذهب جماعة من قدماء الفقهاء؛ كربيعةَ ٱبن أبي عبد الرَّحْمَنِ المدني، وأبي عمرو عبد الرَّحْمَنِ ٱبن عمرٍو الأوزاعيِّ الشَّاميِّ.

(وَالرَّابِعُ: مَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ مُتَّصِلٍ) - لا منفصلٍ - (بِيَدِهِ) - لا ظفرِه -؛ لأنَّ الظُّفْر في حكم المنفصل، فإنَّ الإنسان يُقَلِّمه فينفيه عنه، (بِلَا حَائِلٍ) أي: مانعٍ، فمتى أفْضَتِ اليد إلى الفرج مباشرةً ٱنتقض الوضوء.

والرَّاجح في مس الفرج أنَّه لا ينقض، وهو روايةٌ عن أحمدَ هي مذهب أبي حنيفة.

(وَالخَامِسُ: لَمْسُ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى الآخَرَ بِشَهْوَةٍ بِلَا حَائِلٍ)، والشَّهوة: هي التَّلذُّذ.

والمقصود بقولهم: (بِلَا حَائِلٍ)؛ أي: إذا وُجد الإفضاء إلى البَشَرة، وهي الجِلدة الظَّاهرة كما تقدَّم.

فالنَّقض بلمس الذَّكر أو الأنثى الآخرَ له عند الحنابلة شرطان:

أحدهما: وقوعه بلا حائلٍ؛ بأن يفضي إلى البشرة مباشرةً.

والآخر: وجدان الشَّهوة، وهي التَّلذُّذ.

والرَّاجح: أنَّه لا ينقض، وهو روايةٌ عن أحمد هي مذهب أبي حنيفةَ.

ثمَّ قال المصنِّف: (وَلَا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ مَمْسُوسٍ فَرْجُهُ أَوْ مَلْمُوسٍ بَدَنُهُ؛ وَلَوْ وَجَدَ شَهْوَةً)، فإذا مُسَّ فرج أحدٍ أو لُمس بدنُه ولم يكنْ هو المبتدئُ ذَٰلِكَ فإنَّ لا ينقض وضوءه، وإنما يكون النَّقض في حق الماسِّ؛ أي: المبتدئ بالمسِّ، الفاعل له.

(وَالسَّادِسُ: غَسْلُ مَيِّتٍ، وَالغَاسِلُ مَنْ يُقَلِّبُ المَيِّتَ وَيُبَاشِرُهُ، لَا مَنْ يَصُبُّ المَاءَ وَنَحْوُهُ)، فمَن يصبُّ الماءَ لا يُعدُّ غاسلًا، وإنَّما الغاسل الَّذي ينتقض وضوءه هو مَنْ يقلِّب الميِّتَ ويباشره بالغَسل.

(وَالسَّابِعُ: أَكْلُ لَحْمِ الجَزُورِ)؛ والجزور: الإبل، وعدل الحنابلة عن قولهم: (أكلُ لحم الإبل) مع كونه هو الوارد في الحديث؛ لأنَّهم لا يريدون نقض الوضوءِ بكلِّ ما كان منها؛ بل يريدون مخصوصًا، والمخصوص عندهم ما يُجزَر من اللَّحم؛ أي: يُكابَد بالقطع، ويُحتاج إلى ٱستعمال سكِّينٍ ونحوهَا لحزِّه عن العظم، فما خرج عن ذَٰلِكَ كرأسٍ وعصبٍ وكبِدٍ ونحوها؛ فإنَّه لا ينقضُ الوضوءَ عند الحنابلة.

(وَالثَّامِنُ: الرِّدَّةُ عَنِ الإِسْلَامِ) بالخروج منه - (أَعَاذَنَا اللهُ تَعَالَى مِنْهَا).

ثمَّ ذكر المصنِّف ضابطًا كلِّيًّا في الباب جعلَهُ بعض الحنابلة النَّاقضَ الثَّامن مع إلغاء ذِكْر الرِّدَّة؛ لأنَّها من موجِبات الغسل، فقال: (وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ غُسْلًا أَوْجَبَ وُضُوءًا غَيْرَ

مَـوْتٍ)؛ أي: أنَّ كـلَّ شيءٍ مـن موجِبات الغُسـل الآتيـة إذا وقـع مـن العبـد أوجـب عليـه الوضوء مع الغُسْل، فيكونُ قد وجَبَ عليه أن يغتسل ويتوضَّأَ.

واستثنوا منه المذكور في قولـه: (غَيْرَ مَوْتٍ)؛ لأنَّ المـوتَ ليسَ عـن حدَثٍ، فلا يكـون الوضوء واجبًا حينئذٍ في الميِّت، بل يُسَنُّ عندهم.

والرَّاجح: أنَّ موجب الغسل لا يوجب الوضوء، وهو مذهب الجمهور.

فمَنْ تعلَّق بذمَّته الغسل فاغتسل؛ لم يلزمه أن يأتي بالوضوء.

والمسألة السَّادسة ذكرها بقوله: (وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهَارَةً وَشَكَّ فِي حَدَثٍ، أَوْ عَكْسُهُ) - بأن يتيقَّن الحدث ويشكَّ في الطَّهارة - (بَنَى عَلَى يَقِينِهِ)؛ أي: على علمِه المجزومِ به[١].



(١) هنا تمام المجلس الأوَّل.

قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه اللّٰه:

فَصْلٌ
فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ

وَهُوَ إِمْرَارُ اليَدِ مَبْلُولَةً بِالمَاءِ فَوْقَ أَكْثَرِ خُفٍّ مَلْبُوسٍ بِقَدَمٍ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ.

فَيَمْسَحُ مُقِيمٌ، وَمُسَافِرٌ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرٍ، وَعَاصٍ بِسَفَرِهِ = يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَمُسَافِرٌ سَفَرَ قَصْرٍ لَمْ يَعْصِ بِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ.

وَٱبْتِدَاءُ المُدَّةِ مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسِ الخُفَّيْنِ.

وَيَصِحُّ المَسْحُ عَلَى الخُفَّيْنِ بِثَمَانِيَةِ شُرُوطٍ:

الأَوَّلُ: لُبْسُهُمَا بَعْدَ كَمَالِ طَهَارَةٍ بِمَاءٍ.

وَالثَّانِي: سَتْرُهُمَا لِمَحَلِّ الفَرْضِ.

وَالثَّالِثُ: إِمْكَانُ مَشْيٍ بِهِمَا عُرْفًا.

وَالرَّابِعُ: ثُبُوتُهُمَا بِنَفْسِهِمَا أَوْ بِنَعْلَيْنِ.

وَالخَامِسُ: إِبَاحَتُهُمَا.

وَالسَّادِسُ: طَهَارَةُ عَيْنِهِمَا.

وَالسَّابِعُ: عَدَمُ وَصْفِهِمَا البَشَرَةَ.

وَالثَّامِنُ: أَلَّا يَكُونَ وَاسِعًا يُرَى مِنْهُ بَعْضُ مَحَلِّ الفَرْضِ.

وَيَبْطُلُ وُضُوءُ مَنْ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ - فَيَسْتَأْنِفُ الطَّهَارَةَ - فِي ثَلَاثِ أَحْوَالٍ:

الأُولَى: ظُهُورُ بَعْضِ مَحَلِّ الفَرْضِ.

وَالثَّانِيَةُ: مَا يُوجِبُ الغُسْلَ.

وَالثَّالِثَةُ: ٱنْقِضَاءُ المُدَّةِ.

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرَ من فصول كتابه، ترجَمَ له بقوله: (**فَصلٌ فِـي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ**)، **وذكر فيه خمسَ مسائلَ كبارٍ:**

فالمسألة الأولى في بيان حقيقته، وهي المذكورة في قوله: (وَهُوَ إِمْرَارُ اليَدِ مَبْلُولَةً بِالمَاءِ)، وقيْدُ بَلِّها مستفادٌ من ٱسم المسح؛ فإنَّ **ٱسم المسح** مجعولٌ في عُرف الفقهاء لِمَا فيه قدرٌ من الماء دون إِسَالَتِهِ، فإسالةُ الماء عند الفقهاء تُسمَّى: غُسْلًا، وأمَّا الإمرار دون الإسالة فيُسمَّى: مسحًا، ويكون ذَٰلِكَ (فَوْقَ أَكْثَرِ خُفٍّ).

والخفُّ: ٱسمٌ لملبوسِ القدم الَّذي يكون من الجِلد، ولـهَٰذَا قال: (مَلْبُوسٍ بِقَدَمٍ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ)؛ أي: مبيَّنةٍ بشروطها عند الفُقهاء.

وفي حُكم الخفِّ الجوربُ الَّذي غلَبَ ٱستعمالُه في الأزمنة المتأخِّرة، ويفترقان بأنَّ الخفَّ يكون من جلدٍ، وأنَّ الجوربَ يكون من أكسيةٍ؛ كصوفٍ أو كتان، أو غير ذَٰلِكَ.

والمسألة الثَّانية: بيان مُدَّة المسح، **ومدَّة المسح نوعان:**

النَّوع الأول: (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ)، وهٰذه حظُّ (مُسَافِرٍ سَفَرَ قَصْرٍ لَمْ يَعْصِ بِهِ)؛ **فله شرطان:**

أحدهما: أن يكون سفرُه سفرَ قصرٍ؛ أي: جاوز فيه مسافتَه، ومسافةُ القصر عند الحنابلة أربعةُ بُرُدٍ، وهي تعدِل بالمقادير المعروفة اليوم في المسافة: ستَّةً وسبعين كيلًا وثمانمائةِ مترٍ، وجرى متأخِّروهم على ذِكْر ثمانين كيلًا جبرًا للكسْر.

والآخر: أن يكون سفرًا لم يعصِ به، أي: ليسَ له قصدُ إصابة معصيةٍ، ولأجل هٰذا قالوا: (لم يعص به)، ولم يقولوا: (لم يعص فيه)، وبينهما فرقٌ؛ فإنَّ قولهم: (لم يعص به) يكون الباعث المحرِّك للسَّفر طلبُ المعصية، وأمَّا قول: (لم يعص فيه) فإنَّه يسافر لمصلحة مباحةٍ أو مأمورٍ بها ثمَّ تقع منه المعصية.

والنَّوع الثَّاني: (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ)؛ **وهٰذا حظٌّ ثلاثة**:

أحدهم: المقيم؛ وهو: الباقي في دار الحَضَر الَّتي يسكنها.

وثانيهم: المسافر (دُونَ مَسَافَةِ قَصْرٍ)؛ وهو: المفارق بلدَه ولم يبلغ سفرُه مدَّةَ قصْرٍ، بل دونها.

وثالثهم: مسافرٌ سفر قصْرٍ (عَاصٍ بِسَفَرِهِ)؛ أي: خارجٍ لإصابة معصيةٍ، وسفرُه متحقِّق فيه كونُه مسافةَ قصْرٍ فما فوق.

والرَّاجح: أنَّه يترخَّص كغيره من المسافرين ثلاثة أيَّامٍ بلياليهنَّ؛ وهٰذا مذهب الحنفيَّة.

والمسألةالثَّالثة بيَّن فيها الحِينَ الَّذي يبتدئ فيه المسحَ، فذكر أنَّ (ٱبْتِدَاءَ المُدَّةِ) يكون (مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسِ الخُفَّيْنِ)، فإذا لبِس خُفَّيه ثمَّ أحدث؛ فإنَّ حساب مدَّته يكون من حين الحدثِ ولو تأخَّر مسحُه عنه، فلو أنَّ أحدًا لبِس الخفَّين قبل صلَاة الظُّهرِ، ثمَّ أحدث بعد العصْر؛ فإنَّ المسح يبتدئ من حدثه.

والرَّاجح: أنَّه يبدأ من أوَّل مسحٍ بعد الحدث، وهو روايةٌ عن أحمدَ، فلا يبتدئ من ٱبتداءِ لُبس الخُفَّين، ولا من وقت حدثِه، وإنَّما من الوقتِ الَّذي يكون فيه مسحُهُ بعدَ حدَثِه.

فلو قُدِّر أنَّه أحدثَ فلم يتوضَّأْ حينَ حَدَثِه، وأخَّر وضوءَه مدَّةً، ثمَّ توضَّأ فمسحَ؛ فإنَّ ٱبتداءَ حسابِ المدَّة يكون من أوَّل مسحٍ بعد الحدث.

ثمَّ ذكر المسألة الرَّابعة موردًا فيها شروط صحَّة المسح على الخُفَّين، وأنَّها (ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ):

(الأَوَّلُ: لُبْسُهُمَا بَعْدَ كَمَالِ طَهَارَةٍ بِمَاءٍ)؛ أي: بعد الفراغ من الطَّهارة المائيَّة، فلو أنَّه غسل القدم اليمنى ثمَّ لبس خفَّها لم يصحَّ له أن يمسح على الخفين؛ لأنَّه ٱبتدأ لُبس الخفِّ

قبل كمال الطَّهارة المائيَّة، فإنَّ طهارته لا تكمل إلَّا بعد فراغه من غسل قدمه الثَّانية، فإذا فرغ من غسل قدمه الثَّانية يكون فارغًا مستكملًا الطَّهارة المائيَّةَ، ثمَّ بعد ذٰلِكَ يلبس الخفَّين.

(وَالثَّانِي: سَتْرُهُمَا لِمَحَلِّ الفَرْضِ): أي: تغطيتُهما لهُ.

ومحلُّ الفرض هو: المتقدِّم في الغَسْل، وهو القدَمَ الَّتي تنتهي إلى ما بعد الكعب، فيكون الكعبِ داخلًا في محلِّ الفرض، فلا بدَّ أن يكون الخفُّ ساترًا هٰذا المحلَّ.

والرَّاجح: أنَّه ما بقي عليه ٱسم الخفِّ صحَّ المسح عليه، ولو تخرَّق وبانَ منه بعض محلِّ الفرض، وهو ٱختيار ٱبن تيميَّة الحفيد من الحنابلة.

(وَالثَّالِثُ: إِمْكَانُ مَشْيٍ بِهِمَا عُرْفًا)؛ أي: تمكَّن لابِسُهما من المشي بهما في عُرف النَّاس.

(وَالرَّابِعُ: ثُبُوتُهُمَا بِنَفْسِهِمَا) في السَّاق (أَوْ بِنَعْلَيْنِ)؛ بأنْ يلبس نعلين يَثْبتَان بها.

والرَّاجح: جواز المسح عليهما ولو لم يثبتا بنفسيهما، بل ثبتا بنحوِ شدِّهما على الرِّجْل، أو عقدهما بحبلٍ؛ وهو مذهبُ الجمهور.

(وَالخَامِسُ: إِبَاحَتُهُمَا)؛ بألَّا يكونا مسروقين، ولا مغصوبين.

(وَالسَّادِسُ: طَهَارَةُ عَيْنِهِمَا)؛ بألَّا يكونا نجسين.

(وَالسَّابِعُ: عَدَمُ وَصْفِهِمَا البَشَرَةَ)؛ أي: عدم إبانَتِهما ما وراءهما من البشرة، فإذا ظهر ما وراءهما من البشرة - كخُفٍّ رقيقٍ - فإنَّه ينخرم هٰذا الشَّرط.

والرَّاجح: جواز المسح عليهما إذا كانا على هٰذا الوصف، وهو روايةٌ عن أحمدَ هي قولٌ عند مالكٍ، فإذا بانتِ البشرةُ وراءهما جاز المسح عليهما؛ ما لم يكن الخفَّان رقيقيْن جدًّا بحيث يسري الماء إلى القدم، فإنَّه حينئذٍ لا هو مسحٌ ولا هو غسلٌ، فالمنع من المسح

عليهما إذا كانا على هٰذه الحال من الخِفاف الرَّقيقة الَّتي يجد الماء منفذًا فيهما إلى البشرة، فالمنع حينئذٍ قويٌّ، والله أعلم.

(وَالثَّامِنُ) - وهو من زيادات مَرْعِيٍّ الكرميِّ في «غاية المنتهى» وتبعَه شارحُه الرُّحَيْبَانِيُّ -: (أَلَّا يَكُونَ وَاسِعًا يُرَى مِنْهُ بَعْضُ مَحَلِّ الفَرْضِ)، فإذا كان الخُفُّ واسعًا بحيث يُرى منه بعض محلِّ الفرض؛ فإنَّه لا يصحُّ المسح عليهما.

والفرق بين الثَّاني والثَّامن: أنَّ الشَّرط الثَّاني سترُهُما لمحلِّ الفرض، فيكونا ساترين لمحلِّ الفرض؛ أي: عاليين عليه.

وأمَّا الثَّامن: فألَّا يكونا واسعين؛ لأنَّ من الخِفاف ما يكون ساترًا لمحلِّ الفرض - أي: عاليًا عليه، مُحيطًا به، لكِنَّه يكون واسعًا - أي: فضفاضًا - بحيث يُرى منه بعض محلِّ الفرض.

ثمَّ ذكر المسألة الخامسة وضَمَّنَها مُبْطِلَات المسحِ على الخُفَّين، فقال: (وَيَبْطُلُ وُضُوءُ مَنْ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ - فَيَسْتَأْنِفُ الطَّهَارَةَ -)؛ أي: يبتدِئُها، فالاستئناف: الابتداء من جديدٍ[1]، (فِي ثَلَاثِ أَحْوَالٍ):

(الأُولَى: ظُهُورُ بَعْضِ مَحَلِّ الفَرْضِ)، فإذا ظهر بعض محلِّ الفرض الواجب سترُهُ؛ فإنَّه يستأنف طهارتَه.

(وَالثَّانِيَةُ: مَا يُوجِبُ الغُسْلَ)؛ أي: موجِباتُه الآتية، فإذا خرج منه منيٌّ بشرطه - كما سيأتي -؛ فإنَّه يبطل مسحه ويستأنف.

(وَالثَّالِثَةُ: ٱنْقِضَاءُ المُدَّةِ) المقدَّرة في كلِّ أحدٍ بحسبه، فإذا ٱنقضت في حقِّ مَنْ له يومٌ وليلةٌ؛ بطلَ مسحُه، أو مَنْ كان مسْحُهُ ثلاثة أيَّامٍ بلياليهنَّ؛ بطل مسحه أيضًا.

---

(١) ومن اللَّحن الفاشي إطلاقه بمعنى الاستكمالِ لشيءٍ مضى.

قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه اللّٰه:

فَصْلٌ
فِي الغُسُلِ

وَهُوَ ٱسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ.

وَمُوجِبَاتُ الغُسُلِ سَبْعَةٌ:

الأَوَّلُ: ٱنْتِقَالُ مَنِيٍّ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ؛ فَإِذَا ٱغْتَسَلَ لَهُ ثُمَّ خَرَجَ بِلَا لَذَّةٍ لَمْ يُعِدْهُ.

وَالثَّانِي: خُرُوجُهُ مِنْ مَخْرَجِهِ، وَتُشْتَرَطُ لَذَّةٌ فِي غَيْرِ نَائِمٍ وَنَحْوِهِ.

وَالثَّالِثُ: تَغْيِيبُ حَشَفَةٍ أَصْلِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ بِلَا حَائِلٍ، فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ.

وَالرَّابِعُ: إِسْلَامُ كَافِرٍ وَلَوْ مُرْتَدًّا أَوْ مُمَيِّزًا.

وَالخَامِسُ: خُرُوجُ دَمِ الحَيْضِ.

وَالسَّادِسُ: خُرُوجُ دَمِ النِّفَاسِ؛ فَلَا يَجِبُ بِوِلَادَةٍ عَرَتْ عَنْهُ، وَلَا بِإِلْقَاءِ عَلَقَةٍ أَوْ مُضْغَةٍ لَا تَخْطِيطَ فِيهَا.

وَالسَّابِعُ: مَوْتٌ - تَعَبُّدًا - غَيْرَ شَهِيدِ مَعْرَكَةٍ، وَمَقْتُولٍ ظُلْمًا.

وَشُرُوطُهُ سَبْعَةٌ أَيْضًا:

الأَوَّلُ: ٱنْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ.

وَالثَّانِي: النِّيَّةُ.

وَالثَّالِثُ: الإِسْلَامُ.

وَالرَّابِعُ: العَقْلُ.

وَالخَامِسُ: التَّمْيِيزُ.

وَالسَّادِسُ: المَاءُ الطَّهُورُ المُبَاحُ.

وَالسَّابِعُ: إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ إِلَى البَشَرَةِ.

وَوَاجِبُهُ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ التَّسْمِيَةُ مَعَ الذِّكْرِ.

وَفَرْضُهُ وَاحِدٌ أَيْضًا؛ وَهُوَ أَنْ يَعُمَّ بِالمَاءِ جَمِيعَ بَدَنِهِ وَدَاخِلَ الفَمِ وَالأَنْفِ.

وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي الإِسْبَاغِ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرًا من فصول كتابه، ترجم له بقوله: (**فَصْلٌ فِي الغُسْلِ**)، **وذكر فيه خمس مسائلَ كبارٍ**:

فالمسألة الأولى: في بيان حقيقته في قوله: (وَهُوَ ٱسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ)، وهو بقيْد (فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ) يفارق الوضوء؛ لأنَّ الوضوء يختصُّ بأعضاءٍ أربعةٍ.

وقيْدُ (المباحِ) هو على الرَّاجح غير محتاجٍ له في الحقيقة الشَّرعيَّة؛ لصحة غُسْل مَنْ ٱغتسل بماءٍ غير مباحٍ؛ كمغصوبٍ، أو مسروقٍ، أو موقوفٍ على غير وضوءٍ وغسلٍ، فيصحُّ منه مع الإثم.

والقول فيه كالقول في نظيره المتقدِّم عند بيان حقيقة الوضوء.

والمسألة الثَّانية ذكر فيها المصنِّف (مُوجِبَاتِ الغُسْلِ) وبيَّن أنَّها (سَبْعَةٌ).

وموجِبات الغسل يُراد بها: أسبابُه الَّتي متى وُجدت أُمِر العبْدُ بالغُسل، فإذا وُجد واحدٌ منها كان موجِبًا الغُسل.

ف(الأَوَّلُ: ٱنْتِقَالُ مَنِيٍّ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ)، فإذا أحسَّ الإنسان بانتقال المنيِّ في جميع بدنه فإنَّه يجب عليه الغُسل ولو لم يخرج، والرَّجل يحِسُّ بانتقاله أقوى في ظهرِه، والمرأة تحسُّ بانتقاله في ترائبِ صدرها، (فَإِذَا ٱغْتَسَلَ) للانتقال (ثُمَّ خَرَجَ) بعده (بِلَا لَذَّةٍ لَمْ) يعِدِ الغسل ٱستغناءً بالغُسل الأوَّل.

فإذا أحسَّ المرء بانتقال مَنِيِّه لَـكِن لم يخرج مَنيُّه، ثم ٱغْتَسَلَ - وفق مذهب الحنابلة -، ثمَّ خرج منه المنيُّ بعد فراغه من ٱغتساله؛ فإنَّ غُسْلَه الأوَّلَ يكفيه عندهم.

والرَّاجح: عدم إيجاب الغسل بانتقال المنيِّ، وهو مذهب جمهور أهل العلم.

(وَالثَّانِي: خُرُوجُهُ مِنْ مَخْرَجِهِ) - وهو القبُل -، (وَتُشْتَرَطُ لَذَّةٌ فِي غَيْرِ نَائِمٍ وَنَحْوِهِ)، فلا بدَّ أن يكون خروجه من مخرجِه دفْقًا بلذَّةٍ - أي: شهوةٍ -، في غير نائمٍ ونحوه.

(وَالثَّالِثُ: تَغْيِيبُ حَشَفَةٍ) - وهي: ما تحت الجلدة المقطوعة من الذَّكر - (أَصْلِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ) - لا منفصلةٍ - (بِلَا حَائِلٍ) - أي: بالإفضاء مباشرةً -، (فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ)؛ قُبُلًا كان أو دُبُرًا.

(وَالرَّابِعُ: إِسْلَامُ كَافِرٍ وَلَوْ مُرْتَدًّا)، فمَن كان مسلمًا ثمَّ ٱرتدَّ، ثمَّ رجع إلى الإسلام؛ فإنَّه يجب عليه الغُسل، (أَوْ مُمَيِّزًا)؛ فإذا كان الكافر الَّذي دخل في الإسلام مُمَيِّزًا لم يبلغ فإنَّه يجب عليه الغُسل أيضًا.

(وَالخَامِسُ: خُرُوجُ دَمِ الحَيْضِ)؛ وهو: دمُ جبلَّةٍ ي- أي: خِلقةٍ - يخرج من رحم المرأة في أوقاتٍ معلومةٍ.

(وَالسَّادِسُ: خُرُوجُ دَمِ النِّفَاسِ؛ فَلَا يَجِبُ بِوِلَادَةٍ عَرَتْ عَنْهُ)؛ أي: عرت عنِ الدَّم؛ لأنَّ سبب إيجاب الغسل هو الدَّم الخارجُ.

فالنِّفاس هو: الدَّم الخارج من المرأة عند الولادة.

وإذا وُجدتِ الولادة دون دمٍ جافَّةً فإنه لا غُسل على المرأةِ.

قال: (وَلَا بِإِلْقَاءِ عَلَقَةٍ أَوْ مُضْغَةٍ لَا تَخْطِيطَ فِيهَا)؛ والعلقة هي: الدَّم الجافُّ، والمضغة هي: القطعة من اللَّحم الَّتي لا تخطيط فيها على وجه التَّفصيل؛ أي: الَّتي لا صورة فيها للجنين مفصَّلةً؛ لأنَّ ذَٰلِكَ لا يُعدُّ ولادةً.

(وَالسَّابِعُ: مَوْتٌ - تَعَبُّدًا -)؛ أي: لا تُعقل علَّته، فهو ممَّا أُمر به دون معرفة المعنى الحامل على الأمر به، وهٰذا معنَى الحُكمِ التَّعبُّديِّ؛ أي: الَّذي ليست له علَّةٌ معقولةٌ باعتبار علمنا، ويُستثنى من ذَٰلِكَ: (شَهِيدُ مَعْرَكَةٍ، وَمَقْتُولٌ ظُلْمًا)، فمَن كان شهيدَ معركةٍ أو قُتِل ظلمًا فلا يجب غَسله.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّالثة، وفيها بيان شروط الغُسل، وأنَّها (سَبْعَةٌ) أيضًا:

(الأَوَّلُ: ٱنْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ)، وهي الأسباب المتقدِّمة، فليس للإنسان أن يشرع في غُسْله مع بقاء السَّبب، حتَّى يفرَغَ من السَّبب.

(وَالثَّانِي: النِّيَّةُ).

(وَالثَّالِثُ: الإِسْلَامُ).

(وَالرَّابِعُ: العَقْلُ).

(وَالخَامِسُ: التَّمْيِيزُ).

(وَالسَّادِسُ: المَاءُ الطَّهُورُ المُبَاحُ).

(وَالسَّابِعُ: إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ إِلَى البَشَرَةِ).

وتقدَّم القول فيها في الفصل المتعلِّق بأحكام الوضوء.

ثمَّ ذكر المسألة الرَّابعة، وفيها بيانُ واجبِ الغُسْل؛ وهو (وَاحِدٌ)، ذكره بقوله: (وَهُوَ التَّسْمِيَةُ مَعَ الذُّكْرِ)؛ أي: قول (بسم الله) مع تذكُّرها.

والرَّاجح: أنَّ التَّسمية عند الغسل مستحبَّةٌ ولا تجبُ، والقول بالاستحباب أقوَى من القول بالجواز، والله أعلم.

ثمَّ ذكر المسألة الخامسة، وفيها بيانُ فرضِه، وأنَّه (وَاحِدٌ)؛ (وَهُوَ أَنْ يَعُمَّ بِالمَاءِ جَمِيعَ بَدَنِهِ وَدَاخِلَ الفَمِ وَالأَنْفِ)؛ فلا بدَّ أن يفيضَ الماء على جميع بدنِهِ - أي: يرسلُه عليه - ، ومنهُ: داخلُ الفمِ والأنف، فلا بدَّ أن يكونا داخلين في غُسله؛ لأنَّهما من جملة الوجه.

(وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي الإِسْبَاغِ)؛ أي: يكفي ظنُّه في حصول هٰذا التَّعميم وإسباغِ الماء عليه.

والمراد بالظَّنِّ هنا: الظَّنُّ الغالب.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه اللّٰه:

فَصْلٌ
فِي التَّيَمُّمِ

وَهُوَ ٱسْتِعْمَالُ تُرَابٍ مَعْلُومٍ لِمَسْحِ وَجْهٍ وَيَدَيْنِ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ.

وَشُرُوطُهُ ثَمَانِيَةٌ:

الأَوَّلُ: النِّيَّةُ.

وَالثَّانِي: الإِسْلَامُ.

وَالثَّالِثُ: العَقْلُ.

وَالرَّابِعُ: التَّمْيِيزُ.

وَالخَامِسُ: ٱسْتِنْجَاءٌ أَوِ ٱسْتِجْمَارٌ قَبْلَهُ.

وَالسَّادِسُ: دُخُولُ وَقْتِ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ.

وَالسَّابِعُ: العَجْزُ عَنِ ٱسْتِعَمَالِ المَاءِ؛ إِمَّا لِفَقْدِهِ، وَإِمَّا لِلتَّضَرُّرِ بِطَلَبِهِ أَوِ ٱسْتِعْمَالِهِ.

وَالثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَهُورٍ، مُبَاحٍ، غَيْرِ مُحْتَرِقٍ، لَهُ غُبَارٌ يَعْلَقُ بِاليَدِ.

وَوَاجِبُهُ: التَّسْمِيَةُ مَعَ الذِّكْرِ.

وَفُرُوضُهُ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: مَسْحُ الوَجْهِ.

وَالثَّانِي: مَسْحُ اليَدَيْنِ إِلَى الكُوعَيْنِ.

وَالثَّالِثُ: التَّرْتِيبُ.

وَالرَّابِعُ: مُوَالَاةٌ بِقَدْرِهَا فِي وُضُوءٍ.

وَيَسْقُطَانِ مَعَ تَيَمُّمٍ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ.

وَمُبْطِلَاتُهُ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: مُبْطِلُ مَا تَيَمَّمَ لَهُ.

وَالثَّانِي: خُرُوجُ الوَقْتِ.

وَالثَّالِثُ: وُجُودُ مَاءٍ مَقْدُورٍ عَلَى ٱسْتِعْمَالِهِ بِلَا ضَرَرٍ.

وَالرَّابِعُ: زَوَالُ مُبِيحٍ لَهُ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرًا من فصول كتابه، ترجم له بقوله: (**فَصْلٌ فِي التَّيَمُّمِ**)، **ذكر فيه خمس مسائلَ كبارٍ:**

فالمسألة الأولى في بيان حقيقته، وهي المذكورة في قوله: (وَهُوَ ٱسْتِعْمَالُ تُرَابٍ مَعْلُومٍ لِمَسْحِ وَجْهٍ وَيَدَيْنِ عَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ)؛ **فالتَّيمُّم مفارقٌ أصليْه المتقدِّمين** - الوضوءِ والغسلِ - **من ثلاث جهات:**

الأولى: أنَّ المستعملَ فيه ترابٌ معلومٌ، لا ماءٌ طهورٌ مباحٌ.

والثَّاني: أنَّه يتعلَّق بعضوين، لا بأعضاءٍ أربعةٍ؛ كالوضوء، ولا بجميع بدنه؛ كالغسل.

والجهة الثَّالثة: وقوعُه على صفةٍ معلومةٍ مفارقةٍ صفتهما.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّانية، وفيها بيان شروط التَّيمُّم، وأنَّها (ثَمَانِيَةٌ):

(الأَوَّلُ: النِّيَّةُ).

(وَالثَّانِي: الإِسْلَامُ).

(وَالثَّالِثُ: العَقْلُ).

(وَالرَّابِعُ: التَّمْيِيزُ).

(وَالخَامِسُ: ٱسْتِنْجَاءٌ أَوِ ٱسْتِجْمَارٌ قَبْلَهُ)؛ أي: الفراغُ منه قبل الشُّروع في التَّيمُّم، وتقدَّم بيانها في شروط الوضوء.

(وَالسَّادِسُ: دُخُولُ وَقْتِ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ)، فلا يقدِّم التَّيمُمَ لصلاةٍ قبل وقتها، فإذا أراد أن يتيمَّم للعشاء تيمَّم بعد دخول وقته، فإن تيمَّم قبله لم يصحَّ.

والرَّاجح: عدم ٱشتراطه، وهو مذهب أبي حنيفةَ، فلو تيمَّم لعشاءٍ قبل دخول وقتها صحَّ.

(وَالسَّابِعُ: العَجْزُ عَنِ ٱسْتِعْمَالِ المَاءِ؛ إِمَّا لِفَقْدِهِ، وَإِمَّا لِلتَّضَرُّرِ بِطَلَبِهِ أَوِ ٱسْتِعْمَالِهِ)، فإذا عُدم الماءُ، أو كان موجودًا لَكِن عجز عن ٱستعماله لتضرُّره به أو بطلبه؛ فإنَّه يجوز له التَّيمُّم.

(وَالثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَهُورٍ، مُبَاحٍ، غَيْرِ مُحْتَرِقٍ، لَهُ غُبَارٌ يَعْلَقُ بِاليَدِ)، وهٰذه صفةُ التُّراب المعلومةُ المشارِ إليها قبلُ بقوله: (ٱسْتِعْمَالُ تُرَابٍ مَعْلُومٍ)، فالمُتيَمَّم به هو التُّراب، فخرج غيره؛ كرمل، وٱختار ٱبن تيميَّة صحَّةَ التَّيمم بكلِّ ما هو من وجه الأرض.

وشروط تراب التَّيمُّم أربعةٌ:

الأوَّل: أن يكون طهورًا، لا نجسًا ولا طاهرًا؛ والتُّراب النَّجِس هو: المتغيِّر بالنَّجاسة، والتَّراب الطَّاهر هو: التُّراب المتناثر من المُتيمِّم عند ٱستعماله، فهو طاهرٌ عند الحنابلة، غير طهورٍ ولا نجسٍ، نظيرَ ما ذكروه في الماء الطَّاهر.

والحنابلة يقسِّمون تراب التيمُّم ثلاثةَ أقسامٍ نظيرَ قسمتهمُ الماءَ في (باب المياهِ) من (كتاب الطَّهارة)، لكِنَّهم يُصرِّحون بالقسمة الثُّلاثيَّة للماء، ويُفهَم من تصرُّفهم القسمةُ الثُّلاثيَّة للتُّراب.

والثَّاني: أن يكون مباحًا؛ فخرج به المسروق والمغصوب ونحوهما.

والثَّالث: أن يكون غير مُحتَرِقٍ؛ وخرج به المحترق؛ كالخزف إذا دُقَّ، فإنَّ التُّراب النَّاشئ من ذَٰلِكَ أصله محترقٌ، فإنَّ أصل الخزف طينٌ ٱشتدَّ - أي: قويَ - بإحراقه في النَّار على صفةٍ معلومةٍ عند أربابه، فإذا دُقَّ الخزف بعدُ لم يصحَّ التَّيمُّم به؛ لأنَّه ترابٌ محترقٌ في أصلِه.

والرَّابع: أنْ يكون له غبارٌ يعلَق باليدِ؛ أي: يلصق بها.

والرَّاجح: أنَّه لا يُشترَط فيه أنه يكون له غبارٌ.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّالثة، وفيها واجب التَّيمُّم؛ وهو: (التَّسْمِيَةُ مَعَ الذُّكْرِ)؛ أي: قول (بسم الله) مع التَّذكُّر.

ثمَّ ذكر المسألة الرَّابعة، وعَدَّ فيها فروض التَّيمُّم وأنَّها (أَرْبَعَةٌ):

(الأَوَّلُ: مَسْحُ الوَجْهِ).

(وَالثَّانِي: مَسْحُ اليَدَيْنِ إِلَى الكُوعَيْنِ)، **والكوعُ** هو: العظم النَّاتئ التَّالي للإبهام - أي: الَّذي يجيء أسفل الإبهام -، فإنَّه يُسمى كوعًا.

ومقابلُه يُسمَّى كُرسوعًا، **فالكرسوع** هو: العظم النَّاتئ أسفل الخِنصِر -والخِنصِر: بكسر الخاء والصَّاد.

(وَالثَّالِثُ: التَّرْتِيبُ)؛ بأن يقدِّم مسح وجهه على يديه.

والرَّاجح: عدم التَّرتيب، فلو قدَّم يديه على وجهه صحَّ تيمُّمه.

(وَالرَّابِعُ: مُوَالَاةٌ بِقَدْرِهَا فِي وُضُوءٍ)؛ أي: بقدر المتقدِّم في الوضوء، بأن تكون في زمنٍ ٱعتدالٍ، (وَيَسْقُطَانِ) - أي: الأخيران: التَّرتيبُ والموالاة - (مَعَ تَيَمُّمٍ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ)، فلا يلزمه ترتيبٌ ولا موالاةٌ.

فالفرق بين التَّيمُّم لوضوءٍ والتَّيمُّم لغسلٍ: أنَّ الفروضَ للتَّيمُّم عن وضوءٍ أربعةٌ، وأمَّا للتَّيمُّم عن غُسلٍ فاثنان.

ثمَّ ذكر المسألة الخامسة، وتضمَّن بيانَ (مُبْطِلَاتِهِ)، فذكر أنَّها (أَرْبَعَةٌ):

(الأَوَّلُ: مُبْطِلُ مَا تَيَمَّمَ لَهُ)، فإذا كان تيمَّم لوضوءٍ صارت نواقضُه مبطلات التَّيمُّم، وإن تيمَّم عن غُسلٍ صارت موجباتُ الغُسل مبطلاتٍ للتَّيمُّم.

(وَالثَّانِي: خُرُوجُ الوَقْتِ)؛ أي: خروج وقت الصَّلاة الَّتي تيمَّم لها؛ لأنَّ من شرطه كما سبقَ: (دُخُولُ وَقْتِ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ)، فإذا دخل الوقت تيمَّم له، فإذا خرج الوقت بطل تيمُّمه الَّذي تيمَّم به للوقت السَّابق.

وٱستثنى الحنابلة من ذَٰلِكَ صورتين:

الأولى: مَنْ تيمَّم لجمعةٍ ففاتته؛ فله أن يصلِّي الظُّهر بها؛ لأنَّ قاعدةَ المذهبِ أنَّ الظُّهر والجمعةَ مفرقتان، فهما صلاتان مستقلَّتان.

والثَّانية: إن نوى الجمع في وقت الصَّلاة الثَّانية مَن يُباحُ له الجمعُ، وقدَّم التَّيمُّم في أوَّل وقت الأولى؛ فلو قُدِّر أنَّ إنسانًا كان في سفرٍ فدخل عليه وقت صلاة الظُّهر، فتيمَّم لها، ثمَّ تثاقل عن أدائها في وقتها حتَّى دخل وقت الصَّلاة الثَّانية وهو مسافرٌ يباحُ له الجمع، فنوى الجمع بين الصَّلاتين = فإنَّه يصحُّ أن يصلِّيها مجموعتين بالتَّيمُّم الأوَّل.

(وَالثَّالِثُ: وُجُودُ مَاءٍ مَقْدُورٍ عَلَى ٱسْتِعْمَالِهِ بِلَا ضَرَرٍ)، فإذا وُجد الماء وكان قادرًا على ٱستعماله بلا ضررٍ؛ بطلَ التَّيمُّم، ووجب عليه ٱستعمالُه.

(وَالرَّابِعُ: زَوَالُ مُبِيحٍ لَهُ)؛ أي: زوالُ العذر الَّذي كان قائمًا ممَّا يتضرَّر به الإنسان، فإذا زال عُذره وجبَ عليه أن يستعملَ الماءَ وبطل تيمُّمُه.



قَالَ المُصَنِّفُ وفقه الله:

فَصْلٌ
فِي الصَّلاةِ

وَهِيَ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَعْلُومَةٌ مُفْتَتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ.

وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ نَوْعَانِ: شُرُوطُ وُجُوبٍ، وَشُرُوطُ صِحَّةٍ:

فَشُرُوطُ وُجُوبِ الصَّلَاةِ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: الإِسْلَامُ.

وَالثَّانِي: العَقْلُ.

وَالثَّالِثُ: البُلُوغُ.

وَالرَّابِعُ: النَّقَاءُ مِنَ الحَيْضِ وَالنِّفَاسِ.

وَشُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ تِسْعَةٌ:

الأَوَّلُ: الإِسْلَامُ.

وَالثَّانِي: العَقْلُ.

وَالثَّالِثُ: التَّمْيِيزُ.

وَالرَّابِعُ: الطَّهَارَةُ مِنَ الحَدَثِ.

وَالخَامِسُ: دُخُولُ الوَقْتِ.

وَالسَّادِسُ: سَتْرُ العَوْرَةِ بِمَا لَا يَصِفُ البَشَرَةَ.

فَعَوْرَةُ الذَّكَرِ البَالِغِ عَشْرًا، وَالحُرَّةِ المُمَيِّزَةِ، وَالأَمَةِ - وَلَوْ مُبَعَّضَةً -: مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ.

وَعَوْرَةُ ٱبْنِ سَبْعٍ إِلَى عَشْرٍ: الفَرْجَانِ.

وَالحُرَّةُ البَالِغَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا.

وَشُرِطَ فِي فَرْضِ الرَّجُلِ البَالِغِ سَتْرُ جَمِيعِ أَحَدِ عَاتِقَيْهِ بِلِبَاسٍ.

وَالسَّابِعُ: ٱجْتِنَابُ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهَا فِي بَدَنٍ وَثَوْبٍ وَبُقْعَةٍ.

وَالثَّامِنُ: ٱسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ.

وَالتَّاسِعُ: النِّيَّةُ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرًا من فصول كتابه، ترجم له بقوله: (**فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ**)، **ذكر فيه مسألتين كبيرتين:**

فالمسألة الأولى: في بيان حقيقتها في قوله: (وَهِيَ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَعْلُومَةٌ مُفْتَتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ).

وقوله: (مَعْلُومَةٌ)؛ يُراد به: تعيينها في الشَّرع، فإنَّ هٰذا الوصف هو المقدَّم على قولهم: (مخصوصةٌ) كما تقدَّم.

وإدخال هٰذا الوصف في الحدِّ مغنٍ عن زيادة (النِّيَّة)؛ لأنَّها من صفتها المعلومة شرعًا، فمن المعلوم في الشَّرع أنَّ الصَّلاة تكون بنيَّةٍ. أشار إلى نظيره مرعيٌّ الكَرْمِيُّ في (باب الوضوء) من «غاية المنتهى»، وتابعه شارحه الرُّحَيْبَانِيُّ؛ وكذٰلِكَ الصَّلاة لا يُحتاج إلى زيادة (بنيَّةٍ)، فالصَّلاة لا تكون إلَّا بنيَّةٍ؛ لأن قولنا: (على صفةٍ مخصوصةٍ» أو (صفةٍ معلومةٍ) تندرج فيه النِّيَّة.

والمسألة الثَّانية: ذكر فيها (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) مُعْلِمًا بأنَّها (نَوْعَانِ):

فالنَّوع الأوَّل: شروط وجوبها.

والنَّوع الثَّاني: شروط صحَّتها.

فمتى وُجدت شروط وجوبها صار العبدُ مأمورًا بأدائها واجبةً عليه، فإذا أدَّاها العبد جامعًا شروطَ صحَّتها التَّالية لها صحَّت صلاتُه، وإن أخلَّ بشيءٍ من شروط الصِّحَّة بطلت صلاتُه.

والفرق بينهما حالَ تعلُّق الصَّلاة بمَنْ لا تجب عليه وتصحُّ منه؛ كصبيٍّ مميِّزٍ؛ فإنَّ الصبيَّ المميِّز إذا صلَّى صلُح أن تصحَّ صلاتُه إذا ٱستوفى شروطَها، لكِنَّها غير واجبةٍ عليه؛ لأنَّه لم يبلغ بعدُ.

وعدَّ المصنِّف (شُرُوطَ وُجُوبِ الصَّلَاةِ أَرْبَعَةً):

(الأَوَّلُ: الإِسْلَامُ).

(وَالثَّانِي: العَقْلُ).

(وَالثَّالِثُ: البُلُوغُ).

(وَالرَّابِعُ: النَّقَاءُ مِنَ الحَيْضِ وَالنِّفَاسِ)؛ وهٰذا الشَّرط الرَّابع مختصٌّ بالنِّساء.

والشَّرطان الثَّاني والثَّالث يشير إليهما جماعةٌ من الفقهاء بقولهم: (التَّكليف)؛ لأنَّ المكلَّف عندهم هو العاقل البالغ.

والأَوْلى العدول عنه، فإنَّ الحقيقة المصطلَح عليها باسمِ (التَّكليف) دخيلةٌ على الوضع الفقهيِّ وصناعةِ الاستدلال عند أهل السُّنَّة، فمنشؤها من قول الأشاعرة في نفي الحكمة والتَّعليل عن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ، وسيأتي مزيدُ بيانٍ في «شرح الورقات» بإذن الله.

ثمَّ ذكر (شُرُوطَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ) وأنَّها (تِسْعَةٌ):

(الأَوَّلُ: الإِسْلَامُ).

(وَالثَّانِي: العَقْلُ).

(وَالثَّالِثُ: التَّمْيِيزُ).

(وَالرَّابِعُ: الطَّهَارَةُ مِنَ الحَدَثِ) بالوضوء والغسل أو بدلهما؛ وهو التَّيمُّم.

فالحدث هنا يشمل نوعين:

أحدهما: الحدث الأصغر؛ وهو: ما أوجب وضوءًا.

والآخر: الحدث الأكبر وهو: ما أوجب غُسلًا.

(وَالخَامِسُ: دُخُولُ الوَقْتِ)؛ أي: لصلاةٍ مؤقَّتةٍ، فهو المقصود هنا، فإنَّ أصل هٰذه الشُّروط تتعلَّق بالفرائض الخمس المكتوبات، وكلُّ صلاةٍ منهنَّ لها وقتٌ كما سيأتي.

(وَالسَّادِسُ: سَتْرُ العَوْرَةِ بِمَا لَا يَصِفُ البَشَرَةَ).

والعورة: الفرجان، وكلُّ ما يُستحيَا منه.

والبشرة: الجِلدة الظَّاهرة، **والَّذي لا يصفها** هو ما لا تَبِينُ من ورائه، فما كان غير مُوضِحٍ للون البشرة كان ساترًا لها بما لا يصفها، أمَّا إن ظهر لون البشرة وراء الملبوس فإنَّ السِّتر لا يتحقَّق، وهٰذا واقعٌ فيمن يتساهل بلِبس الثِّياب الشَّفَّافة من النَّاس.

ثمَّ بيَّن المصنِّف ما يتعلَّق بهٰذه الجملة من العورات، **فذكر أنَّ عورات الصَّلاة المذكورة هنا ثلاثة أنواع:**

النَّوع الأوَّل: (مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ)، وهو (عَوْرَةُ الذَّكَرِ البَالِغِ عَشْرًا، وَالحُرَّةِ المُمَيِّزَةِ، وَالأَمَةِ) المملوكة (- وَلَوْ مُبَعَّضَةً -)؛ أي: قد عَتَقَ بعضُها، وبقيَ بعضُها قِنًّا لم يَعتق - أي: رقيقًا لم يَعتق بعدُ.

والنَّوع الثَّاني: (الفَرْجَانِ): القُبُل والدبر، وهو (عَوْرَةُ ٱبْنِ سَبْعٍ إِلَى عَشْرٍ)، فمَنْ لم يبلغ عشرًا فإنَّ عورتَه الفرجان، فإذا بلغها صارت عورته ما بين السُّرَّة والرُّكبة - كما تقدَّم في سابقه.

والنَّوع الثَّالث: البدن كلُّه إلَّا الوجه، وهو عورة (الحُرَّةِ البَالِغَةِ)، فإنَّها (كُلَّهَا) في الصَّلاة عورةٌ (إِلَّا وَجْهَهَا).

والرَّاجح: أنَّ المرأة الحرَّةَ البالغةَ في الصَّلاة كلُّها عورةٌ إلا وجهها وكفَّيها وقدميها، وهو روايةٌ عن أحمدَ. ٱختارها ٱبن تيميَّة الحفيد.

والعورات المذكورة هنا عورات الصَّلاة، لا عورات النَّظر، وأمَّا عورات النظر فإن الفقهاء يذكرونها في (كتاب النِّكاح)، لا في هٰذا المحلِّ، ومن الغلط عليهم التَّسوية بين النَّوعين.

وقوله في النُّوع الأوَّل: (مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ)؛ إعلامٌ بأنَّهما ليستا منهما؛ فالرُّكبة نفسُها والسُّرَّة نفسُها خارجتان عن حقيقة العورة.

ثمَّ ذكر أمرًا زائدًا يتعلَّق بستر العورة، فقال: (وَشُرِطَ فِي فَرْضِ الرَّجُلِ البَالِغِ)؛ أي: لا نفلِه، فهو متعلِّقٌ بالفرض، في فردٍ مخصوصٍ، وهو الرَّجل البالغ دون مَنْ لم يبلغ، فيجب عليه (سَتْرُ جَمِيعِ أَحَدِ عَاتِقَيْهِ بِلِبَاسٍ)، **والعاتق**: موضع الرِّداء من المنكب، وكلُّ إنسانٍ له عاتقان، **فستر العاتق شرطٌ عند الحنابلة إذا ٱجتمع أمران**:

أحدهما: كون الصَّلاة فرضًا.

والآخر: كون المصلِّي رجلًا بالغًا.

والرَّاجح: أنَّ ستر العاتق مستحبٌّ، وهو قول الجمهور.

(وَالسَّابِعُ: ٱجْتِنَابُ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهَا فِي بَدَنٍ وَثَوْبٍ وَبُقْعَةٍ).

فالبدن: بدن المصلي.

وثوبُه: ملبُوسه.

والبقعةُ: موضعُه من الأرض الَّتي يصلِّي فيها.

والنَّجاسة التي لا يُعفى عنها: ما يمكن ٱجتنابه والتَّحرُّز منه، والمعفوُّ عنها: هي ما لا يمكن ٱجتنابه والتَّحرُّز منه.

(وَالثَّامِنُ: ٱسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ)؛ إلَّا لعاجزٍ ومتنفِّلٍ في سفرٍ مباحٍ ولو قصيرًا؛ فيصلِّي العاجز إلى الجهة الَّتي هو عليها، ويصلِّي المتنفِّل في سفرٍ مباحٍ إلى جهةِ سيره.

فيكون ٱستقبال القبلة شرطًا عند الحنابلة إلَّا في حقِّ ٱثنين:

أحدهما: العاجز؛ كالكسير الَّذي جُبرت عظمه، وعُلِّقت رجله، وجُعل وجهه إلى غير القبلة؛ فيصلِّي إلى تلك الجهة؛ لعجزه حال تعليق رجله من التَوجُّه إلى القبلةِ، وفق الأوضاع الَّتي توجد في بعض مراكز المداواة المسمَّاة بالمستشفيات.

والآخر: مَنْ كان متنفِّلًا في سفرٍ مباحٍ ولو قصيرًا.

وفرض القبلة في هٰذا الشَّرط نوعان:

أحدهما: ٱستقبال عينِها، والمراد به: أن يصيبها ببدنه كلِّه، فلا يخرج شيءٌ منه عنها، وهٰذا فرضٌ في حقِّ مَنْ كان قريبًا منها.

والآخر: إصابة جِهتها، وهٰذا فرضُ مَنْ كان بعيدًا عنها لا يقدر على معاينتها، ولا ينتهي له خبرها بيقينٍ، فيستقبل الجهةَ دون العين.

والأجهزة المستعملة اليوم في تحديد القبلة لا تجري مجرى اليقين، وإنَّما هي من جنس الظَّنِّ الغالب، فآلات اليقين مقدَّرةٌ في الشَّرع، مبيَّنةٌ عند الفقهاء، وهٰذه الآلات مقرِّبةٌ لا

محقِّقةٌ. هٰذا الأصل الكلِّيُّ لها فيما تعلَّقت به من الأحكام الفقهيَّة؛ كالصَّلاة، أو الفرائض، أو غيرهما.

وألحق الحنابلة بهٰذا مسجد النَّبيِّ صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، بأنَّ مَنْ كان في مسجده صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ففرضُه إصابةُ عينِه، ومَنْ كان قريبًا منه ففرضُه إصابة جهتها، قالوا: لأنَّ قبلتَه متيقَّنةٌ بخلاف غيره.

وهٰذا يتأتَّى حالَ كون المسجدِ فيما سبق صغيرًا على الوضع الَّذي كان عليه في عهد النَّبيِّ صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وما قربَ منه، أمَّا اليوم فقد تباعدت أطرافُه حتَّى صارت بعيدة عن عين القبلة قطعًا، وإنَّما يكون في أكثَرِه ٱستقبالُ جهتِهَا. هٰذا لو جُزِم بالأوَّل من أنَّ المسجد القديم كائنٌ مصيبًا عينَ القبلة.

(وَالتَّاسِعُ: النِّيَّةُ)، وتقدَّم بيانُ معناها.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه اللّٰه:

فَصْلٌ
فِي أرْكَانِ الصَّلاةِ وَوَاجِبَاتِهَا وَسُنَنِهَا

وَأَقْوَالُ الصَّلَاةِ وَأَفْعَالُهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: مَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا؛ وَهُوَ الأَرْكَانُ.

وَالثَّانِي: مَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا لَا سَهْوًا؛ وَهُوَ الوَاجِبَاتُ.

والثَّالِثُ: مَا لَا تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ مُطْلَقًا؛ وَهُوَ السُّنَنُ.

فَأَرْكَانُ الصَّلَاة أَرْبَعَةَ عَشَرَ:

الأَوَّلُ: قِيَامٌ فِي فَرْضٍ مَعَ القُدْرَةِ.

وَالثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ، وَجَهْرُهُ بِهَا وَبِكُلِّ رُكْنٍ وَوَاجِبٍ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ فَرْضٌ.

وَالثَّالِثُ: قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ.

وَالرَّابِعُ: الرُّكُوعُ.

وَالخَامِسُ: الرَّفْعُ مِنْهُ.

وَالسَّادِسُ: الاعْتِدَالُ عَنْهُ.

وَالسَّابِعُ: السُّجُودُ.

وَالثَّامِنُ: الرَّفْعُ مِنْهُ.

وَالتَّاسِعُ: الجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

وَالعَاشِرُ: الطُّمَأْنِينَةُ.

وَالحَادِيَ عَشَرَ: التَّشَهُّدُ الأَخِيرُ، وَالرُّكْنُ مِنْهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، بَعْدَ مَا يُجْزِئُ مِنَ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، وَالمُجْزِئُ مِنْهُ: التَّحِيَّات للهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ.

وَالثَّانِيَ عَشَرَ: الجُلُوسُ لَهُ وَلِلتَّسْلِيمَتَيْنِ.

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: التَّسْلِيمَتَانِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ مَرَّتَيْنِ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ)، وَيَكْفِي فِي النَّفْلِ وَالجَنَازَةِ تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَالرَّابِعَ عَشَرَ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ الأَرْكَانِ.

وَوَاجِبَاتُهَا ثَمَانِيَةٌ:

الأَوَّلُ: تَكْبِيرُ الانْتِقَالِ.

وَالثَّانِي: قَوْلُ (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)؛ لِإِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ.

وَالثَّالِثُ: قَوْلُ (رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ)؛ لِإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمُنْفَرِدٍ.

وَالرَّابِعُ: قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ) فِي الرُّكُوعِ.

وَالخَامِسُ: قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى) فِي السُّجُودِ.

وَالسَّادِسُ: قَوْلُ (رَبِّ ٱغْفِرْ لِي) بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

وَالسَّابِعُ: التَّشَهُّدُ الأَوَّلُ.

وَالثَّامِنُ: الجُلُوسُ لَهُ.

وَأَمَّا سُنَنُهَا فَمَا بَقِيَ مِنْ صِفَتِهَا.



قال الشَّارح وفّقه الله:

عقد المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرًا من فصول كتابه، ترجم له بقوله: (**فَصْلٌ فِي أَرْكَانِ الصَّلاةِ وَوَاجِبَاتِهَا وَسُنَنِهَا**)، **وذكر فيه ثلاث مسائلَ كبارٍ**:

فالمسألة الأولى: بيانُ أنَّ (أَقْوَالَ الصَّلَاةِ وَأَفْعَالَهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ):

(الأَوَّلُ: مَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا؛ وَهُوَ الأَرْكَانُ)؛ فإذا ترك عمدًا أو سهوًا شيئًا منها بطلت الصَّلاة.

(وَالثَّانِي: مَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا لَا سَهْوًا؛ وَهُوَ الوَاجِبَاتُ)؛ فإذا تُرك شيءٌ منها عمدًا بطلت الصَّلاة، وإذا تُرك سهوًا لم تبطل الصَّلاة وجُبرت بسجود السَّهو.

(والثَّالِثُ: مَا لَا تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ مُطْلَقًا؛ وَهُوَ السُّنَنُ).

ثم ذكر المسألة الثَّانية، وبيَّن فيها أركان الصَّلاة، فقال: (فَأَرْكَانُ الصَّلَاة أَرْبَعَةَ عَشَرَ):

(الأَوَّلُ: قِيَامٌ فِي فَرْضٍ مَعَ القُدْرَةِ)، وقيدُ (الفرضِ) مُخرجٌ النَّفلَ، فليس القيام في النَّفل ركنًا.

(وَالثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ) وهي: قول (الله أكبر) في ٱبتداء الصَّلاة، (وَجَهْرُهُ بِهَا وَبِكُلِّ رُكْنٍ وَوَاجِبٍ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ فَرْضٌ)، فيجب على الإنسان أن يجهر بتكبيرة الإحرام وبكلِّ ركنٍ وواجبٍ بقدر ما يُسمِع نفسَه؛ فيجد أثرَ صوتِه في أذنه ويميِّزه.

(وَالثَّالِثُ: قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ) مرتَّبةً متواليةً.

(وَالرَّابِعُ: الرُّكُوعُ).

(وَالخَامِسُ: الرَّفْعُ مِنْهُ).

وٱستثنى الحنابلة ركوعًا ورفعًا منه بعد ركوعٍ أوَّلٍ ورفعٍ منه في كسوفٍ وخسوفٍ في كلِّ ركعةٍ؛ فإنَّ ما بعده يكون سُنَّة ولا يكون ركنًا. ذكره ٱبن النَّجار في «المنتهى» ومرعيٌّ الكرميُّ في «غاية المنتهى».

فالرُّكوع الذي يكون ركنًا ورفعه منه ركنًا في الكسوف هو الأوَّل، وكلُّ ركعةٍ فيها ركوعان، فالمعدود ركنًا من الرُّكوع والرَّفع هو الأوَّل منهما، وأمَّا الثَّاني فسُنَّةٌ.

(وَالسَّادِسُ: الاعْتِدَالُ عَنْهُ).

(وَالسَّابِعُ: السُّجُودُ).

(وَالثَّامِنُ: الرَّفْعُ مِنْهُ).

(وَالتَّاسِعُ: الجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ).

(وَالعَاشِرُ: الطُّمَأْنِينَةُ).

(وَالحَادِيَ عَشَرَ: التَّشَهُّدُ الأَخِيرُ، وَالرُّكْنُ مِنْهُ) عند الحنابلة: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ) فقط، دون بقيَّة الصَّلاة الإبراهيميَّة، ولو على آله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، (بَعْدَ مَا يُجْزِئُ مِنَ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ)، فيأتي بما يجزئه من التَّشهُّد الأوَّلِ، ثمَّ يزيد عليه الصَّلاة على النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

(وَالمُجْزِئُ) من التَّشهُّد الأوَّل هو قولُ: (التَّحِيَّات للهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ).

والرَّاجح: أنَّ المجزئَ منه هو ما ورد عن النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بلفظه تامًّا، فيأتي به ثمَّ يصلِّي بما صحَّ عن النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

(وَالثَّانِي عَشَرَ: الجُلُوسُ لَهُ) - أي: للتَشهُّد الأخير - (وَلِلتَّسْلِيمَتَيْنِ).

(وَالثَّالِثَ عَشَرَ: التَّسْلِيمَتَانِ)، وعبارة «المنتهى» و«الإقناع»: التَّسليم؛ إلَّا أنَّ الإفصاح ببيانهما أولى؛ ليُعلم أنَّ كلَّ تسليمةٍ منها مندرجةٌ في حقيقة الرُّكن.

والرَّاجح: أنَّ الرُّكن منهما هو الأولى فقط.

ثمَّ بيَّن حقيقة التَّسليمتين، فقال: (وَهُوَ أَنْ يَقُولَ مَرَّتَيْنِ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ))، (وَيَكْفِي فِي النَّفْلِ وَالجَنَازَةِ تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ).

(وَالرَّابِعَ عَشَرَ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ الأَرْكَانِ)؛ كما ذُكِرَ.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّالثة، وتتضمَّن واجبات الصَّلاة، فذكر أنَّها (ثَمَانِيَةٌ):

(الأَوَّلُ: تَكْبِيرُ الانْتِقَالِ)؛ أي: بين الأركان، فهو ينتقل بين أركانه؛ وهو: كلُّ تكبيرٍ عدا تكبيرة الإحرام.

(وَالثَّانِي: قَوْلُ (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)؛ لِإِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ) عند الرَّفع من الرُّكوع.

(وَالثَّالِثُ: قَوْلُ (رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ)؛ لِإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمُنْفَرِدٍ)؛ يقولها الإمام والمنفرد حالَ ٱعتدالهما، ويقولها المأموم حال ٱرتفاعه.

والرَّاجح: أنَّ المأموم مثلهما، يقولها حال ٱعتداله.

(وَالرَّابِعُ: قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ) فِي الرُّكُوعِ).

(وَالخَامِسُ: قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى) فِي السُّجُودِ).

(وَالسَّادِسُ: قَوْلُ (رَبِّ ٱغْفِرْ لِي) بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ).

(وَالسَّابِعُ: التَّشَهُّدُ الأَوَّلُ).

(وَالثَّامِنُ: الجُلُوسُ لَهُ)؛ أي للتَّشهُّد الأوَّل.

وما بقي سوى الأركان والواجبات ممَّا نُقل في صفة الصَّلاة الشَّرعية فهو سننٌ، فالخارج عن الأركان والواجبات من صفة الصَّلاة يُعدُّ سُنَّةً، وهٰذا معنى قوله: (وَأَمَّا سُنَنُهَا) - أي: سنن الصَّلاة - (فَمَا بَقِيَ مِنْ صِفَتِهَا)؛ أي: المنقولة بالخبر الشَّرعيِّ[1].



(١) هنا تمام المجلس الثَّاني.

قَالَ المُصَنِّفُ وفقه الله:

فَصْلٌ
فِي مَوَاقِيتِ الصَّلاةِ

وَوَقْتُ صَلَاةِ **الظُّهْرِ** مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ - وَهُوَ مَيْلُهَا عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ - إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ صَلَاةِ العَصْرِ مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَيْهِ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ، وَهُوَ آخِرُ وَقْتِهَا المُخْتَارِ، وَمَا بَعْدَ ذَٰلِكَ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ **المَغْرِبِ** مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الأَحْمَرِ.

ثُمَّ يَلِيهِ الوَقْتُ المُخْتَارُ **لِلْعِشَاءِ** إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الأَوَّلِ، ثُمَّ هُوَ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي، وَهُوَ البَيَاضُ المُعْتَرِضُ بِالمَشْرِقِ، وَلَا ظُلْمَةَ بَعْدَهُ.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ **الفَجْرِ** مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي إِلَى شُرُوقِ الشَّمْسِ.



قال الشَّارح وفّقه الله:

عقد المصنِّف وفَّقه الله فصلًا آخرًا من فصول كتابه، ترجم له بقوله: (**فَصْلٌ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلاةِ**)، والمراد بها: المواقيت الزَّمانيَّة، لا المكانيَّة.

فإنَّ المواقيت المكانيَّة لها الأرض كلُّها ممَّا كان منها طهورًا؛ كما في الصَّحيح: «**وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**».

فذكر فيه خمسَ مسائلَ:

فالمسألة الأولى في بيان وقت الظُّهر في قوله: (وَوَقْتُ صَلَاةِ **الظُّهْرِ** مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ)، وفسَّر زوال الشَّمس بـ(مَيْلِهَا عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ) إلى الغروب، فإذا مالت إلى جهة الغروب شَرَعت في الزَّوال، فإنَّ الشَّمس تطلع من جهة المشرق، ثمَّ تترقَّى نحوَ جهة المغرب، فإذا وصلت إلى وسط السَّماء، ثمَّ مالت إلى المغرب وفارقت جهة المشرق قيل: زالتِ الشَّمس.

قال: (إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ)، فوَقْتُ صلاة الظُّهر مبتدَؤُه من وجود زوال الشَّمس، وهو ٱبتداءُ ميلِها نحو الغروب، ولا يزال هٰذا وقتًا لها حتَّى يصير ظلُّ الشَّيء مثلَه بعد ظلِّ الزَّوال؛ أي: يصير ظلُّ الشَّيء مساويًا له مع زيادةِ ظلِّ الزَّوال إليه.

فالأظِلَّة المحسوبة هنا نوعان:

أحدهما: ظلُّ الشَّيء.

والآخر: ظلُّ الزَّوال؛ والمراد به: الظِّلُّ الَّذي تتناهى إليه الأشياء عند زوال الشَّمس.

فلو قُدِّر أنَّ جِدارًا طوله مترٌ واحدٌ، وٱنتهى ظلُّه عند الزَّوال بكونه عشرة سَنتيمتراتٍ؛ فإنَّ نهاية وقت الظُّهر بأن تُضاف هٰذه السَّنتيمترات العشرة إلى ظلِّ الشَّيء.

وظلُّ الشَّيء المساوي له هو مترٌ؛ فإذا أُضيف إلى العشر سَنتيمتراتٍ صار مقداره مترًا وعشرَ سَنتيمتراتٍ؛ فيكون وقت الظُّهر هنا من ذٰلِكَ الظِّلِّ ذي العشرة سَنتيمتراتٍ؛ لأنَّ الزَّوال ٱبتدأ عنده، ثمَّ ٱنتهى لـمَّا بلغ ظلُّ الشَّيء مترًا وعشرة سَنتيمتراتٍ.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّانية، وبيَّن فيها وقت العصر بقوله: (ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ صَلَاةِ العَصْرِ مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ)، فهي تاليةٌ لها متَّصلةٌ بها، فابتداء وقتِ العصر من صيرورة ظلِّ

الشَّيء مثلَه بعد ظلِّ الزَّوال، وهو نهاية وقت الظُّهرِ، وٱنتهاؤُه (إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَيْهِ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ).

فيكون وَفق المتقدِّم محسوبًا بضربِ ظلِّ الشَّيء في ٱثنين، ثمَّ زيادةِ ظلِّ الزَّوال عليه.

فالجدار المتقدِّم ظلُّه مترٌ واحدٌ، ثمَّ إذا ضُرِب في ٱثنين صارَ مترين؛ فإذا أُضيف إليه ظلُّ الزَّوال صار مترين وعشر سَنتيمتراتٍ.

ثمَّ قال: (وَهُوَ آخِرُ وَقْتِهَا المُخْتَارِ، وَمَا بَعْدَ ذَٰلِكَ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ)؛ فالوقت الَّذي يُختار لأداء صلاة العصر هو إلى الأمد المذكور، ثمَّ ما بعد الأمد المذكور إلى غروب الشَّمس يُسمَّى وقتَ ضرورةٍ، وهو الوقتُ الَّذي يصلح لأدائها لِمَنْ له عُذرٌ، أمَّا مَنْ لا عُذرَ له فلا يجوزُ له تأخيرها.

ثمَّ ذكر المسألة الثَّالثة مبيِّنًا وقتَ المغرب، فقال: (ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ **المَغْرِبِ** مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الأَحْمَرِ).

والأحمر: صفةٌ كاشفةٌ للشَّفق، فإنَّ الشَّفق أحمر، فوقت صلاة المغرب من غروب الشَّمس، وغروبُها يتحقَّق بغياب قرصِها، فإذا غاب قرصُها ٱبتدأ وقتُها، حتَّى ينتهيَ إلى مغيب الشَّفق الأحمر.

فإذا ذهب الشَّفق الأحمر - وهو الحُمرة الَّتي تُرى بعد غياب قرص الشَّمس - يكون وقت المغرب قد ٱنتهى.

ثمَّ ذكر المسألة الرَّابعة، وفيها بيان وقت العشاء، فقال: (ثُمَّ يَلِيهِ الوَقْتُ المُخْتَارُ **لِلْعِشَاءِ** إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ)، فمبتدأُ وقت العِشاء من نهاية وقت المغرب، وهو مغيب الشَّفق الأحمر، فإذا غاب الشَّفق الأحمر دخل وقتُ العشاء.

ومنتهاهُ: (إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الأَوَّلِ)، وحساب ثُلث اللَّيل يبتدئ من غروب الشَّمس إلى طلوع الفجر الثَّاني، فتُحسب المدَّة من غروب الشَّمس إلى طلوع الفجر الثَّاني - وهو الصَّادق - ، ثمَّ تُقسم على ثلاثةٍ، ثمَّ يضافُ إلى وقت الغروب الثُّلث الأوَّل، ويُعلَم منه نهاية وقت العشاء.

فلو قُدِّر أنَّ الشَّمس تغرب في السَّاعة السَّادسة، ويطلع الفجر في السَّاعة الثَّالثة؛ فإنَّ ما بينهما عدَّته تسعُ ساعاتٍ، فإذا قُسمت السَّاعات التِّسع على ثلاثةٍ فثلثها: ثلاثةٌ، فإذا أُضيف إلى ساعة الغروب - وهي السَّادسة - صار الثُّلث الأوَّل متحقِّقًا عند السَّاعة التَّاسعة.

والرَّاجح: أنَّ منتهى وقت العشاء هو نصف اللَّيل، وهو روايةٌ عن أحمدَ.

فالسَّاعات التِّسع اللَّواتي تقدَّمن يُقسمن على اثنين فيصير النَّاتج: أربعُ ساعاتٍ ونصفٌ، فتضاف إلى السَّاعة السَّادسة، ويكون نصف اللَّيل: العاشرة والنِّصف.

ثمَّ قال: (ثُمَّ هُوَ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي)، وهو وقتٌ صالحٌ لأدائها لمَنْ لا عذر له - كما تقدَّم -، فما وراء منتصف اللَّيل إلى الفجر هو وقت ضرورةٍ، يصلح لمَنْ له عذرٌ أن يؤدِّي الصَّلاة فيه.

ثمَّ ذكر حقيقة الفجر الثَّاني فقال: (وَهُوَ البَيَاضُ المُعْتَرِضُ بِالمَشْرِقِ، وَلَا ظُلْمَةَ بَعْدَهُ)

فهو متَّصفٌ بوصفين:

أحدهما: أنَّه بياضٌ معترِضٌ؛ أي: ينتشر عَرْضًا في الأفق، وليس مستطيلًا، أي ممتدًّا في علوِّ السَّماء، فالبياض المستطيل يكون فجرًا كاذبًا.

والآخر: أنَّه لا تعقبه ظلمةٌ، بل لا يزال الضِّياء والنُّور يتزايد شيئًا فشيئًا، بخلاف الفجر الكاذب فإنَّه يستطيل في السَّماء مرتفعًا كهيئة النُّور، ثمَّ يذهب وتخلفه ظلمةٌ، ثمَّ يطلع الفجر الصَّادق.

ثمَّ ذكر المسألة الخامسة، وفيها بيان وقت الفجر، فقال: (ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ **الفَجْرِ** مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي) - المتقدِّم وصفُه - (إِلَى شُرُوقِ الشَّمْسِ)؛ أي: حتَّى تطلع الشَّمس، فإذا دخل الفجر الثَّاني دخل وقت صلاة الفجر، ولا يزال هٰذا وقتُها حتَّى تشرق الشَّمس.

وهٰذه العلامات المعروفة المقدَّرة شرعًا عُدِلَت في الأزمنة الحديثة بالأوقات المؤقَّتة بالسَّاعات، ففي كلِّ بلدٍ إسلاميٍّ تقويمٌ يُتَّبع في ذٰلِكَ.

والمعتمد في هٰذه البلاد هو تقويم أمِّ القرى، وهو معتمدٌ شرعًا من وجوهٍ كثيرةٍ، ولا تجوز مخالفتُه، وٱدِّعاء عدم صحَّته دعوى قديمةٌ من عهد شيخ شيوخنا محمَّد ٱبن إبراهيمَ.

وقد بُحثت هٰذه المسألة في زمانه، ثمَّ في زمان تلميذه عبد العزيز ٱبن بازٍ، ثمَّ في زمان المفتي الحالي متَّع الله به، وهو سماحة الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشَّيخ، وأقوالُهم متقاطرة على إثبات ذٰلِكَ، وقد كتبوا في ذٰلِكَ إلى وليِّ الأمر مرارًا والعمل جارٍ على ذٰلِكَ، فلا يجوز إحداث خلافه، ولا الدَّعوى إلى غيره؛ لأنَّ الشَّأنَ العامَّ يُرجع فيه إلى مَنْ بيده الشَّأن العامُّ وهو وليُّ الأمر، فالمعتمد هو هٰذا التَّقويمُ دون غيره.

والاختيارات الَّتي تكون لبعض أهل العلم هي متعلِّقةٌ بهم هم فيما يصنعون بأنفسهم إن أرادوا ذٰلِكَ، أمَّا الفتوى العامَّة للنَّاس فهي على هٰذا.



قَالَ المُصَنِّفُ وفقّه اللّه:

فَصْلٌ
فِي مُبْطِلاتِ الصَّلاة

وَمُبْطِلَاتُ الصَّلَاةِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ:

الأَوَّلُ: مَا أَخَلَّ بِشَرْطِهَا؛ كَمُبْطِلِ طَهَارَةٍ، وَٱتِّصَالِ نَجَاسَةٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُزِلْهَا حَالًا، وَعَدَمِ ٱسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ حَيْثُ شُرِطَ ٱسْتِقْبَالُهَا، وَبِكَشْفِ كَثِيرٍ مِنْ عَوْرَةٍ إِنْ لَمْ يَسْتُرْهُ فِي الحَالِ، وَبِفَسْخِ نِيَّةٍ، وَتَرَدُّدٍ فِيهِ، وَبِشَكِّهِ.

وَالثَّانِي: مَا أَخَلَّ بِرُكْنِهَا؛ كَتَرْكِ رُكْنٍ مُطْلَقًا؛ إِلَّا قِيَامًا فِي نَفْلٍ، وَزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ، وَإِحَالَةِ مَعْنَى قِرَاءَةٍ فِي الفَاتِحَةِ عَمْدًا، وَعَمَلٍ مُتَوَالٍ مُسْتَكْثَرٍ عَادَةً مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا؛ إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةٌ؛ كَخَوْفٍ وَهَرَبٍ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ.

وَالثَّالِثُ: مَا أَخَلَّ بِوَاجِبِهَا؛ كَتَرْكِ وَاجِبٍ عَمْدًا، وَتَسْبِيحِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ بَعْدَ ٱعْتِدَالٍ وَجُلُوسٍ، وَلِسُؤَالِ مَغْفِرَةٍ بَعْدَ سُجُودٍ.

وَالرَّابِعُ: مَا أَخَلَّ بِهَيْئَتِهَا؛ كَرُجُوعِهِ عَالِمًا ذَاكِرًا لِتَشَهُّدٍ أَوَّلٍ بَعْدَ شُرُوعٍ فِي قِرَاءَةٍ، وَسَلَامِ مَأْمُومٍ عَمْدًا قَبْلَ إِمَامِهِ، أَوْ سَهْوًا وَلَمْ يُعِدْهُ بَعْدَهُ، وَتَقَدُّمِ مَأْمُومٍ عَلَى إِمَامِهِ، وَبُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَا مُطْلَقًا.

وَالخَامِسُ: مَا أَخَلَّ بِمَا يَجِبُ فِيهَا؛ كَقَهْقَهَةٍ، وَكَلَامٍ؛ وَلَوْ قَلَّ، أَوْ سَهْوًا، أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ لِتَحْذِيرٍ مِنْ مَهْلَكَةٍ؛ وَمِنْهُ سَلَامٌ قَبْلَ إِتْمَامِهَا، وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ فِي فَرْضٍ عَمْدًا.

وَالسَّادِسُ: مَا أَخَلَّ بِمَا يَجِبُ لَهَا؛ كَمُرُورِ كَلْبٍ أَسْوَدَ بَهِيمٍ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فَمَا دُونَهَا.



قال الشَّارح وفّقه الله:

عقد المصنِّف وفَّقه الله ترجمة أخرى من تراجم كتابه، ترجم لها بقوله: (**فَصْلٌ فِي مُبْطِلاتِ الصَّلاةِ**)، **ومبطلات الصلاة**: ما يطرأ على الصَّلاة فتتخلَّف عنها الآثار المقصودة منها.

ولم يعتنِ الحنابلةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بجمع أصول مسائل المبطلات، وعدُّوها عدًّا مختلفًا، ومنهم مَنْ يفردها بترجمةٍ، ومنهم مَنْ يجعلها في (سجود السَّهو)، ومجموع ما ذكروه يقرُب من الثَّلاثين، وردُّها إلى أصولٍ كلِّيةٍ أنفعُ وأنجعُ.

وقد ذكر المصنِّف في هٰذا الفصل مسألةً كبيرةً، هي أنواع مبطلات الصَّلاة الَّتي تجمع شتات أفرادها:

فالنَّوع (الأَوَّلُ: مَا أَخَلَّ بِشَرْطِهَا)، فإنَّ للصَّلاة شروطًا تقدَّمت، فما أخلَّ بشرطها فهو مبطلٌ لها؛ (كَمُبْطِلِ طَهَارَةٍ)، فإذا بطلت الطَّهارة بحدثٍ ونحوه يكون الإخلال لاحقًا لشرط من شروط الصَّلاة، وهو رفع الحدث، فتبطل الصَّلاة.

(وَٱتِّصَالِ نَجَاسَةٍ بِهِ)؛ أي: بالمصلِّي، والمراد بالنَّجاسة هنا: ما لم يُعفَ عنه، فالمعفوُّ عنه من النَّجاسة - كَأَثَرِ الاستجمار - لا يبطلها، وذٰلِكَ إذا كان ٱتِّصال النَّجاسة غير المعفوِّ عنها به (إِنْ لَمْ يُزِلْهَا حَالًا)، فإن أزالها حالًا فإنَّ ذٰلِكَ لا يبطل صلاتَه، فمتى عَلِمَ بالنَّجاسة عليه فنفاها عن بدنه أو ثوبه أو البقعة الَّتي يصلِّي عليها؛ لم يضرَّه ذٰلِكَ.

(وَعَدَمِ ٱسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ حَيْثُ شُرِطَ ٱسْتِقْبَالُهَا)؛ أي: لغير عاجزٍ، أو متنفِّلٍ في سفرٍ؛ ولو قصيرًا؛ راكبًا أو ماشيًا.

(وَبِكَشْفِ كَثِيرٍ مِنْ عَوْرَةٍ) لا يسيرٍ؛ فإنَّ كشف اليسير لا يضرُّ، لَٰكِنَّ المبطلَ للصَّلاة ما كان كثيرًا، بشرطِ: (إِنْ لَمْ يَسْتُرْهُ فِي الحَالِ)، فإن ٱنكشف بريحٍ ونحوه وكان كثيرًا فستره في الحال؛ لم تبطل صلاته.

(وَبِفَسْخِ نِيَّةٍ)؛ أي: إبطالها، بأن ينوي الخروج من الصَّلاة، أو ينوي تغيير عينها، بأن كانت ظهرًا فينويها عصرًا، فلا تصحُّ منه ظهرًا ولا عصرًا؛ لأنَّه فسخ نيَّة الصَّلاة المتقدِّمة فبطلت، وٱبتدأ في صلاةٍ جديدةٍ ذهب بعضُها بغير نيَّتِها.

(وَتَرَدُّدٍ فِيهِ)؛ أي: في الفسخ؛ لأنَّ من شروط نيَّة الصَّلاة ٱستصحاب حُكمها باستدامتها حتَّى يفرغ من صلاته.

(وَبِشَكِّهِ)؛ أي: بشكِّه المتعلِّق بنيَّته.

والنَّوع **(الثَّانِي:** مَا أَخَلَّ بِرُكْنِهَا)، فإنَّ الصَّلاة - كما تقدَّم - لها أركانٌ، وممَّا يخلُّ بركنها ما مثَّل له بقوله: (كَتَرْكِ رُكْنٍ مُطْلَقًا)؛ كركوع، (وَزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ)، (وَإِحَالَةِ مَعْنَى قِرَاءَةٍ فِي الفَاتِحَةِ عَمْدًا)؛ كضمِّ تاء ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة:٧] أو كسرِها، بأن يقول: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ﴾، أو ﴿أَنْعَمْتِ عَلَيْهِمْ﴾، (وَعَمَلٍ مُتَوَالٍ) - أي: متتابعٍ - (مُسْتَكْثَرٍ عَادَةً) - أي: محكومٌ عُرفًا بأنَّه كثيرٌ - (مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا) - أي: خارجٍ عن الصَّلاة -، **فالعمل المبطل للصَّلاة عند الحنابلة ما جمع ثلاثةَ أوصافٍ:**

أوَّلها: تواليه متتابعًا.

والثَّاني: كثرتُه عادةً.

والثَّالث: كونُه من غير جنس أفعالها.

ويُستثنى من ذَٰلِكَ ما ذكره بقوله: (إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةٌ؛ كَخَوْفٍ وَهَرَبٍ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ)، فمع الضَّرورة لا تبطل الصَّلاة بمثله.

والنَّوع **(الثَّالِثُ:** مَا أَخَلَّ بِوَاجِبِهَا)، فإنَّ للصَّلاة واجباتٍ - كما سلف -، وممَّا يخلُّ بواجبها ما مثَّل له بقوله: (كَتَرْكِ وَاجِبٍ عَمْدًا).

(وَتَسْبِيحِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ بَعْدَ ٱعْتِدَالٍ وَجُلُوسٍ)؛ أي: بأن لا يأتيَ بتسبيح الرُّكوع (سبحان ربي العظيم) إلَّا في ٱعتداله، ولا يأتي بتسبيح السُّجود إلَّا بعد جلوسه بين السَّجدتين، أو في قيامه بعد السَّجدة الثَّانية.

(وَلِسُؤَالِ مَغْفِرَةٍ بَعْدَ سُجُودٍ)، فيؤخِّر سؤال المغفرة بين السَّجدتين (رب ٱغفر لي) ويأتي به في السُّجود.

والنَّوع (الرَّابِعُ: مَا أَخَلَّ بِهَيْئَتِهَا)، والمراد بها: صفتُها وحقيقتها، ويسمِّيه الحنابلة: نظمَها، فالمراد بنظم الصَّلاة عندهم: صورتُها ونسقُها؛ (كَرُجُوعِهِ عَالِمًا ذَاكِرًا لِتَشَهُّدٍ أَوَّلٍ بَعْدَ شُرُوعٍ فِي قِرَاءَةٍ)، فإذا قام من التَّشهُّد الأوَّل، ثمَّ شرع في قراءة الفاتحة تاركًا التَّشهُّد الأوَّل، ثمَّ رجع إليه حال كونه عالمًا ذاكرًا؛ فإنَّه تبطل صلاته ويحرم عليه الرُّجوع، لَٰكِن إن قام من التَّشهُّد الأوَّل، ولم يشرع في القراءة، ورجع؛ فإنَّ الصَّلاة عندهم لا تبطل،لَٰكِن يُكره عندهم أن يرجع إليها، فالمبطِلُ في حقِّ مَنْ رجع إلى التَّشهُّد الأوَّل عالمًا ذاكرًا هو رجوعُه بعد شروعه في القراءة.

فالرُّجوع إلى التَّشهُّد الأوَّل يكون مبطلًا بشرطين:

أحدهما: أن يكون رجوعًا إليه بعد شروع في قراءةٍ للرَّكعة الثَّالثة.

والآخر: أن يكون الرَّاجع إليه عالمًا ذاكرًا.

قال: (وَسَلَامِ مَأْمُومٍ عَمْدًا قَبْلَ إِمَامِهِ)؛ لأنَّ المأموم تابعٌ إمامَه، فإذا سلَّم قبلَه أبطلَهُ بهٰذه الهيئة في فقْد المتابعة.

(أَوْ سَهْوًا وَلَمْ يُعِدْهُ بَعْدَهُ)؛ كأن يُسلِّم سهوًا ثم ٱنتبه أنَّه ساهٍ، ثمَّ لم يعِدْه، فإذا أعاده بعد سلام إمامِه لم تبطل صلاتُه، فلو قُدِّر أنَّ أحدًا خلف الإمام سهَا وهو في التَّشهُّد الأخير، فقال: السَّلام عليكم، السَّلام عليكم، فلمَّا فرغ من سلامه وإذا به ينتبه بصوتِ إمامه

يسلِّم، فإن سلَّم مرَّةً ثانيةً بعد إمامه صحَّت صلاتُه، وأُلغِي سهوُه، وإن لم يسلِّم بطلت صلاته؛ لأنَّ المأموم في صورة الصَّلاة الشَّرعية تابعٌ للإمام.

قال: (وَبُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَا مُطْلَقًا)؛ أي: إذا بطَلَت صلاةُ إمامه بطلَت صلاته، لَكِن هٰذا ليس على وجه الإطلاق، ولِهٰذَا زاد أحد محقِّقي الحنابلة - وهو مرعيٌّ الكرميُّ - هٰذا القيد، فقال: (وَبُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَا مُطْلَقًا)، إذ قد تبطل صلاة الإمام ولا تبطل صلاة المأموم؛ كإمامٍ قام إلى خامسةٍ من رباعيَّةٍ؛ كظهرٍ أو عصرٍ، ثمَّ نُبِّه فأصرَّ ولم يرجع، فبقيَ مَنْ وراءه، وسلَّموا من صلاتهم، فصلاتهم صحيحةٌ، وصلاتُه بزيادة الخامسة باطلةٌ؛ إلَّا أن يكون ظَهَر له بطلانُ ركعةٍ من صلاتِه فجاء بركعةٍ بدلًا عنها.

ثمَّ ذكر المبطل (الخَامِسَ) بقوله: (مَا أَخَلَّ بِمَا يَجِبُ فِيهَا)؛ أي: ممَّا يرجع إلى صفتها، والمقصود برجوعه إلى صفتِها: وجودُ أصلِه فيها؛ (كَقَهْقَهَةٍ)؛ وهي: الضَّحك المصحوب بصوتٍ، سُمِّيت قهقهةً لخروج حرفين منها: القاف، والهاء، فهما أصل تركيب القهقهة.

(وَكَلَامٍ) فيها، ومن هٰذا الكلام: (سَلَامٌ قَبْلَ إِتْمَامِهَا)؛ لأنَّه كلامٌ في أثنائها، فالسَّلام يكون في آخر الصَّلاة بعد الفراغ منها، ثمَّ قال: (وَلَوْ قَلَّ) - أي: الكلام -، (أَوْ سَهْوًا)، (أَوْ مُكْرَهًا)، (أَوْ لِتَحْذِيرٍ مِنْ مَهْلَكَةٍ)، فالكلام كلُّه كيفما كانت علَّةُ صدورِه يكون مبطلًا للصَّلاة عند الحنابلة.

والرَّاجح: أنَّه إن تكلَّم سهوًا أو مكرهًا فإنَّ صلاته صحيحةٌ.

قال: (وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ فِي فَرْضٍ عَمْدًا)؛ قلَّ أو كثر؛ أمَّا في النَّفل فيُعفى عن يسير شربٍ إذا أطال القيام فيه، فاحتاج ماءً فشرب منه يسيرًا ينشِّط جسمَه ويقوي أَوْدَه؛ فيُعفى عنه في النَّفل؛ لصحَّة الأثر به عن ٱبن الزُّبير رَضِيَٱللَّهُعَنهُ.

والمبطل (**السَّادِسُ:** مَا أَخَلَّ بِمَا يَجِبُ لَهَا)، ممَّا لا تعلُّق له بصفتها، وبه يحصل التَّفريق بين الخامس والسَّادس؛ فإنَّ الخامس عائدٌ إلى ما يتعلَّق بصفتها، وأمَّا السَّادس فعائدٌ إلى ما لا يتعلَّق بصفتها.

قال: (كَمُرُورِ كَلْبٍ أَسْوَدَ بَهِيمٍ)- أي: خالصِ السَّواد، لا يخالطه لونٌ ثانٍ - (بَيْنَ يَدَيْهِ فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فَمَا دُونَهَا)، إن لم تكن له سُترةٌ؛ لأنَّ هٰذه المسافة هي منتهى السُّجود عادةً، وٱبتداء حسابها يكون من قدميه، فإذا مرَّ كلبٌ أسودُ بهيمٌ بين يديه في ثلاثة أذرعٍ فما دونها بطلت صلاتُه.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقه اللّه:

فَصْلٌ
فِي سُجُودِ السَّهْوِ

وَهُوَ سَجْدَتَانِ لِذُهُولٍ فِي صَلَاةٍ عَنْ سَبَبٍ مَعْلُومٍ.

وَيُشْرَعُ لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: زِيَادَةٍ، وَنَقْصٍ، وَشَكٍّ.

وَتَجْرِي عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ: الوُجُوبُ، وَالسُّنِّيَّةُ، وَالإِبَاحَةُ.

فَيَجِبُ إِذَا زَادَ فِعْلًا مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ؛ كَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، أَوْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا.

وَيُسَنُّ إِذَا أَتَى بِقَوْلٍ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ سَهْوًا.

وَيُبَاحُ إِذَا تَرَكَ مَسْنُونًا.

وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ نَدْبًا؛ إِلَّا إِذَا سَلَّمَ عَنْ نَقْصِ رَكْعَةٍ فَأَكْثَرَ فَبَعْدَهُ نَدْبًا، لَكِنْ إِنْ سَجَدَهُمَا بَعْدَهُ تَشَهَّدَ وُجوبًا التَّشَهُّدَ الأَخِيرَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

وَيَسْقُطُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: إِنْ نَسِيَ السُّجُودَ حَتَّى طَالَ الفَصْلُ عُرْفًا.

وَالثَّانِي: إِنْ أَحْدَثَ.

وَالثَّالِثُ: إِنْ خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ.

وَمَنْ قَامَ لِرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ جَلَسَ مَتَى ذَكَرَ.

وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا وَذَكَرَهُ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي يَلِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ؛ وَإِلَّا حَرُمَ؛ إِلَّا إِنْ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الأَوَّلَ فَاسْتَتَمَّ قَائِمًا وَلَمْ يَشْرَعْ فِي القِرَاءَةِ؛ فَيُكْرَهُ.

وَمَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ أَوْ عَدَدِ رَكَعَاتٍ - وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ - بَنَى عَلَى اليَقِينِ، وَهُوَ الأَقَلُّ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ.

وَبَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا فَلَا أَثَرَ لِلشَّكِّ.

تمَّ بِحَمْدِ اللهِ
لَيْلَةَ الأَحَدِ الحَادِي عَشَرَ مِنْ جُمَادَى الثَّانِيَةِ
سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ
بِمَدِينَةِ الرِّيَاضِ، حَفِظَهَا اللهُ دَارًا لِلإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ



قال الشَّارح وفّقه الله:

ختم المصنِّف وفَّقه الله كتابه بـ(فَصْلٌ فِي سُجُودِ السَّهْوِ)، **وذكر فيها ثمانِ مسائلَ من مسائله العظام:**

فالمسألة الأولى في بيان حقيقته، وهي المذكورة في قوله: (وَهُوَ سَجْدَتَانِ لِذُهُولٍ فِي صَلَاةٍ عَنْ سَبَبٍ مَعْلُومٍ)؛ فسجود السَّهو مركَّب من سجدتين لا سجدةٍ واحدةٍ، وهو يفارق بهٰذا سجود التِّلاوة والشُّكر، (لِذُهُولٍ فِي صَلَاةٍ)، والمراد بالذُّهول: طروءُ أمرٍ على ذهن المصلِّي يغيب معه عن المقصود، (عَنْ سَبَبٍ مَعْلُومٍ)؛ أي: مبيَّنٍ شرعًا، وهي أسباب السَّهو الَّتي ذكرها في **المسألة الثَّانية** فقال: (وَيُشْرَعُ لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: زِيَادَةٍ، وَنَقْصٍ، وَشَكٍّ)؛ فإذا وُجدت زيادةٌ في الصَّلاة، أو نقصٌ فيها، أو شكٌّ في شيءٍ منها شُرِع سجود السَّهو.

والتَّعبير بقوله: (يُشْرَعُ)؛ إشارةٌ إلى ٱنتظامِ أحكامٍ عدَّةٍ له هي المذكورة في **المسألة الثالثة**، إذ قال: (وَتَجْرِي عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ: الوُجُوبُ، وَالسُّنِّيَّةُ، وَالإِبَاحَةُ)، والمشروع يُطلَق غالبًا ويُراد به الوجوب والسُّنِّيَّة، وقد تقارنه الإباحة، ومن صورِه هٰذا الموضع عندهم، فإنَّ سجود السَّهو يكون واجبًا، ويكون سُنَّةً ويكون مباحًا، على ما ستعلمه فيما يُستقبل.

ثمَّ ذكر ما يُمثِّل به لكلِّ حُكمٍ من هٰذه الأحكام، فقال: (فَيَجِبُ إِذَا زَادَ فِعْلًا مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ؛ كَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، أَوْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا)؛ فإذا زاد الإنسان ركوعًا في صلاته، أو سلَّم منها قبل إتمامها، أو ترك واجبًا من واجباتها؛ فإنَّه يجب عليه أن يسجد للسَّهو، وهٰذه الأفراد يجمعها قولُ بعض الحنابلة: (فيجب لما تبطل الصَّلاة بتعمُّدِه)؛ أي: إذا كان متعلَّق السَّهو إذا فُعِل عمدًا بطلت به الصَّلاة؛ فإنَّ السُّجود له حينئذٍ يكون واجبًا.

فلو تعمَّد زيادة ركوعٍ بطلت صلاته، ولو تعمَّد زيادةَ سجودٍ بطلت صلاته، ولو تعمَّد الخروج منها بالسَّلام قبل إتمامها بطلت صلاته، فتكون هٰذه الأسباب موجبةً لسجود السَّهو إذا وقعت منه بغير عمدٍ.

لَٰكِنَّ ما يتعلَّق به الوجوب من الأفراد لا ينحصر فيما ذُكر، فعندهم صورٌ خارجةٌ عنها، نعم. أكثرُه يكون مندرجًا فيما ذكره بعض فقهاء الحنابلة أنَّه يجب سجود السَّهو لما تبطل الصَّلاة به تعمُّدًا.

ثمَّ ذكر متى يُسنُّ سجود السَّهو، فقال: (وَيُسَنُّ إِذَا أَتَى بِقَوْلٍ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ سَهْوًا)؛ كأن يقول: (سبحان ربِّي العظيم) في السُّجود، أو (سبحان ربِّي الأعلى) في الرُّكوع.

وٱستثنوا من ذَٰلِكَ فقالوا: (غير سلامٍ، فيجبُ عليه أن يسجد للسَّهو)، فإذا جاء بالسَّلام في غير محلِّه يكون قد سلَّم قبل إتمامها، والسَّلام من الصَّلاة قبل إتمامها يجب سجود السُّهو له.

ثمَّ ذكر متى يُباح، فقال: (وَيُبَاحُ إِذَا تَرَكَ مَسْنُونًا)؛ فإذا ترك مسنونًا من مسنوناتِ الصَّلاة أُبيح له أن يسجد له، ولَـٰكِنَّ التَّرك معلَّقٌ بإرادة الفعْل، فمَنْ أراد أن يفعل سُنَّةً في صلاته ثمَّ ذهل عنها فإنَّه يُباح له السُّجود، أمَّا مَنْ لم يرد فعْل تلك السُّنَّة فإنَّه لا يُباح له السُّجود.

ثمَّ ذكر المسألة الرَّابعة في بيان محلِّ سجود السَّهو، فقال: (وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ نَدْبًا)؛ أي: يُندَب ٱستحبابًا أن يكون قبل السَّلام، فيسجدُ سجدتين قبل سلامه، (إِلَّا إِذَا سَلَّمَ عَنْ نَقْصِ رَكْعَةٍ فَأَكْثَرَ فَبَعْدَهُ نَدْبًا)، فلو أنَّه سلَّم عن ثلاثٍ من أربعٍ، أو ٱثنتينِ من أربعٍ؛ فإنَّ المندوب في حقِّه أن يسجد بعد السَّلام، (لَـٰكِنْ إِنْ سَجَدَ) للسَّهو (بَعْدَ) السَّلام (تَشَهَّدَ) تشهُّدًا أخيرًا مرَّةً ثانيةً (ثُمَّ سَلَّمَ)، فيكون عليه بعد سجوده للسَّهو الواقع بعد سلامه تشهُّدٌ أخيرٌ، يأتي به مرَّةً ثانيةً، ثمَّ يسجد مرَّةً ثانيةً.

والرَّاجح: أنَّه يكفيه التَّشهُّد الأخير الأوَّل الَّذي أوقعه، فلو قُدِّر أنَّه يسجد لسهوه بعد سلامه؛ فإنَّه يُسلِّم، ثمَّ يسجد، ثمَّ يسلِّم، ولا يأتي بتشهُّدٍ أخيرٍ ثانٍ.

ثمَّ ذكر المسألة الخامسة، وبيَّن فيها متى يسقط سجود السَّهو، فقال: (وَيَسْقُطُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ):

(الأَوَّلُ: إِنْ نَسِيَ السُّجُودَ حَتَّى طَالَ الفَصْلُ عُرْفًا)؛ فالمعتمَد في تعيين طول الفصل وقِصَره العُرفُ، فإذا ذَهل عن أن يسجدَ لسهوه في الصَّلاة وطالَ الأمد بعد فراغه منها؛ لم يسجد.

(وَالثَّانِي: إِنْ أَحْدَثَ)؛ لأنَّ الحدث ينافي الصَّلاة، وتكونُ الموالاة قد فاتت، فلو قُدِّر أنَّه لم يسجد لسهوه، ثمَّ ٱنتقض وضوءُه بحدثٍ فإنَّ سجودَ سهوِه فاتَ محلُّه.

(وَالثَّالِثُ: إِنْ خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ) مفارقًا له؛ فمَنْ صلَّى في المسجد صلاةً سهى فيها، ثمَّ خرج من المسجد، ولم يسجد لسهوه، ثمَّ تذكَّر؛ فإنَّه لا يسجد بعد خروجه منه.

ثمَّ ذكر المسألة السَّادسة، فقال: (وَمَنْ قَامَ لِرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ جَلَسَ مَتَى ذَكَرَ)؛ لأنَّه يحرم عليه أن يزيد في الصَّلاة ما ليس منها، فمَنْ قام إلى ثالثةٍ في ثنائيَّةٍ، أو رابعةٍ في ثلاثيَّةٍ، أو خامسةٍ في رباعيَّةٍ؛ وجب عليه أن يرجع عن تلك الزِّيادة، وأن يجلسَ منها متَى ذكر؛ ولو قُدِّر أنَّه لم يذكر أنَّه زاد إلَّا بعد ركوعه، فإنَّه يجلس، فتلك الزِّيادة ملغاةٌ.

ثمَّ قال: (وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا) من واجبات الصَّلاة (وَذَكَرَهُ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي يَلِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ)؛ فإذا سهى العبدُ عن واجبٍ من واجبات الصَّلاة، وذكره قبل وصوله إلى الرُّكن الَّذي يليه من الصَّلاة وجب عليه الرُّجوع؛ (وَإِلَّا حَرُمَ)؛ أي: إذا وصل إلى الرُّكن حرُم عليه الرُّجوع، فإن كان قبلَه لم يحرم.

قال: (إِلَّا إِنْ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الأَوَّلَ فَاسْتَتَمَّ قَائِمًا وَلَمْ يَشْرَعْ فِي القِرَاءَةِ؛ فَيُكْرَهُ)؛ أي: يُكره له أن يرجع في هٰذه الحال فقط، **ومَنْ قام عنِ التَّشهُّد الأوَّل ناسيًا له فله في المذهب ثلاث أحوال:**

الأولى: أن ينهضَ ولم يستتمَّ قائمًا؛ فيجوز له الرُّجوع.

والثَّانية: أن ينهضَ ويستتمَّ قائمًا ولا يشرعَ في القراءة؛ فيكون قد ٱنتصب قائمًا، لَـٰكِن لم يبتدئِ القراءةَ، فيُكره له الرُّجوع.

والثَّالثة: أن ينهضَ ويستتمَّ قائمًا ثمَّ يشرعَ في القراءة؛ وهٰذا يحرم عليه الرُّجوع عند الحنابلة.

ثمَّ ذكر المسألة السَّابعة، فقال: (وَمَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ أَوْ عَدَدِ رَكَعَاتٍ - وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ - بَنَى عَلَى اليَقِينِ، وَهُوَ الأَقَلُّ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ)، فإذا شكَّ الإنسان في شيءٍ من أركان الصَّلاة أو عدد ركعاتها؛ بنى على اليقين، وهو الأقلُّ.

فإذا شك أصلَّى ٱثنتين أم ثلاثًا؛ جعلهما ركعتين؛ لأنَّها هي المتيقَّن، ويسجد للسَّهو.

والرَّاجح: أنَّه إن أمكنه أن يُغلِّب شيئًا فعلَ، فإن لم يمكنه التَّغليب بظنِّه بنى على الأقلِّ.

فلو قُدِّر أنَّه شكَّ أصلَّى ركعتين أم ثلاثًا، وغلب على ظنِّه أنَّه صلى ثلاثًا؛ فإنَّه يتمُّ صلاتَه بإكمال رابعةٍ في رباعيَّةٍ، لَكِن إن لم يترجَّح له أحد الجانبين فإنَّه يبني على الأقلِّ؛ لأنَّه المُتيقَّن، فيجعلها ركعتين، ويأتي بركعتين في رباعيَّةٍ.

ثمَّ ختم بالمسألة الثَّامنة، فقال: (وَبَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا فَلَا أَثَرَ لِلشَّكِّ)؛ أي: إذا فرغ من صلاته، ثمَّ طرأ عليه شكٌّ بعد صلاته؛ فإنَّ الشَّكَّ لا يؤثِّر فيه.

وقاعدة المذهبُ: أنَّ **الشَّكَّ غير مؤثِّرٍ في حالين**:

الأولى: بعد الفراغ من العبادة؛ فإذا فرغ العبد من العبادة وٱنتهى منها؛ لم يؤثِّر شكُّه بعدها.

والحال الثَّانية: إذا كان الشَّكُّ طاغيًا على العبد، حاكمًا عليه، موسوِسًا فيه، فإذا كثُرت الشُّكوك على العبد أُلغي أثرها في حقِّه؛ قطعًا للوسوسة، فإنَّ الوسوسة تُحسَم بعدم التَّجاري معها، فإذا قطعها الإنسانُ ولم يعتدَّ بهٰذا الشَّكِّ لما علم من نفسه كثرتُه؛ برئَ مع المتابعة والاستدامة، وإنِ ٱستسلم لهٰذه الواردات الَّتي تتكاثر على قلبه فإنَّها تغلب عليه حتَّى يصير موسوسًا، فيعظم ذهولُه عن الصَّلاة.

وهٰذا آخر البيان على هٰذا الكتاب بما يحتمله المقام.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي ثلاثَةِ مَجالِس
آخِرُهَا لَيْلَةَ الخَمِيسِ الثَّاني مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الآخِرِ
سَنَةَ ستٍّ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمائَةِ وَالأَلْفِ
فِي المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِمَدِينَةِ الرَّسُولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ




الكتاب
الثاني
عشر

سلسلة شروحات وتطريزات فضيلة الشيخ

شرح

خلاصة تعظيم العلم

صنف الكتاب وأملى شرحه معالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

شرح

خلاصة تعظيم العلم

قال المصنف وفَّقه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ المُعَظَّمِ بِالتَّوْحِيدِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ المَخْصُوصِ بِأَجَلِّ المَزِيدِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي الفَضْلِ وَالرَّأْيِ السَّدِيدِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَٰذِهِ مِنْ كِتَابِي «تَعْظِيمُ العِلْمِ» خُلَاصَةُ اللَّفْظِ، أُعِدَّتْ بِالْتِقَاطِهَا لِمَقْصَدِ الحِفْظِ، فَاسْتُخْرِجَ مِنْهُ لِلْمَنْفَعَةِ المَذْكُورَةِ اللُّبَابُ، وَجُعِلَ فِيهِ الأُنْمُوذَجُ مِنْ كُلِّ بَابٍ؛ لِيَكُونَ فِي نُفُوسِ الطَّلَبَةِ شَمْسَ النَّهَارِ، وَيَتَرَشَّحُوا بَعْدَهُ إِلَى العَمَلِ وَالادِّكَارِ.

فَأَسْأَلُ اللهَ لِي وَلَهُمْ لُزُومَ مَعَاقِدِ التَّعْظِيمِ، وَالفَوْزَ بِجَوَامِعِ فَضْلِهِ العَظِيمِ.



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ٱبتدأ المصنِّف وفَّقه الله كتابه بالبسملة؛ ٱتِّباعًا للمنقول في السُّنَّة النَّبويَّة في مراسلات النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثـمَّ أردفها بالحمدلة، ثمَّ ثلَّث بالصَّلاة والسَّلام على محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله وصحبه.

ثمَّ ذكر أنَّ هَٰذِهِ النُّبذة - وهي كتاب «خلاصة تعظيم العلم» - هي من كتاب له آخر ٱسمه «تعظيم العلم» (خُلَاصَةُ اللَّفْظِ)؛ أَيْ: نُقَاوَتُهُ؛ فَخُلَاصَةُ الشَّيْءِ: هِيَ نَقَاوَةُ الشَّيء، وَيُقَالُ: نَقَاوَةٌ - بِفَتْحِ النُّونِ -، وَنُقَايَةٌ - بِضَمِّهَا -، وَلَا يَصِحُّ النِّقَايَةُ - بِكَسْرِهَا -؛ فمِنَ اللَّحن المشهور قولهم: (نِقاية كذا وكذا)، والصَّواب: (نُقاية كذا وكذا).

ثمَّ ذكر أنَّ الحامل له على جَعْل هَٰذِهِ الخلاصة أنَّه أعدها (بِالْتِقَاطِهَا لِمَقْصَدِ الحِفْظِ)؛ لأنَّ ما

أُريد حِفْظُه حَسُن تقليل لفظِه، فاللَّفظ يُقَلَّلُ ليُحفَظ، ويُكَثَّرُ ليُفهَم.

ثمَّ بيَّن السَّبيل الَّتي أدَّت إلى جَعْل هَٰذِهِ الخلاصة بقوله: (فَاسْتُخْرِجَ مِنْهُ لِلْمَنْفَعَةِ المَذْكُورَةِ اللُّبَابُ، وَجُعِلَ فِيهِ الأُنْمُوذَجُ مِنْ كُلِّ بَابٍ)، **فمدار هَٰذِهِ الخلاصة في صَنعتها على أمرين:**

أحدهما: أنَّها ٱحتوت لُباب كتاب «تعظيم العلم»، **ولُباب الشَّيء**: خالِصُه.

والآخر: أنَّه جُعِل فيه الأُنْمُوذَجُ مِنْ كُلِّ بَابٍ؛ والأُنْمُوذَجُ هُوَ: المِثَالُ المُحْتَذَى، ؛ فجُعِل في كلِّ بابٍ مثالٌ يُحتذَى به يدلُّ على باقيه، وَالأُنْمُوذَجُ - بِهَمْزٍ فِي أَوَّلِهِ -، وَيُقَالُ أَيْضًا: النَّمُوذَجُ - بِلَا هَمْزٍ.

وٱختُلِف في عربيَّته على قولين:

أحدهما: أنَّه عربيٌّ صريحٌ.

والآخر: أنَّه أعجميٌّ عُرِّب فصار من الفصيح.

ثمَّ ذكر الباعث له على وضع هَٰذِهِ الخلاصة فقال: (لِيَكُونَ فِي نُفُوسِ الطَّلَبَةِ شَمْسَ النَّهَارِ، وَيَتَرَشَّحُوا بَعْدَهُ إِلَى العَمَلِ وَالادِّكَارِ)؛ **فمنفعة ٱختصاره ترجع إلى أمرين:**

أحدهما: بأن يكون واضحًا بيِّنًا كشمس النَّهار، وبها يُضرَب المثل في الوضوح والبيان.

والآخر: الترشُّح بعده إلى العمل والادِّكار - أي التَّهيُّؤ له -، بأن تُرَقَّى النُّفوس بعد التلقِّي إلى العمل والادِّكار.

والادِّكار هو: الاتِّعَاظ وَالاعْتِبَار، أَصْلُـــــــهُ: الاذْدِكَارُ - بِذَالٍ ثُمَّ دَالٍ -، ثُم أُبْدِلَتِ الذَّالُ دَالًا وَأُدْغِمَتْ فِي الأُخْرَىٰ، فَصَارَتْ (الادِّكَارُ).

ثمَّ ختم المصنِّف ديباجة كتابه بدعاء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له ولِمَنْ تلَقَّىٰ كتابه من الطَّلبة بـ(لُزُومِ مَعَاقِدِ التَّعْظِيمِ، وَالفَوْزِ بِجَوَامِعِ فَضْلِهِ العَظِيمِ) - جعلنا الله وإيَّاكم مِمَنْ يُعَظِّم العلم ويفوز من الله بفضله العظيم.

قال المصنف وفَّقه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ عَدَدَ مَنْ تَعَلَّمَ وَعَلَّمَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ حَظَّ العَبْدِ مِنَ العِلْمِ مَوْقُوفٌ عَلَى حَظِّ قَلْبِهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ وَإِجْلَالِهِ، فَمَنِ امْتَلَأَ قَلْبُهُ بِتَعْظِيمِ العِلْمِ وَإِجْلَالِهِ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لَهُ، وَبِقَدْرِ نُقْصَانِ هَيْبَةِ العِلْمِ فِي القَلْبِ، يَنْقُصُ حَظُّ العَبْدِ مِنْهُ، حَتَّى يَكُونَ مِنَ القُلُوبِ قَلْبٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ العِلْمِ.

فَمَنْ عَظَّمَ العِلْمَ لَاحَتْ أَنْوَارُهُ عَلَيْهِ، وَوَفَدَتْ رُسُلُ فُنُونِهِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِهِمَّتِهِ غَايَةٌ إِلَّا تَلَقِّيهِ، وَلَا لِنَفْسِهِ لَذَّةٌ إِلَّا الفِكْرُ فِيهِ، وَكَأَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ الدَّارِمِيَّ الحَافِظَ لَمَحَ هَذَا المَعْنَى، فَخَتَمَ (كِتَابَ العِلْمِ) من سُنَنِهِ المُسَمَّاةِ بِـ«المُسْنَدُ الْجَامِعُ» بِبَابٍ فِي إِعْظَامِ العِلْمِ.

وَأَعْوَنُ شَيْءٍ عَلَى الوُصُولِ إِلَى إِعْظَامِ العِلْمِ وَإِجْلَالِهِ: مَعْرِفَةُ مَعَاقِدِ تَعْظِيمِهِ، وَهِيَ الأُصُولُ الجَامِعَةُ، المُحَقِّقَةُ لِعَظَمَةِ العِلْمِ فِي القَلْبِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا كَانَ مُعَظِّمًا لِلْعِلْمِ مُجِلًّا لَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَلِنَفْسِهِ أَضَاعَ، وَلِهَوَاهُ أَطَاعَ، فَلَا يَلُومَنَّ - إِنْ فَتَرَ عَنْهُ - إِلَّا نَفْسَهُ، (يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ)، **وَمَنْ لَا يُكْرِمُ العِلْمَ لَا يُكْرِمُهُ العِلْمُ.**



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف مقدِّمةً ثانيةً بعد المقدِّمة الأولى.

والفرق بينهما: أنَّ تلك المقدمة السَّابقة هي مقدمة كتاب «خلاصة تعظيم العلم»، وهَٰذِهِ المقدِّمة الثَّانية هي مقدِّمة «تعظيم العلم»، وٱختصرها على النَّحو الَّذي جرى عليه في كتابه؛ فهي مُختصَر خطبته كسائر ما بقي من الكتاب؛ فإنَّه موضوعٌ على وجهٍ مختصرٍ.

وزاد في هَٰذِهِ المقدِّمة فيما ٱستفتح به على سابقتها: ذِكْر الشَّهادتين؛ ففيها زيادةٌ على مقدِّمة «الخلاصة» ذِكْرَ الشَّهادتين، وهما: الشَّهادة لله بالوحدانيَّة، ولمحمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرِّسالة.

ثمَّ ذكر بعدُ أنَّ (حَظَّ العَبْدِ مِنَ العِلْمِ) – وهو: نصيبُه، فالحظُّ هو: النَّصيب – (مَوْقُوفٌ عَلَى حَظِّ قَلْبِهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ وَإِجْلَالِهِ)؛ أي: مُرْتَهنٌ بقدر ما يكون في قلبه من تعظيم العلم وإجلاله؛ فالعلم الَّذي يحوزه العبد يكون ملائمًا للحال الَّتي يكون عليها قلبُه من تعظيم العلم وإجلالِه، فإنَّ القلوب تتفاوت حظوظها فيما تحوزه من العلم باعتبار ٱختلاف حظوظها من تعظيم العلم وإجلاله، وهو الَّذي ذكره في قوله: (فَمَنِ ٱمْتَلَأَ قَلْبُهُ بِتَعْظِيمِ العِلْمِ وَإِجْلَالِهِ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لَهُ، وَبِقَدْرِ نُقْصَانِ هَيْبَةِ العِلْمِ فِي القَلْبِ، يَنْقُصُ حَظُّ العَبْدِ مِنْهُ، حَتَّى يَكُونَ مِنَ القُلُوبِ قَلْبٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ العِلْمِ).

والعلم المراد هنا هو: العلم النَّافع الَّذي يورِث العمل، وتتجلَّى أنوارُه على صاحبه فهمًا، وإصلاحًا، ودعوةً، وإرشادًا.

فلا يُراد بالعلم مجرَّدُ جمْعِ المعلومات، فإنَّك ترى من الخلق مَنْ لا يقيم تعظيم العلم وإجلاله في قلبه، وتراه حائزًا شيئًا من العلم، لكِنَّ العلم الَّذي حازَه موقوفٌ على المعلومات فقط؛ فلا تجد لـهَٰذَا العلم أثرًا في عمله، ولا في دعوته، ولا في إصلاحه، ولا إرشاده، ولا تُفتَح له مُغلقات العلوم، ومشكلات الفهوم، فهو مجرد جمَّاعٍ للمعلومات.

والعلم الَّذي ينفع العبد هو الَّذي يدعوه إلى العمل ويحيطُ العبدَ هيبةً، وفهمًا، وإدراكًا، وإصلاحًا، وإرشادًا، وبه يتباين الخلق.

ثـمَّ قال مُبيِّنا أثر تعظيم العلم على القلب: (فَمَنْ عَظَّمَ العِلْمَ لَاحَتْ أَنْوَارُهُ عَلَيْهِ)؛ أي: ظهرت أنوارُه عليه، (وَوَفَدَتْ رُسُلُ فُنُونِهِ إِلَيْهِ)؛ أي: قدِمت رسُل فنونه إليه، فصار نور العلم عليه، وأصاب حظًّا من فهْمِ فنون العلم والمشاركة فيها.

قال: (وَلَمْ يَكُنْ لِهِمَّتِهِ غَايَةٌ إِلَّا تَلَقِّيه، وَلَا لِنَفْسِهِ لَذَّةٌ إِلَّا الفِكْرُ فِيهِ)، فمتى ٱستوى في القلب تعظيم العلم صارت هِمَّة طالبه تَتعلَّى في جمْعه، ووجدَ لذَّةً يأنس فيها بالعلم تُغنيه عن كلِّ لذَّةٍ.

ثـمَّ ذكر أنَّ أحد الحُفَّاظ - وهو أبو محمَّدٍ الدَّارميُّ، وٱسمُه: عبد الله بن عبد الرَّحْمَٰنِ السَّمرقنديُّ الحافظ صاحب «سنن الدَّارميِّ» وغيرها - (لَـمَحَ هَٰذَا المَعْنَى، فَخَتَمَ (كِتَابَ العِلْمِ) من سُنَنِهِ الـمُسَمَّاةِ بِـ«المُسْنَدُ الْجَامِعُ» بِبَابٍ فِي إِعْظَامِ العِلْمِ)، فإنه ٱفتتح بقوله: (كتاب العلم)، ثمَّ أورد فيه أبوابًا، جعلَ في كلِّ بابٍ أحاديثَ وآثارًا، ثمَّ ختم تلك الأبواب ببابٍ في إعظام العلم؛ للإنباه إلى أنَّ ما تقدَّم ذِكْرُه من أبواب العلم في أنواعه وأدبه وتحصيله مردُّها جميعًا إلى وجود هَٰذَا المعنى، وهو: إعظام العلم في القلب.

فإذا وَجَد العبدُ في قلبه إعظام العلم وإجلاله حصَّل الخير فيما يطلبه من العلم، وإذا فُقِد هَٰذَا المعنى من قلبه لم ينلِ الخير العظيم في العلم.

ثـمَّ بيَّن المصنِّف - وفَّقه الله - السَّبيل الموصلة إلى حيازة القلبِ تعظيمَ العلم وإجلالَه؛ فقال: (وَأَعْوَنُ شَيْءٍ عَلَى الوُصُولِ إِلَى إِعْظَامِ العِلْمِ وَإِجْلَالِهِ: مَعْرِفَةُ مَعَاقِدِ تَعْظِيمِهِ)؛ فأَجلُّ شيء يعينك على أن تكون مُعظِّمًا للعلم مُجِلًّا له هو: معرفتك بمعاقد تعظيم العلم.

والمراد بـ(معاقد تعظيم العلم) المذكور في قوله: (وَهِيَ الأُصُولُ الـجَامِعَةُ، الـمُحَقِّقَةُ لِعَظَمَةِ العِلْمِ فِي القَلْبِ)، فهي أصولٌ كلِّيَّةٌ في مواردَ متعدِّدةٍ، يتحقَّق بها تعظيم العلم في القلب إذا ٱستعملها العبدُ.

فمثلًا: أوَّلُ تلك المعاقد: تطهير وِعاء العلم، فإذا ٱعتنيتَ بتطهير وعاء العلم - وهو القلب - رميتَ بسهمٍ في تعظيمه، فإذا ٱنتقلت إلى معقدٍ آخرٍ رميتَ سهمًا ثانيًا، فإذا ٱنتقلت إلى معقدٍ ثالثٍ رميتَ سهمًا ثالثًا، و**على كثرة السِّهام تكون كثرة الصَّيد**، فإنَّ الصَّائد الَّذي يخرج ومعه من آلة الصَّيد سهامٌ كثيرةٌ أحرى بأن يُدرِك صيدًا كثيرًا من صائدٍ لا يكون معه إلَّا سهمٌ أو سهمان، فضلًا عن أن يكون قد خرج بيديه يرجو الصَّيد ولا سهمَ له.

فكذَٰلِكَ الملتمسون للعلم؛ لا يحوزون العلم بشيءٍ أكثر من أن يكون مُعظِّمين له في قلوبهم، فإنهم إذا عظَّموا العلم في قلوبهم جمعوا عُدة صالحةً لقبول نفوسهم له، وإذا فُقِدت هَٰذِهِ العُدَّة فإن العلم يُفقَد منهم.

وكما سلف: فليس المراد من العلم جمْع المعلومات، لَٰكِنَّ المراد هو: العلم النَّافع الَّذي تظهر بركته على العبد عملًا، وهدايةً، ودعوةً، وإرشادًا، وإصلاحًا؛ فإنَّك ترى من النَّاس مَنْ يجمع معلوماتٍ، فهو حائزٌ للعلم، لَٰكِنَّ هَٰذا العلم الَّذي عنده لا حقيقة له؛ لأنَّه يُفقَد منه في أحوالِه، فعمله على خلاف العلم، ولا أثر للعلم الَّذي معه في دعوة النَّاس ولا تعليمهم، ولا نَشْر الخير، ولا السَّعي في هداية الخلق إلى الصِّراط المستقيم.

ثمَّ قال بعدُ: (فَمَنْ أَخَذَ بِهَا) - أي: بمعاقد تعظيم العلم - (كَانَ مُعَظِّمًا لِلْعِلْمِ مُجِلًّا لَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا) - أي: بفقدانها منه - (فَلِنَفْسِهِ أَضَاعَ)؛ فمآل الخيبة والخسار لا ترجع على العلم، فالعلم يبقى عزيزًا، فحقيقة العلم هي دين الإسلام، ودين الإسلام باقٍ حتَّى يرث الله الأرض ومَنْ عليها، ولَٰكِنَّ الَّذي يعود عليه الأثر الوخيم لعدم تعظيم العلم هو السَّاعي في تلقِّيه.

قال: (وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَلِنَفْسِهِ أَضَاعَ، وَلِهَوَاهُ أَطَاعَ)؛ لأنَّ العبد لا يخرج عن ٱمتثال المأمور بشيءٍ أشدَّ عليه من الهوى، فإنَّ الهوى يمنع النَّفس من حمْلها على المأمورات، فإذا ٱعتبرتَ جملةً من هَٰذِهِ من المعاقد المذكورة في هَٰذا الكتاب وجدتَ الهوى ينازع العبد فيها.

فمثلًا: من المعاقد المذكورة فيه (**سلوك الجادة الموصلة إليه**)؛ أي: سلوك الطَّريق الَّذي يوصِل إلى العلم.

وستجد في نفسك وفي النَّاس ٱجتذاب الهوى للخلق بإخراجهم عن تلك الجادَّة؛ فسيأتي في نعت تلك الجادَّة أنَّها تكون بتحصيل أصول العلم حِفظًا وفهمًا، وأنتَ تسمع اليوم مَنْ يقول: إنَّه لا حاجة إلى الحفظ في العلم؛ فهٰذا له نصيبٌ من قول المصنِّف: (فَلِنَفْسِهِ أَضَاعَ، وَلِهَوَاهُ أَطَاعَ)؛ لأنَّ كلَّ مقتبسٍ علمَ الشَّريعة من عهد الصَّحابة فمَنْ بعدهم لا ينازعون في قيام العلم على الحِفظ، وقد دلَّ القرآن والسُّنَّة والإجماع والعقل والفطرة على أنَّه لا علم إلَّا بحفظٍ، حتَّى قال شيخ شيوخنا محمَّد بن عبد العزيز بن مانعٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إرشاد الطُّلَّاب»: «لا شكَّ عند العقلاء أنَّ العلمَ لا يُنال إلَّا بحفظٍ». ٱنتهى كلامه، فإذا ٱعتبرتَ هٰذِهِ الحال وجدتَ لها حظًّا من قوْل المصنِّف: (وَلِهَوَاهُ أَطَاعَ).

ثمَّ قال بعدُ: (فَلَا يَلُومَنَّ - إِنْ فَتَرَ عَنْهُ -) - أي: ٱنقطع عنه، فالفتور: الانقطاع -[(١)] (إِلَّا نَفْسَهُ).

ثمَّ قال بعدُ: ((يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ))؛ وهو مثلٌ يُضرَب لِمَنْ سعى في إهلاك نفسه، وفرَّط في حِفظها، وأصله أنَّ رجلًا أراد أن يقطع نهرًا، وكان لا يُحسِن السِّباحة، ومعه قِربَةٌ، فنفخها حتَّى ٱمتلأت هواءً، ثمَّ ٱحتضنها، وألقى بنفسه في النَّهر يرجو أن يقطعه بهٰذِهِ الحال،

(١) ومن اللَّحن الشَّائع عند النَّاس قولهُم: (في الفترة من كذا إلى كذا)، فإنَّ هَٰذَا معناه: (في الانقطاع من كذا إلى كذا)، فمثلًا يقولون: (سيُعقَد درسٌ علميٌّ من الفترة بعد صلاة العصر إلى بعد صلاة العشاء)، فمعناه: (من الانقطاع من بعد صلاة العصر إلى بعد صلاة العشاء)، والصَّواب أن يقال: (في المدَّة من بعد صلاة العصر إلى بعد صلاة العشاء)؛ فأصل هَٰذه المادَّة عن أهل العربيَّة هي: (الانقطاع)، ومنه: الفتور؛ وهو: تكاسل النَّفس عن العمل، وثُقلها عليه.

فلما توسَّط النَّهر تسرَّب هواؤها فغَرِق ولم يستطع أن يواصل سيره، فضُرِب هَٰذَا المثل فيه (يداك أوكتا وفوك نفخ)، ومعنى: (يداك أوكتا)؛ أَيْ: هُمَا اللَّتَانِ شَدَّتَا حَبْلَ هٰذِهِ القِرْبَة.

قال: (**وَمَنْ لَا يُكْرِمُ العِلْمَ لَا يُكْرِمُهُ العِلْمُ**)؛ أي: مَنْ لا يقوم بحقِّ العلم من الإكرام فإنَّ العلم لا يُكرمه، ومَنْ لم يقم بالعلم لم يقمِ العلمُ به، ومَنْ أكرم العلم وصانَه وعظَّمه فإنَّ العلم يرفعه، وفي هَٰذَا أشياءُ كثيرةٌ لا تنقضي النَّفس منها عجبًا.

فمن أَخْبَارِ بَعْضِ مَنْ سَبَقَ: أَنَّهُ رُئِيَ فِي المَنَامِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَ اللهُ بِكَ؟، فَقَالَ: غَفَرَ اللهُ لِي، فَقِيلَ: بِمَ؟، فَقَالَ: بِأَنِّي وَجَدْتُ وَرَقَةً مِنْ كِتَابٍ فِي العِلْمِ عَلَى الأَرْضِ فَرَفَعْتُهَا؛ فَغَفَرَ اللهُ لِي. وفي هَٰذَا المعنى آياتٌ وأحاديثُ كثيرةٌ.



قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الأَوَّلُ
تَطْهِيرُ وِعَاءِ العِلْمِ

وَهُوَ القَلْبُ؛ وَبِحَسَبِ طَهَارَةِ القَلْبِ يَدْخُلُهُ العِلْمُ، وَإِذَا ٱزْدَادَتْ طَهَارَتُهُ ٱزْدَادَتْ قَابِلِيَّتُهُ لِلْعِلْمِ.

فَمَنْ أَرَادَ حِيَازَةَ العِلْمِ فَلْيُزَيِّنْ بَاطِنَهُ وَيُطَهِّرْ قَلْبَهُ مِنْ نَجَاسَتِهِ؛ **فَالعِلْمُ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْقَلْبِ النَّظِيفِ**.

وَطَهَارَةُ القَلْبِ تَرْجِعُ إِلَى أَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: طَهَارَتُهُ مِنْ نَجَاسَةِ الشُّبُهَاتِ.

وَالآخَرُ: طَهَارَتُهُ مِنْ نَجَاسَةِ الشَّهَوَاتِ.

وَإِذَا كُنْتَ تَسْتَحِي مِنْ نَظَرِ مَخْلُوقٍ مِثْلِكَ إِلَى وَسَخِ ثَوْبِكَ، فَاسْتَحِ مِنْ نَظَرِ اللهِ إِلَى قَلْبِكَ، وَفِيهِ إِحَنٌ وَبَلَايَا، وَذُنُوبٌ وَخَطَايَا.

فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ**».

مَنْ طَهَّرَ قَلْبَهُ فِيهِ العِلْمُ حَلَّ، وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ مِنْهُ نَجَاسَتَهُ وَدَّعَهُ العِلْمُ وَٱرْتَحَلَ.

قَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: «حَرَامٌ عَلَى قَلْبٍ أَنْ يَدْخُلَهُ النُّورُ وَفِيهِ شَيْءٌ مِمَّا يَكْرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ».



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

لما بيَّن المصنِّف وفَّقه الله أنَّ نيلَ العلم موقوف على تعظيمه، وأنَّ تعظيمه يُدرَك بمعرفة معاقد التَّعظيم؛ شرع يبيِّن تلك المعاقد واحدًا واحدًا، وٱبتدأها بالمعقد الأوَّل، وهو: (**تطهير وِعاء العلم**)، فإنَّ كلَّ شيءٍ له وِعاءٌ يُجعَل فيه، ووعِاء العلم: القلب، فما يُدرَك من العلم بالحفظ والفهم والنَظر والتَّأمُّل والبحث مردُّه أجمع إلى القلب.

ومنزلة العلم من القلب على قدر ما يكون له من الطَّهارة؛ كما قال: (وَبِحَسَبِ طَهَارَةِ القَلْبِ يَدْخُلُهُ العِلْمُ، وَإِذَا ٱزْدَادَتْ طَهَارَتُهُ ٱزْدَادَتْ قَابِلِيَّتُهُ لِلْعِلْمِ)؛ فالقلب الصَّالح لاستقبال العلم يدخله العلم، والقلب الَّذي لا يصلح للعلم لا يدخله العلم، والَّذي يكون مخلوطًا بالصَّلاح والفساد يكون له حظٌّ من العلم بحسب ما عنده من الصَّلاح، ويفوته حظٌّ من العلم بقدر ما عنده من الفساد.

ثمَّ قال: (فَمَنْ أَرَادَ حِيَازَةَ العِلْمِ) - أي: نيْله وجمْعه - (فَلْيُزَيِّنْ بَاطِنَهُ وَيُطَهِّرْ قَلْبَهُ مِنْ نَجَاسَتِهِ؛ **فَالعِلْمُ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْقَلْبِ النَّظِيفِ**)، والنَّاس ٱعتادوا أن يحفظوا الجواهر النَّفيسة عندهم - كالذَّهب والفضَّة والعقيق والألماس - في أوعيةٍ صالحةٍ لِحفظها، والعلم أشرف من هَـٰذِهِ الجواهر؛ لأنَّ منفعة العلم تبقى في الحياة وبعد الممات، وأمَّا هَـٰذِهِ الجواهر فغاية ما يُدرَك لها من النَّفع إن وُجد وسلمت من مضرَّة العبد يكون في حال الحياة فقط، فإذا كانت هَـٰذِهِ الأعيان تُحفَظ فيما يصلُح لها؛ فالعلم لا يصلُح حِفظه، وكَنزه، وجَمْعه = إلَّا في وعاءٍ صالحٍ له، وهو: القلب النَّظيف.

ثمَّ بيَّن ما تُدرَك به طهارة القلب فقال: (وَطَهَارَةُ القَلْبِ تَرْجِعُ إِلَى أَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: طَهَارَتُهُ مِنْ نَجَاسَةِ الشُّبُهَاتِ. وَالآخَرُ: طَهَارَتُهُ مِنْ نَجَاسَةِ الشَّهَوَاتِ)، **فإنَّ النَّجاسات الَّتي تهجم على القلب فتُلَطِّخه** - وهي: أمراض القلوب - **ترجع إلى هَـٰذين النَّوعين:**

فأحدهما: نجاسة الشَّهوة.

والآخر: نجاسة الشُّبهة.

ولا يكون القلب طاهرًا حتَّى تُرفَع هاتان النَّجاستان منه.

ثمَّ قال: (وَإِذَا كُنْتَ تَسْتَحِي مِنْ نَظَرِ مَخْلُوقٍ مِثْلِكَ إِلَى وَسَخِ ثَوْبِكَ) - أي: ما يكون من القذر الظَّاهر على ثوبك الَّذي تلبسُه -؛ فأولى لك أن تجيب إلى ما دعاك إليه بقوله: (فَاسْتَحِ مِنْ نَظَرِ اللهِ إِلَى قَلْبِكَ، وَفِيهِ إِحَنٌ وَبَلَايَا، وَذُنُوبٌ وَخَطَايَا)؛ لأنَّ مُنتهى نظر النَّاس منك إلى ظاهرك، وأمَّا نظر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى إليك فإنَّه لا يقتصر على الاطِّلاع على ظاهرك، بل له سُبْحَانَهُوَتَعَالَى اطِّلاعٌ كاملٌ عليك ظاهرًا وباطنًا، فإذا كنتَ إذا أردتَ أن تخالط النَّاس في مجامعهم وجوامعهم حسَّنتَ هندامكَ وطهَّرتَ ثوبك وبدنَكَ؛ فأدعى أن يكون هَٰذَا حال معاملتك مع ربِّك سُبْحَانَهُوَتَعَالَى في باطنك، بأن يكون قلبُك طاهرًا، فتستحي من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أن ينظر إلى قلبك متَّسخًا (فِيهِ إِحَنٌ وَبَلَايَا، وَذُنُوبٌ وَخَطَايَا).

ثمَّ ذكر حديث (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ**»)؛ وفيه **أنَّ نَظَرَ الله من العبد له موقعان**:

أحدهما: نظرُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى إلى قلبه.

والآخر: نظر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى إلى عمله.

فالمنظور إليه من أحدنا من الله عَزَّوَجَلَّ يرجع إلى قلبه وعمله؛ فيحتاج العبد إلى قلبٍ نقيٍّ طاهرٍ، وإلى عملٍ صالحٍ ظاهرٍ، فإذا نظر الله إلى قلبك كان قلبك نقيًّا طاهرًا، وإذا نظر إلى عملِك كان عملُك صالحًا ظاهرًا، فبحسب ما يكون للعبد من كمال هَٰذَين الأمرين - طهارة القلب، وصلاح العمل - تكون عناية الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى به، فإنَّ كفايةَ الله للعبد

على قدر إيمانه. ذكره ٱبن تيميَّة الحفيدُ؛ فإذا كان إيمان العبد كبيرًا كانت كفاية الله كبيرةً، وإذا كان إيمانه دون ذَٰلِكَ كانت كفاية الله كذَٰلِكَ.

قال أبو الفرج ٱبن الجوزيِّ في «صيد الخاطر»: «تصفية الأحوال على قدر تصفية الأعمال». ٱنتهى كلامه؛ أي يحصل للعبد من صفاء حاله على قدر صفاء أعماله؛ فإذا صفَّى العبدُ عملَه فكان عملُه صالحًا ظاهرًا، وقلبه نقيًّا طاهرًا؛ صفّى الله عَزَّوَجَلَّ له أحوالَه، فدفع عنه الهمَّ والغَمَّ والحَزَنَ فصار منشرح الصَّدر، قويَّ النَّفس، مطمئنَّ القلب، وبقدر ما يفوته من صفاء عمله وقلبه؛ يفوته قدرٌ من صفاء حاله.

وهَٰذِهِ الأمراض النَّفسيَّة الَّتي خيَّمت بظُلمتها على قلوب الخَلْق؛ عامَّتُها ترجع إلى هَٰذِهِ القاعدة في تهذيب النَّفس وإصلاح القلب، وهي فُقدان صلاح الأعمال، فلمَّا فُقِد صلاح الأعمال؛ فُقِد صفاء الأحوال، ويقع للعبد تخليطٌ في أحواله على قدر تخليطه في أعماله، قال مطرِّف بن العلاء بن الشِّخِّير: «مَنْ صَفّى صُفِّي له، ومَنْ خلّط خُلِّط عليه»؛ أي: مَنْ صَفَّى معاملتَه مع الله عَزَّوَجَلَّ في قلبه وعمله؛ صَفَّى الله له أحواله، ومَنْ خلَّط في تلك المعاملة وقع له تخليطٌ في تلك الأحوال.

ومن جملة ما يقع للعبد فيه تخليطٌ وصفاءٌ: حيازتُه العلم، فإنَّه مَنْ صفَّى عملَه في طلب العلم وأحسن سلوك الطَّريق المأمور بها شرعًا صفَّى له علمه، ومَنْ خَلَّط خُلِّط عليه علمه حتَّى تنتهي القلوب إلى ما ذكره بقوله: (**مَنْ طَهَّرَ قَلْبَهُ فِيهِ العِلْمُ حَلَّ**) - أي: أقامَ، فأصاب حظَّه منه -، (**وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ مِنْهُ نَجَاسَتَهُ وَدَعَهُ العِلْمُ**) - أي: تركه - (**وَٱرْتَحَلْ**) - أي: ٱنصرف تاركًا له.

وتقدَّم أنَّ العلم الَّذي تتعلَّق به هَٰذِهِ المعاني هو العلم النَّافع، لا مجرَّدُ جمْع المعلومات.

ثمَّ ختم هَٰذا المعقِد بقول (سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) - وهو التُّسْتَرِيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ -: («حَرَامٌ عَلَى قَلْبٍ أَنْ يَدْخُلَهُ النُّورُ وَفِيهِ شَيْءٌ مِمَّا يَكْرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ»)؛ أي: يمتنع على قلبٍ أن يصيبَ نورًا من نورِ العلم والفهْم وفيه شيءٌ ممَّا يكرهه الله عَزَّوَجَلَّ.

وشاهدُه في القرآن الكريم قولُ الله تعالى: ﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾ [الأعراف:١٤٦]؛ قال سفيانُ بن عيينةَ في هذه الآية: «أَحْرِمُهُم فهْمَ القرآن»، وقال محمَّد بن يوسفَ الفِريَابيُّ: «أمنعهم من تدبُّر أمري» - أي: كلامي، فأمْرُ الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ يقع ٱسمًا لكلامه عَزَّوَجَلَّ، وهو في هَٰذِهِ الدِّيانة الإسلاميَّة القرآن الكريم.

فبقدر ما يوجد من المكروه المبغوض لله في القلب؛ تفوتُ الأنوار النَّافعة للقلب، وكما سلف فليس المقصودُ فوْته أنَّه لا يصيبُ معلوماتٍ، ولا ينال في العلم شهاداتٍ، لكِنَّه يفوتُ بركةَ العلم الَّتي تتجلَّى في العمل والدَّعوة والإصلاح والإرشاد والهداية، وفتْحَ المغلقَات وحلَّ المشكلات، وإبرازَ مكنون الشَّريعة من دقائق الفهم في القرآن والسُّنَّة، فبهَٰذَا يتفاوت النَّاس.

وأمَّا المحفوظ؛ فكما ذكر ٱبن الحاج المالكيُّ في «المدخل» أنَّ كثيرًا من النَّاس يحفظ القرآن مع مجاهرته بالمعاصي والمنكرات، فلا يكون المراد من قوله تعالى: ﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾ [الأعراف:١٤٦] أنِّي أمنعهم حِفظَ القرآن، لكِنَّه يمنعهم ما هو أعظم من الحفظ، وهو: فهْم القرآن والعمل به، وهو الَّذي فاق به السَّلفُ؛ فإنَّ السَّلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ من الصَّحابة والتَّابعين وتابعي التَّابعين، وإن شُورِكُوا مع مَنْ بعدهم في حفظ القرآن، بل يكون في المتأخِّرين من العدد ما هو أكثر من عدد الحفَّاظ في الصحابة = فإنَّ الصَّحابة والتَّابعين وأتباعهم فاقوا مَنْ بعدهم بالعمل بالقرآن وفهْمِه؛ فتجدُ لهم من فهْم

القرآن وٱستخراج معانيه ما لا تجده لِمَنْ تأخَّر، بل وقع في كلام المتأخِّرين من الخبط والقول على الله بغير العلم من البدع والضَّلالات في بيان معاني القرآن الكريم ما ينضح بالجهل.

زِد على هَٰذَا ما كانوا عليه من العمل الَّذي يُفقَد في القرون الَّتي بعدهم، فكلَّما تأخَّر الزَّمان وضعُف نور النُّبوَّة قلَّ العملُ، وكثُر الجدل.



قال المصنف وفَّقه الله:

المعقد الثَّاني
إِخْلاصُ النِّيَّـةِ فيه

إِنَّ إِخْلَاصَ الأَعْمَالِ أَسَاسُ قَبُولِهَا، وَسُلَّمُ وُصُولِهَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البيِّنة:٥].

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ ٱمْرِئٍ مَا نَوَى**».

وَمَا سَبَقَ مَنْ سَبَقَ وَلَا وَصَلَ مَنْ وَصَلَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ إِلَّا بِالإِخْلَاصِ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ المَرُّوذِيُّ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ لِأَبِي عَبْدِ الله - يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ - وَذُكِرَ لَهُ الصِّدْقَ وَالإِخْلَاصَ؛ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله: «بِهَذَا ٱرْتَفَعَ القَوْمُ».

وَإِنَّمَا يَنَالُ المَرْءُ العِلْمَ عَلَى قَدْرِ إِخْلَاصِهِ.

وَالإِخْلَاصُ فِي العِلْمِ يَقُومُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُصُولٍ، بِهَا تَتَحَقَّقُ نِيَّةُ العِلْمِ لِلْمُتَعَلِّمِ إِذَا قَصَدَهَا:

الأَوَّلُ: رَفْعُ الجَهْلِ عَنْ نَفْسِهِ؛ بِتَعْرِيفِهَا مَا عَلَيْهَا مِنَ العُبُودِيَّاتِ، وَإِيقَافِهَا عَلَى مَقَاصِدِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

الثَّانِي: رَفْعُ الجَهْلِ عَنِ الخَلْقِ؛ بِتَعْلِيمِهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ لِمَا فِيهِ صَلَاحُ دُنْيَاهُمْ وَآخِرَتِهِمْ.

الثَّالِثُ: إِحْيَاءُ العِلْمِ، وَحِفْظُهُ مِنَ الضَّيَاعِ.

الرَّابِعُ: العَمَلُ بِالعِلْمِ.

وَلَقَدْ كَانَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَخَافُونَ فَوَاتَ الإِخْلَاصِ فِي طَلَبِهِمُ العِلْمَ، فَيَتَوَرَّعُونَ عَنِ ٱدِّعَائِهِ، لَا أَنَّهُمْ لَمْ يُحَقِّقُوهُ فِي قُلُوبِهِمْ.

سُئِلَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: هَلْ طَلَبْتَ العِلْمَ لله؟، فَقَالَ: «لله! عَزِيزٌ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ حُبِّبَ إِلَيَّ فَطَلَبْتُهُ».

وَمَنْ ضَيَّعَ الإِخْلَاصَ فَاتَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ، وَخَيْرٌ وَفِيرٌ.

وَيَنْبَغِي لِقَاصِدِ السَّلَامَةِ أَنْ يَتَفَقَّدَ هَذَا الأَصْلَ - وَهُوَ الإِخْلَاصُ - فِي أُمُورِهِ كُلِّهَا، دَقِيقِهَا وَجَلِيلِهَا، سِرِّهَا وَعَلَنِهَا.

وَيَحْمِلُ عَلَى هَذَا التَّفَقُّدِ شِدَّةُ مُعَالَجَةِ النِّيَّةِ.

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «مَا عَالَجْتُ شَيْئًا أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ نِيَّتِي؛ لِأَنَّهَا تَتَقَلَّبُ عَلَيَّ».

بَلْ قَالَ سُلَيْمَانُ الهَاشِمِيُّ: «رُبَّمَا أُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ وَلِي نِيَّةٌ، فَإِذَا أَتَيْتُ عَلَى بَعْضِهِ تَغَيَّرَتِ نِيَّتِي، فَإِذَا الحَدِيثُ الوَاحِدُ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّاتٍ».



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقداً آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**إِخْلَاصُ النِّيَّةِ فِيهِ**)؛ لأنَّ (**إِخْلَاصَ الأَعْمَالِ أَسَاسُ قَبُولِهَا، وَسُلَّمُ وُصُولِهَا**؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البيِّنة:٥])؛ أي: حالَ كونهم مخلصين الدِّين لله.

والإخلاص شرعًا: هو تصفية القلب من إرادة غير الله، وإلى ذَٰلِكَ أشرتُ بقولي:

إِخْلَاصُنَا للهِ صَفُّ القَلْبِ مِنْ ... إِرَادَةٍ سِوَاهُ فَاحْذَرْ يَا فَطِنْ

ثم ذكر حديث عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في «الصَّحيحين»؛ (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**»)؛ فعملُ العبد مُعلَّقٌ بنيَّته، وله من عمله بحسب ما نواه، وإذا كان الأمر كذَٰلِكَ دعاه إلى الإخلاص، فالإخلاص هو الكيفيَّة الشَّرعيَّة المطلوبة

للنِّيَّة، فحقيقة **النِّيَّة** شرعًا: إرادة القلبِ العملَ تقرُّبًا إلى الله.

وتلك الإرادة تكون في أعلى أحوالها في الإخلاص، فالإخلاص أكمل النِّيَّة، وهو المطلوب شرعًا منها.

ثمَّ ذكر قول (أَبِي بَكْرٍ المَرُّوذِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ) - من أصحاب الإمام أحمدَ -: (سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ لِأَبِي عَبْدِ الله - يَعْنِي أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - وَذُكِرَ لَهُ الصِّدْقَ وَالإِخْلَاصَ؛ فَقَال أَبُو عَبْد الله: «بِهَٰذَا ٱرْتَفَعَ القَوْمُ»)؛ أي: بِهَٰذَا ٱرْتَفعَ مَنْ سبق من الصَّدر الأوَّل.

فلجلالة ما أصابوه من الصِّدق والإخلاص نالوا المرتبة العالية، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أمرنا بالإخلاص، وأمرنا بالصِّدق، فمَنْ صار له نصيبٌ وافرٌ منهما ٱرْتَفَعَ، ومَنْ فَقَد الإخلاص والصِّدق ٱتَّضع، وعلى قدر ما يكون عنده منهما وما يُفقَد منهما؛ تكون رِفعةُ العبد وضَعَتُه.

وأحسنُ ما قيل في الفرق بين الإخلاص والصدق: أنَّ الإخلاصَ هو توحيد المراد، والصِّدق هو توحيد الإرادة. ذكره ٱبن القيِّم وغيره.

وإلى ذَٰلِكَ أشرت بقولي:

وَمُخْلِصٌ مُوَحِّدٌ مُرَادَهْ وَالصِّدْقُ فِي تَوْحِيدِهِ الإِرَادَهْ

فيكون العبد مُخلصًا إذا وحَّد المرادَ، بألَّا يكون له مقصودٌ يتوجَّه إليه بعمله سوى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فلا ينازعه مرادٌ آخر يتوجَّه إليه بما يعمل.

وإذا توجَّه العبد إلى الله عَزَّوَجَلَّ فكان هو مراده حصَّل الإخلاص، ولَزِمَه أن يبتغي الصِّدق بأن يُجَرِّد تلك الإرادة الَّتي يتوجَّه بها إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فلا تكون إرادتُه مقطوعةً أو ممزوجةً بمشاركة شيءٍ في توجُّهه إلى ذَٰلِكَ المراد؛ فمثلًا: ممَّنْ يُتَوَجَّه إليه أن يتوجَّه العبد إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ويتوجَّه آخرُ إلى وثنٍ من الأوثان، فهٰذا وهَٰذَا كلاهما مرادٌ، ويتميَّز المخلِص بأن يكون مراده هو الله وحده لا سواه، فإذا توجَّه المخلص إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وجب عليه أن يكون صادقًا في توجُّهه، بأن تكون تلك الإرادة مجموعةً على ذَٰلِكَ المراد، فلا

تُخْلَط تلك الإرادة بشيءٍ آخر يُضعِف سيْرها إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ثمَّ ذكر أنَّ العلم إنَّما يُنال على قدر الإخلاص فقال: (**وَإِنَّمَا يَنَالُ المَرْءُ العِلْمَ عَلَى قَدْرِ إِخْلَاصِهِ**)، وفي المأثور عن ٱبن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه قال: «إنَّما يحفظ المرء على قدر نيَّته». رواه ٱبن عساكرٍ وغيرُه؛ أي: يُحصِّل العبد قوَّة الحفظ على قدر ما له من النيَّة، ومثل ذَٰلِكَ يُقال في الفهم وغيره من آلة العلم الَّتي تُبلِّغ العبد إيَّاه.

ثمَّ نعت المصنِّف ما يتحقَّق به الإخلاص في العلم بأن بيَّن أنَّ نيَّة العلم تقوم (عَلَى أَرْبَعَةِ أُصُولٍ):

(الأَوَّلُ: رَفْعُ الجَهْلِ عَنْ نَفْسِهِ؛ بِتَعْرِيفِهَا مَا عَلَيْهَا مِنَ العُبُودِيَّاتِ، وَإِيقَافِهَا عَلَى مَقَاصِدِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ)؛ فيلتمس طالب العِلْمِ العِلْمَ ليُعرِّف نفسَه بما عليه من عبوديَّةٍ لله عَزَّوَجَلَّ، ويوقفها على ما يُقصَد من أمرٍ أمره به الشَّرع أو نهيٍ نهاه عنه.

و(الثَّانِي: رَفْعُ الجَهْلِ عَنِ الخَلْقِ؛ بِتَعْلِيمِهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ لِمَا فِيهِ صَلَاحُ دُنْيَاهُمْ وَآخِرَتِهِمْ).

و(الثَّالِثُ: إِحْيَاءُ العِلْمِ) - أي: بقاؤه قويًّا ظاهرًا في النَّاس -، (وَحِفْظُهُ مِنَ الضَّيَاعِ) - أي: من الفقْد والزَّوال.

و(الرَّابِعُ: العَمَلُ بِالعِلْمِ).

فهٰذِهِ الأصول الأربعة هي أمَّهات ما يُطلَب من النِّيَّة في العلم، وما يُذكَر في كلام أهل العلم سواها فإنَّه يرجع إلى واحدٍ من هَٰذِهِ الأصول.

ثمَّ ذكر الحال الَّتي كان عليها السَّلف في الإخلاص، فقال: (وَلَقَدْ كَانَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُٱللَّهُ يَخَافُونَ فَوَاتَ الإِخْلَاصِ فِي طَلَبِهِمُ العِلْمَ، فَيَتَوَرَّعُون عَنِ ٱدِّعَائِه، لَا أَنَّهُم لَمْ يُحَقِّقُوهُ فِي قُلُوبِهِمْ)؛ فلشِدَّة خوفهم من فوات الإخلاص لم يكونوا يدَّعون أنَّهم أخلصوا في العلم تورُّعًا.

ومن شواهِدِه: أنَّ الإمام أحمدَ سُئل: (هَلْ طَلَبْتَ العِلْمَ للهِ؟، فَقَالَ: «للهِ! عَزِيزٌ»)؛ أي: أن

يكون طلبي خالصًا لله شيءٌ يشقُّ عليَّ ٱدّعاؤه، فعزيز عليَّ – أي: شاقٌّ عليَّ، بعيدٌ عنِّي – أن أدَّعي أنِّي طلبتُ العلم لله، قال: («وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ حُبِّبَ إِلَيَّ فَطَلَبْتُهُ»)؛ أي: كان مُبتدأ رغبته في العلم أنَّه أحبَّ العلم فطلبَه، ثمَّ حدثتِ النِّيَّة الصَّالحة بعدُ، فإنَّ العلم من المُرادات الَّتي تُطلَب لمحبَّتها عند كثيرين، وقد ذكر ٱبن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في «قاعدةٍ» له منشورةٍ في مجموعة بحوثٍ مهداةٍ إلى محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ العلم قد يكون طلبُه من جنس المباح إذا كان طالبُه طلبَه لأجل محبَّته فقط، وهَٰذَا شيءٌ صار غالبًا على النَّاس بأَخَرَةٍ؛ فما يُسمَّى (متعةَ القراءة) هي من جنس المباح، فإنَّه تمتيعٌ للنَّفس بمفرداتٍ يُدركها القلبُ، فيؤنِس بها لذَّةً، وهَٰذَا من جنس تناول المحبوبات من المطعومات الَّتي يأكلها فيجد حلاوتها ولذَّتها في فمه، فكذَٰلِكَ متعة القراءة هي من جنس هَٰذَا، فإنَّ القلب يجد متعةً ولذَّةً يكون بها هَٰذَا المطلوب مباحًا.

ولِهَٰذَا تجد أنَّ هَٰذِهِ المعاني خرجت من غير الرَّاسخين في العلم، فإنَّ الرَّاسخ في العلم لا يدعوك إلى متعة القراءة، وإنَّما يدعوك إلى طلب العلم الَّذي يُقَرِّبك إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لَٰكِن ينبغي أن تعرف أنَّ الحال الَّتي يكون عليها هَٰؤُلَاءِ وكثيرٌ من النَّاس هي مَحَبَّةُ العلم لذاته، لا لإرادة التَّقرُّب به إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهي حالٌ تعرض كثيرًا عند ٱبتداء الطَّلب، فعامَّة مَنْ يطلب العلم يطلبه محبَّةً له، فإنَّ معنى التَّقرُّب يكون ضعيفًا في القلوب غالبًا عند الابتداء ولاسيَّما مع صِغَر السِّنِّ، فإذا مضى فيه صاحبه رجعتِ النِّيَّة إلى إخلاصه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهَٰذَا معنى قول مجاهدٍ وغيره: «طلبنا العلم لغير الله، فأبى الله أن يكون إلَّا له»؛ أي: طلبنا العلم بغير نيَّةٍ نريد بها التَّقرُّب، ثمَّ حملنا العلم على أن نريد به التَّقرُّب إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثمَّ قال: (**وَمَنْ ضَيَّعَ الإِخْلَاصَ فَاتَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ، وَخَيْرٌ وَفِيرٌ**).

(وَيَنْبَغِي لِقَاصِدِ السَّلَامَةِ أَنْ يَتَفَقَّدَ هَٰذَا الأَصْلَ – وَهُوَ الإِخْلَاصُ – فِي أُمُورِهِ كُلِّهَا،

دَقِيقِهَا وَجَلِيلِهَا) - أي: ما عَظُم منها وما صغُر، فالدَّقيق: ٱسمٌ لما صغُر، والجليل: ٱسمٌ لما عظُم - (سِرِّهَا وَعَلَنِهَا) - أي: ما خفي منها وما ظهر، فالسِّرُّ: ٱسمٌ لما خفي، والعلن: ٱسمٌ لما ظهر.

فالعبد مأمورٌ أن يتفقَّد الإخلاص في أعماله كلِّها؛ لأنَّ تَفَقُّد الإخلاص بتَتَبُّعه والتَّنقيب عنه يُبَلِّغ العبد جادَّة السَّلامة، والغفلةُ عن ذَٰلِكَ تورده المهالك.

قال: (وَيَحْمِلُ عَلَى هَٰذَا التَّفَقُّدِ شِدَّةُ مُعَالَجَةِ النِّيَّةِ)؛ أي: شِدَّة ما يعانيه ويلاقيه العبد في أمر نيَّته.

(قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «مَا عَالَجْتُ شَيْئًا») - أي: ما كابدتُ عناءً في المعالجة - («أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ نِيَّتِي»)، وعلَّل ذَٰلِكَ بقوله: («لِأَنَّهَا تَتَقَلَّبُ عَلَيَّ»)، وتقلُّب النِّيَّة هو تحوُّلها عن وجهها، لا إلى وجهٍ واحدٍ، بل إلى وجوهٍ متعدِّدةٍ، فإنَّ العبد تكون له نيَّةٌ إذا شرع في عملٍ، ثمَّ تنقلب تلك النِّيَّة إلى معنًى آخر، ثمَّ تنقلب تلك النِّيَّة إلى معنًى ثانٍ لم يكن في قلبه لمَّا ٱبتدأ عمله؛ فمن صفات النِّيَّة أنَّها متقلِّبةٌ.

وموجِب تقلُّبها هو أنَّ محلَّها القلب، والقلب مُتقَلِّبٌ، ولمَّا كان محلُّ النِّيَّة متقلِّبًا صار التَّقلُّب وصفًا لها، قال الأوَّل:

قَدْ سُمِّـيَ القَلْبُ قَلْـبًا مِنْ تَقَلُّبِـهِ ... فَاحْذَرْ عَلَى القَلْبِ مِنْ قَلْبٍ وَتَحْوِيلِ

أي: إنَّما سُمِّي القلب قلبًا لأنَّه يتقلَّب، فينبغي أن تحرص على قلبك من القلب والتَّحويل.

ومَنِ ٱعتبر هَٰذَا التَّقلُّب في النَّاس ممَّا جاء خبره في القرآن والسُّنَّة وآثار السَّلف أو ما يراه العبد من معاينة أحوالهم بدا له ظاهرا شِدَّة هَٰذَا التَّقلُّب الَّذي منشؤُه من القلب، فمَنْ حَفِظ قلبَه ثبت، ومَنْ لم يحفظ قلبَه تقلَّبَ به قلبه، وربَّما أودى به تقلُّبه في مهلكةٍ عظيمةٍ.

ثمَّ ذكر أمرًا أشدَّ، فقال: (بل قَالَ سُلَيْمَانُ الهَاشِمِيُّ: «رُبَّمَا أُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ وَلِي نِيَّةٌ، فَإِذَا أَتَيْتُ عَلَى بَعْضِهِ») - أي: فإذا ذكرتُ بعضَه - («تَغَيَّرَتِ نِيَّتِي»)؛ أي: تحوَّلت نِيَّتي؛

كإنسانٍ شرع يذكر حديثًا، فقال: «إنَّما الأعمال بالنِّيَّة، وإنَّما لامرئٍ ما نوى»، فبدت له نيَّةٌ أخرى في حُسْن ذِكْره اللَّفظَ المتَّفقَ عليه، فلفظ «إنَّما الأعمال بالنِّيَّات» للبخاريِّ وحده، وأمَّا لفظ «إنَّما الأعمال بالنِّيَّة» فهو للبخاريِّ ومسلمٍ، فتجدَّدت له نيَّةٌ لم تكن في قلبه لمَّا حدَّث بهَٰذَا الحديث تعليمًا، أو وعظًا وإرشادًا.

قال: («فَإِذَا الحَدِيثُ الوَاحِدُ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّاتٍ»)؛ أي: إذا الحديث الواحد الَّذي يذكره العبد يحتاج إلى نيَّاتٍ تتجدَّد بالرَّدِّ إلى النِّيَّة الأولى، فهو يُحَدِّث بالحديث وله نيَّةٌ صالحةٌ، ثمَّ تَعْرِض نيَّةٌ مرذولةٌ، ثم يرده إلى النِّيَّة الصَّالحة، ثمَّ تَعْرِض نيَّةٌ مرذولةٌ أخرى، فيرده إلى النِّيَّة الصَّالحة، فيكون الحديث الواحد محتاجًا إلى نيَّاتٍ متعدِّدةٍ؛ كالَّذي ذكرتُه آنفًا من لفظ «الصَّحيحين» وهو: «الأعمال بالنِّيَّة»؛ فإنَّ العبد قد يزهو بحُسن ضبطِه للفظ «الصَّحيحين»، ثمَّ يمضي ويذكر بعد ذَٰلِكَ الجملة الأخيرة من الحديث: «فمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسولِه؛ فهجرتُه إلى الله ورسوله»، ويذكر حينئذٍ أنَّ البخاريَّ أوردَه في أوَّل موضعٍ منقوصًا من هَٰذِهِ الجملة، فيحصل له من نيَّةٍ أخرى من الزُّهُوِّ أو الإعجاب بنفسه أو غير ذَٰلِكَ ما يوقعه في مهلكةٍ، فالعبد يحتاج دائمًا إلى تصحيح النِّيَّة.

وتصحيح النِّيَّة هو: ردُّها إلى المأمور به شرعًا إذا عرض لها ما يُغيِّرها أو يفسدها.

وقولنا: (ما يُغيِّرها)؛ أي: يُخرجها من نيَّة التَّقرُّب إلى الإباحة.

وقولنا: (يُفسدها)؛ أي: يُخرجها من نيَّة التَّقرُّب إلى نيَّةٍ محرمةٍ شرعًا.

وهَٰذَا أصلٌ عظيمٌ؛ فالعبد دومًا مُفتَقِرٌ أشدَّ الافتقار إلى تصحيح نيَّته في أعماله؛ لأنَّ تلك النِّيَّة تتقلَّب عليه، وهَٰذَا التَّقلُّب تارةً يكون بعارضٍ يُغيِّرها، وتارةً أخرى بعارضٍ يفسدها.

فالعارض الَّذي يُغيِّرها هو الَّذي يُخرجها من قصْد الطَّاعة إلى مجرَّد المباح، والعارض الَّذي يُفسدها هو الَّذي ينقلها من قصْد الطَّاعة إلى مقاصدَ خبيثةٍ؛ كالاستعلاء على النَّاس، أو الزُّهُوِّ، أو الرِّياء، أو السُّمعة، أو الكِبر، أو العُجب، أو غير ذَٰلِكَ من النِّيَّات الفاسدة.

قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الثَّالِثُ
جَمْعُ همّةِ النَّفْسِ عَلَيـه

تُجْمَعُ الهِمَّةُ عَلَى المَطْلُوبِ بِتَفَقُّدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَوَّلُهَا: الحِرْصُ عَلَى مَا يَنْفَعُ، فَمَتَى وُفِّقَ العَبْدُ إِلَى مَا يَنْفَعُهُ حَرَصَ عَلَيْهِ.

ثَانِيهَا: الاسْتِعَانَةُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي تَحْصِيلِهِ.

ثَالِثُهَا: عَدَمُ العَجْزِ عَنْ بُلُوغِ البُغْيَةِ مِنْهُ.

وَقَد جُمِعَت هَٰذِهِ الأُمُورُ الثَّلَاثَةُ فِي الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**ٱحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكْ، وٱسْتَعِنْ باللهِ وَلَا تَعْجِزْ**».

قال الجُنَيْدُ رَحِمَهُٱللَّهُ: «مَا طَلَبَ أَحَدٌ شَيْئًا بِجِدٍّ وَصِدْقٍ إِلَّا نَالَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنَلْهُ كُلَّه نَالَ بَعْضَهُ».

قَال ٱبْنُ القَيِّم رَحِمَهُٱللَّهُ فِي كِتَابِهِ «الفَوَائِد»: «إِذَا طَلَعَ نَجْمُ الهِمَّةِ فِي ظَلَامِ لَيْلِ البَطَالَةِ، وَرَدِفَهُ قَمَرُ العزيمةِ؛ أَشْرَقَتْ أَرْضُ القَلْبِ بِنُورِ رَبِّهَا».

وَإِنَّ مِمَّا يُعْلِي الهِمَّةَ وَيَسْمُو بِالنَّفْسِ: ٱعْتِبَارَ حَالِ مَنْ سَبَقَ، وَتَعَرُّفَ هِمَمِ القَوْمِ المَاضِينَ.

فَأَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ ٱبْنِ حَنْبَلٍ كَانَ وَهُوَ فِي الصِّبَا رُبَّمَا أَرَادَ الخُرُوجَ قَبْلَ الفَجْرِ إِلَى حِلَقِ الشُّيُوخِ، فَتَأْخُذُ أُمُّهُ بِثِيَابِهِ وَتَقُولُ رَحْمَةً بِهِ: «حَتَّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ أَوْ يُصْبِحُوا».

وَقَرَأَ الخَطِيبُ «صَحِيحَ البُخَارِيِّ» كُلَّهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ الحِيرِيِّ فِي ثَلَاثَةِ مَجَالِسَ؛ ٱثْنَانِ مِنْهَا فِي لَيْلَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ صَلَاةِ المَغْرِبِ إِلَى صَلَاةِ الفَجْرِ، وَاليَوْمَ الثَّالِثَ مِنْ ضَحْوَةِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ المَغْرِبِ، وَمِنَ المَغْرِبِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ.

وَكَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ ٱبْن التَّبَّانِ أَوَّلَ ٱبْتِدَائِهِ يَدْرُسُ اللَّيْلَ كُلَّهُ، فَكَانَتْ أُمُّهُ تَرْحَمُهُ وَتَنْهَاهُ عَنِ القِرَاءَةِ بِاللَّيْلِ، فَكَانَ يَأْخُذُ المِصْبَاحَ وَيَجْعَلُهُ تَحْتَ الجَفْنَةِ – شَيْءٍ مِنَ الآنِيَةِ العَظِيمَةِ – وَيَتَظَاهَرُ بِالنَّوْمِ، فَإِذَا رَقَدَتْ أَخْرَجَ المِصْبَاحَ وَأَقْبَلَ عَلَى الدَّرْسِ.

فَكُنْ رَجُلًا رِجْلُهُ عَلَى الثَّرَى ثَابِتَةٌ، وَهَامَةُ هِمَّتِهِ فَوْقَ الثُّرَيَّا سَامِقَةٌ، وَلَا تَكُنْ شَابَّ البَدَنِ أَشْيَبَ الهِمَّةِ؛ فَإِنَّ هِمَّةَ الصَّادِقِ لَا تَشِيبُ.

كَانَ أَبُو الوَفَاءِ ٱبْنُ عَقِيلٍ – أَحَدُ أَذْكِيَاءِ العَالَمِ مِنْ فُقَهَاءِ الحَنَابِلَةِ – يُنْشِدُ وَهُوَ فِي الثَّمَانِينَ:

مَا شَابَ عَزْمِي وَلَا حَزْمِي وَلَا خُلُقِي ... وَلَا وَلَائِي وَلَا دِينِي وَلَا كَرَمِي
وَإِنَّمَا ٱعْتَاضَ شَعْرِي غَيْرَ صِبْغَتِهِ ... وَالشَّيْبُ فِي الشَّعْرِ غَيْرُ الشَّيْبِ فِي الهِمَمِ



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا ثالثًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**جَمْعُ هِمَّةِ النَّفْسِ عَلَيهِ**).

وبيَّن كيفيَّة جمْع الهمَّة على العلم فقال: (تُجْمَعُ الهِمَّةُ عَلَى المَطْلُوبِ بِتَفَقُّدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَوَّلُهَا: الحِرْصُ عَلَى مَا يَنْفَعُ، فَمَتَى وُفِّقَ العَبْدُ إِلَى مَا يَنْفَعُهُ حَرَصَ عَلَيْهِ.

ثَانيهَا: الاسْتِعَانَةُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي تَحْصِيلِهِ.

ثَالِثُهَا: عَدَمُ العَجْزِ عَنْ بُلُوغِ البُغْيَةِ مِنْهُ).

وهَٰذَا أصلٌ في كيفيَّة عُلوِّ الهمَّة في كلِّ مطلوبٍ، فإنَّه مَنْ أراد أن يكون عالي الهمَّة في شيءٍ يطلبه من علمٍ أو عملٍ وجب عليه أن يتفقَّد هَٰذِهِ الأمور الثَّلاثة:

فأوَّلها: أن يحرص على ما ينفعه، بأن يجعل قبلة نفسه الأمور النَّافعة، (فَمَتَى وُفِّقَ العَبْدُ إِلَى مَا يَنْفَعُهُ حَرَصَ عَلَيْهِ)؛ فإنَّ وصول النَّفس إلى الأمر النَّافع الَّذي تجد أثره يدعوها إلى الحرص عليه.

فممَّا يجعل همَّتك عاليةً: أن تتوجَّه إلى مطلوبٍ نافعٍ، ثمَّ تتلبَّس بالحرص عليه.

وثانيها: (الاسْتِعَانَةُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي تَحْصِيلِهِ)؛ لأنَّه لا حول للعبد ولا قوَّة على شيءٍ من مقاصدِه في نيلها إلَّا بإعانة الله عَزَّوَجَلَّ له؛ فإنَّ العبد عاجزٌ واللهَ قادرٌ، والعبد ضعيفٌ والله قويٌّ، فلا سبيل إلى إقدار هَٰذَا العاجز وتقوية ذَٰلِكَ الضَّعيف إلَّا بمعونةٍ ممَّنْ له القدرة الكاملة، والقوَّة البالغة، وهو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فإذا فقد العبد هَٰذَا العونَ لم يكن له قدرةٌ على تحصيل مطالبه، قال الشاعر:

إذا لم يكــن من الله عونٌ للفــتى ... فأوَّل ما يــجني عليــه ٱجتــهادُه

وهَٰذَا هو معنى قول العبد في كلِّ صلاةٍ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]؛ فقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة]؛ أي: نطلب معونتك في كلِّ أمرٍ نطلبُه، فنستعين بالله على تلك المطلوبات.

وثالثها: (عَدَمُ العَجْزِ عَنْ بُلُوغِ البُغْيَةِ مِنْهُ)؛ أي: عدم حصول عجزٍ في النَّفس عن بلوغ العبد مقصوده من ذَٰلِكَ المطلوب، فالبغية من الشَّيء هي: المقصود والطِّلبة منه.

والعجز: عَرَضٌ يعرض للرُّوح والنَّفس فيوهنها، بخلاف الكسل؛ فإنَّ **الكسل**: عَرَضٌ يعرض للبدن فيوهنه.

فالفرق بين العجز والكسل:

أنَّ العجزَ: محلُّه الرُّوح والنَّفس.

والكسلَ: محلُّه البدن.

ذكره ٱبن القيِّم رَحِمَهُٱللَّهُ في جماعةٍ آخرين.

ثمَّ ذكر المصنِّف أنَّ هَٰذِهِ الأمور الثَّلاثة وقعت في نسَقٍ واحدٍ في حديثٍ نبويٍّ، وهو قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**ٱحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكْ، وٱسْتَعِنْ باللهِ وَلَا تَعْجِزْ**»)؛ فجُمَلُه الثَّلاث هي دلائل تلك الأمور واحدًا واحدًا.

فقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**ٱحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكْ**») دليل الأوَّل.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**وٱسْتَعِنْ باللهِ**») دليل الثَّاني.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**وَلَا تَعْجِزْ**»(١)) دليل الثَّالث.

ثمَّ ذكر قولَ (الجُنَيْدِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَا طَلَبَ أَحَدٌ شَيْئًا بِجِدٍّ وَصِدْقٍ إِلَّا نَالَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنَلْهُ كُلَّه نَالَ بَعْضَهُ»)؛ فالعبدُ إذا قارن طلبَه الجدُّ والصِّدقُ نالَ مطلوبه، ولو قُدِّر أنَّه لا ينال مطلوبه كاملًا فإنَّه ينال منه حظًّا وافرًا.

(قَال ٱبْنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كِتَابِهِ «الفَوَائِد»: «إِذَا طَلَعَ نَجْمُ الهِمَّةِ فِي ظَلَامِ لَيْلِ البَطَالَةِ») — والبطالة هي الفساد؛ فالفساد والاشتغال بما لا ينفع يُسمَّى بطالةً، فإنَّ العبدَ البطَّال هو المشتغِل بما لا ينفعه، وأعظم ما لا ينفعه هو: ما يفسدُه إذا ٱشتغل به -، («وَرَدِفَهُ») - يعني: تبعه بعده - («قَمَرُ العزيمةِ؛ أَشْرَقَتْ أَرْضُ القَلْبِ بِنُورِ رَبِّهَا»)؛ أي: إذا ٱجتمعتِ الهمَّة والعزيمة حصل للقلب النُّور والكمال.

ثمَّ قال: (وَإِنَّ مِمَّا يُعْلِي الهِمَّةَ وَيَسْمُو بِالنَّفْسِ: ٱعْتِبَارَ حَالِ مَنْ سَبَقَ، وَتَعَرُّفَ هِمَمِ القَوْمِ المَاضِينَ)؛ فممَّا تكون به الهمَّةُ عاليةً والنَّفسُ ساميةً: أن يعتبر العبد أحوال السَّلف الَّذين تقدَّموا، فإنَّ الاطِّلاع على السِّيَر من أنفع ما يكون في ٱقتباس العلم، قال أبو الفرج ٱبن الجوزيِّ: «لا أجد شيئًا أنفعَ لطالب العلم من إدمان النَّظر في سِيَرِ السَّلف». ٱنتهى كلامه.

---

(١) بكسر الجيم، وتُفتح أيضًا؛ فيُقال: «ولا تعجِز»، «ولا تعجَز».

وذكر ٱبن مُفلحٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ منفعة العلم والفقه قليلةٌ ما لم يُقرَن بالرَّقائق وقراءة سِيَر السَّلف؛ فالعبد لا ينتفع بعلمه ما لم يمزُجه بالرَّقائق وكثرة النَّظر في سِيَر الماضين، فإنَّ هَٰذين الأمرين يعملان في النَّفس عملًا عظيمًا، ففساد النَّفس أو ضعْفُها يُدفَع بهَٰذَا وهَٰذَا.

قال ٱبن الجوزيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فصلٍ في «صيد الخاطر»: «تأمَّلتُ العلم والميلَ إليه والتَّشاغل به، فإذا هو يقوِّي القلب قوَّةً تميل به إلى نوع قساوةٍ، فإنِّي أسمع الحديثَ أرجو أن أَرْويَه، وأبتدئ بالتَّصنيف أرجو أن أُتِمَّه، ولولا قوَّة القلب وطول الأمل لما وقع هَٰذَا»، ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ النَّافع للقلب الاشتغال بطلب العلم، مع تلذيع النَّفس بأنواعِ المرقِّقات تلذيعًا لا يُخرجها عن كمال التَّشاغل بالعلم، فما تحصل به رقَّة القلب من زيارة الصَّالحين أو شهود الجنائز أو زيارة المقابر، أو قيام الليل، أو قراءة سِيَر السَّلف = كلُّ هَٰذَا من الأمور الَّتي تُطلَب في ٱقتباس العلم.

ومن أسباب الانقطاع عن طلب العلم فوات هَٰذه المعاني من طلَّابه فتجد أحدَنا يشتغل بطلب العلم، ثمَّ لا يكون له حظٌّ من تلك المرقِّقات، وإذا سبرتَ حاله في ٱقتباس علمٍ يدلُّه عليها وجدتَه ينظر إلى هَٰذه العلوم نظرًا يُنزلها بها عن رتبتها، فإذا ذُكِر له علم السِّيرة، أو علم السِّيَر والتَّراجم، أو علم التَّاريخ، أو علم أحوال القلب، أو علم تهذيب الأخلاق = رأى أن هَٰذه علومٌ بيِّنةٌ واضحةٌ لا تحتاج إلى تلَقٍّ عن شيخٍ، فهو يُفَرِّط في تلقِّيها تلقِّيًا صحيحًا، ثمَّ يُفرِّط في القراءة فيها، ثمَّ يُفَرِّط في وجودها في نفسه ٱمتثالًا، فلا يُحَصِّل العلم، ولا ينفع العلمُ إلَّا كما ذكر لك ٱبن الجوزيِّ وٱبن مُفلِحٍ منِ ٱحتياجِ العبد إلى النَّظر في سِيَر السَّلف وترقيق القلب بأنواع المرقِّقات.

ثمَّ ذكر من شواهد ما كان عليه مَنْ مضى في عُلوِّ همَّتهم ما يقوِّي النَّفسَ ويُذكي همَّتها في طلب اللَّحاق بهم، فقال: (فَأَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ ٱبْنِ حَنْبَلٍ كَانَ وَهُوَ فِي الصِّبَا) - أي: في مبتدإ عُمُره - (رُبَّمَا أَرَادَ الخُرُوجَ قَبْلَ الفَجْرِ إِلَى حِلَقِ الشُّيُوخِ، فَتَأْخُذُ أُمُّهُ بِثِيَابِهِ وَتَقُولُ رَحْمَةً بِهِ:

«حَتَّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ أَوْ يُصْبِحُوا»)؛ أي: ٱصبر حتَّى يؤذِّن النَّاس أو يصبحوا، فإذا أذَّنوا أو أسفر الصَّباح وبان فاخرج إلى حِلَق الشُّيوخ.

(وَقَرَأَ الخَطِيبُ «صَحِيحَ البُخَارِيِّ» كُلَّهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ الحِيرِيِّ فِي ثَلَاثَةِ مَجَالِسَ؛ ٱثْنَانِ مِنْهَا فِي لَيْلَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ صَلَاةِ المَغْرِبِ إِلَى صَلَاةِ الفَجْرِ، وَاليَوْمَ الثَّالِثَ مِنْ ضَحْوَةِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ المَغْرِبِ، وَمِنَ المَغْرِبِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ)، فأيُّ همَّةٍ كانت لهَٰذَا الرَّجل أحرقته حتَّى صبَّرته، فإنَّ الهمَّة تُحرق النَّفس فتشرق بها، فإنَّ الهمَّة كالنَّار في النَّفس، ومن شِدَّة ما يجد المُحترِق بها تجعله قائمًا بهَٰذَا الشَّأن، وهَٰذَا معنى قول بَعْضِهم: «مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بِدَايَةٌ مُحْرِقَةٌ؛ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِهَايَةٌ مُشْرِقَةٌ»؛ أي: مَنْ لم يكن في مبتدإ ٱقتباسه العلم ذا تحرُّقٍ وحرصٍ في طلب ما يريده فإنَّه لا ينال منه مقصوده حتَّى يكون كالشَّمس في النَّاس الَّتي تُشرق بينهم فتنفعه، وتجد في تراجم بعضهم قولهم: «إنَّه كان كشعلة نارٍ»؛ أي: صاحب همَّةٍ[1]، فهَٰذِهِ هي الحال الَّتي كان عليها الخطيب حتَّى حملته على هَٰذَا المشهد العظيم.

قال: (وَكَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ ٱبْنُ التَّبَّانِ أَوَّلَ ٱبْتِدَائِهِ) - أي: في أوَّل أخْذه العلم - (يَدْرُسُ اللَّيْلَ كُلَّهُ) - أي: يُمضي اللَّيل في دراسة العلم -، والمقصود بـ(الدِّراسة): نظرُه فيما أخذه في يومه من العلم.

قال: (فَكَانَتْ أُمُّهُ تَرْحَمُهُ وَتَنْهَاهُ عَنِ القِرَاءَةِ بِاللَّيْلِ) حتَّى لا يذهب بصره، (فَكَانَ يَأْخُذُ المِصْبَاحَ وَيَجْعَلُهُ تَحْتَ الجَفْنَةِ - شَيْءٍ مِنَ الآنِيَةِ العَظِيمَةِ - وَيَتَظَاهَرُ بِالنَّوْمِ) - أي: يُهيِّئ لأمِّه أنَّه نائمٌ -، (فَإِذَا رَقَدَتْ أَخْرَجَ المِصْبَاحَ وَأَقْبَلَ عَلَى الدَّرْسِ)، ولا يفعل هَٰذَا إلَّا شديد المحبَّة للعلم؛ فشديد المحبَّة للعلم يطلب كلَّ سبيلٍ إلى مطلوبه، فهو في اللَّيل يسهر وينظر في الكتب على ضوء المصباح، وربَّما غالبَه مُحِبٌّ - كأمٍّ أو زوجٍ - فهادنه مصالحةً

---

(١) والعوامُّ عندنا يقولون: فلانٌ يتلهَّب، أو فلانٌ شعلةٌ، يعني: من شِدَّة النَّشاط الَّذي يجده.

وخادعه بالانسلال إلى العلم مرَّةً أخرى، وهَٰذِهِ الأحوال لا تصدر إلا ممَنْ يتقطع قلبه على محبة العلم.

لَقِيتُ الشَّيْخَ جَعْفَر العَتْمِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ، وَكَانَ مِنْ عُلَمَاءِ أَبْهَا -، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَالِهِ فِي الطَّلَبِ، فَذَكَرَ أَشْيَاءَ؛ مِنْهَا: أَنَّ أَكْثَرَ مَا قَرَأَهُ مِنَ العِلْمِ كَانَ عَلَى نُورِ القَمَرِ، قَالَ: لِأَنَّ الزَّيْتَ كَانَ قَلِيلًا فِي ذَٰلِكَ الزَّمَانِ وَلَا كَهْرَبَاءَ، فَكُنْتُ أَسْتَعِينُ بِنُورِ القَمَرِ عَلَى مُطَالَعَةِ الكُتُبِ فِي اللَّيلِ.

ولَقِيتُ رَجُلًا مِنَ العُلَمَاءِ ٱسْمُهُ شِبِّير عَطَا بْنُ العَلَّامَةِ حَلِيم عَطَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وَأَبُوهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ فِي العِلْمِ وَإِنْ جَهِلَهُ النَّاسُ، حَتَّى قَالَ فِيهِ مَسْعُودٌ النَّدوِيُّ: إِنِّي لَمْ أَرَ فِي العَرَبِ وَلَا العَجَمِ أَحَدًا أَعْلَمَ بِكَلَامِ ٱبْنِ تَيْمِيَّةَ وَٱبْنِ القَيِّمِ مِنْ حَلِيمٍ عَطَا... وله شواهدُ ليس هَٰذَا مقام ذِكْرِها، وَخَلَفَهُ بَعْدَهُ ٱبْنٌ لَهُ ٱسْمُهُ شِبِّير عَطَا -، وَكَانَ شَدِيدَ المَحَبَّةِ لِلْعِلْمِ، مُكْثِرًا مِنَ القِرَاءَةِ، حَتَّى أَنَّهُ كَانَ فِي شَبَابِهِ يَقْرَأُ فِي اليَوْمِ الوَاحِدِ ثَمَانِمائَةِ صَفْحَةٍ، فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ قَرَأْتَ مِنَ الكُتُبِ؟، فَضَحِكَ وَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَضْبِطَ لَكَ، لٰكِنَّ الَّذِي قَرَأْتُهُ عَلَى نُورِ القَمَرِ أَلْفَيْ مُجَلَّدٍ!!

وهَٰذِهِ حالٌ لا يفعلها إلَّا مَنْ تقطَّع قلبُه على محبَّة العلم.

قال بعد: (فَكُنْ رَجُلًا رِجْلُهُ عَلَى الثَّرَى ثَابِتَةٌ) - والثَّرى: ٱسمٌ لوجه الأرض وترابها -، (وَهَامَةُ هِمَّتِهِ فَوْقَ الثُّرَيَّا سَامِقَةٌ) - والثُّريَّا: نجمٌ مرتفعٌ في السَّماء -؛ فأمَرَ أحدَنا أن يكون رجلًا رجلُه - أي: بدنه - على الأرض؛ لأنَّه من أهلها، لَٰكِن هَامَةُ هِمَّتِهِ - يعني: رأسُ هِمَّتِهِ وأعلاها - فوق نجم الثُّرَيَّا مرتفعًا.

(وَلَا تَكُنْ شَابَّ البَدَنِ أَشْيَبَ الهِمَّةِ)، وشابُّ البدن أشيب الهمَّة هو الَّذي يكون في عمره صغيرًا، لَٰكِن في هِمَّتِهِ وَهِنًا ضعيفًا، فتجده في قوَّة بدنه مفتول العضلات، متماسك القُوى، ثمَّ إذا تفقَّدته في مطلوباته وجدتَه ضعيف الهمَّة، عاجزًا عن نيل مطلوباته، فهٰذا شابٌّ في الظَّاهر أشيبُ في الباطن.

والأشيبُ: ٱسم للرجل إذا خالطه الشَّيب، ولا يُقال: شَايِب، في أصحِّ قولي أهل اللُّغة.

قال: (فَإِنَّ هِمَّةَ الصَّادِقِ لَا تَشِيبُ)؛ أي: مَنْ كان صادقًا في إرادته، فإنَّ همَّته تبقى ولا تتغيَّر.

وذكر من شواهد هَٰذَا: (كَانَ أَبُو الوَفَاءِ ٱبْنُ عَقِيلٍ - أَحَدُ أَذْكِيَاءِ العَالَمِ مِنْ فُقَهَاءِ الحَنَابِلَةِ - يُنْشِدُ وَهُوَ فِي الثَّمَانِينَ:

مَا شَابَ عَزْمِي وَلَا حَزْمِي وَلَا خُلُقِي ... وَلَا وَلَائِي وَلَا دِينِي وَلَا كَرَمِي

وَإِنَّمَا ٱعْتَاضَ شَعْرِي غَيْرَ صِبْغَتِهِ ... وَالشَّيْبُ فِي الشَّعْرِ غَيْرُ الشَّيْبِ فِي الهِمَمِ

يعني: حقيقةُ ما صار عليه: أنَّ بعض شعرِه تغيَّر لونُه، فاتَّخذ صبغةً أخرى هي صبغة البياض.

ثمَّ قال: (وَالشَّيْبُ فِي الشَّعْرِ غَيْرُ الشَّيْبِ فِي الهِمَمِ)؛ فالشَّيْبُ فِي الشَّعْر هو ضعفٌ في البدن، وَالشَّيْبُ في الهمم هو ضعفٌ في الرُّوح، فربَّما كان العبد ضعيفًا في بدنِه، قويًّا في همَّته، وربَّما كان العبد قويًّا في بدنه، ضعيفًا في همَّته.

فالأوَّل: أشيب البدن، شاب الهمَّة، والثَّاني: شابُّ البدن، أشيب الهمَّة.

وشواهد هَٰذَا في أحوال أهل العلم كثيرةٌ، ومن أخبار أبي الفرج ٱبن الجوزيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه طلب علم القراءات - الَّذي يحتاج إلى قوَّة ذِهنٍ - بعد الثَّمانين، وكان يأتي إلى حلقة المُقرِئ وٱبنه يعْزُرُه - يعني: يقوده من ضعفه -، فمن كان شابَّ الرُّوح فإنَّ قواه لا تُفقَد منه، حتَّى قوى الذَّاكرة، فربَّما تجد من هَٰؤُلَاءِ من أبناء المائة يذكر لك الأحوال أفضل ممَّا يذكره أبناء الأربعين والخمسين والسِّتِّين؛ للقوَّة الَّتي وُهِبها من قوَّة همَّته، وشِدَّة تعلُّقه بالعلم حتَّى ٱنطبعت هَٰذه المعاني في قلبه، وأمَّا أولئك فمع كونهم أقوى بدنًا؛ إلَّا أنَّ تلك المعاني لم تنطبع في قلوبهم ففاتهم إدراكها.

قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الرَّابِعُ
صَرْفُ الهِمَّةِ فِيهِ إِلَى عِلْمِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ

إِنَّ كُلَّ عِلْمٍ نَافِعٍ مَرَدُّهُ إِلَى كَلَامِ اللهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَاقِي العُلُومِ إِمَّا خَادِمٌ لَهُمَا فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا تَتَحَقَّقُ بِهِ الخِدْمَةُ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُمَا فَلَا يَضُرُّ الجَهْلُ بِهِ.

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ عِيَاضٍ اليَحْصُبِيِّ فِي كِتَابِهِ «الإِلْمَاعِ»:

العِلْمُ فِي أَصْلَيْنِ لَا يَعْدُوهُمَا ... إِلَّا المُضِلُّ عَنِ الطَّرِيقِ اللَّاحِبِ
عِلْمُ الكِتَابِ وَعِلْمُ الآثَارِ الَّتِي ... قَدْ أُسْنِدَتْ عَنْ تَابِعٍ عَنْ صَاحِبِ

وَقَدْ كَانَ هَذَا هُوَ عِلْمُ السَّلَفِ - عَلَيْهِمْ رَحْمَةُ اللهِ - ثُمَّ كَثُرَ الكَلَامُ بَعْدَهُمْ فِيمَا لَا يَنْفَعُ، فَالعِلْمُ فِي السَّلَفِ أَكْثَرُ وَالكَلَامُ فِيمَنْ بَعْدَهُمْ أَكْثَرُ.

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: العِلْمُ اليَوْمَ أَكْثَرُ أَوْ فِيمَا تَقَدَّمَ؟، فَقَالَ: «الكَلَامُ اليَوْمَ أَكْثَرُ، وَالعِلْمُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَكْثَرُ».



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من مقاعد تعظيم العلم؛ وهو: (**صَرْفُ الهِمَّةِ فِيهِ إِلَى عِلْمِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ**)؛ أي: إنفاقها في الطَّلب إلى علم القرآن والسُّنة؛ لأنَّ كلَّ علم نافع مردُّه إلى كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالعلوم المبثوثة في النَّاس نوعان لا ثالث لهما:

أحدهما: علومٌ نافعةٌ.

والآخر: علومٌ غير نافعةٍ.

وما كان نافعًا من العلوم فإن مردَّه إلى كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلًا أو فرعًا، فعلم الاعتقاد علم نافع، ومرده إلى كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلًا، فإن القرآن والسُّنة جاءا لتقرير ما يلزم العبد من الاعتقاد الصَّحيح في أصول الإيمان.

وعلم الطِّبِّ علم نافع فرعًا، فإنَّ القرآن والسُّنة لم يُجعلا لنعت طريق علم الطب، لَكِن ٱشتملا على ما يدل على أن هذا العلم علم ينتفع به الخلق؛ فكل علم نافع يُردُّ إلى كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَبَاقِي العُلُومِ إِمَّا خَادِمٌ لَهُمَا فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا تَتَحَقَّقَ بِهِ الخِدْمَةُ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُمَا فَلَا يَضُرُّ الجَهْلُ بِهِ)، **فباقي العلوم سوى الكتاب والسُّنة نوعان:**

أحدهما: علومٌ خادمةٌ للقرآن والسُّنة؛ كالنَّحو، وأصول الفقه، فيُؤخَذ منها ما تتحقَّق به الخدمة دون زيادةٍ - أي: يُحصَّل منها ما يعين على الانتفاع في الفهم بالقرآن والسُّنة، دون الشُّذور المُشغِلة والفروع المُطوِّلة الَّتي تُذْكَر في تلك العلوم.

والآخر: علومٌ أجنبيَّةٌ عنها؛ كعلم الفلسفة، والسِّحر، فلا يضرُّ الجهل بها، فتلك العلوم البعيدة في نسبتها إلى الكتاب والسُّنة لا يضرُّ متعاطي العلم أن يكون بها جاهلًا؛ بل ربَّما أُمِر بالجهل فيها؛ لعدم الانتفاع بها، وحِفظًا لوقته، وجمعًا لقلبه على الأنفع.

ثمَّ ٱستحسن المصنِّف ما أنشده القاضي (عِيَاضُ اليَحْصُبِيُّ فِي كِتَابِهِ «الإِلْمَاعِ»:

العِلْـمُ فِي أَصْـلَيْنِ لَا يَعْـدُوهُمَا ... إِلَّا المُضِلُّ عَنِ الطَّرِيقِ اللَّاحِـبِ[1]

عِلْـمُ الكِتَـابِ وَعِلْمُ الاثَارِ الَّتِي ... قَدْ أُسْنِدَتْ عَنْ تَابعٍ عَنْ صَاحِبِ

(١) أي: الواضح.

ثمَّ قال: (وَقَدْ كَانَ هَٰذَا هُوَ عِلْمُ السَّلَفِ - عَلَيْهِمْ رَحْمَةُ اللهِ - ثُمَّ كَثُرَ الكَلَامُ بَعْدَهُمْ فِيمَا لَا يَنْفَعُ، فَالعِلْمُ فِي السَّلَفِ أَكْثَرُ وَالكَلَامُ فِيمَنْ بَعْدَهُمْ أَكْثَرُ)؛ لأنَّ علم السَّلف هو الاشتغال بالقرآن والسُّنة حِفظًا، وفهمًا، وٱستنباطًا، ثمَّ كثُر الكلام بعدهم فطُوِّل القول في مسائل العلم بما لا يُحتاج إليه.

(قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: العِلْمُ اليَوْمَ أَكْثَرُ أَوْ فِيمَا تَقَدَّمَ؟، فَقَالَ: «الكَلَامُ اليَوْمَ أَكْثَرُ، وَالعِلْمُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَكْثَرُ»)؛ فالكلام الَّذي هو بيان النَّاس وإعراضُهم عن معاني العلم ومسائلِه أكثر فيمَنْ تأخَّر عمَّنْ تقدَّم، لَٰكِنَّ العلم فيمَنْ تقدم أكثر منه فيمَنْ تأخر، فأنت تجد مثلًا تفسيرَ سفيانَ بن عيينةَ، وإذا هو يذكر كلمة واحدة - أي: جملةً واحدة - فيها من المعاني شيء عظيم يُعبَّر عنه بأنواع من القول مطوَّلة؛ كقوله الذي تقدم في تفسير قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:١٤٦]، قال: أحرمهم فهْم القرآن؛ فهي جملة من ثلاث كلمات، فيها من البيان والمعاني النَّافعة ما لا تجده عند كثير من المفسِّرين الذين تكلموا عن هَٰذِهِ الآية في المتأخرين، فيتحقق لك بالمُقَايَسَة بين كلامٍ متقدمٍ ومتأخرٍ في موضع واحد البونَ الشاسعَ والفرقَ العظيم بين الأوائل والأواخر، وأن العلم في الأوائل أكثر، وإن كان الكلام في الأواخر أكثر.

ولأجل ما كُسِي به كلام الأوائل من الخير صار علمهم له بركةٌ، ممَّا يُفقَد في مقابله من كلام المتأخرين، فإنَّ كثيرًا من المتأخرين يطولُ كلامهم وتقِلُّ بركته، وأما السلف فيَقِلُّ كلامهم وتكثر بركته، قال ٱبن أبي العزِّ في «شرح الطحاوية»: «فلذَٰلِكَ صار كلام كثيرٍ من المتأخرين كثيرًا قليل البركة، بخلاف المتقدمين؛ فكان كلامهم قليلًا كثير البركة»، وأشار إلى هَٰذَا المعنى ٱبن القيم أيضًا.

فالعلم ليس بكثرته، وإنَّما ببركته؛ أي: ما تجد من الانتفاع به، وهَٰذَا المعنى صار قليلا في الناس، فتجدهم يحمدون رجلًا لأجل كثرة كلامه، ويغضون من آخر لأجل قلة كلامه، ويغفلون عن الأثر الذي يوجد من كلام هَٰذَا وكلام هَٰذَا.

فانظر ذاك الذي يُطوِّل؛ أنتفعَ به كثير أم قليل؟، وذاك الَّذي يُقِلُّ أنتفع به قليل أم كثير؟، تعرف الفرق بين علم هَٰذَا وعلم هَٰذَا، وإذا رُزِق العبد وفرةً في علمه مع بركةٍ فذَٰلِكَ خير، لَٰكِنَّ غالب مَنْ يُغرَب بالبيان يُسلَب النية الصالحة، لأن البيان يورث النَّفس عجبًا وفخرًا فتَحُولُ تلك النيَّات دون النية الصالحة، فتقِلُّ بركته في الخلْق؛ بخلاف مَنْ يقِلُّ كلامه ولاسيما مع كِبَر سِنِّه وٱنكسار نفسه، وبُعد الشيطان عنه، فإنَّه وإن كان كلامه قليلًا لَٰكِنَّ منفعته عظيمة.

وٱعتبر هَٰذَا فيمَنْ تسمع تسجيلًا له ممَّنْ مضى من العلماء أو مَنْ بقي منهم، وأنت تجد الفرق في الانتفاع منهم مع قلَّة كلامهم؛ بخلاف فُقدان هَٰذَا الانتفاع عند آخرين يتكلَّمون فيُبِينُون فيطوِّلون؛ لتعرف صحَّة مُدرَكِ العلم.

وأذكرُ ممَّا سمعتُ في زمن الطَّلب أن متكلِّمًا في العلم قال: أنصحُ الشباب ألَّا يحضروا عند الكبار، وليحضروا عند طلبة العلم الشباب؛ لأنَّ الكبار قد حطمهمُ الكِبَر فيقلُّ كلامهم، وأمَّا الشباب ففيه جذوة النَّشاط التي تحملهم على البحث فيُكثرون من مواد العلم الَّتي يُهيئون بها الدَّرس، فيجد المتلقي فوائدَ كثيرةً من كلامهم.

وهَٰذَا علمتُ بعد أنَّه مقياسٌ فاسدٌ، والحمد لله أنِّي لم أومن به حينئذٍ، فإنه ليس المقياس أن تجد كثرة المعلومات، ولكن المقياس أن توجد البركة من ذَٰلِكَ المعلِّم وإن قلَّ كلامه، وهَٰذَا في كبار العلماء الَّذين جمعوا العلم مع كِبَر السِّنِّ أحرى من غيرهم وإن قلَّ كلامهم؛ فإنَّه بقليلِ الكلام تُفتح لك البركات، ويُيَسَّر لك أخْذ العلم، بخلاف كثرة الكلام الَّذي

يصدر ممَّنْ تُفقَد منه البركة، فاجعل مطلوبك في العلم ما يورث فيك الخير والانتفاع والبركة لا كثرة المعلومات أو اختلافها.

ولمَّا كان هَٰذَا مقياسًا مُعتدًّا به - وهو النظر إلى الانتفاع والثمرة والبركة - كان أَخْذ العلم مبنيًّا على أصول ثابتةٍ لا تتغير، ومن جملتها تكرار كتب لا يتحوَّلون عنها؛ لأنها الكتب التي وُجد الانتفاع والبركة بها، فلا حاجة إلى تغييرها بغيرها ممَّا يحول بين العبد وبين المنفعة الكاملة.

وتجد في النَّاس بكثرة اليوم مَنْ يعيب كثرة تكرار كتابٍ ما، ولو أنه فكَّر هَٰذَا المنهج الذي يدّعيه عمَّن أخذه؟!، فإنَّ أهل العلم في كلِّ قُطرٍ كانوا يلزمون كتبًا معيَّنة، ولم يُجعَل من طريقة العلم تغيير الكتب إلَّا في هَٰذَا الزَّمان بأخرةٍ، فكان إدراك علمٍ ما فيه كتبٌ معيَّنةٌ يدرسها الطالب، وفي علمٍ آخر كتبٌ معيَّنةٌ يدرسها الطالب، والأنفع للطالب تكرار تلك الأصول مرةً بعد مرةٍ.

وتجد في تراجم مَنْ مضى من العلماء أنهم كانوا يديمون تكرار تلك الكتب؛ حتَّى ذكرتُ لكم في بعض المجالس أن شيخنا ٱبن بازٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أقرأَ في مدينة (الدِّلَم) - لمَّا كان منشغلًا بالتعليم أكثر ممَّا خلفه بعد ذَٰلِكَ - أقرأ «ثلاثةَ الأصول» أكثر من مائة مرة!،

وبعض الناس يقول: يكفي شرح «ثلاثة الأصول» مرة ليستفيد منها الإنسان ثم يُنقَل إلى غيرها؛ وهَٰذَا من الجهل، نعم.. يُنقَل إلى غيرها لَٰكِن ما يتركها؛ لأنها من أصول العلم النافع، والفاتحة نكرِّرها نحن في كل صلاة؛ لأنها أصل الدين النافع في باب الخبر أو في باب الطلب، فليس تكرار شيء عيبًا إلَّا في المناهج المعاصرة التي وفدت علينا من آثار ٱختلاط الحضارات فصار هذا عيباً في التعليم والإصلاح، وهو منهج حادث.

وإذا أردت الانتفاعَ في كل شيء - في علم، أو تجارة، أو معاملة الناس - فانظر إلى ما كان عليه مَنْ قبلك وٱقتدِ به، ودعْ ما يتجدد للنَّاس من الاقتراحات، فإنَّ عامَّته لا نفْع فيه؛ لأنَّه

لا يصدر من كمال عقلٍ ولا طول تجربةٍ، بخلاف مَنْ كان له طول تجربةٍ وكمال عقلٍ في علم أو عمل أو دعوة أو تجارة أو إصلاح أو ثقافة، فتجد عنده من الخبرة والفهم ما لا يوجد عند غيره.

فالزم ما تُدَلُّ عليه بهَٰؤُلَاءِ، وٱترك ما عداهم.



قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقدُ الخَامِسُ
سُلُوكُ الجَادَّةِ المُوصلَةِ إِلَيْه

لِكُلِّ مَطْلُوبٍ طَرِيقٌ يُوصِلُ إِلَيْهِ، فَمَنْ سَلَكَ جَادَّةَ مَطْلُوبِهِ أَوْقَفَتْهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَدَلَ عَنْهَا لَمْ يَظْفَرْ بِمَطْلُوبِهِ، وَإِنَّ لِلْعِلْمِ طَرِيقًا مَنْ أَخْطَأَهَا ضَلَّ وَلَمْ يَنَلِ الـمَقْصُودَ، وَرُبَّمَا أَصَابَ فَائِدَةً قَلِيلَةً مَع تَعَبٍ كَثِيرٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الطَّرِيقَ بِلَفْظٍ جَامِعٍ مَانِعٍ مُحَمَّدُ مُرْتَضَى بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّبِيدِيُّ - صَاحِبُ «تَاجِ العَرُوسِ» - فِي مَنْظُومَةٍ لَه تُسَمَّى «أَلْفِيَّة السَّنَدِ»، يَقُولُ فِيهَا:

فَمَا حَوَى الغَايَةَ فِي أَلْفِ سَنَهْ   شَخْصٌ فَخُذْ مِنْ كُلِّ فَنٍّ أَحْسَنَهْ
بِحِفْظِ مَتْنٍ جَامِعٍ لِلرَّاجِحِ   تَأْخُذُهُ عَلَى مُفِيدٍ نَاصِحِ

فطَرِيقُ العِلْمِ وَجَادَّتُهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ، مَنْ أَخَذَ بِهِمَا كَانَ مُعَظِّمًا لِلْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ:

فَأَمَّا الأَمْرُ الأَوَّلُ: فَحِفْظُ مَتْنٍ جَامِعٍ لِلرَّاجِحِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حِفْظٍ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَنَالُ العِلْمَ بِلَا حِفْظٍ فَإِنَّهُ يَطْلُبُ مُحَالًا.

وَالمَحْفُوظُ المُعَوَّل عَلَيْهِ هُوَ المَتْنُ الجَامِعُ للرَّاجِحِ؛ أَيِ المُعْتَمَدُ عِنْدَ أَهْلِ الفَنِّ.

وَأَمَّا الأَمْرُ الثَّانِي: فَأَخْذُهُ عَلَى مُفِيدٍ نَاصِحٍ، فَتَفْزَعُ إِلَى شَيْخٍ تَتَفَهَّمُ عَنْهُ مَعَانِيهِ، يَتَّصِفُ بِهَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ:

وَأَوَّلُهُمَا: الإِفَادَةُ، وَهِيَ الأَهْلِيَّةُ فِي العِلْمِ، فَيَكُونُ مِمَّنْ عُرِفَ بِطَلَبِ العِلْمِ وَتَلَقِّيهِ حَتَّى أَدْرَكَ، فَصَارَتْ لَهُ مَلَكَةٌ قَوِيَّةٌ فِيهِ.

وَالأَصْلُ فِي هَٰذَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِه» بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**».

وَالعِبْرَةُ بِعُمُومِ الخِطَابِ، لَا بِخُصُوصِ الْمُخَاطَبِ، فَلَا يَزَالُ مِنْ مَعَالِمِ العِلْمِ فِي هَٰذِهِ الأُمَّةِ أَنْ يَأْخُذَهُ الخَالِفُ عَنِ السَّالِفِ.

أَمَّا الوَصْفُ الثَّانِي: فَهُوَ النَّصِيحَةُ، وَتَجْمَعُ مَعْنَيَيْنِ ٱثْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: صَلَاحِيَّةُ الشَّيْخِ لِلاقْتِدَاءِ بِهِ، وَالاهْتِدَاءِ بِهَدْيِهِ وَدَلِّهِ وَسَمْتِهِ.

وَالآخَرُ: مَعْرِفَتُهُ بِطَرَائِقِ التَّعْلِيمِ، بِحَيْثُ يُحْسِنُ تَعْلِيمَ الْمُتَعَلِّمِ، وَيَعْرِفُ مَا يَصْلُحُ لَهُ وَمَا يَضُرُّهُ، وَفْقَ التَّرْبِيَةِ العِلْمِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُوَافَقَاتِ».



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من مقاعد تعظيم العلم؛ وهو: (**سُلُوكُ الجَادَّةِ المُوصِلَةِ إِلَيْهِ**)، والجادَّة هي: الطريق.

وٱبتدأ بيانه بقوله: (لِكُلِّ مَطْلُوبٍ طَرِيقٌ يُوصِلُ إِلَيْهِ)؛ أي: لِكُلِّ أمرٍ يروم المرء تحصيله طريقٌ تؤدِّي بسالكها إليه، قال: (فَمَنْ سَلَكَ جَادَّةَ مَطْلُوبِهِ أَوْقَفَتْهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَدَلَ عَنْهَا لَمْ يَظْفَرْ بِمَطْلُوبِهِ).

ثمَّ قال: (وَإِنَّ لِلْعِلْمِ طَرِيقًا مَنْ أَخْطَأَهَا ضَلَّ وَلَمْ يَنَلِ المَقْصُودَ، وَرُبَّمَا أَصَابَ فَائِدَةً قَلِيلَةً مَعَ تَعَبٍ كَثِيرٍ) فالحائدون - أي: المائلون - عن جادَّة العلم لا يُحصِّلون العلم، **ومَنْ سلك غير طريق العلم في طلبه فمنتهاه إلى حالين:**

أحدهما: ألَّا ينال العلم.

والآخر: أن يصيب منه حظًّا قليلًا مع تعبٍ كثيرٍ.

فإنَّك ترى فئامًا من الخلق يبتغون ٱلتماس العلم، لكِنَّهم لا يأخذون بجادَّته ولا يسلكون طريقه، فمنتهى هَٰؤُلَاءِ تارةً: إلى ألَّا ينالوا العلم؛ فينقطعوا عنه، ويملُّوه، ويصير بينهم وبينه حجابٌ كثيفٌ، وتارةً أخرى: يكون فيهم مَنْ يُحصِّل علمًا لكِن مع تعبٍ كثيرٍ، فهو ينفق وقتًا كثيرًا في طلبه، ومالًا وفيرًا في ٱلتماسه، وصحَّةً في ٱقتباسه، ثمَّ لا يرجع من ذَٰلِكَ بشيءٍ على قدر ما بذل.

وعِلَّة هَٰذَا وذاك: أنَّهما طلبا العلم بغير طريقه.

وٱعتبر هَٰذَا في حال مَنْ خرج يريد مكَّةَ، وإذا هو قد أخذ في الطريق المفضي إلى الدَّمام، فهٰذا له حالان:

أحدهما: أن يصل إلى الدَّمَّام، وإذا هي الدمام وليست مكَّةَ، فلا يرجع إلى طلب مكَّةَ، ويعود مرة أخرى إلى الرياض، فلا يُحصِّل شيئًا من الوفود على مكة.

والآخر: أن يبلغ الدَّمام فيُقال له: هَٰذِهِ الدمام وليست مكَّة، لَٰكِن مكة وراء الرِّياض من جهة الغرب، فيعود مرة أخرى حتى يصل إلى مكَّة بعد ستَّ عشرة ساعة في السفر، ثم يعتمر وهو تَعِبٌ، ثقيل النَّفس، ثم يرجع إلى الرياض، وإذا به لم يصب من الوفود على مكة إلا شيئا يسيرا من الانتفاع، فهٰذا كحال الناس في العلم.

ثمَّ بيَّن الطريق الموصِل إلى العلم في النَّعت الَّذي ذكره جماعةٌ؛ منهم: الزَّبيديُّ في «ألفيَّة السَّنَد» إذ قال:

فَمَا حَوَى الغَـايَةَ فِي أَلْـفِ سَنَهْ ... شَخْـصٌ فَخُذْ مِنْ كُلِّ فَنٍّ أَحْسَنَـهْ
بِحِفْظِ مَتْـنٍ جَامِـعٍ لِلرَّاجِـحِ ... تَأْخُـذُهُ عَـلَى مُفِـيدٍ نَاصِـحِ

فطَرِيقُ العِلْمِ وَجَادَّتُهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ، مَنْ أَخَذَ بِهِمَا كَانَ مُعَظِّمًا لِلْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ)، ثمَّ بيَّن هَٰذَين الأمرين فقال:

(فَأَمَّا الأَمْرُ الأَوَّلُ: فَحِفْظُ مَتْنٍ جَامِعٍ لِلرَّاجِحِ) - أي: متن معتمَد عند أهل الفنِّ -، (فَلَا بُدَّ مِنْ حِفْظٍ)، ولا بدَّ أن يكون محلُّ الحفظ: المتن الجامع للراجح، والمراد بكونه جامعًا للراجح: أي مُعتمَدًا عند أهل الفنِّ، **فخرج بهٰذَا نوعان:**

أحدهما: مَنْ يطلب العلم ولا يحفظ.

والآخر: منْ يطلب العلم ويحفظ، لَكِن لا يشتغل بحفظ المتون المعتمدة.

فالأول مثلًا: كحال مَنْ يطلب النحو ولا يحفظ فيه متنا مختصرا أو مطولا.

والثَّاني: كحال مَنْ يطلب النحو ثم يحفظ ألفيَّة الآثاري أو الأُجهوري، أو غيرها من متون النحو الَّتي لم يقعِ اعتمادها، فلم يتلقَّها النَّاس بالدرس ولا بالشرح، فلا تجدها مشهورة بالتدريس، ولا تجدها ممهورة بشروح مدونة عليها أو محفوظة صوتيا كالحال التي صار عليها الناس اليوم.

ثم ذكر الأمر الثَّاني فقال: (وَأَمَّا الأَمْرُ الثَّانِي: فَأَخْذُهُ عَلَى مُفِيدٍ نَاصِحٍ)؛ أي: **تَلقِّيه عن رجل يجمع وصفين:**

أحدهما: الإفادة.

والآخر: النصيحة.

والمراد بـ(الإِفَادَة): (الأَهْلِيَّةُ فِي العِلْمِ)؛ أي: التَّمكُّن فيه، ومفتاح هَٰذَا التَّمكُّن هو المذكور في قوله: (فَيَكُونُ مِمَّنْ عُرِفَ بِطَلَبِ العِلْمِ وَتَلَقِّيهِ حَتَّى أَدْرَكَ، فَصَارَتْ لَهُ مَلَكَةٌ قَوِيَّةٌ فِيهِ)؛ فإنَّ العبد لا يكون متأهِّلا في فن من الفنون حتَّى يتلقاه بأخذه عمَّنْ تقدمه.

والأصل في هَٰذَا قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: («**تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»).

(وَالعِبْرَةُ بِعُمُومِ الخِطَابِ) - أي: في لفظه - (لَا بِخُصُوصِ المُخَاطَبِ) - وهُمُ الصَّحابة -، (فَلَا يَزَالُ مِنْ مَعَالِمِ العِلْمِ فِي هَٰذِهِ الأُمَّةِ أَنْ يَأْخُذَهُ الخَالِفُ عَنِ السَّالِفِ)، فلا

سبيل إلى بلوغ رتبة المفيد في العلم إلَّا بأن يكون جامع العلم مُتلقِّيًا له عمَّنْ قبله، فإذا كان مُتلقِّيًا له من الكتب لم تحصل له الإفادة وإن كثُرت معلوماته فيه.

فإنَّ المفيد في علمٍ ليس هو كثير المعلومات فيه، لكِنَّ المفيد في العلم هو الحاذق فيه المقتدر على حلِّ مشكلاته ولو لم تَطْرُقْ سمْعَه من قبلُ، المتمكنُّ من فتْح مقفلاته وإن لم تُذْكَر له من قبلُ.

ولا يُحصِّله إلَّا بأن يكون قد تلقَّاه عمَّنْ قبله من أهل العلم، فإنه كما يوجد النَّاس نسبًا توجد العلوم نسبًا، فأنت منسوبٌ إلى أبٍ، وأبوك منسوب إلى أبٍ، ولو لم يكن لك أبٌ وجدٌّ لم تكن موجودًا، وكذَٰلِكَ الإفادة في العلم؛ إذا لم يكن لمعلِّمك نسبٌ في العلم بأخذِه عمَّنْ تقدَّمه، ومَنْ تقدَّمه أخَذَهُ عمَّنْ تقدَّمه فإنَّه لا وجود عنده للإفادة في العلم وإنِ ٱدُّعيت له.

فشرطُ العلم: المعرفة بالطَّلب قبلُ، قال ٱبنُ عونٍ: «لا يؤخذ العلم إلا عن مَنْ عُرِف بالطَّلب»؛ أي: شُهِر بالتماس العلم والحرص عليه، والتَّردُّد على شيوخه، والارتحال إلى غير أهل بلده لجمْع العلم، فإنَّ هَٰذَا يورثه الأهليَّة فيه.

ثم ذكر الوصف الثَّاني فقال: (أَمَّا الوَصْفُ الثَّانِي: فَهُوَ النَّصِيحَةُ)؛ أي: أن يكون الشيخ المعلِّم ناصحًا، قال: (وَتَجْمَعُ مَعْنَيَيْنِ ٱثْنَيْنِ):

(أَحَدُهُمَا: صَلَاحِيَّةُ الشَّيْخِ لِلاقْتِدَاءِ بِهِ، وَالاهْتِدَاءِ بِهَدْيِهِ وَدَلِّهِ وَسَمْتِهِ)؛ أي: بأن يكون الشَّيخ صالحًا للاقتداء والاتِّباع والاهتداء بما هو عليه من أحوالٍ، وليس المقصود أن يكون خاليًا من الذُّنوب، فإنَّ الخلوَّ من الخطيئة مفارقٌ الآدميَّةَ؛ فكل بني آدمَ خطَّاءٌ، والله كتب على كلِّ عبدٍ نصيبَه من الذُّنوب، ولكِنَّ المرادَ هو: أن تغلب حسناتُه سيِّئاتِه.

فإنَّ ٱسم (العدل) هو: مَنْ كانت طاعاتُه أكثر من سيئاتِه. ذكره الشَّافعي وأبو حاتمٍ ٱبن حِبَّانَ في آخرين.

فإذا غلب ذَٰلِكَ عليه صار صالحًا للاقتداء، وإذا كَثُرت هَٰذِهِ الغلبة فيه صار صالحًا أكثر فأكثر، وهَٰذا يوجد - كما ذكر ٱبن قتيبةً - فيمَنْ تقدَّم به العمر من أهل العلم؛ لأنَّ نفوسَهم يحطِمُها ما مضى من عمرهم، وما ٱختلَّ من أبدانهم، فلا يكون لهم من الشَّهوات في الناس ما يوجد للشَّباب، ويكون الشيطان - لكثرة ممارستهمُ الطَّاعةَ - أَبْعَدَ عنهم ممَّنْ دونهم من الشَّباب الناهضين في العلم.

فكلَّما كبُرت سنُّ المعلِّم كان أحرى أن يوجد فيه الاهتداء والاقتداء، وأكمل الاهتداء والاقتداء هو بمَنْ مات، ولذَٰلِكَ كانت وصيةُ السَّلف به، لَٰكِن عامَّة الخلق يعجزون عن الاقتداء بمَنْ مات، ويؤثِّر فيهم الحيُّ أكثر من خبر الميت.

ثمَّ ذكر الوصف الآخر فقال: (وَالآخَرُ: مَعْرِفَتُهُ بِطَرَائِقِ التَّعْلِيم) - أي: تكون له بصيرةٌ في طرائق التَّعليم -، (بِحَيْثُ يُحْسِنُ تَعْلِيمَ المُتَعَلِّمِ، وَيَعْرِفُ مَا يَصْلُحُ لَهُ وَمَا يَضُرُّهُ، وَفْقَ التَّرْبِيَةِ العِلْمِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّاطِبِيُّ فِي «المُوَافَقَاتِ»)؛ فهو في تعليمه النَّاس يسلك بهم ما يصلحُونَ به، وينتفعون، ولا يُخرجه ذَٰلِكَ عمَّا ينبغي أن يكون عليه من إكرام العلم وإجلالِه؛ بل يدعوه إكرام العلم وإجلاله إلى معاملتهم بهَٰذَا.

فهو مثلًا: يشرح جملةً واحدة في جماعةٍ من المتعلمين على غيرِ نسقٍ، فربَّما شرحها لأحدهم بالسكوت عنها، فمثلاً: قرأ عليه أحدهم: (بسم الله الرَّحْمَٰنِ الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين)، فقال: ٱبتدأ المصنف بالبسملة، ثم أردفها بالحمدلة، ثم ثلَّث بالصَّلاة والسَّلام على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وربما قال لمتعلِّمٍ آخر - زيادةً على ما قال للأول -: ٱبتدأ المصنِّف بالبسملة ٱتباعًا للوارد في الأحاديث النَّبوية، والبسملة نحتٌ لجملةِ: (بسم الله الرَّحْمَٰنِ الرحيم)، والنَّحت: لونٌ من ألوان وضْع اللُّغة عند العرب، فيقال: (البسملة) في (بسم الله الرحمن الرحيم)،

و(الحمدلة) لـ(الحمد لله)، و(الحوقلة) لـ(لا حول ولا قوة إلا بالله)، ثمَّ أتبعها بالحمد؛ وهو: الحمدلة كما تقدَّم، والحمد: هو الإخبار عن محاسن المحمود مع حبِّه وتعظيمه.

ثمَّ قال لثالثٍ: ٱبتدأ المصنِّف بـ(بسم الله الرَّحْمَٰنِ الرحيم)، والبداءة بالبسملة ممَّا ٱتفق أهل العلم على كونه من آداب التَّصانيف، وٱختلفوا في الأدلة التي تدلُّ على ذَٰلِكَ؛ فمنهم: مَنْ جعلَ دليلَه القرآن والسُّنَّة والإجماع، ومنهم مَنْ جعل دليله السُّنَّة وفِعْلَ الصحابة في القرآن والإجماع، ثم يبيِّن له وجوه تلك الأدلَّة.

هو الشَّيخ نفسه، لكِنَّ أصحابه مختلفونَ؛ ففَارَقَ فيما يمنحهم من العلم باختلاف أحوالهم.

فالأوَّل: مبتدئ؛ فجعل له ما ينفعه.

والثاني: متوسطٌ؛ فجعل له ما ينفعه.

والثالث: منتهٍ؛ فجعل له ما ينفعه.

وربما وُجد نوعٌ رابعٌ من أصحابه: وهم البالغون الانتفاع في العلم؛ لا يبيِّن لهم هَٰذَا الكلام؛ لأنَّه ممَّا أدركوه، وإنَّما يذكر لهمُ المشكلاتِ في العلم، فربَّما يقرءون عليه كتابًا لا يعلِّق فيه إلَّا تعاليقَ يسيرةً؛ لأنَّها لهم كالمسامير في العلم، فهم يعون هَٰذَا الكتاب تفصيلًا، لَٰكِن هناك معانٍ من العلم تخفى فينبِّههم إليها بالنَّظر إلى حالهم.

وهَٰذَا الأمر من النُّصح للمتعلِّمين ممَّا فرَّط فيه أكثر المعاصرين، فصار النُّصح لهم قليلًا، فهم لا يلاحظونهم فيما ينتفعون به، وفيما يصلُح لهم، وإنَّما جمهورهم صار يلاحظ ما يصلح لنفسه، وهَٰذَا شيءٌ لا نقوله من نسج الخيال، ولا يخفى عليكم في واقع الحال، بل رأينا قِصصا وأحوالا ينْدى لها الجبين من حال بعضَ المعلمين.

وأذكرُ من عجيب ما وقع في حال سابقةٍ: أنَّ صاحبًا لي حدَّثني وهو يقرأ عند أحد المشايخ: أنَّ شابا جاء إليه – أي إلى الشيخ – وقال له: أحسن الله إليك، أنا أحبُّ أن أقرأ

عليكم في الحديث، فقال له: ماذا تحب أن تقرأ؟، فقال: ماذا ترى يا شيخ؟، قال: «مسندُ الإمام أحمد»، طبعَتْهُ مؤسَّسة الرسالة طبعة جديدة، وبودِّنا أن نطَّلع على هَٰذِهِ الطبعة، فهات معك «مسند الإمام أحمد» طبعة الرسالة. قال محدِّثي: وهَٰذَا الشاب لم يقرأ في الحديث قبل حتَّى «الأربعين النووية»!، فهل هَٰذَا من النصح له؟!

الجواب: لا، هَٰذَا من الغشِّ له.

ولم يكن النَّاس على هَٰذَا؛ بل إذا جاءهم الطَّالب سألوه: ماذا قرأت؟، ثم نظروا في حاله، ورَقُّوه باعتبار ما يصلح له وبه.

ومن شواهد هَٰذَا فيما مضى أنَّ شيخنا فهدَ بن حُمَيِّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا وفد من (الزُّلْفِي) إلى الرياض على شيخه محمَّد بن إبراهيمَ وعانى في السَّفر مشقة عظيمة، فلما ٱنتهى إلى شيخه مع مشقَّة السفر ولهفةِ النَّفس وسلَّم على الشيخ، قال له: أحسن الله إليك، أنا فلان وجئت من كذا، وأحب أن أقرأ عليك في العلم، قال له: هل تحفظ القرآن يا ولدي؟، قال: لا، قال: إذًا الآن ٱشتغل بحفظ القرآن، فإذا حفظتَ القرآن فأنا موجود تعال وٱقرأ عليَّ العلم.

ٱنظر كيف؟!، هو تعبان، وقادم من الزُّلفي، ونفسه تتلهَّف إلى دراسة العلم، لَـٰكِن نقله إلى الأنفع له، وَجَدَه شابًّا صغيرا يمكنه أن يستدرك نفسه في العلم، فإنَّ حفظ القرآن مع العلم له قواعدُ، فحملَه على الأنفع له، فحفظ الشيخ فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ القرآن في ستَّة أشهر، وٱتَّفق له أنَّه حفظ سورة الأنعام بعد صلاة العصر إلى المغرب، فإنَّه ٱتخذ له خَلْوةً في أعلى مسجد الشَّيخ في أماكن الطَّلبة، جعلها لحفظ القرآن الكريم، ثم بعد ذَٰلِكَ نزل إلى الأخذ عن الشيخ، فلازمه ٱثنين وعشرين سنة!

لعلَّ الَّذي جعله يلازمه ٱثنين وعشرين سنة هو تلك الرَّدَّة، حملَهُ على الأنفعِ، فوفَّقه الله إلى الأمتع.

والشَّيخ صالح الأطرم رَحِمَهُٱللَّهُ ٱبتدأ على الشَّيخ محمد بن إبراهيمَ يقرأ عليه، فقرأَ عليه «ثلاثة الأصول»، ثم قرأ عليه بعد ذَٰلِكَ «شروط الصلاة وأركانها وواجباتها»، ثم قرأ عليه بعد ذَٰلِكَ «الأربعين النووية»، ثم قرأ عليه بعد ذَٰلِكَ «كتاب التوحيد، ثم قرأ عليه «العقيدة الواسطية»، فلما ٱبتدأ يقرأها - يعني من حفظه - لَحَن في أوَّلها، فقال له الشَّيخ محمد: لا يا صالح، ما يصلحُ، لازم الآن تقرأ «الآجرَّامية» ثم بعد ذَٰلِكَ نرجع إلى «الواسطية»، فدرَّسه «الآجرَّامية» ثم بعد ذَٰلِكَ رجع مرَّة أخرى إلى «الواسطية»؛ لأنَّه يلاحظ ما ينفع هَٰذَا الطَّالب، ما يلاحظ ما ينفعه هو.

فلمَّا كان الناس على هَٰذَا الأصل- متعلمين ومشايخ - وُجد الانتفاع بالعلم، ثمَّ لما غاب هَٰذَا وذهبت النَّصيحة - أو قلَّت - في النَّاس ذهب العلم من النَّاس، فالقدرة على العلم موجودة في النفوس، لكِنَّ الاهتداء إلى الطريق الذي ذكره بقوله:

بِحِفْظِ مَتْنٍ جَامِعٍ لِلرَّاجِحِ   تَأْخُذُهُ عَلَى مُفِيدٍ نَاصِحِ

صار قليلًا في الناس.

فمَنْ أراد العلم فليسلك هَٰذِهِ الجادَّة الَّتي أرشد إليها الزَّبيديُّ، وقبله جماعةٌ وبعده جماعةٌ، لكِنَّه سلكها في بيتين من الشعر، فقال:

فَمَا حَوَى الغَايَةَ فِي أَلْفِ سَنَهْ   شَخْصٌ فَخُذْ مِنْ كُلِّ فَنٍّ أَحْسَنَهْ
بِحِفْظِ مَتْنٍ جَامِعٍ لِلرَّاجِحِ   تَأْخُذُهُ عَلَى مُفِيدٍ نَاصِحِ

بعد ذَٰلِكَ قال:

ثُمَّ مَعَ المُدَّةِ فَابْحَثْ عَنْهُ   حَقِّقْ وَدَقِّقْ مَا ٱسْتُمِدَّ مِنْهُ

وهَٰذِهِ حالٌ تكون بعد حال التلقِّي للعلم(١).

---

(١) هنا تمام المجلس الأوَّل، وكان ذَٰلِكَ ليلة الخميس الخامِسِ وَالعِشْرِينَ من شهر ذي الحجَّة سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ.

قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ السَّادِسُ
رِعايَةُ فُنونِه فِي الأَخْذِ، وَتقْدِيمُ الأهمِّ فالمهمِّ

قَالَ ٱبْنُ الجَوْزِيِّ فِي «صَيْدِ خَاطِرِهِ»: «جَمْعُ العُلُومِ مَمْدُوحٌ».

مِـنْ كُـلِّ فنٍّ خُذْ وَلَا تَجْهَلْ بِـهِ   فَالحُـرُّ مُطَّلِـعٌ عَلَى الأَسْـرارِ

وَيَقُولُ شَيْخُ شُيُوخِنَا مُحَمَّدُ ٱبْنُ مَانِعٍ فِي «إِرْشَادِ الطُّلَّابِ»: «وَلَا يَنْبَغِي لِلْفَاضِلِ أَنْ يَتْرُكَ عِلْمًا مِنَ العُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الكِتَابِ وَالسُّنَّة، إِذَا كَان يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً عَلَى تَعَلُّمِهِ، وَلَا يَسُوغُ لَهُ أَنْ يَعِيبَ العِلْمَ الَّذِي يَجْهَلُهُ وَيُزْرِي بِعَالِمِهِ؛ فَإِنَّ هٰذَا نَقْصٌ وَرَذِيلَةٌ، فَالعَاقِلُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ أَوْ يَسْكُتَ بِحِلْمٍ، وَإِلَّا دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِ القَائِلِ:

أَتَـانِي أَنَّ سَـهْلًا ذَمَّ جَهْـلًا   عُلُـومًا لَيْـسَ يَعْرِفُهُـنَّ سَهْـلُ

عُلُـومًا لَـوْ قَرَاهَا مَـا قَـلَاهَا   وَلَٰكِـنَّ الرِّضَـا بِالجَهْلِ سَـهْلُ

ٱنْتَهَى كَلَامُهُ.

وإِنَّمَا تَنْفَعُ رِعَايَةُ فُنُونِ العِلْمِ بِاعْتِمَادِ أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَقْدِيمُ الأَهَمِّ فَالمُهِمِّ، مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ المُتَعَلِّمُ فِي القِيَامِ بِوَظَائِفِ العُبُودِيَّة لله.

وَالآخَرُ: أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ فِي أَوَّلِ طَلَبِهِ تَحْصِيلَ مُخْتَصَرٍ فِي كُلِّ فَنٍّ، حَتَّى إِذَا ٱسْتَكْمَلَ أَنْوَاعَ العُلُومِ النَّافِعَةِ نَظَرَ إِلَى مَا وَافَقَ طَبْعَهُ مِنْهَا وَآنَس مِنْ نَفْسِهِ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَتَبَحَّرَ فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ فَنًّا وَاحِدًا أَمْ أَكْثَرَ.

وَمِنْ طَيَّارِ شِعْرِ الشَّنَاقِطَةِ قَوْلُ أَحَدِهِمْ:

وَإِنْ تُـرِدْ تَحْـصِيلَ فَـنٍّ تَمِّمَهْ   وَعَـنْ سِوَاهُ قَبْلَ الِانْتِهَـاءِ مَـهْ

وَفِي تَـرَادُفِ العُلُومِ الـمَنْعُ جَا   إِنْ تَـوْأَمَانِ ٱسْتَـبَقَا لَـنْ يَخْـرُجَا

وَمَنْ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ القُدْرَةَ عَلَى الجَمْعِ جَمَعَ، وَكَانَتْ حَالُهُ ٱسْتِثْنَاءً مِنَ العُمُومِ.



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**رِعَايَـةُ فُنُونـهِ فِـي الأَخْذِ، وَتقْدِيمُ الأهـمِّ فـالمهمِّ**)، والمراد بـ(رعاية فنونه في الأخذ): الاعتناءُ بها، والإقبالُ عليها، فيرصد المتعلِّم فنون العلم ويحصيها، ثمَّ يُقبِل عليها واحدا واحدا، ولا يحصُر إقباله على فنٍّ دون آخر، ثمَّ يرعى تقديم الأهمِّ فالمهمِّ، فيُقَدِّم الأعلى رتبةً ثم يتبِعُه ما دونه.

وٱبتدأ بيان هَٰذَا المعقد بقول (ٱبْنِ الجَوْزِيِّ فِي «صَيْدِ خَاطِرِهِ»: «جَمْعُ العُلُومِ مَمْدُوحٌ»)؛ أي: الأخذ بأطراف العلوم، والاطِّلاع على أنواعها، فممَّا يُمدح ويُحمَد للمتعلِّم أن يكون له هَٰذَا طِّلاعٌ على أنواع العلوم ومعرفةٌ بها؛ لأنَّ العلم لا يَنفُقُ في صنعته ولا يرتفع في أخذه إلَّا مَنْ أصابَ من كلِّ فنٍّ حظًّا.

فعلوم هَٰذِهِ الملَّة الإسلاميَّة مرتبطٌ بعضُها دون بعضٍ، ولا يُتصوَّر أن يدرِك البُغيَةَ من تلك العلوم مَنْ يحبِس نفسَه على واحدٍ منها؛ فالفقيه الَّذي يروم منزلة الفقه العالية لا يصل إليها إن كان خِلوًا من علومٍ نافعةٍ كأصول الفقه، وقواعده، ومقاصد الشَّرع... إلى أنواع العلوم ذات الصِّلة بفنِّ الفقه.

ثمَّ أتبعَه ببيتٍ مشهورٍ هو لابن الورديِّ إذ قال فيه:

مِــنْ كُـلِّ فنٍّ خُذْ وَلَا تَجْهَلْ بِــهِ فَالحُـرُّ مُطَّلِــعٌ عَلَى الأَسْـــرارِ

أي: نفسُ الحرِّ تأبَى أن تقفَ دون الاطِّلاع على ما ينفعُها، فإنَّ الحرَّ إذا ذُكِر له شيءٌ ينتفع به تطلَّعت نفسُه إليه، ومن جملة حال الحرِّ في العلم أن يكون حريصًا على أنواع العلوم، راغبًا فيها، متطلِّعًا إلى معرفتها.

ثم ذكر قول شيخ شيوخنا محمَّد بن عبد العزيز بن مانع رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب له ماتعٍ؛ ٱسمُه «إرشاد الطُّلَّاب»، وهو من الكتب النَّافعة في توجيه مقتبسي العلم وملتمسِيه؛ فلا يستغني طالبُ العلم عن مطالعة هَٰذَا الكتاب، والانتفاع بما فيه من النُّصح والبيان.

ومن جملتِه المذكور هنا إذ قال: («وَلَا يَنْبَغِي لِلْفَاضِلِ أَنْ يَتْرُكَ عِلْمًا مِنَ العُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الكِتَابِ وَالسُّنَّة، إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً عَلَى تَعَلُّمِهِ، وَلَا يَسُوغُ لَهُ أَنْ يَعِيبَ العِلْمَ الَّذِي يَجْهَلَهُ وَيُزْرِيَ بِعَالِمِهِ؛ فَإِنَّ هذَا نَقَصٌ وَرَذِيلَةٌ»)؛ فذَكَر أنَّه لا ينبغي لذي الفضل أن يترك شيئًا من العلوم المُعِينة على فهْم الكتاب والسُّنة؛ لافتقاره إليها في الحال الَّتي وصف في قوله: (إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً عَلَى تَعَلُّمِهِ)؛ أي: إذا وجد من نفسه قدرةً على فهْمه، فإنَّ مدارك الخلق تتفاوتُ، وكم من ٱمرئٍ يُفتَح له في علمٍ، ويُغلَق عليه علمٌ آخر.

والمتعلِّمون يبلغون هَٰذَا بإرشاد مشايخهم؛ فإنَّ الشَّيخ المعلِّم يلحظ في حال المتعلِّم صلاحيته لهَٰذَا العلم، وقدرته عليه أو قعوده عنه، فإمَّا أن يُمْضِيَه فيه، وإمَّا أن يحوِّلَه إلى علمٍ آخر أنفع له.

ثمَّ ذكر من نُصحه أنَّه (لَا يَسُوغُ لَهُ أَنْ يَعِيبَ العِلْمَ الَّذِي يَجْهَلَهُ وَيُزْرِيَ بِعَالِمِهِ)؛ فإنَّ من آفاتِ المشتغلين بالعلم أنَّ أحدَهم إذا جهل علمًا وقعد عن إدراكه عابَهُ وعابَ أهلَه، وأزرى عليهم، وهَٰذَا من عِلل المعلمين، فتجد بارعًا في الفقه وأصوله، فإذا ذُكِر له الحديث وليست له يدٌ فيه ولا معرفةٌ به؛ أزرى على المشتغلين به، فقال: هم يشتغلون بأمرٍ قد فُرِغ منه، فإن الأحاديث تكلَّم فيها الحفَّاظ تصحيحًا وتضعيفًا، وإنَّ الرواة تكلَّم فيهمُ النُّقَّاد جرحًا وتعديلًا؛ فيُزري على ذلك العلم ويعيبه، وهَٰذَا - كما قال - (نَقَصٌ وَرَذِيلَةٌ)، فإنَّ الجادَّة التي

ينبغي سلوكها هي ما أرشد إليه بقوله: (فَالعَاقِلُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ أَوْ يَسْكُتَ بِحِلْمٍ)؛ أي: مَنْ كان عاقلًا فأراد أن يتكلَّم في شيء فإنَّه إمَّا أن يتكلَّم بعلمٍ، وإذا تكلَّم بعلمٍ حَمَلَهُ العلم على رِفْعة رتبة ذَٰلِكَ العلم والإشادة به، فإنَّه لا يمكن لِمَنْ تعاطَى علمًا من العلوم الشَّرعية، وكان ذا بصيرةٍ في العلم أن يرى شيئًا من تلك العلوم نقصًا وعيبًا، فالضَّليع في الفقه لا يُزري على الحديث وأهله، والمُحدِّث البالغ المُكنة في الحديث لا يُزري على الفقه وأهله، وإنَّما يكون الإزراء ممَّنْ نقُص علمه أو عقله، ولذَٰلِكَ قال: (يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ أَوْ يَسْكُتَ بِحِلْمٍ)؛ يعني: يدعوه عقلُه إلى أن يسكتَ عن القولِ في شيءٍ لم يبلغْه علمُه.

ومن هنا قال الشَّعبيُّ: «نِعمَ وزيرُ العلمِ العقلُ»، فإنَّ العبد إذا حاز علمًا وجمع إليه عقلًا ٱنتفع ٱنتفاعًا عظيمًا، فإنَّ العلمَ بمنزلة المَلِك الَّذي يُدبِّر، والعقلَ بمنزلة الوزيرِ الَّذي يُعين ويشير، فإذا كان له علمٌ كاملٌ وعقلٌ نافذٌ أرشده العقل إلى ما ينفعه، فالَّذي يكون متمكِّنًا من علمٍ من العلوم ثمَّ يُذْكَر له علمٌ آخر لا يدَ له فيه فإمَّا أن يتكلَّم بعلمٍ، فيعرف لـهَٰذَا العلم رتبتَه، أو يسكتَ بحلمٍ، فلا يدعوه عقله إلى أن يعيب علمًا من العلوم المعتد بها.

ثمَّ قال: (وَإِلَّا دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِ القَائِلِ:

أَتَـانِي أَنَّ سَـهْلًا ذَمَّ جَهْـلا ... عُلُـومًا لَيْـسَ يَعْرِفُهُـنَّ سَهْـلُ

عُلُـومًا لَـوْ قَرَاهَا مَـا قَـلَاهَا ... وَلَٰكِـنَّ الرِّضَـا بِالجَـهْلِ سَـهْلُ

وقوله: (أَتَـانِي)؛ أي: بلغني.

وقوله: (ذَمَّ جَهْـلا عُلُـومًا)؛ أي: ذم علومًا لجهله بها.

وقوله: (عُلُـومًا لَـوْ قَرَاهَا)؛ أي: لو تلقَّاها بالقراءة على الشُّيوخ؛ فاسم (القراءة) في عُرف المتقدِّمين: لِمَا يُتَلقَّى عن الشُّيوخ.

وقوله: (مَـا قَــلَاهَا)؛ أي: ما أبغضها؛ لأنَّ من البُغض ما ينشأ من الجهل، ومن مأثورِ القولِ: «مَنْ جَهِل شيئًا أنكره وعاداه». قاله الوزير خالد البَرمكيُّ، وبعده الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

فالعبد إذا جَهِل شيئًا أنكره ونصب له العداوة، سواءً في أعيان الخلق أو في معاني المعارف والعلوم.

وهو يريد بـهَٰذين البيتين: الخبرَ عن رجل ٱسمه: سهل، تكلَّم بالذمِّ في جملةٍ من العلوم الَّتي يتعاطاها الخلق، وبيَّن أن منشأ كلامه في ذمِّ تلك العلوم نَبَتَ من جهله بها، فهو لم يتلقَّاها عن الأشياخ، فلمَّا قعد عن تلقِّيها وعزَبَ عنه علمه بها أنكرَ تلك العلوم وذمَّها وقلاها – أي: أبغضها –، وحقيقة حاله كما قال: (وَلَـٰكِـنَّ الرِّضَـا بِالجَـهْلِ سَــهْلُ)؛ أي: يُهوِّن على المتكلِّم كلامَه الذي تكلَّم به في ذمِّ تلك العلوم رضاه بالجهل، فهو راضٍ بالجهل الَّذي دعاه إلى بُغض تلك العلوم.

ثمَّ ذكر أنَّ (رِعَايَةَ فُنُونِ العِلْمِ) (تَنْفَعُ بِاعْتِمَادِ أَصْلَيْنِ):

(أَحَدُهُمَا: تَقْدِيمُ الأَهَمِّ فَالْمُهِمِّ)؛ أي: تقديم ما تشتدُّ إليه الحاجة.

والحاجة المطلوبة هنا: هي وظائفُ العبوديَّة لله.

فيقدِّم من العلم الَّذي يلتمسُه ما يحتاجُه في القيام لله بما عليه من العبادة، فهو يرى أنَّ تعلُّم ما يتعلَّق بالإيمان وتوحيد الله عَزَّوَجَلَّ مُقدَّمٌ عنده؛ لشدَّة حاجته إليه، فإذا حصَّل أصلًا في توحيد الله توجَّه إلى طلب أصلٍ آخر من العلم في معرفة الطَّهارة والصَّلاة، ثمَّ طلب ما بعده، فالمقصود بـ(المهمِّ الَّذي تقدمه) هو نَظَرُك إلى ما يلزمك في وظائف العبوديَّة لله عَزَّوَجَلَّ.

فمن الجهل المُبين، والغَبن المستبَين أن يعدِل ملتمس العلم عمَّا يلزمه في وظائف العبودية لله إلى شيءٍ لا يلزمه بعد، كأن يُدرِك حظًّا ممَّا نعتنا من معرفة توحيد الله عَزَّوَجَلَّ وما يتَّصل

بالصَّلاة والطَّهارة من أحكامٍ، ثمَّ تتشوَّف نفسُه إلى دراسة أصولِ الفقهِ أو النَّحو أو غير ذَٰلِكَ، مُهمِلًا ما هو به أولى من معرفة معاني الفاتحة الَّتي يقرؤها وجوبًا في كلِّ صلاةٍ، وإتقانِ قراءتِها، أو معرفة أذكار الصَّباح والمساء، أو معرفةِ ما يقول من الأذكار في أدبارِ الصَّلوات المكتوبات، فإنَّ هَٰذَا تضييع لهَٰذَا الأصل، وهو: تقديم الأهمِّ فالمهمِّ.

فممَّا تنتفع به في العلم: أن تُقَدِّم الأهمَّ الَّذي يلزمك في وظائف العبودية، وتؤجِّل غيرَه إلى زمنه الصَّالحِ له، ولا يستطيع المتعلِّم أن يستقل بمعرفة ذَٰلِكَ، فهو مفتقر إلى مرشدٍ يرشده.

وكانت من وظائف المعلِّمين فيما سلف: إرشادُ المتعلِّمين،فلم يكنِ المُعلِّم يحبِس نفسَه في صلته مع المتعلِّم على إلقاء العلم إليه فحسب؛ بل هو بمنزلة الوالدِ الرَّؤوف به، الَّذي يتلمَّس له ما يصلح له، ثمَّ يرشده إليه.

فينبغي أن ينتبَّه المتعلِّم إلى هَٰذِهِ الحال، وهو أن يقدِّم ما يلزمه بوظائف العبوديَّة، ويجب على المعلِّمين أن يرعوا هَٰذَا في إرشادهم وتعليمهم ودلالتهم على الخير.

والأصل الآخر: (أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ فِي أَوَّلِ طَلَبِهِ تَحْصِيلَ مُخْتَصَرٍ فِي كُلِّ فَنٍّ)؛ فيعمَد إلى كل فن من الفنون المتعارَف عليها في الاعتقاد والحديث، والتفسير، والفقه، والنحو، والأصول، ومصطلح الحديث وأشباهها، فيتلقى فيه مُختصرًا على الوجه الذي تقدَّم؛ من حِرْصه على حفظه، وفهْم معانيه.

قال: (حَتَّى إِذَا ٱسْتَكْمَلَ أَنْوَاعَ العُلُومِ النَّافِعَةِ نَظَرَ إِلَى مَا وَافَق طَبْعَهُ مِنْهَا وَآنس مِنْ نَفْسِهِ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَتبَحَّرَ فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ فَنًّا وَاحِدًا أَمْ أَكْثَرَ)، فإذا فرغ من هَٰذِهِ الرُّتبة وهي: تحصيل متنٍ مختصرٍ في الفنون المتعارف عليها، نظر بعد ذَٰلِكَ إلى حاله من تلك الفنون، فإذا وجد أُنْسَه بواحدٍ منها أو أكثرَ وقدرتِه عليه قدَّمه هو وغيره على غيرهما.

فلو قُدِّر أنَّ أحدًا تعاطى العلوم فأدرك منها مختصراتها حِفظًا وفهْمًا، ثمَّ وجد في نفسه محبَّةً وميلًا إلى التَّفسير، وقوَّةً عليه مع رغبةٍ في العلوم التي تعين عليه؛ كعلوم العربية، وعلوم

القرآن ونحوها، فآثَرها على بقيَّة العلوم كان هَٰذَا محمودًا، فإنَّ الناس في المعارك العاليَةِ لا يستوون، والنَّابغ الَّذي يُحصِّل مدارك العلوم لا يكون في النَّاس سوى الواحد بعد الواحد في مُدَدٍ متطاولةٍ، لَٰكِنَّ القدر الذي يجتمع فيه الخلق هو حِرْصهم على تحصيل أصول العلوم، ثم إذا وجد في نفسه بعد ذَٰلِكَ محبَّةً لشيء منها - فنٍّ أو أكثر - وقُدرةً عليه نقل نفسه إلى هَٰذَا.

قال: (وَمِنْ طَيَّارِ شِعْرِ الشَّنَاقِطَةِ قَوْلُ أَحَدِهِمْ:

وَإِنْ تُـرِدْ تَحْـصِيلَ فَـنٍّ تَمِّـمَهْ وَعَـنْ سِواهُ قَبْـلَ الِانْتِهَـاءِ مَـهْ
وَفِـي تَـرَادُفِ العُلُومِ الـمَنْعُ جَا إِنْ تَـوْأَمَانِ ٱسْتَـبَقَا لَـنْ يَخْـرُجَا

ومعنى قوله: (طَيَّار شِعْرِ الشَّنَاقِطَةِ)؛ الطيَّار من الشعر: ما لا يُعرَف قائله مع شهرته، وإلى ذلك أشرت بقولي:

وشائِـعُ الأبيـات إن لم يُعلَـمِ قائلُه الطَّـيَّار بينَ الأمَـمِ

فالشِّعر الطَّيَّار هو الشِّعر الذي يسير بين الناس ولا يُعرَف قائله.

وفي هَٰذَين البيتين الإرشاد إلى جادَّةٍ نافعةٍ في العلم، فقال:

(وَإِنْ تُـرِدْ تَحْـصِيلَ فَـنٍّ تَمِّـمَهْ)؛ يعني: أَتِمَّه.

(وَعَـنْ سِـوَاهُ قَبْـلَ الِانْتِهَـاءِ مَـهْ): وهي كلمة زجرٍ؛ أي: أَزْجِر نفسك مانعًا لها عن الدُّخول في غيره قبل تتميمه.

(وَفِـي تَـرَادُفِ العُلُومِ الـمَنْعُ جَا)؛ أي: في جمعِ العلوم مترادفةً جاء المنعُ.

(إِنْ تَـوْأَمَانِ ٱسْتَـبَقَا لَـنْ يَخْـرُجَا): مُشَبِّهًا هَٰذِهِ الحال بحال ٱمرأةٍ تضع توأمين - أي: ٱثنين - فاستقبا - أي: ٱزدحما - على الخروج من بطن أمِّهما، فيعسُر خروجهما وتتعسَّر الولادة على أمِّهما، فكما يشقُّ على المرأة خروج التَّوأم إذا ٱزدحما وتحتاج إلى معونةٍ؛ فكذَٰلِكَ فإنَّ جمْع العلوم على الذِّهن يجعله مزدحمًا، وربما ٱنقطع عن العلم، وفسَد عليه فهْمه لازدحام العلوم فيه.

ومن المقولات السائرة في هَٰذَا الباب قولهم: «ٱزدحام العلوم مضِلَّة الفهم»؛ أي يحصل بسببه خطإٍ في الفهم، فإذا ٱزدحمتِ العلوم تشوَّش فهْمُ المتلقِّي، فالجادَّة السَّوية أن يجمع المتعلِّم نفسَه على متنٍ أو فنٍّ لا يشاركه غيره، فإذا أراد - مثلًا - أن يقرأَ «ثلاثة الأصول» لم يقرأ غيره في زمنه، فاشتغلَ بضبط هَٰذَا المتن حتَّى يفرغ منه، ثم ٱنتقل إلى غيره، وهَٰذِهِ طريقة المشارقة.

وأما المغاربة: فعندهم ما هو أشد من ذَٰلِكَ؛ فإنَّهم يمنعون الجمع بين الفنون، فيحبس المتعلم نفسه على علمٍ واحدٍ حتَّى يُتِمَّه، فلو قُدِّر أنَّه أراد أن يدرس المعتقَد قدَّم «ثلاثة الأصول»، ثم أتبعه بـ«كتاب التوحيد»، ثم أتبعه بـ«القواعد الأربع»، ثم أتبعه بـ«كشف الشبهات»، ثم أتبعه بـ«العقيدة الواسطية»، إلى تمام سُلَّم التَّعليم في الاعتقاد، حتَّى يفرَغ من علم الاعتقاد، ثم ينتقل إلى ما بعدها.

وطريقة المشارقَة أرفقُ بالطَّالب وأنفع في وظائف العبوديَّة؛ فإنه لا ينبغي حبس المتعلم على فنٍ واحدٍ مدَّةً تصل إلى سنةٍ مع إهمالِه ما يلزمه في وظائف عبوديَّته من ٱعتقاده وطهارته وصلاته وذِكْره لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ثمَّ ختم بقوله: (وَمَنْ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ القُدْرَةَ عَلَى الجَمْعِ جَمَعَ، وَكَانَتْ حَالُهُ ٱسْتِثْنَاءً مِنَ العُمُومِ)؛ أي: مَنْ وجد قدرةً على الجمع فإنَّه يجمع بينها، ويكون حاله ٱسْتِثْنَاءً من العموم، فالأصل في الخلق الاستقلال بفنٍّ واحد أو كتاب واحد.

وإن وُجِد منهم مَنْ له قُدرة فأرشده مُعلِّمه إلى ما ينفعه فإنَّه يسلك هَٰذِهِ السبيل، وهَٰذا الأمر شيءٌ نسبيٌّ يختلف فيه النَّاس، ولا يعرف المتعلِّم ما يصلح له؛ بل لا بدَّ له من مرشدٍ يُرشده، ولمَّا ٱضطرب نسق التعليم وٱزدحمت أموره حصل الخلل في المتعلمين، لَٰكِن ينبغي أن يجتهد طالب العلم على سلوك هَٰذِهِ الجادة، فإنَّها أنفع له في العلم وإن طالت.

فإنَّ من المتعلمين مَنْ يُحدِّث نفسه الآن: إذا جمعتُ نفسي على كتاب «ثلاثة الأصول» فبقيتُ فيه شهرين، فإنِّي أُضيّع بُرهةً من وقتي لا أنتفع بها؛ وهَٰذا بناءٌ خطأٌ، بل جمْعُه نفسه على كتابٍ واحدٍ بإتقانه حفظًا وفهْمًا هو أسهل له في أخْذ العلم، فإنَّ الذي يُكثِر على نفسه في المزاحمة يضيع عليه وقته، فيقلُّ حظُّه من الحفظ والفهم.



قال المصنف وفَّقه الله:

المعقِد السَّابِعُ
المُبَادرَةُ إلَى تَحْصِيلِه، وَاغْتِنَامِ سِنِّ الصبَا والشَّبَابِ

قَالَ أَحْمَدُ: «مَا شَبَّهتُ الشَّبَابَ إِلَّا بِشَيْءٍ كَانَ فِي كُمِّي فَسَقَطَ».

وَالعِلْمُ فِي سِنِّ الشَّبَابِ أَسْرَعُ إِلَى النَّفْسِ، وَأَقْوَى تَعَلُّقًا وَلُصُوقًا.

قَالَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ: «العِلْمُ فِي الصِّغَرِ؛ كَالنَّقْشِ فِي الحَجَرِ».

فَقُوَّةُ بَقَاءِ العِلْمِ فِي الصِّغَرِ كَقُوَّةِ بَقَاءِ النَّقْشِ فِي الحَجَرِ، **فَمَنِ ٱغْتَنَمَ شَبَابَهُ نَالَ إِرْبَهُ، وَحَمِدَ عِنْدَ مَشِيبِهِ سُرَاهُ.**

أَلَا ٱغْتَنِمْ سِنَّ الشَّبَابِ يَا فَتَى   عِنْدَ المَشِيبِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى

وَلَا يُتَوَهَّمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الكَبِيرَ لَا يَتَعَلَّمُ، بَلْ هَٰؤُلَاءِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَلَّمُوا كِبَارًا؛ ذَكَرَهُ البُخَارِي فِي (كِتَابِ العِلْمِ) مِنْ «صَحِيحِهِ»، وَإِنَّمَا يَعْسُرُ التَّعَلُّمُ فِي الكِبَرِ - كَمَا بَيَّنَهُ المَاوَرْدِيُّ فِي «أَدَبِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ» - لِكَثْرَةِ الشَّوَاغِلِ، وَغَلَبَةِ القَوَاطِعِ، وَتَكَاثُرِ العَلَائِقِ؛ فَمَنْ قَدِرَ عَلَى دَفْعِهَا عَنْ نَفْسِهِ أَدْرَكَ العِلْمَ.



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**المُبَادَرَةُ إِلَى تَحْصِيلِهِ**) - أي: المسارعة إلى تحصيله -، (**وَاغْتِنَامِ سِنِّ الصِّبَا وَالشَّبَابِ**) أي: ٱهتبال سنِّ الصِّبا والشباب غنيمةً في طلبه.

ثم ذكر قولَ الإمام (أَحْمَد: «مَا شَبَّهتُ الشَّبَابَ إِلَّا بِشَيْءٍ كَانَ فِي كُمِّي فَسَقَطَ»)؛ أي: ما أعدُّ شبيهًا لسنِّ الشَّباب التي كنت فيها إلَّا كشيء كان في كُمِّي – أي: في طرف ثوبي من أسفل اليد – كان فيه مُدَّة ثمَّ سقط منه، فهو سريع التَّقضِّي، عَجِلُ الذَّهاب.

ثم قال: (وَالعِلْمُ فِي سِنِّ الشَّبَابِ أَسْرَعُ إِلَى النَّفْسِ، وَأَقْوَى تَعلُّقًا وَلُصُوقًا)؛ لفراغ القلب من المُشغلات، فإنَّ القلب إذا فرغ من المُشغلات صفا، فإذا صار صافيًا أمكن أن يعْلَقَ به ما ينفعه من العلم.

(قَالَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ: «العِلْمُ فِي الصِّغَرِ؛ كَالنَّقْشِ فِي الحَجَرِ»)؛ أي: هو بمنزلة النقش في الحجر قوةً وثبوتًا، فإنَّ الحجر إذا نُقِش فيه ثبت النقش فيه أكثر من ثباته في غيره.

قال: (فَقُوَّةُ بَقَاءِ العِلْمِ فِي الصِّغَرِ كَقُوَّةِ بَقَاءِ النَّقْشِ فِي الحَجَرِ، **فَمَنِ ٱغْتَنَمَ شَبَابَهُ نَالَ إِرْبَهُ**) – أي: بُغيتَه وحاجتَه – (**وَحَمِدَ عِنْدَ مَشِيبِهِ سُرَاهُ**)؛ أي: حَمِد عند مخالطَتِه كهولةَ العمر بظهور الشيب فيه سُراه – أي: سعيَه مجتهدًا –، وأصل السُّرى: المسير في آخر اللَّيل، يقال: (سرى فلان): خبرًا عن ٱجتهاده ونشاطه.

ثم أنشد بيتًا له قال فيه:

أَلَا ٱغْتَنِمْ سِنَّ الشَّبَابِ يَا فَتَى ... عِنْدَ المَشِيبِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى

أي: إذا بلغوا سن المشيب فرِحوا بما حصَّلوا من العلم لما اجتهدوا في حال الشباب.

ثمَّ دفع تَوَهُّما يلُوح كثيرًا في خيال كبار السِّنِّ ممَّنْ يروم تحصيل العلم، وهو أنهم لا يُدرِكون العلم، فقد صاروا في منأى عنه؛ فقال: (وَلَا يُتَوَهَّمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الكَبِيرَ لَا يَتَعَلَّمُ، بَلْ هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ تَعَلَّمُوا كِبَارًا؛ ذَكَرَهُ البُخَارِي فِي (كِتَابِ العِلْمِ) مِنْ «صَحِيحِهِ»)؛ فجمْعُ العلم وتحصيلُه والنُّبوغ فيه ممكنٌ للكبير، غير متعذِّرٍ عليه؛ متى أقبل عليه وعظُم ٱجتهادُه فيه، ففي أخبار كثيرٍ من أهل العلم أنَّهم لم يطلبوا العلم إلَّا في عُمُر متأخرة، ثم صاروا من البارعين فيه، كالقفَّال الشَّافعي صاحب التَّصانيف المشهورة في

الفقه، فإنه تأخَّر أخْذه العلم حتَّى دخل الكِبَر وجاوز الأربعين أو أكثر، ثمَّ برع في العلم حتى صنَّف فيه وأُشير إليه في العلم.

ثمَّ بيَّن ما يحول بين الكبير والعلم فقال: (وَإِنَّمَا يَعْسُرُ التَّعَلُّمُ فِي الكِبَرِ - كَمَا بَيَّنَهُ المَاوَرْدِيُّ فِي «أَدَب الدُّنْيَا وَالدِّينَ» - لِكَثْرةِ الشَّوَاغِلِ، وَغَلَبَةِ القَوَاطِعِ، وَتَكَاثُرِ العَلَائِقِ)؛ **فعِلل ٱمتناع العلم على الكبير ثلاثٌ**:

أولها: كثرة الشَّواغل؛ وهي العوارض المُشغِلة من زوجٍ وولدٍ، وحاجةٍ من حوائج الدنيا أو غيرها.

وثانيتها: غلبة القواطع؛ أي كثرة الموانع الَّتي تقطعه عن ٱلتماس العلم.

وثالثتها: تكاثر العلائق؛ أي تتابع العلائق كثرةً، والمراد بالعلائق: الاتِّصالات النَّفسانية بينه وبين نفسِه، أو بينه وبين الخلْق.

فالواردات النَّفسية الَّتي ترِد على العبد في حال الكِبَر فتُشغِلُه بنفسه أو تُشغله نفسُه بغيره كثيرةٌ، وهذه العِلل لا تكون مقارنةً حال الصبا والشباب، فلمّا سلِم الشَّاب من هَٰذِهِ العِلل الثَّلاث صار أمكن في جمْع العلم، ولـمَّا ٱختصَّ وفودها بالكبير عَسُر عليه العلم لا أنَّه يستعصي عليه فلا يُدركه، لَـٰكِن متى أحسن المعاملةَ مع هَٰذِهِ العِلل حصَّل العلم، ولأجل هَٰذَا قال: (فَمَنْ قَدِرَ عَلَى دَفْعِهَا عَنْ نَفْسِهِ أَدْرَكَ العِلْمَ)؛ أي: مَنْ قدِر من الكبار على دَفْع هَٰذِهِ العِلل عن نفسه فإنَّه يُحصِّل العلم.



قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الثَّامِنُ

لُزومُ التَّأنِّي في طَلبِه، وَتَرْك العَجَلَةِ

إنَّ تَحْصِيلَ العِلْمِ لَا يَكُونُ جُمْلَةً وَاحِدَةً؛ إِذِ القَلْبُ يَضْعُفُ عَنْ ذَٰلِكَ، وَإِنَّ لِلْعِلْمِ فِيهِ ثِقَلًا كَثِقَلِ الحَجَرِ فِي يَدِ حَامِلِهِ؛ قَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ٥﴾ [المزمِّل] أَي القُرْآن، وَإِذَا كَانَ هٰذَا وَصْفُ القُرْآنِ المُيَسَّرِ - كَمَا قَال تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر] -؛ فَمَا الظَّنُّ بِغَيْرِهِ مِنَ العُلُومِ؟!

وَقَدْ وَقَعَ تَنْزِيلُ القُرْآنِ رِعَايَةً لِهٰذَا الأَمْرِ مُنَجَّمًا مُفَرَّقًا بِاعْتِبَارِ الحَوَادِثِ وَالنَّوَازِلِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ٣٢﴾ [الفرقان].

وَهَذِهِ الآيَةُ حُجَّةٌ فِي لُزُومِ التَّأَنِّي فِي طَلَبِ العِلْمِ، وَالتَّدَرُّجِ فِيهِ، وَتَرْكِ العَجَلَةِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الفَقِيه وَالمُتَفَقِّه»، وَالرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «جَامِع التَّفْسِير».

وَمَنْ شِعْرِ ٱبْنِ النَّحَّاسِ الحَلَبِيِّ قَوْلُهُ:

اليَوْمَ شَيْءٌ وَغَدًا مِثْلُهُ ... مِنْ نُخَبِ العِلْمِ الَّتِي تُلْتَقَطْ

يُحَصِّلُ المَرْءُ بِهَا حِكْمَةً ... وَإِنَّمَا السَّيْلُ ٱجْتِمَاعُ النُّقَطْ

وَمُقْتَضَى لُزُومُ التَّأَنِّي وَالتَّدَرُّجِ: البَدَاءَةُ بِالمُتُونِ القِصَارِ المُصَنَّفَةِ فِي فُنُونِ العِلْمِ حِفْظًا وَٱسْتِشْرَاحًا، وَالمَيْلُ عَنْ مُطَالَعَةِ المُطَوَّلَاتِ الَّتِي لَمْ يَرْتَفِعِ الطَّالِبُ بَعْدُ إِلَيْهَا.

وَمَنْ تَعَرَّض لِلنَّظَرِ فِي المُطَوَّلَاتِ فَقَدْ يَجْنِي عَلَى دِينِهِ، **وَتَجَاوُزُ الاعْتِدَالِ فِي العِلْمِ رُبَّمَا أَدَّى إِلَى تَضْيِيعِهِ**، وَمِنْ بَدَائِعِ الحِكَمِ قَوْلُ عَبْدِ الكَرِيمِ الرِّفَاعِيِّ - أَحَدِ شُيُوخِ العِلْمِ بِدِمَشْقَ الشَّامِ فِي القَرْنِ المَاضِي -: «**طَعَامُ الكِبَارِ سُمُّ الصِّغَارِ**».

قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**لُزُومُ التَّأنِّي فِي طَلَبِهِ، وَتَرْكُ العَجَلَةِ**)؛ أي: لزوم الأناة - وهي السَّكينة - في طلبه وترْك العجلة، بأن يلتمس أخْذَه شيئًا فشيئًا.

وعلّله بقوله: (إِنَّ تَحْصِيلَ العِلْمِ لَا يَكُونُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) - أي: لا يكون دفعة واحدة -، (إِذِ القَلْبُ يَضْعُفُ عَنْ ذَٰلِكَ) - أي: يلحقه ضعفٌ عن بلوغ هَٰذَا، ولا يقوى عليه -، (وَإِنَّ لِلْعِلْمِ فِيهِ ثِقَلًا كَثِقَلِ الحَجَرِ فِي يَدِ حَامِلِهِ) أي: يجد القلب ثِقلًا للعلم إذا أُلقي عليه كما يجد حامل الحجر ثِقَل الحجر في يده، فإنَّ مَنْ رام رفْع حجرٍ ثقيلٍ آنس ثِقَله، فكذَٰلِكَ مَنْ أراد إلقاء العلم على قلبه دفعةً واحدةً فإنَّ قلبه يُؤنس ثِقَله، وكما أنَّ أحدنا إذا رفع حجرًا فثَقُلت يدُه عن حمْله ألقاه؛ فكذَٰلِكَ القلب إذا ثَقُل عن حمْل العلم ألقاه، وهَٰذَا من أسباب الانقطاع عن العلم؛ فإنَّ مُلتمسي العلم يهجمون على العلم فيرومون إدراكه في مُدَّةٍ يسيرةٍ، فيُحَمِّلون قلوبهم ما لا تحتمل من الحفظ والفهْم، فتلقى عناءً، فتلقي العلم عنها، فيرجع صاحبها عن الاستمرار في طلب العلم، وهو الَّذي جنى على نفسه، فعِوَض أن يبتدر نفسه بحفظ شيء يسير يُحمِّل قلبَه شيئًا كثيرًا، فإذا قيل له: ٱلزم حِفظ نصف وجه من القرآن؛ قال: أجدُ من نفسي قُدرةً على ما هو أعظم، فحمَّل قلبه حِفظ وجهين من القرآن، وٱستطاع ذَٰلِكَ، فما هو إلَّا أسبوع واحد حتَّى ينقطع عنه؛ لأنَّه حمَّل قلبه ما لا يحتمل من الثِّقَل.

وكما يُدَرَّج البدن في تقويته؛ فكذَٰلِكَ يُدَرَّج القلب في تقويته، فمَنْ رام أن يقوِّي بدنه، مارس رياضةً، ونظامًا غذائيًّا خاصًّا شيئًا فشيئًا حتَّى يقوى بدنه، وكذَٰلِكَ إذا أردتَّ أن تقوي قلبك في الحفظ ينبغي أن تأخذه شيئًا فشيئًا، فالمبتدئون حِفْظ نصفَ وجه من القرآن ربَّما ٱنتهوا إلى حِفْظ وجهين في تلك المدَّة نفسها، ولم ينقطعوا؛ لأنهم أخذوا نفوسهم شيئًا فشيئًا.

وكذَٰلِكَ في قوَّة القلب في الفهم، فهو لا يُحمِّل قلبه قدرًا كبيرًا من الفهم في يومه وليلته أو في أسبوعه؛ لئلَّا يضعُف قلبه عن الإدراك لما يُلقى من العلم فيثقل عليه ويمَلَّه، لكِنَّه يأخذه شيئًا فشيئًا حتَّى يتمكَّن منه.

وذكر ثِقَلَ العلم بدليل قول الله تعالى: (﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ [المزمّل] أي القُرْآن).

(وَإِذَا كَانَ هٰذَا وَصْفُ القُرْآنِ المُيَسَّرِ - كَما قَال تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر] -؛ فَما الظَّنُّ بِغَيْرِهِ مِنَ العُلُومِ؟!)؛ أي: إذا كان الثِّقَل وصفا للقرآن في إلقائه على القلب فغيرُه من العلوم أَوْلى؛ لأن القرآن وُصِف باليسر وأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يسَّره على الخلق.

ثمَّ قال: (وَقَدْ وَقَعَ تَنْزِيلُ القُرْآنِ رِعَايَةً لِهٰذَا الأَمْرِ) - أي: مراعاةً له - (مُنَجَّمًا مُفَرَّقًا بِاعْتِبَارِ الحَوَادِثِ وَالنَّوَازِلِ)، فلم يُنزَل القرآن على النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دفعةً واحدةً؛ لأن القرآن محله من الإدراك عند النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو القلب؛ كما قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤﴾ [الشُّعراء].

فنزول القرآن محلُّه القلب، فلمَّا كان محله القلبُ والقرآن ثقيلٌ؛ وقع إنزال القرآن مُنَجَّمًا مُفَرَّقًا؛ قال تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ۝٣٢﴾ [الفرقان])؛ أي: ليكون ثابتا في فؤادِك، وفؤادُك ثابتًا به، فيكون محفوظا مَوْعِيًّا مُدرَكًا عند النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فيثبت في قلب النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ويثبت به قلبُ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وقوله: (مُنَجَّمًا)؛ أي: في أوقات معينة، فأصل النَّجم: الوقت المضروب المعين.

ثم ذكر أنَّ (هَذِهِ الآيَةَ حُجَّةٌ فِي لُزُومِ التَّأَنِّي فِي طَلَبِ العِلْمِ، وَالتَّدَرُّجِ فِيهِ، وَتَرْكِ العَجَلَةِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الفَقِيه وَالـمُتَفَقِّه»، وَالرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «جَامِع التَّفْسِير»)؛ فهٰذان العالمان جعلا هٰذِهِ الآية دليلًا على أنَّ العلم ينبغي أن يُتأنَّى في أخذِه، وأن يُتَدَرَّج فيه شيئًا فشيئًا.

ثمَّ ذكر بيتين شهيرين لـ(ٱبْنِ النَّحَّاسِ الحَلَبِيِّ) - أحد علماء العربية -:

اليَــــوْمَ شَــيْءٌ وَغَــدًا مِثْلُــهُ ... مِــنْ نُـخَبِ العِلْـمِ الَّتِي تُلْتَقَـطْ
يُحَصِّــــلُ الــمَرْءُ بِـهَا حِكْمَــةً ... وَإِنَّمَا السَّيْـــلُ ٱجْتِمَـاعُ النُّقَـطْ

أي إنَّما يكون السَّيْلُ - وهو الماء الكثير الهادر - من ٱجتماع نقط الغيث النَّازل من السماء، فإنَّ نقطَ الغيثِ تجتمع شيئًا فشيئًا حتَّى يكثُر هَٰذَا الماء فيسيل سيلًا هادرًا.

ثم قال: (وَمُقْتَضَى لُزُومُ التَّأَنِّي وَالتَّدَرُّجِ: البَدَاءَةُ بِالـمُتُون القِصَارِ المُصَنَّفَةِ فِي فُنُونِ العِلْم حِفْظًا وَٱسْتِشْرَاحًا، وَالمَيْلُ عَنْ مُطَالَعَةِ المُطَوَّلَاتِ الَّتِي لَمْ يَرْتَفِعِ الطَّالِبُ بَعْدُ إِلَيْهَا)؛ **فلا يكون آخِذ العلم متأنِّيًا مُتدرجًا حتَّى يستمسك بأصلين عظيمين:**

أحدهما: أن يبدأ (بِالـمُتُون القِصَارِ المُصَنَّفَةِ فِي فُنُونِ العِلْم)، وتكون بداءته بها بالحفظ والفهم؛ كما قال: (حِفْظًا وَٱسْتِشْرَاحًا)، فتقصِد إلى تلك المتون الموجزة المرتَّبة في أنواع العلوم، فتبدأ بها قبل غيرها.

فمثلًا: مَنْ رام أن يدرس علم الحديث فإنه يعمد إلى «الأربعين النووية» فيأخذها حِفظًا وفهمًا، فإذا عدَل عنها إلى ما فوقها فترك «الأربعين النووية»، ولم يحفل بـ«عمدة الأحكام»، ولا رضي بـ«بلوغ المرام»، ولا يرى «رياض الصالحين» شيئًا، وقال: أنا لـ«لبخاري» و«البخاري» لي؛ فهٰذا لا يُفلِح أبدًا؛ لأنَّ مَنْ دخل في شيء مقلوبًا خرج منه مقلوبًا، لَٰكِن مَنْ دخله على الوجه المرضي حاز منه بُغيته، فإذا ٱلتمس علم الحديث بأخذ «الأربعين النووية»

حفظًا وفهمًا، ثم أتبعها بـ«عمدة الأحكام»، ثم ثلَّث بـ«عمدة الأحكام»، ثم ربّع بـ«رياض الصالحين»، ثم تطلع إلى «البخاري»؛ ٱنتفع من أخْذِه «البخاري»، وكان أخْذُه له صحيحًا.

والأصل الآخر: (المَيْلُ عَنْ مُطَالَعَةِ المُطَوَّلَاتِ الَّتِي لَمْ يَرْتَفِعِ الطَّالِبُ بَعْدُ إِلَيْهَا)؛ فلا يشتغل المتعلِّم في حال ٱبتداء ٱلتماس العلم بالكتب المطوَّلة الَّتي لم يرتفع إليها في رتبته العلميَّة، وإن زعم أنَّه يصل إليها في رتبته الذِّهنية، فإن كثيرًا من المتعلِّمين يخدع نفسه بقوله: (إنَّ لي عقلًا وأنا أفهم)!، وليس هَٰذَا هو المراد في العلم، لَٰكِن المراد: هو بلوغك رتبة ذَٰلِكَ الكتاب في أخْذِك العلم.

فإنَّه لو قُدِّر أن أحدًا يعرف القراءة ويُدرِك عَمَد إلى «مجموع فتاوى ٱبن تيمية»، فقرأ كلاماً؛ فإنه غالبًا يفهم أكثره إن لم يفهمه جميعه، وليس هَٰذَا هو المراد، لَٰكِن المراد: أن تكون آلتك العلميَّة كاملةً لقراءة هَٰذَا الكتاب، فإنَّ مَنْ يقرأ هَٰذِهِ المطوَّلات بعد ٱكتمال آلته العلمية يعظُم ٱنتفاعه بها، ويعرف مواقع العلم والقول فيها، فيردُّها إلى الأصول التي تأكدت في قلبه بالحفظ والفهم.

فممَّا يلحق به الخيبة والخُسران طالبَ العلم: أن يعمد إلى هَٰذِهِ المطوَّلات قبل بلوغه إيَّاها في الرتبة العلمية، فيُقبِل عليها بالمطالعة؛ فإن ذَٰلِكَ يعود عليه بالعجز والثِّقَل والانقطاع عن العلم، أو يُولِّدُ فيه أقوالًا فاسدةً لضعف آلة الفهم عنده.

ولا نقصد بـ(آلة الفهم) مجرَّد الإدراك؛ لَٰكِن نقصد بذَٰلِكَ: بلوغ عقله الرتبة الذهنية للعلوم بفهْم مواقع القول في العلم، وإلا فالناس -كما سلف- يفهمون عادةً ما يُسمَع أو يُلقَى إليهم من الكلام، لَٰكِن مآل ذَٰلِكَ من مدارك الفهْم في الأحكام لا يصل إليها إلَّا مَنْ بلغ تلك الرتبة فيه.

ثم قال: (وَمَنْ تَعَرَّض لِلنَّظَرِ فِي المُطَوَّلَاتِ فَقَدْ يَجْنِي عَلَى دِينِهِ، **وَتَجَاوُزُ الاعْتِدَالِ فِي العِلْمِ رُبَّمَا أَدَّى إِلَى تَضْيِيعِهِ**) -أي: تجاوُز حدِّ الاعتدال في أخْذ العلم ربما يؤدي إلى تضييعه-،

(وَمِنْ بَدَائِعِ الحِكَمِ قَوْلُ عَبْدِ الكَرِيمِ الرِّفَاعِيِّ - أَحَدِ شُيُوخِ العِلْمِ بِدَمَشْقَ الشَّامِ فِي القَرْنِ المَاضِي -: «**طَعَامُ الكِبَارِ سُمُّ الصِّغَارِ**»)؛ أي: ما يتناولُه الكبار فينتفعون به من طعامٍ هو للصِّغار سمٌّ يموتون به؛ فإنَّك لو أتيت إلى صغير بطعام يُجعَل للكبار عادةً - من أرز، ولحم، وشحم - فجعلت تدفعه في فِيِّ هَٰذَا الرضيع الَّذي ليس له إلَّا يوم أو يومين، أو شهر أو شهرين، فإنَّه يموت؛ لعجز معدته عن قبول هَٰذَا الطَّعام، وإن لم يمت مرض مرضًا شديدًا.

ولذَٰلِكَ جرت عادة الناس في ترقية الصغار في الطعام أن يدفعوا إليه أوَّلا الحليب مدةً، ثم ينقلوه بعد مدة إلى أنواع من الغذاء مرتبة، حتى يبلغ بعد سنين طويلة القدرة على أن يأكل الشحم واللحم.

فكذَٰلِكَ مَنْ يلتمس العلم إذا أشغل نفسه بطعام الكبار فيُدعَى إلى درس في «ثلاثة الأصول» فيقول: لا. أنا أحضر درسًا في «الروض المُرْبِع»، أو يُدعَى إلى درس في «الأربعين النووية» فيقول: لا. أنا أحضر درسًا في «صحيح البخاري»، وهو بعدُ لم يأخذ من الفقه ولا من الحديث بنصيبٍ، ولا قرأ مختصرات هَٰذِهِ الفنون، فمثل هَٰذَا يُعرِّض نفسه بتناوله طعام الكبار لما يُفسِد قلبه ويمنعه العلم.

هَٰذَا معنى هَٰذِهِ الجملة، وهو أنَّ تعرُّض المتعلِّم لما لا يصلح له من الكتب المُطوَّلَة يُفسِد علمه، وليس المرادُ - كما يفهمها بعضهم -: أنَّ المقصود منها هي: حَمْل النَّاس على عدم التلقِّي على العلماء الكبار، وأن في هَٰذِهِ الكلمة تزهيدًا فيهم، فإن هَٰذَا لم يقله أحد؛ إلا مَنْ وقع في فهمه هَٰذَا الفهْم فرآه معنًى لهَٰذه الجملة.

فالمتكلمون بهَٰذه الجملة يريدون هَٰذَا المعنى: وهو أنَّ المبتدئ في العلم ينبغي له أن يبتدأ بصغار العلم قبل كباره، وإذا تعرَّض للكبار أفسدته، سواءً أخذَه عن أكبر العلماء أو أصغر المُعلِّمين، فلو قُدِّر أن أحدًا ٱبتدأَ في العلم عند أعلم أهل الأرض بـ «فتح الباري» و«مجموع

ٱبن تيمية»، و«تفسير ٱبن كثير»؛ فإنَّه يموت في العلم ولا يستفيد، ولو ٱبتدأ عنده بـ«ثلاثة الأصول»، و«الأربعين النووية» وأشباهها من المختصرات فإنَّه ينتفع ٱنتفاعًا كثيرًا.



قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ التَّاسِعُ
الصَّبْرُ فِي العِلْمِ تَحمُّلًا وأَدَاءً

إِذْ كُلُّ جَلِيلٍ مِنَ الأُمُورِ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالصَّبْرِ، وَأَعْظَمُ شَيْءٍ تَتَحَمَّلُ بِهِ النَّفْسُ طَلَبُ المَعَالِي: تَصْبِيرُهَا عَلَيْه، وَلِهَذَا كَانَ الصَّبْرُ وَالمُصَابَرَةُ مَأْمُورًا بِهِمَا لِتَحْصِيلِ أَصْلِ الإِيمَانِ تَارَةً، وَلِتَحْصِيلِ كَمَالِهِ تَارَةً أُخْرَى؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾ [آل عِمْرَان: ٢٠٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨].

قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ هٰذِه الآيَةِ: «هِيَ مَجَالِسُ الفِقْهِ».

وَلَنْ يُحَصِّلَ أَحَدٌ العِلْمَ إِلَّا بالصَّبْرِ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَيْضًا: «لَا يُسْتَطَاعُ العِلْمُ بِرَاحَةِ الجِسْمِ».

فِبالصَّبْرِ يُخْرَجُ مِنْ مَعَرَّةِ الجَهْلِ، وَبِهِ تُدْرَكُ لَذَّةُ العِلْمِ.

وَصَبْرُ العِلْمِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: صَبْرٌ فِي تَحَمُّلِهِ وَأَخْذِهِ؛ فَالحِفْظُ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ، وَالفَهْمُ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ، وَحُضُورُ مَجَالِسِ العِلْمِ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ، وَرِعَايَةُ حَقِّ الشَّيْخِ تَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ.

والنَّوْعُ الثَّانِي: صَبْرٌ فِي أَدَائِهِ وَبَثِّهِ وَتَبْلِيغِهِ إِلَى أَهْلِهِ؛ فَالجُلُوسُ لِلْمُتَعَلِّمِينَ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ، وَإِفْهَامُهُمْ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ، واَحْتِمَالُ زَلَّاتِهِمْ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ.

وَفَوْقَ هٰذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنْ صَبْرِ العِلْمِ الصَّبْرُ عَلَى الصَّبْرِ فِيهِمَا وَالثَّبَاتُ عَلَيْهِمَا.

لِكُلٍّ إِلَى شَأْوِ العُلَا وَثَبَاتُ ... وَلَكِنْ عَزِيزٌ فِي الرِّجَالِ ثَبَاتُ



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**الصَّبْرُ فِـي العِلْـمِ تَحملًا وَأَدَاءً**).

والمراد بـ(تَحَمُّل العلم): جمْعُه وطلبه.

والمراد بـ(أداء العلم): تبليغه وبثُّه.

فصاحب العلم مفتقِرٌ إلى الصبر فيه ٱبتداءً وٱنتهاءً، فإن التحمُّل حال ٱبتداء، والأداء حال ٱنتهاء.

قال: (إِذْ كُلُّ جَلِيلٍ مِنَ الأُمُورِ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالصَّبْرِ، وَأَعْظَمُ شَيْءٍ تَتَحَمَّلُ بِه النَّفْسُ طَلَبُ المَعَالِي: تَصْبِيرُهَا عَلَيْه)؛ أي: لا يمكن للعبد أن ينال أمرا من الأمور العظيمة إلَّا بأن يحبس نفسه عليه حتَّى يُدركه، قال: (وَلِهٰذَا كَانَ الصَّبْرُ وَالمُصَابَرَةُ مَأْمُورًا بِهِمَا لِتَحْصِيلِ أَصْلِ الإِيمَانِ تَارَةً، وَلِتَحْصِيلِ كَمَالِهِ تَارَةً أُخْرَى؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟﴾ [آل عِمْرَان: ٢٠٠])، **ففي الآية الأمر بالصبر من جهتين:**

إحداهما: الصَّبر في النَّفس بلا مُدافعةٍ، في قوله: ﴿ٱصْبِرُوا۟﴾.

والآخر: الصَّبر في النَّفس مع المدافعة، في قوله: ﴿وَصَابِرُوا۟﴾.

فإنَّ (المفاعلة) تكون مع آخر سواه، فالمصابرة، والمقاتلة، والمراغمة تكون مع طرف آخرٍ، فالعبد مأمور بالصَّبر في نفسه إن تجرَّدت عن مُدَافِع يُنازعها، ومأمور بالصبر مع وجود المُنازع المدافع.

ثم ذكر قوله تعالى: (﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨].

قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ هٰذِه الآيَةِ: «هِيَ مَجَالِسُ الفِقْهِ»)، فأُمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بأن يصبر في العلم أداءً، وأولئك مأمورون بالصبر في العلم تحمُّلًا.

قال: (وَلَنْ يُحَصِّلَ أَحَدٌ العِلْمَ إِلَّا بالصَّبْرِ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَيْضًا: «لَا يُسْتَطَاعُ العِلْمُ بِرَاحَةِ الجِسْمِ»)؛ فلا بد من بذْلٍ يتَعنَّى به البدنُ.

قال: (فبِالصَّبْرِ يُخْرَجُ مِنْ مَعَرَّةِ الجَهْلِ)؛ فإذا صبر ملتمس العلم خرج من عيب الجهل، فإنَّه لا يخرج من معرة الجهل ونقصِه بمجرَّد أن يشتهي العلم فيناله، لكِنَّه يحتاج إلى صبر في العلم، فهو يصبر على الحفظ، ويصبر على الفهم، ويصبر على الجلوس في الدرس، ويصبر على الذهاب إلى الدرس، ويصبر على ٱستذكار هَٰذَا الدرس.

قال: (وَبِهِ تُدْرَكُ لَذَّةُ العِلْمِ)؛ أي: لا يبلغُ العبدُ لذَّةَ العلم حتَّى يكون له صبرٌ، فإنَّ المطالب العالية من اللَّذات السَّامية يكون أول مبدئها الصبر، ومن هنا قال بعض فلاسفة اليونان: «الفضائل مرَّة الأوائل، حُلوة الأواخر»؛ أي: يجد صاحبها مرارةً في ٱبتداء ٱبتغائها، ثم تنقلب هَٰذِهِ المرارةُ بعدُ إلى حلاوة بما ينال من عاقبة حميدة للفضيلة التي ٱشتغل بها، ومن جملة تلك الفضائل: العلم؛ فالمرء في ٱبتداء أخْذِه العلم يجد مرارةً، فأنت الآن ربما تجد مرارةً في أنك تجلس هَٰذِهِ المدة في الدرس ويجلس غيرك في اللهو، أو في دعوات الخلق في مناسباتهم، أو غير ذَٰلِكَ من الأمور التي تنْزَعُك وتريد إخراجك من هَٰذِهِ الحلقة إلى غيرها من مطالب النفس ورغباتها، ومراغمتك هَٰذِهِ الآفة التي ترد على نفسك تجد بها مرارةً، فإذا ٱستويت على مطلوبك وأمعنت فيه حَمِدتَ عاقبتك، ووجدتَ من اللذة العاجلة والآجلة في العلم ما لا يجده أولئك الَّذين يُضيِّعون أعمارهم وَقُدَرَهُم فيما لا ينفعهم، أو فيما ينفعهم لَٰكِن غيره أنفع لهم منه.

ثمَّ ذكر صبرَ العلم فقال: (وَصَبْرُ العِلْمِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: صَبْرٌ فِي تَحَمُّلِهِ وَأَخْذِهِ).

(والنَّوْعُ الثَّانِي: صَبْرٌ فِي أَدَائِهِ وَبَثِّهِ وَتَبْلِيغِهِ إِلَى أَهْلِهِ).

فالعلم يحتاج إلى صبر في المبتدإِ تحمُّلًا وأخْذًا، ويحتاج صبرا في المنتهى تعليمًا وبثًّا.

ثم ذكر حال الأوَّل فقال: (فَالحِفْظُ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ)؛ فأنت تحتاج إلى مدةٍ تجعلها للتحفُّظِ.

قال: (وَالفَهْمُ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ)؛ فأنت تعيد النظر وتجيل الفكر في ما تروم فهْمه، وهَٰذَا يحتاج إلى صبر.

قال: (وَحُضُورُ مَجَالِسِ العِلْمِ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ، وَرِعَايَةُ حَقِّ الشَّيْخِ تَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ)؛ فالشَّيخ له حقٌّ، وحتى ترعاه وتقوم به تحتاج إلى صبر عليه، فإن النفس قد تنزعك إلى خلاف ذَٰلِكَ.

ثمَّ قال في صبر الأداء والبثِّ: (فَالجُلُوسُ لِلْمُتَعَلِّمِينَ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ)؛ فإن الجلوس للمتعلمين لا يحصل للعبد مجردًا بلذة ينالها؛ لأن هَٰذِهِ اللذة تكون في مبتدإ جلوسه، شهرا وشهرين، وسنةً وسنتين، فما هي إلَّا مدة ثم ينقطع ويترك التعليم؛ لأنَّ الجلوس للمتعلمين يصاحبه انقطاع المرء عن مطالب أخرى لنفسه، فيحتاج إلى أن ينزع نفسه من تلك المطالب وأن يجلسها في نفْع المتعلِّمين.

قال: (وَإِفْهَامُهُمْ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ)؛ فإنَّ مدارك الناس تختلف، وقد تُلقي مسألة فيفهمها هَٰذَا ولا يفهمها آخر، فإذا رغِب منك أن تعيد تلك المسألة ليفهمها كان هَٰذَا من حقِّه عليك، فينبغي أن تصبر في إفهامه هَٰذه المسألة.

قال: (وَاحْتِمَالُ زَلَّاتِهِمْ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ)؛ فإنَّ الزَّلَّة تقارن الآدميَّة، ومِمَّا يقع من الزَّلَّات: زلَّات المتعلِّمين مع المعلِّمين، ولا يُستغرَب صدور هَٰذَا؛ لأن هَٰذَا مقارِن للآدمية، ومَنْ تصدَّى لنفْع الناس في التعليم؛ فينبغي أن يعوِّد نفسه الصبر على زلات المتعلمين.

فإن من المعلمين مَنْ ينقطع تحت دعوى أن عامَّة ملتمسي العلم اليوم صاروا يُخِلُّون بأدبه، وهَٰذَا ليس عُذرًا له؛ بل الواجب عليه أن يُقوِّمهم بالآداب الحسنة، وأن يصبر على ما يقع منهم من الزَّلَّات.

ثم قال: (وَفَوْقَ هٰذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنْ صَبْرِ العِلْمِ الصَّبْرُ عَلَى الصَّبْرِ فِيهِمَا وَالثَّبَاتُ عَلَيْهِمَا)؛ فإذا صبرت في التَّحمل فتحتاج إلى مزيد من الصبر عليه، وإذا صبرتَ في الأداء فتحتاج إلى مزيد من الصبر عليه، فلا يزال الصبر معك حتى تلقى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنَّ الصبر أعظم الآلة التي تُحَصَّل بها المراتب العالية، ولا ينال العبد مرتبة عاليةً في الدنيا والآخرة حتى يكون صبورًا، ومَنْ لا يكون صبورًا فإنه لا يُحرز تلك المطالب العالية.

ولذٰلِكَ أُمِر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ غير مرة بالصبر في خاصة نفسه، فقيل له: ﴿ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [النحل:١٢٧]، وقيل: ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف:٣٥]، كما أنه شَمله قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾ [آل عمران:٢٠٠]، فأُمر بالصبر وأعيد عليه؛ لأنَّ مرتبة النبوة العالية في الدُّنيا، وما يكون له صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من المقامات العالية في الآخرة = لن يناله إلا بالصبر.

ثمَّ أنشد قول الشاعر:

لِكُلٍّ إِلَى شَأْوِ العُلَا وَثَبَاتُ ....

أي: لكلٍّ إلى غايةِ العلا وثبات - أي: قفزات.

.... وَلَكِنْ عَزِيزٌ فِي الرِّجَالِ ثَبَاتُ

أي: يعز في الرجالِ الثَّبات.

وذِكْرُ الرِّجال خرج مخرج الغالب، وإلَّا فإنه في الخلق كافة، فَيَعِزُّ في الرجال والنِّساء أن يثبتوا على مطلوباتهم.

وقلتُ في آخر «منظومة الهداية»:

إِنَّ الثَّبَاتَ فِي الرِّجَالِ عَزَّا وَيَغْنَمُ الرِّجَالُ مِنْهُ العِزَّا

(عَزَّا)؛ يعني: قلَّ.

(وَيَغْنَـمُ الرِّجَـــالُ مِنْهُ العِـــزَّا)؛ أي: إذا صبروا فإنهم يغنمون عِزَّ الدنيا والآخرة.



قال المصنف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ العَاشِرُ
مُــلازَمَـةُ آدَابِ العِـلْـمِ

قَالَ ٱبْنُ القَيِّم فِي كِتَابِهِ «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ»: «أَدَبُ الـمَرْءِ عُنْوَانُ سَعَادَتِهِ وَفَلَاحِهِ، وَقِلَّةُ أَدَبِهِ عُنْوَانُ شَقَاوَتِهِ وَبَوَارِهِ، فَمَا ٱسْتُجْلِبَ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ بِمِثْلِ الأَدَبِ، وَلَا ٱسْتُجْلِبَ حِرْمَانُهُمَا بِمِثْلِ قِلَّةِ الأَدَبِ».

وَالـمَــرْءُ لَا يَسْمُــو بِغَيْـرِ الأَدَبِ وَإِنْ يَكُـــنْ ذَا حَسَـــبٍ ونَسَــبِ

وإِنَّمَا يَصْلُحُ لِلْعِلْمِ مَنْ تَأَدَّبَ بِآدَابِهِ فِي نَفْسِهِ وَدَرْسِهِ، وَمَعَ شَيْخِهِ وَقَرِينِهِ.

قَالَ يُوسُفُ بْن الحُسَيْن: «بِالأَدَب تَفْهَمُ العِلْمَ».

لأَنَّ المُتَأَدِّبَ يُرَى أَهْلًا لِلْعِلْمِ فَيُبْذَلُ لَهُ، وَقَلِيلُ الأَدَبِ يُعَزُّ العِلْمُ أَنْ يُضَيَّعَ عِنْدَهُ.

وَمِنْ هُنَا كَانَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يَهْتَمُّونَ بِتَعَلُّمِ الأَدَبِ كَمَا يَهْتَمُّونَ بِتَعَلُّمِ العِلْمِ.

قَالَ ٱبْنُ سِيرِينَ: «كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ الهَدْيَ كَمَا يَتَعَلَّمُونَ العِلْمَ».

بَلْ إِنَّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُقَدِّمُونَ تَعَلُّمَهُ عَلَى تَعَلُّمِ العِلْمِ.

قَال مَالِكُ بْن أَنَسٍ لِفَتًى مِن قُرَيْشٍ: «يَا ٱبْنَ أَخِي؛ تَعَلَّمِ الأَدَبَ قَبْلَ أَنْ تَتَعَلَّمَ العِلْمَ».

وَكَانُوا يُظْهِرُونَ حَاجَتَهُمْ إِلَيْهِ.

قَالَ مَخْلَدُ بْن الحُسَيْنِ لِابْنِ المُبَارَكِ يَوْمًا: «نَحْنُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الأَدَبِ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَى كَثِيرٍ مِن العِلْمِ».

وَكَانُوا يُوصُونَ بِه، وَيُرْشِدُونَ إِلَيْهِ.

قَال مَالِكٌ: كَانَتْ أُمِّي تُعَمِّمُنِي وَتَقُولُ لِي: «ٱذْهَبْ إِلَى رَبِيعَةَ - تَعْنِي ٱبْنَ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ فَقِيهَ أَهْلِ المَدِينَةِ فِي زَمَنِهِ - فَتَعَلَّمْ مِنْ أَدَبِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ».

وَإِنَّمَا حُرِمَ كَثِيرٌ مِنْ طَلَبَةِ العَصْرِ العِلْمَ بِتَضْيِيعِ الأَدَبِ.

أَشْرَفَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى أَصْحَابِ الحَدِيثِ، فَرَأَى مِنْهُمْ شَيْئًا كَأَنَّهُ كَرِهَهُ فَقَالَ: «مَا هٰذَا؟، أَنْتُمْ إِلَى يَسِيرٍ مِنَ الأَدَبِ، أَحْوَجُ مِنْكُمْ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ العِلْمِ».

فَمَاذَا يَقُولُ اللَّيْثُ لَوْ رَأَى حَالَ كَثِيرٍ مِنْ طُلَّابِ العِلْمِ فِي هٰذَا العَصْرِ؟!



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**مُلازَمةُ آدَابِ العِلم**)؛ لأنَّ وفور الأدب - يعني: كثرتَه وتتابعه - من أسباب السعادة، وقلة الأدب من أسباب الشقاوة.

وذكر تصديق ذَٰلِكَ في قول ٱبن القيم: («أَدَبُ المَرْءِ عُنْوَانُ سَعَادَتِهِ وَفَلَاحِهِ، وَقِلَّةُ أَدَبِهِ عُنْوَانُ شَقَاوَتِهِ وَبَوَارِهِ»)؛ والعنوان: ٱسمٌ لما يدلُّ على الشَّيء، فممَّا يدلُّ على سعادة العبد وفلاحِه: أدبُه، وممَّا يدلُّ على شقاوته وبواره - يعني: خسارته -: قلة أدبه.

ثم قال: («فَمَا ٱسْتُجْلِبَ») - أي: حُصِّل - («خَيْرُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ بِمِثْلِ الأَدَبِ، وَلَا ٱسْتُجْلِبَ حِرْمَانُهُمَا بِمِثْلِ قِلَّةِ الأَدَبِ»)؛ فيُحَصَّل خير الدنيا والآخرة بسلوك الأدب، ويُفقَد الخير ويحظى العبد بالحرمان إذا قلّ أدبه.

وَالمَرْءُ لَا يَسْمُو[1] بِغَيْرِ الأَدَبِ ... وَإِنْ يَكُنْ ذَا حَسَبٍ وَنَسَبِ

(١) أي: لا يعلو.

ثـمَّ قال: (وإنَّما يَصْلُحُ لِلْعِلْمِ مَنْ تَأَدَّبَ بِآدَابِهِ) – أي: بآداب العلم – (فِي نَفْسِهِ وَدَرْسِهِ، وَمَعَ شَيْخِهِ وَقَرِينِهِ)، **فميادين أدب العلم أربعة**:

أحدها: أدب النفس.

وثانيها: أدب الدرس.

وثالثها: الأدب مع الشيخ.

ورابعها: الأدب مع القرين؛ وهو: الزميل المشارِك.

ثمَّ ذكر قولَ: (يُوسُفَ بْنِ الحُسَيْن: «بِالأَدَب تَفْهَمُ العِلْمَ»)، ومن معاني هَٰذَا ما بيَّنه بقوله: (لأَنَّ المُتَأَدِّبَ يُرَى أَهْلًا لِلْعِلْمِ فَيُبْذَلُ لَهُ، وَقَلِيلُ الأَدَبِ يُعَزُّ العِلْمُ أَنْ يُضَيَّعَ عِنْدَهُ)، فإنَّ الشيوخ المعلمين إذا رأوا المتعلِّم متأدِّبًا بذلوا له العلم؛ لأنَّهم يرونه أهلًا له، وإذا رأوه قليل الأدب أكرموا العلم أن يضيِّعوه فحبسوه عنه؛ فالمتأدِّب يفهم العلم بأن يُلقَى إليه على وجهٍ يُدركه، وقليل الأدب يمنعه المعلِّمُ حظَّه من العلم بسبب سوء أدبه.

فتجد المسألة الواحدة يَسألُ عنها رجلان، فيسأل أحدهما شيخه بأدبٍ فيجيبه عنه، ويسأل الآخر شيخه بغير أدبٍ فيمنعه منها، فإنَّه ليس من إكرام العلم وإعظامه أن يجيبهما مع ٱفتراق حالهما؛ فإذا جاء الأوَّل فقال: أحسن الله إليكم، ذكرتم كذا وكذا، وأشكل عليّ قوله تعالى كذا وكذا، فيجيبه الشيخ ويدلُّه على ما يرتفع به الإشكال، فإذا تبعه آخر فقال مُعنِّفًا للشيخ: إنَّكم تقولون قولًا يخالف قول الله، ونحن نتبع قول الله ولا نتبع قولك، قال: الله يوفقك، فهَٰذَا هو المعلِّم العاقل، يُعرِض عنه حتَّى يتأدّب، فإذا تأدّب دلَّه على العلم، ولا يُقبِل عليه فيقول: لا. هَٰذِهِ الآية معناها كذا وكذا، والكلام الَّذي ذكرناه وجهه كذا وكذا؛ لأنَّه لا يراه أهلًا لحمْل العلم، وأمَّا الأول فإنه يُرَى أهلًا لحمل العلم فيُدَلُّ على ما ينفعه من العلم.

ثـم قال: (وَمِنْ هُنَا كَانَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يَهْتَمُّونَ بِتَعَلُّمِ الأَدَبِ كَمَا يَهْتَمُّونَ بِتَعَلُّمِ العِلْمِ)؛ أي: بلغـتِ العناية بالأدب عندهم الإقبالُ عليه كالحال التي يُقبَل بها على العلـم، وٱعتبِرِ البونَ الواسع والفرق الشّاسع بين حالنا وحالهم؛ فإنَّ كثيرا من المتعلّمين يُقبلون وِحدانًا وزُرافاتٍ على دروسٍ في العلم، فإذا ذُكرت لهم دروس الآداب رأوا أنَّها ممَّا لا يُضَيَّع الوقت فيه، وهم الضائعون بإهمالهم تلك الآداب سواءً ممَّا يتعلق بآداب العلم أو ما يتعلق بغير ذَٰلِكَ من الآداب في الإسلام كافة.

ولذَٰلِكَ تجد كثيرًا من المتعلمين إذا ذُكِر له درس في آداب السلام أو آداب الطعام لم يحفل به؛ ظنًّا منه أنه قد ٱرتفع عن هَٰذِهِ الرتبة، فإذا جئته فسألته مسألة واحدة من مسائل أدب الطعام: هل الأدب المذكور في ٱلتقاط اللقمة إذا وقعت يتعلّق بلقمةٍ تامَّةٍ، أو بأفراد من الطعام؟.. سكت، وٱنقطع عن العلم بها، وهَٰذَا دليل جهله؛ لأنه لو كان يعرف للأدب رتبته لحرص على تعلُّم آداب الطعام.

فينبغي أن يعتني طالب العلم بالأدب ممَّا يتعلق بالعلم خاصةً، أو ما يتعلق بالدين كافة، فإنك إذا ضيَّعتَ الآداب ضيَّعتَ الدين، فإنَّ الآداب من جملة الدِّين، وإذا قويتِ الآداب في النفس قويت النَّفس على طلب الدين، وإذا ضعُفت الآداب في النَّفس ضعُفت النفس عن طلب الدين والعمل به.

ثـمَّ ذكر من آثارهم في الاعتناء بتَعَلُّم العلم قول (ٱبْنِ سِيرِينَ) - وهو أحد التابعين-: («كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ الهَدْيَ») - أي: الأدب - («كَمَا يَتَعَلَّمُونَ العِلْمَ»)؛ أي: يجعلونه بهَٰذه المنزلة.

قال: (بَلْ إِنَّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُقَدِّمُونَ تَعَلُّمَهُ عَلَى تَعَلُّمِ العِلْمِ.

قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ لِفَتًى مِن قُرَيْشٍ: «يَا ٱبْنَ أَخِي؛ تَعْلَّمِ الأَدَبَ قَبْلَ أَنْ تَتَعَلَّمَ العِلْمَ»)؛ لأنَّ الأدب وسيلة العلم.

وكان من الجاري في حِلَق أهل العلم أن يُقَدِّموا تعليم الأدب على تعليم العلم، فإذا ورد عليهم متعلِّمٌ لقَّنوه آداب العلم إمَّا إلقاءً وإمَّا بإقراء كتاب مختصرٍ في أدب العلم، كتعليم المتعلم» للزَّرنوجي، أو «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جَماعة، ثم نقلوه بعد ذَٰلِكَ إلى العلم.

قال: (وَكَانُوا يُظْهِرُونَ حَاجَتَهُمْ إِلَيْهِ.

قَالَ مَخْلَدُ بْنِ الحُسَيْنِ لِابْنِ المُبَارَكِ يَوْمًا: «نَحْنُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الأَدَبِ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَى كَثِيرٍ مِن العِلْمِ».

وَكَانُوا يُوصُونَ بِه، وَيُرْشِدُونَ إِلَيْهِ.

قَال مَالِكٌ: كَانَتْ أُمِّي تُعَمِّمُنِي [1] وَتَقُولُ لِي: «ٱذْهَبْ إِلَى رَبِيعَةَ - تَعْنِي ٱبْنَ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ فَقِيهَ أَهْلِ الـمَدِينَةِ فِي زَمَنِهِ - فَتَعَلَّمْ مِنْ أَدَبِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ»)، فوجَّهت أمُّه عنايته إلى الأمر الأعظم، وهو أن يتعلم الأدب قبل أن يتعلم العلم.

قال: (وَإِنَّمَا حُرِمَ كَثِيرٌ مِنْ طَلَبَةِ العَصْرِ العِلْمَ بِتَضْيِيعِ الأَدَبِ)؛ أي: من أكبر العِلل التي أوهنت طلاب العلم فحُرموا العلم في عصرنا هَٰذَا: تضييع الأدب، فهم لا يَعنون به تعلُّمًا، ولا يعنون به إقامةً وتطبيقًا.

قال: (أَشْرَفَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى أَصْحَابِ الحَدِيثِ، فَرَأَى مِنْهُمْ شَيْئًا كَأَنَّهُ كَرِهَهُ فَقَالَ: «مَا هٰذَا؟، أَنْتُمْ إِلَى يَسِيرٍ مِنَ الأَدَبِ») - أي: قليل من الأدب - («أَحْوَجُ مِنْكُمْ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ العِلْمِ»)؛ لأنَّ قليلَ العلم مع كثير الأدب ينفع ويرفع، وكثيرَ العلم مع قليل الأدب لا ينفع ولا يرفع.

---

(١) أي: تُلبسني العمامة؛ حتَّى يحاذي في صورتِه الكبارَ مع صِغَر سِنِّه؛ فإن العمامة شعارٌ لِمَنْ تقدَّمت به السِّن وٱرتفع عن سِن الصِّغَار.

قال: (فَمَاذَا يَقُولُ اللَّيْثُ لَوْ رَأَى حَالَ كَثِيرٍ مِنْ طُلَّابِ العِلْمِ فِي هٰذَا العَصْرِ؟!)؛ أي: أيُّ شيء يقوله الليث عِوَض ما ذكره لو رأى الحال التي عليها الناس اليوم في أدب العلم؟، لقال ما هو أعظم من هَٰذِهِ المقالة.

وإذا نُصِح العبد بما يدلُّه ويرشده على الأدب فإنَّه ينبغي أن يحمل نفسه عليه، وأن يأخذ به أخذًا حسنًا؛ لأنَّ حُسن حالك في الدنيا والآخرة في العلم عاجلًا وفي المآل آخرًا يكون على قدر أدبك.

وٱحرص على تتبع أبواب الأدب في أدب الكلام، وأدب السلام، وأدب الطعام، فلتكن من العلم الَّذي يعنيك.

وممَّا يُضرَب به المثل على ما تقدَّم من تقديم غير المهم على الأهم: أن تجد طالب علمٍ يقرأُ «الورقات» و«الآجرامية» وهو لم يقرأ قطُّ متنًا في الأدب!!، فهو لا يعرف ما يجب عليه من حق السلام والاستئذان...، فتجد فيه ما هو خلاف الأدب، فأنت ترى من المتعلمين مَنْ يأتِ مباشرةً ويفتح الباب دون ٱستئذان ووقوف عند الباب، وأن يطرق ثلاثًا!، فأيُّ علمٍ ناله ولو كان قرأ «الورقات» و«الآجرامية»؟! إذا كان شيء من الآداب الشَّرعية المتعارَف عليها ممَّا يتكرر في اليوم والليلة لا يعرفه.

فينبغي أن يعرف طالب العلم ما ينبغي أن يعتني به في وظائف العبودية، ومن جملتها: الآداب، وأن يُنزلها منزلتها حتى يُحقق العبودية لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فإن جَمْعَ العلم لا يُراد لذاته، وإنما يُراد لتكميل مقام العبودية عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وإنما كان العلماء ورثة الأنبياء، وأعلى الناس بعد الأنبياء مقامًا؛ لكمال حالهم بالعلم في العبودية، فإنهم لما أخذوا العلم وجمعوه وٱستعملوه كمُلت حالهم في العبودية فرفعهم الله عَزَّوَجَلَّ عنده.

فطالب العلم إنما يلتمس من طلب العلم أن يُحقِّق العبودية لله عَزَّوَجَلَّ، فهو يتعرف وظائف العبودية ويتلمسُّها، ثم يُعمِلها في نفسه.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المعْقدُ الحَادِيَ عَشَرَ
صِيَانَةُ العِلْم عمَّا يَشِينُ؛
مِمَّا يُخَالِفُ المُرُوءَةَ وَيَخْرِمُهَا

مَنْ لَمْ يَصُنِ العِلْمَ لَمْ يَصُنْهُ العِلْمُ – كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ –، وَمَنْ أَخَلَّ بِالمُرُوءَةِ بِالوُقُوعِ فِيمَا يَشِينُ فَقَدْ ٱسْتَخَفَّ بِالعِلْمِ، فَلَمْ يُعَظِّمْهُ وَوَقَعَ فِي البَطَالَةِ، فَتُفْضِي بِهِ الحَالُ إِلَى زَوَالِ ٱسْمِ العِلْمِ عَنْهُ.

قَالَ وَهْبُ بْن مُنَبِّهٍ: «لَا يَكُونُ البَطَّالُ مِنَ الحُكَمَاءِ».

وَجِمَاعُ المُرُوءَةِ – كَمَا قَالَهُ ٱبْنُ تَيْمِيَّةَ الجَدُّ فِي «المُحَرَّرِ»، وَتَبِعَهُ حَفِيدُهُ فِي بَعْضِ فَتَاوِيهِ –: «ٱسْتِعْمَالُ مَا يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ، وَتَجَنُّبُ مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشِينُهُ».

قِيلَ لِأَبِي مُحَمَّدٍ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: قَدِ ٱسْتَنْبَطْتَ مِنَ القُرْآنِ كُلَّ شَيْءٍ، فَأَيْنَ الْمُرُوءَةَ فِيهِ؟ قَالَ: «فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾ [الأعراف: ١٩٩]؛ فَفِيهِ المُرُوءَةُ، وَحُسْنُ الأَدَبِ، وَمَكَارِمُ الأَخْلَاقِ».

وَمِنْ أَلْزَمِ أَدَبِ النَّفْسِ لِلطَّالِبِ: تَحَلِّيهِ بِالمُرُوءَةِ، وَمَا يَحمِلُ عَلَيْهَا، وَتَنَكُّبُهُ خَوَارِمَهَا الَّتِي تُخِلُّ بِهَا؛ كَحَلْقِ لِحْيَتِهِ، أَو كَثْرَةِ الِالْتِفَاتِ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ مَدِّ الرِّجْلَيْنِ فِي مَجْمَعِ النَّاسِ مِنْ غَيرِ حَاجَةٍ وَلَا ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ، أَوْ صُحْبَةِ الأَرَاذِلِ وَالفُسَّاقِ وَالمُجَّانِ وَالبَطَّالِينَ، أَوْ مُصَارَعَةِ الأَحْدَاثِ وَالصِّغَارِ.



قَالَ الشَّارح وفَّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**صِيانَةُ العِلْمِ عَمَّا يَشِينُ**) - أي: حِفْظ العلم عمَّا يقبُح -؛ (**ممَّا يُخَالِفُ المُرُوءَةَ**) - أي: يباينها ويخالفها - (**وَيَخْرِمُهَا**) - أي: يَشُقُّها، فأصل الخرم: الشَّقُّ.

وعلَّله بقول الشافعي: (مَنْ لَمْ يَصُنِ العِلْمَ لَمْ يَصُنْهُ العِلْمُ)، فالدَّاعي إلى صيانتك العلم هو أن يكون العلم صائنًا لك - أي: حافظًا لك -، فإن لم تحفظ العلم وترعاه فإن العلم لا يحفظك.

قال: (وَمَنْ أَخَلَّ بِالمُرُوءَةِ بِالوُقُوعِ فِيمَا يَشِينُ فَقَدْ ٱسْتَخَفَّ بِالعِلْمِ) - أي: لم يبالِ به -، (فَلَمْ يُعَظِّمْهُ وَوَقَعَ فِي البَطَالَةِ) - أي: في حال الفساد والمَجانة -، (فَتُفْضِي بِهِ الحَالُ إِلَى زَوَالِ ٱسْمِ العِلْمِ عَنْهُ) - أي: بأن يُمحَى ٱسم العلم عنه.

(قَالَ وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ: «لَا يَكُونُ البَطَّالُ مِنَ الحُكَمَاءِ»)؛ أي: لا يكون الماجن الفاسد المتباعد عن أخلاق العلم من الحكماء - أي: من أهل الحكمة.

ثمَّ ذكر (جِمَاعَ المُرُوءَةِ) - أي: الأصلَ الجامع لها - وهو: («ٱسْتِعْمَالُ مَا يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ، وَتَجَنُّبُ مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشِينُهُ»). ذكره ٱبْنُ تَيْمِيَّةَ الجَدُّ وحَفِيدُهُ أبو العباس أحمد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

فمدار المروءة على أمرين:

أحدهما: ٱستعمال العبد ما يُجَمِّله ويزينه - أي: ما يكون به جميلًا زيْنًا.

والآخر: تباعده عمّا يُدَنِّسه - أي: ما يُلَطِّخه بالقبائح - ويشينه.

فإذا عُنِي العبد بهَٰذَين الأمرين أصاب المروءة، وأصلها في القرآن هو قوله تعالى: (﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝١٩٩﴾ [الأعراف: ١٩٩])؛ كما ذكر المصنف عن سفيان بن عيينة، وفيه قولُه بعد ذِكْر هَٰذِهِ الآية: (فَفِيهِ المُرُوءَةُ، وَحُسْنُ الأَدَبِ، وَمَكَارِمُ الأَخْلَاقِ).

ثم قال: (وَمِنْ أَلْزَمِ أَدَبِ النَّفْسِ لِلطَّالِبِ: تَحَلِّيهِ بِالمُرُوءَةِ) - أي: بأن يتخلَّق بها -، (وَمَا يَحمِلُ عَلَيْهَا) - أي: ما يبلِّغه إياها -، (وَتَنَكُّبُهُ) - أي: إعراضُه وتباعدُه - (خَوَارِمَهَا)؛ أي: خوارم المروءة، وهي: الأمور التي تقدح في المروءة، وأصل (الخرم) - كما تقدم - من الشَّقِّ، فسُميت هَٰذِهِ الأمور (خوارمَ المروءة) لأنَّها تشقها وتمحو ٱسمها عن العبد.

قال: (الَّتِي تُخِلُّ بِهَا؛ كَحَلْقِ لِحْيَتِهِ، أَو كَثْرَةِ الِالْتِفَاتِ فِي الطَّرِيقِ)، فإنَّ المرء إذا سلك طريقًا مراده منه الوصول إلى شيء، فلا ينبغي له أن يشتغل بالالتفات أصلًا، وإنَّما يلتفت على قدر الحاجة، فإذا كثُر ٱلتفاته في الطريق فإنَّ هَٰذَا من خوارم المروءة.

ومن جملة ما يتصل بالالتفات في الطريق: الالتفات على السيارات الواقفة عند إشارة المرور، فإنَّ هَٰذَا مما يخالف المروءة، فليس من المروءة أن يُشرِف المرء بعينيه إلى تلك السيارة ثم ينقلب إلى تلك السيارة، بل ينبغي أن يحبس نظره على ما يحتاجه من الطريق والإشارة، وأمَّا التَّطُلُّع هاهنا وهاهنا فإنه من خوارم المروءة.

وكان ممَّا ٱعتاد الناس هنا الامتناع عنه، فلم يكن فيما مضى من خُلق الناس أن يتطلعوا إلى السيارات الواقفة عند الإشارة، حتَّى بُلي الناس بخَلل المروءة والدين معًا، فصار الناس لا يبالون بحفظ أبصارهم في إطلاقها إلى الواقفين عند الإشارات.

قال: (أَوْ مَدِّ الرِّجْلَيْنِ فِي مَجْمَعِ النَّاسِ مِنْ غَيرِ حَاجَةٍ وَلَا ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ)، فإنَّ الأصل فيمَنْ جلس مع النَّاس أن يلزم جِلسة الأدب، وليس من جِلسة الأدب في عُرف النَّاس أن يمد رجليه إلا أن يكون محتاجًا؛ لتعب، أو أن يكون مضطرًا؛ لمرض، فهٰذا جرت عادة الناس بالمسامحة فيه.

وإذا كان مُستقبحًا في مجامع الناس عادةً فإنه أَوْلى أن يكون مُستقبحًا في مجالس العلم والدين؛ لأنَّها أعلى مجالس الخلق، فليست مجالس الملوك هي أعلى مجالس الأعلى؛ بل أعلى

مجالس الخلق هي المجالس التي تخلِف مجالس النبوة، والتي خلفت مجالس النبوة هي: مجالس العلم؛ فمن الأدب فيها أن لا يمدَّ رجليه إلا أن يكون محتاجًا أو مريضًا.

قال: (أَوْ صُحْبَةِ الأَرَاذِلِ وَالفُسَّاقِ وَالـمُجَّانِ وَالبَطَّالِينَ)، فإنَّ هَٰؤُلَاءِ لا يصلحون للصُّحبة، (أَوْ مُصَارَعَةِ الأَحْدَاثِ وَالصِّغَارِ)، فإنَّ المرء إنما يعامل في هَٰذِهِ الحال وما شابهها مَنْ كان في سِنِّه، وأمَّا مَنْ كان يقصر عنه بمدة - كحدثٍ صغير - فإنه لا يداخله في مثل هَٰذَا.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الثَّانِي عَشَرَ
انْتِخَابُ الصُّحْبَةِ الصَّالِحَةِ لَهُ

ٱتِّخَاذُ الزَّمِيلِ ضَرُورَةٌ لَازِمَةٌ فِي نُفُوسِ الخَلْقِ، فَيَحْتَاجُ طَالِبُ العِلْمِ إِلَى مُعَاشَرَةِ غَيْرِهِ مِنَ الطُّلَّابِ؛ لِتُعِينَهُ هَٰذِهِ المُعَاشَرَةُ عَلَى تَحْصِيلِ العِلْمِ، وَالِاجْتِهَادِ فِي طَلَبِهِ.

وَالزَّمَالَةُ فِي العِلْمِ إِنْ سَلِمَتْ مِنَ الغَوَائِلِ نَافِعَةٌ فِي الوُصُولِ إِلَى المَقْصُودِ.

وَلَا يَحْسُنُ بِقَاصِدِ العُلَا إِلَّا ٱنْتِخَابَ صُحْبَةٍ صَالِحَةٍ تُعِينُهُ؛ فَإِنَّ لِلْخَلِيلِ فِي خَلِيلِهِ أَثَرًا.

رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ**».

يَقُولُ الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيُّ: «لَيْسَ إِعْدَاءُ الجَلِيسِ لِجَلِيسِهِ بِمَقَالِهِ وَفِعَالِهِ فَقَطْ؛ بَلْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ».

وإِنَّمَا يُخْتَارُ لِلصُّحْبَةِ مَنْ يُعَاشِرُ لِلْفَضِيلَةِ لَا لِلْمَنْفَعَةِ وَلَا لِلَّذَّةِ؛ فَإِنَّ عَقْدَ المُعَاشَرَةِ يُبْرَمُ عَلَى هَٰذِهِ المَطَالِبِ الثَّلَاثَةِ: الفَضِيلَةِ وَالمَنْفَعَةِ وَاللَّذَّةِ.

ذَكَرَهُ شَيْخُ شُيُوخِنَا مُحَمَّدُ الخَضِرِ بْنُ حُسَيْنٍ فِي «رَسَائِلِ الإِصْلَاحِ».

فانتَخِبْ صَدِيقَ الفَضِيلَةِ زَمِيلًا، فَإِنَّكَ تُعْرَفُ بِهِ.

وَقَالَ ٱبْنُ مَانِعٍ فِي «إِرْشَادِ الطُّلَّابِ» - وَهُوَ يُوصِي طَالِبَ العِلْمِ -: «وَيَحْذَرْ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ مُخَالَطَةِ السُّفَهَاءِ وَأَهْلِ المُجُونِ وَالوَقَاحَةِ وَسَيِّئِي السُّمْعَةِ وَالأَغْبِيَاءِ وَالبُلَدَاءِ؛ فَإِنَّ مُخَالَطَتَهُمْ سَبَبُ الحِرْمَانِ وَشَقَاوَةِ الإِنْسَانِ».



قَالَ الشَّارِح وفقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**انْتِخَابُ الصُّحْبَةِ الصَّالِحَةِ لَهُ**)؛ والمراد بالانتخاب: الاختيار؛ فيختار المتعلِّم صُحبة صالحة له، فإنَّ هَٰذَا من تعظيم العلم، وليس من تعظيم العلم أن يصحب المرء فيه أهل البطالة والمجانة والفساد، فإنَّ هَٰؤُلَاءِ يقطعونه عنه.

ونفوس الخلق مفطورةٌ على ٱتخاذ مَنْ يعاشرهم ويصحبهم، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات:١٣]، فهَٰذِهِ الآية أصل في كون الإنسان مدنيًّا بالطبع، أي: مفتقرًا إلى مَنْ يكون قرينًا معاشرًا له من الخلق.

قال: (ٱتِّخَاذُ الزَّمِيلِ ضَرُورَةٌ لَازِمَةٌ فِي نُفُوسِ الخَلْقِ، فَيَحْتَاجُ طَالِبُ العِلْمِ إِلَى مُعَاشَرَةِ غَيْرِهِ مِنَ الطُّلَّابِ؛ لِتُعِينَهُ هَٰذِهِ المُعَاشَرَةُ عَلَى تَحْصِيلِ العِلْمِ، وَالِاجْتِهَادِ فِي طَلَبِهِ)؛ فالمقصود من ٱتخاذ العشير المقارِن: هو إعانتُه على تحصيل العلم، وحمْلُه على الاجتهاد فيه.

ثم قال: (**وَالزَّمَالَةُ فِي العِلْمِ إِنْ سَلِمَتْ مِنَ الغَوَائِلِ**) - أي: من العوادي المُفسدة - (**نَافِعَةٌ فِي الوُصُولِ إِلَى المَقْصُودِ**)، فالمرء عادةً يفتقر إلى صاحبه، والمشتغل بالفضائل - ومنها: العلم - يفتقر أكثر فأكثر إلى صاحبٍ؛ لمشقَّة تلك الفضائل، فإنَّ الفضائل ثقيلةٌ على النَّفس، وممَّا يهوِّنها عليها: ٱتِّخَاذُ الأصحاب في طلبها.

قال: (وَلَا يَحْسُنُ بِقَاصِدِ العُلَا إِلَّا ٱنْتِخَابَ صُحْبَةٍ صَالِحَةٍ تُعِينُهُ؛ فَإِنَّ لِلْخَلِيلِ فِي خَلِيلِهِ أَثَرًا.

رَوَى أَبُو دَاودَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلْ**»)؛ أي: يكون المرء في دينه حُسنًا وسوءًا بحسب حال مَنْ يصحبه، فليتخيَّر من الأخِلَّاء ما يعينه على صلاح دينه وحفظه.

قال (الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيُّ: «لَيْسَ إِعْدَاءُ الجَلِيسِ لِجَلِيسِهِ بِمَقَالِهِ وَفِعَالِهِ فَقَطْ؛ بَلْ بِالنَّظَرِ

إِلَيْهِ»)؛ أي: لا يقتصر أثر الجليس مع جليسه بأن يسمع منه قولًا أو يرى منه فِعْلًا، فإن هَٰذَا مِمَّا يعمل في النفس عمله، بل يتجاوز ذَٰلِكَ حتى يكون تأثّره بالنظر إليه، ولذَٰلِكَ مَنْ صحبَ العلماءَ وجعلَ لنظرِه حظًّا فيهم ٱنتفع بهَٰذَا النظر، وكذَٰلِكَ إذا صحب مَنْ لا تحسن صحبته فإنَّ نظره إليه يُفسده.

وفي أخبار الإمام أحمدَ أنَّه كان يحضر مجلسه خمسة آلاف لا يكتبون شيئًا، وإنما ينظرون إلى أدبه وهدْيه، فكانوا ينتفعون بالنظر إلى ما كان عليه من الأدب والهدْي فيعمل ذَٰلِكَ في نفوسهم.

وإذا كان هَٰذَا مع خليلٍ محمودِ السيرة ٱنتفع به العبد، وإذا كان مع خليل لا تُحمَد سيرته فلا تظنَّ أنك تتحفظ من قوله وفِعله فقط؛ بل ينبغي أن تتحفَّظ حتَّى من النظر إليه، ولذَٰلِكَ فإنَّ صحبته لا تصلح؛ لأنَّ ضررها عليك وخيم.

ثم قال: (وإِنَّمَا يُخْتَارُ لِلصُّحْبَةِ مَنْ يُعَاشِرُ لِلْفَضِيلَةِ لَا لِلْمَنْفَعَةِ وَلَا لِلَّذَّةِ؛ فَإِنَّ عَقْدَ المُعَاشَرَةِ يُبْرَمُ عَلَى هَٰذِهِ المَطَالِبِ الثَّلَاثَةِ: الفَضِيلَةِ وَالمَنْفَعَةِ وَاللَّذَّةِ)؛ **فإنَّ الأصحاب والأصدقاء ثلاثة أنواع:**

أحدهم: صديق فضيلة.

وثانيهم: صديق منفعة.

وثالثهم: صديق لذة.

(ذَكَرَهُ شَيْخُ شُيُوخِنَا مُحَمَّدُ الخَضِرِ بْنُ حُسَيْنٍ فِي «رَسَائِلِ الإِصْلَاحِ»).

فالصداقة تنعقد بين الناس تارةً للمشاركة في فضيلة يطلبونها، ومنكم مَنْ يعرف أنه صار صديقاً لآخر لاجتماعهما في مجلس علم، فنشأت بينهما صداقة بالاجتماع على فضيلة وهي: طلب العلم.

وتارةً تنشأ تلك الصداقة من منفعة يرجوها أحدهما في الآخر؛ فهو يصادقه ويصحبه

لأجل منفعة تصل إليه، كأن يكون ذا مالٍ فينتفع بما ينفِقه من المال عليه في ٱجتماعهما وسفرهما ونحو ذَٰلِكَ.

وتارةً تنعقد الصداقة لأجل لذَّةٍ؛ فهو يجعل فلانًا صديقًا له لأجل ما يصل من اللذة إلى نفسه إذا ٱجتمع به؛ كأن يكون ذا دعابةٍ ولُطفٍ، فيصاحبه لأجل ما يجد من طيب النفس وٱنشراحها وتمتيعها بما يسمع من الفكاهة منه.

وهَٰذِهِ الأنواع الثلاثة لا يبقى منها إلا صداقة الفضيلة؛ لأنَّ صداقة المنفعة واللذة تنقطعان بانقطاع موجبها؛ فالَّذي عقد الصداقة معك لأجل منفعة؛ كغناك، فإنه إذا ذهبت تلك المنفعة تركك، فلو قُدِّر أنك ٱفتقرت بعد غنًى أعرض عنك، وكذَٰلِكَ مَنْ عقد معك الصَّداقة لأجل لذة فقدها، فإنه لا يبقي تلك الصداقة التي بينك وبينه، ولا تبقى من الصداقة قويةَ العقد إلَّا الصداقة التي تُعقَد على الفضيلة.

قال: (فانتَخِبْ صَدِيقَ الفَضِيلَةِ زَمِيلًا، فَإِنَّكَ تُعْرَفُ بِهِ)؛ أي: تخيَّر مَنْ تصادقه لأجل الفضيلة فإنَّك تُعرَف به، أي: بالنسبة إليه، بأنك ٱجتمعت معه لأجل فضيلة تطلبانها.

وَقَالَ - وَهُوَ يُوصِي طَالِبَ العِلْمِ -: «وَيَحْذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ مُخَالَطَةِ السُّفَهَاءِ وَأَهْلِ المُجُونِ وَالوَقَاحَةِ وَسَيِّئِي السُّمْعَةِ وَالأَغْبِيَاءِ وَالبُلَدَاءِ؛ فَإِنَّ مُخَالَطَتَهُم سَبَبُ الحِرْمَانِ وَشَقَاوَةِ الإِنْسَانِ»

ثمَّ ختم بوصية من وصايا العلَّامة محمَّد (بْنُ مَانِعٍ فِي «إِرْشَادِ الطُّلَّابِ») - وهو كتاب نافعٌ كما ذكرتُ لكم -، مما فيه قوله: («وَيَحْذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ مُخَالَطَةِ السُّفَهَاءِ وَأَهْلِ المُجُونِ وَالوَقَاحَةِ وَسَيِّئِي السُّمْعَةِ وَالأَغْبِيَاءِ وَالبُلَدَاءِ»)، فجميع هَٰؤُلَاءِ الموصوفين في كلامه مما يُحذَّر ملتمس العلم من مخالطتهم.

قال: («فَإِنَّ مُخَالَطَتَهُم سَبَبُ الحِرْمَانِ وَشَقَاوَةِ الإِنْسَانِ»)؛ أي: إذا خالط المتعلِّم هَٰؤُلَاءِ النَّاس فإنه يُحرَم الخير الَّذي يرومه، ويشقى بسببهم.

وفي أخبار سفيانَ بن عيينةَ أنَّه كان يقول: «إنِّي لأحرم الرَّجلَ الحديث الغريب لأجل جليسه»؛ أي: لأمنع الرجل حديثًا يفيده لأجل جليسٍ يجالسه؛ فلاطِّلاع سفيانَ حالَه بخبرٍ عنه أو كونِه وفدَ معه فإنَّه يمنعه؛ لأجل نظره إلى ذَٰلِكَ الجليس الَّذي يصحبه، فمثلُه لا يصلح أن يكون محلًّا للعلم.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الثَّالِثَ عَشَرَ
بَذْلُ الجُهْدِ في تَحَفُّظ العلْم، وَالمُذَاكَرَةِ بِهِ، وَالسؤَّالِ عَنْهُ

إِذْ تَلَقِّيهِ عَنِ الشُّيُوخِ لَا يَنْفَعُ بِلَا حِفْظٍ لَهُ، وَمُذَاكَرَةٍ بِهِ، وَسُؤَالٍ عَنْهُ، فَهَؤُلَاءِ تُحَقِّقُ فِي قَلْبِ طَالِبِ العِلْمِ تَعْظِيمَهِ؛ بِكَمَالِ الالْتِفَاتِ إِلَيْهِ وَالاشْتِغَالِ بِهِ، فَالحِفْظُ خَلْوَةٌ بِالنَّفْسِ، وَالمُذَاكَرَةُ جُلُوسٌ إِلَى القَرِينِ وَالسُّؤَالُ إِقْبَالٌ عَلَى العَالِمِ.

وَلَمْ يَزَلِ العُلَمَاءُ الأَعْلامُ يَحُضُّونَ عَلَى الحِفْظِ وَيَأْمُرُونَ بِهِ.

سَمِعْتُ شَيْخَنَا ٱبْنَ عُثَيْمِينَ يَقُولُ: «حَفِظْنَا قَلِيلًا وَقَرَأْنَا كَثِيرًا؛ فَانْتَفَعْنَا بِمَا حَفِظْنَا أَكْثَر مِن ٱنْتِفَاعِنَا بِمَا قَرَأْنَا».

وَبِالمُذَاكَرَةِ تَدُومُ حَيَاةُ العِلْمِ فِي النَّفْسِ، وَيَقْوَى تَعَلُّقُهُ بِهَا، وَالمُرَادُ بِالمُذَاكَرَةِ مُدَارَسَةُ الأَقْرَانِ.

وَقَدْ أُمِرْنَا بِتَعَاهُدِ القُرْآنِ الَّذِي هُوَ أَيْسَرُ العُلُوم.

رَوَى البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ القُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الإِبِلِ المُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ**».

قَالَ ٱبْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي كِتَابِهِ «التَّمْهِيدِ» عِنْدَ هٰذَا الحَدِيثِ: «وَإِذَا كَانَ القُرْآنُ المُيَسَّرُ لِلذِّكْرِ كَالإِبِلِ المُعَقَّلَةِ، مَنْ تَعَاهَدَهَا أَمْسَكَهَا فَكَيْفَ بِسَائِرِ العُلُومِ؟!».

وَبِالسُّؤَالِ عَنِ العِلْمِ تُفْتَحُ خَزَائِنُهُ، فَحُسْنُ المَسْأَلَةِ نِصْفُ العِلْمِ، وَالسُّؤَالَاتُ المُصَنَّفَةُ - كَمَسَائِلِ أَحْمَدَ المَرْوِيَّةِ عَنْهُ - بُرْهَانٌ جَلِيٌّ عَلَى عَظِيمِ مَنْفَعَةِ السُّؤَالِ.

وَهَذِهِ المَعَانِي الثَّلَاثَةُ لِلْعِلْمِ: بِمَنْزِلَةِ الغَرْسِ لِلشَّجَرِ وَسَقْيِهِ وَتَنْمِيَتِهِ بِمَا يَحْفَظُ قُوَّتَهُ وَيَدْفَعُ آفَتَهُ، **فَالحِفْظُ غَرْسُ العِلْمِ، وَالمُذَاكَرَةُ سَقْيُهُ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ تَنْمِيَتُهُ**.



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**بَذْلُ الجُهْدِ**[1] **فِي تَحَفُّظِ العِلْمِ، وَالمُذَاكَرَةِ بِهِ، وَالسُّؤَالِ عَنْهُ**)، **فيبذل طالب العلم جهده في ثلاثة ميادين**:

أحدها: تحَفُّظ العلم؛ أي: طلبُ حفظ}ه.

وثانيها: المذاكرة به؛ أي: مدارسته مع الأقران، فأصل المذاكرة: مفاعلةٌ بالذُّكْر بين ٱثنين فأكثر ، فيجتمع ٱثنان أو أكثر ويذكر كل واحد منهما شيئا من العلم، ثمَّ يذكر له الآخر شيئًا من العلم.

وثالثها: السُّؤال عنه؛ أي: الاستفهام عمَّا يغمُض منه.

ثـم قال: (إِذْ تَلَقِّيهِ عَنِ الشُّيُوخِ لَا يَنْفَعُ بِلَا حِفْظٍ لَهُ، وَمُذَاكَرَةٍ بِهِ، وَسُؤَالٍ عَنْهُ، فَهَؤُلَاءِ تُحَقِّقُ فِي قَلْبِ طَالِبِ العِلْمِ تَعْظِيمَهِ؛ بِكَمَالِ الالْتِفَاتِ إِلَيْهِ وَالاشْتِغَالِ بِهِ، فَالحِفْظُ خَلْوَةٌ بِالنَّفْسِ، وَالمُذَاكَرَةُ جُلُوسٌ إِلَى القَرِينِ وَالسُّؤَالُ إِقْبَالٌ عَلَى العَالِمِ)، فانتفاع ملتمس العلم بأخذ العلم عن الشُّيوخ لا يكمُل إلا برعاية الحقِّ في هَٰذِهِ الميادين الثلاثة، فيكون له حظٌّ من الخلوة بنفسه تحفّظًا للعلم، ويكون له حظٌّ من الجلوس إلى قرينٍ يُذَاكِّره العلم الذي أخذه عن شيخه، ويكون له حظٌّ من الإقبال على أهل العلم بسؤالهم.

---

(١) بضمِّ الجيم وفتحها، فيقال: الجُهد، والجَهد، والمراد به: الوُسع والطاقة.

ثـمَّ ذكـر شـيئًا يتعلـق بـهَٰذه الميـادين الثلاثـة، فقـال فـيما يتَّصـل بـالحفظ: (وَلَمْ يَـزَلِ العُلَـمَاءُ الأَعْـلامُ يَحُضُّـونَ) – أي: يحثُّـون – (عَلَى الحِفْـظِ وَيَـأْمُرُونَ بِـهِ. سَـمِعْتُ شَـيْخَنَا ٱبْـنَ عُثَيْمِـينَ يَقُولُ: «حَفِظْنَا قَلِيلًا وَقَرَأْنَا كَثِيرًا؛ فَانْتَفَعْنَا بِمَا حَفِظْنَا أَكْثَر مِنِ ٱنْتِفَاعِنَا بِمَا قَرَأْنَا»)؛ لأنَّ رسوخ المحفوظ في القلب أقوى من رسوخ المقروء، فيُستدعى منه العلم، فالعلم الذي يحضر في النَّفس ممَّا أصله الحفظ أقوى من العلم الَّذي يحضر في النَّفس ممَّا أصلُه القراءة، فإنَّك تنال العلم تارةً بحفظه، وتناله تارةً بقراءته، ولكلٍّ منهما مقامُه الصَّالح له.

والعلم الَّذي تحفظُه أقوى حضورًا في النَّفس، وأسرع ٱستحضارًا من العلم الذي أدركته بالقراءة فقط.

ثم ذكر ما يتصل بالمذاكرة فقال: (**وَبِالمُذَاكَرَةِ تَدُومُ حَيَاةُ العِلْمِ فِي النَّفْسِ**)؛ أي: يبقى العلم حيًّا في نفسـك، حـاضرًا مشـهودًا، (**وَيَقْـوَى تَعَلُّقُـهُ بِهَـا**)؛ أي: يقـوى تعلُّـق العلـم بـالنفس، (وَالمُرَادُ بِالمُذَاكَرَةِ مُدَارَسَةُ الأَقْرَانِ).

(وَقَدْ أُمِرْنَا بِتَعَاهُدِ القُرْآنِ الَّذِي هُوَ أَيْسَرُ العُلُومِ)، ففي حديث (ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ القُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الإِبِلِ المُعَقَّلَةِ**») – أي: المُقيَّدة –، («**إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا**») – أي: إذا داوم النَّظر إلى ٱستحكام القيد وبقائه بقيت مُقيَّدةً –، («**وَإِنْ أَطْلَقَهَا**») – لم يبالِ في ضبط هَٰذَا القيد – («**ذَهَبَتْ**») – أي: ٱنطلقت في المراعي.

(قَالَ ٱبْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي كِتَابِهِ «التَّمْهِيدِ» عِنْدَ هٰذَا الحَدِيثِ: «وَإِذَا كَانَ القُرْآنُ المُيَسَّرُ لِلذِّكْرِ كَالْإِبِلِ المُعَقَّلَةِ، مَنْ تَعَاهَدَهَا أَمْسَكَهَا فَكَيْفَ بِسَائِرِ العُلُومِ؟!»)، وأكملُ المعاهدة: عـرض القــرآن عــلى آخــر، وهــو الَّــذي كــان في هديــه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مــن مدارســة جبريــل عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، فأكملُ حِفْظِ العلم وتعاهدِه يكون بمذاكرته مع قرينٍ يشاركك العلم.

ثم ذكر ما يتَّصل بالسؤال فقال: (**وَبِالسُّؤَالِ عَنِ العِلْمِ تُفْتَتَحُ خَزَائِنُهُ**)؛ لأنَّ العلمَ خزائنُ، ومفتاحها السؤال - كما قال بعض السلف -، قال: (فَحُسْنُ المَسْأَلَةِ نِصْفُ العِلْمِ، وَالسُّؤَالَاتُ الـمُصَنَّفَةُ - كَمَسَائِلِ أَحْمَدَ المَرْوِيَّةِ عَنْهُ - بُرْهَانٌ جَلِيٌّ عَلَى عَظِيمِ مَنْفَعَةِ السُّؤَالِ)؛ لما فيها من عظيم العلم؛ فإنَّك تجد في الكتب المصنَّفة باسم (السؤالات) أو باسم (الفتاوى) كثيرًا من العلم لا تجده في تقرير تلك المسائل في كتب ذَٰلِكَ العلم.

فالانتفاع بالسُّؤالات عظيم جدًّا، وينبغي أن يحرص طالب العلم على أن يكون معه كُنَّاشٌ للسُّؤالات، فكم من سؤالٍ يرد عليكَ ثمَّ تنوي أن تسأل عنه شيخًا ثمَّ تغفلُ فيذهب عنك السُّؤال، ولو أنك سألت هَٰذَا السؤال لكان فيه نفْع عظيم لك، وربما كان فيه نفْع عظيم لأمَّةٍ من الخلق، فربَّما لم يمر ذِكْر هذه المسألة من قبل في ديوان جامع ولا درس، فيكون ذِكْرك هذا السؤال لِمَا ٱنقدح في نفسك نفعًا لك، ثم إذا قيَّدتَ ذَٰلِكَ السؤال ٱنتفعت به ٱنتفاعا كبيرًا.

كسؤالٍ سألني أحدُهم - وتعرفون به شدَّة منفعة السُّؤال النَّافع لا للمتعلِّم فقط؛ بل للمعلم -: أيُّهما أفضل أن يأتي العبد بأذكار الصباح والمساء في المسجد أم في البيت؟ (١)

هَٰذَا السُّؤال ألسنا نحتاج إلى جوابه كلَّ يوم أم لا نحتاج؟، نحتاج، فنحن كل يوم نذكر في الصباح والمساء، لَٰكِن أيهما أفضل؟

---

(١) ٱبحثوا عن هَٰذِهِ المسألة وٱسألوا عنها، فالَّذين يسألون سيجدون نفعًا في سؤال العلماء، والَّذين يبحثون سيجدون - إن وجدوا - شيئًا في الكتب، والدَّرس القادم الذي يأتي بجواب يكتبه في ورقة ويضعه هنا؛ فمثلا: لو قُدِّر أن أحدكم سأل الشيخ صالح الفوزان، أو الشيخ عبد الرَّحْمَٰن البراك وأجاب على هَٰذا السؤال يأتي به فنستفيد، أو الذي يجد شيئًا في الكتب من جواب هَٰذا السؤال يفيدنا.

ٱنظر إلى عظمة هَٰذَا السُّؤال ، وشدَّة الحاجة إليه، وإنَّك ربَّما لا تجده في كتابٍ ولم يسبق أن سمعت أحدًا أجاب عنه، فسؤالُك عنه منفعة لنا وللمسلمين، فينبغي دائمًا لطالب العلم أن يُقيِّد السُّؤالات التي تعرض له حتى ينتفع هو وينفع المسلمين بها.

ثمَّ قال: (وَهَٰذِهِ المَعَانِي الثَّلَاثَةُ لِلْعِلْمِ: بِمَنْزِلَةِ الغَرْسِ لِلشَّجَرِ وَسَقْيِهِ وَتَنْمِيَتِهِ بِمَا يَحْفَظُ قُوَّتَهُ وَيَدْفَعُ آفَتَهُ)؛ فالشَّجر يُغرَس أولا، ثم يُسقَى ثانيًا، ثم يُنمَّى ثالثًا.

قال: (**فَالحِفْظُ غَرْسُ العِلْمِ**)؛ فإذا حفظت فكأنَّما تغرس العلم في نفسك؛ فمثلا: الذي يأتي ويحفظ «ثلاثة الأصول»، كأنَّما يغرس هَٰذِهِ المعارف في قلبه.

قال: (**وَالمُذَاكَرَةُ سَقْيُهُ**)؛ أي: مدارستك العلم مع قرينٍ لك بمنزلة سقيك للعلم الذي صار في قلبك.

قال: (**وَالسُّؤَالُ عَنْهُ تَنْمِيَتُهُ**)؛ أي: زيادتُه وتكثيره.

فهٰذا السُّؤال الذي ذكرته لكم مثلًا فيه زيادةٌ للعلم، وتنميةٌ له، فالسائل سمع دروسًا في شرح أذكار الصباح والمساء وبيان جملة من مسائلها، فكان ممَّا يُحتاج إليه هَٰذِهِ المسالة، فهو لم يُنَمِّ علمَه فقط؛ بل هو هو نمَّى علم المعلِّم، ونمَّى الآن علومكم، وأيضًا نَمَّى علوم مَنْ سيُلقى عليهم السُّؤال فينظرون في جوابه، وليس منتهى هَٰذِهِ التَّنمية في العلم فقط، بل التنمية في العمل، وهي أعظم، فإنَّه سيعرف ما هو جواب هَٰذا لسؤال ثم يعمل به.

ومن الفوائد: أنَّ علم علماء نجد في السُّؤالات - هَٰذِهِ قاعدةٌ عند أهل نجد-؛ لأن الشيخ المعلِّم عندهم يبين للطالب قدر ما ينفعه، فإذا سُئل السُّؤال وجدتَ فيه فائدةً لا تجدها في الكتب.

مثلا: ٱستمعوا إلى شرح «الواسطية» للشيخ ٱبن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شريطين، إذا سمعته ستجده تعليقات قليلة، وهي علمٌ، لَٰكِنَّ الأعظم هي السؤالات، تجدُ الشيخ يُسأل سؤالًا ثمَّ يجيب عنه، يبقى الإنسان يبحث مدَّةً طويلةً حتى ينتهي إلى جواب الشيخ.

مثلًا: في «العقيدة الواسطية» سُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل ٱسم (الصبور) من أسماء الله؟، فقال: لا.

هَٰذِهِ الفائدة إذا ذهبتَ وبحثت في الكتب تجد فيها كلاما وخلافا، والصَّحيح ما ذكره الشيخ.

فالسؤالات نافعة، خاصةً الشيخ ٱبن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، ومن كان على طريقة علماء نجد من تقليل الكلام في البيان للمبتدئين وعموم الناس، تجد أن الفائدة الأكبر في أجوبتهم، فهم يُسألون أسئلة ثم يجيبون عنها.

كذَٰلِكَ في السؤالات التي كان يسألها بعض الحاذقين للشيخ محمَّد ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تجد أن كثيرًا من هَٰذِهِ الفوائد الَّتي لا تجدها في شروحه تجدها في سؤالاته، ولذَٰلِكَ من الخطإ الواقع الآن أن يُطبَع شرح شيخٍ ألقاه تسجيلًا ثم تُترَك السؤالات، ففي السُّؤالات حلُّ جملةٍ من الإشكالات التي تقع في الكلام، فلا ينتفع طالب العلم بأن يقرأ شرحا للشيخ فلان ممَّا أُخِذ من الأشرطة ثم لا يسمع الأسئلة، بل لا بد أن يسمع السؤالات حتى تنتفي عنه بعض الإشكالات التي تمر به في أثناء ذَٰلِكَ الشرح، أو يستفيدَ فوائدَ لا يجدها في الشرح.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المَعْقدُ الرَّابِعَ عَشَرَ
إكْرَامُ أَهْلِ العِلْمِ وتَوْقِيرهُمْ

إِنَّ فَضْلَ العُلَمَاءِ عَظِيمٌ، وَمَنْصِبهُمْ مَنْصِبٌ جَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُمْ آبَاءُ الرُّوحِ، فَالشَّيْخُ أَبٌ لِلرُّوحِ كَمَا أَنَّ الوَالِدَ أَبٌ لِلْجَسَدِ؛ فَالاعْتِرَافُ بِفَضْلِ المُعَلِّمِينَ حَقٌّ وَاجِبٌ.

قَالَ شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ: «كُلُّ مَنْ سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا، فَأَنَا لَهُ عَبْدٌ».

وَٱسْتَنْبَطَ هٰذَا المَعْنَى مِنَ القُرْآنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الأُدْفُوِيُّ فَقَالَ: «إِذَا تَعَلَّمَ الإِنْسَانُ مِنَ العَالِمِ وَٱسْتَفَادَ مِنْهُ الفَوَائِدَ، فَهُوَ لَهُ عَبْدٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ ﴾ [الكَهْف:٦٠]، وَهُوَ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ مُتَلْمِذًا لَهُ، مُتَّبِعًا لَهُ، فَجَعَلَهُ اللهُ فَتَاهُ لِذَٰلِكَ».

وَقَدْ أَمَرَ الشَّرْعُ بِرِعَايَةِ حَقِّ العُلَمَاءِ؛ إِكْرَامًا لَهُمْ، وَتَوْقِيرًا، وَإِعْزَازًا.

فَرَوَى أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ**».

وَنَقَلَ ٱبْنُ حَزْمٍ الإِجْمَاعَ عَلَى تَوْقِيرِ العُلَمَاءِ وَإِكْرَامِهِمْ.

فَمِنَ الأَدَبِ اللَّازِمِ لِلشَّيْخِ عَلَى المُتَعَلِّمِ - مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ هٰذَا الأَصْلِ - التَّوَاضُعُ لَهُ، وَالإِقْبَالُ عَلَيْهِ، وَعَدَمُ الالْتِفَاتِ عَنْهُ، وَمُرَاعَاةُ أَدَبِ الحَدِيثِ مَعَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْهُ عَظَّمَهُ مِنْ غَيْرِ غُلُوٍّ، بَلْ يُنْزِلُهُ مَنْزِلَتَهُ؛ لِئَلَّا يَشِينَهُ مِنْ حَيْثُ أَرَادَ أَنْ يَمْدَحَهُ، وَلْيَشْكُرْ تَعْلِيمَهُ وَيَدْعُ لَهُ، وَلَا يُظْهِرِ الاسْتِغْنَاءَ عَنْهُ، وَلَا يُؤْذِهِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَلْيَتَلَطَّفْ فِي تَنْبِيهِهِ عَلَى خَطَئِهِ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ زَلَّةٌ.

وَمِمَّا تُنَاسِبُ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ هُنَا - بِاخْتِصَارٍ وَجِيزٍ - مَعْرِفَةُ الوَاجِبِ إِزَاءَ زَلَّةِ العَالِمِ، وَهُوَ سِتَّةُ أُمُورٍ:

الأَوَّلُ: التَّثَبُّتُ فِي صُدُورِ الزَّلَّةِ مِنْهُ.

وَالثَّانِي: التَّثَبُّتُ فِي كَوْنِهَا خَطَأً، وَهَذِهِ وَظِيفَةُ العُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، فَيُسْأَلُونَ عَنْهَا.

وَالثَّالِثُ: تَرْكُ ٱتِّبَاعِهِ فِيهَا.

وَالرَّابِعُ: ٱلْتِمَاسُ العُذْرِ لَهُ بِتَأْوِيلٍ سَائِغٍ.

وَالخَامِسُ: بَذْلُ النُّصْحِ لَهُ بِلُطْفٍ وَسِرٍّ، لَا بِعُنْفٍ وَتَشْهِيرٍ.

وَالسَّادِسُ: حِفْظُ جَنَابِهِ، فَلَا تُهْدَرُ كَرَامَتُهُ فِي قُلُوبِ المُسْلِمِينَ.

وَمِمَّا يُحْذَرُ مِنْهُ مِمَّا يَتَّصِلُ بِتَوْقِيرِ العُلَمَاءِ؛ مَا صُورَتُهُ التَّوْقِيرُ وَمَآلُهُ الإِهَانَةُ وَالتَّحْقِيرُ؛ كَالازْدِحَامِ عَلَى العَالِمِ، وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِ، وَإِلْجَائِهِ إِلَى أَعْسَرِ السُّبُلِ.



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**إِكْرَامُ أَهْلِ العِلْمِ وَتَوْقِيرهُمْ**)؛ أي: إجلالهم؛ لأنَّ (فَضْلَ العُلَمَاءِ عَظِيمٌ، وَمَنْصِبَهُمْ مَنْصِبٌ جَلِيلٌ)، فهم مستحقون للإكرام والإجلال، ولهم من الأبوَّة أبوَّة الروح كما قال: (لِأَنَّهُمْ آبَاءُ الرُّوحِ، فَالشَّيْخُ أَبٌ لِلرُّوحِ كَمَا أَنَّ الوَالِدَ أَبٌ لِلْجَسَدِ)، **فالأبوَّة التي تحيط بالعبد نوعان:**

أحدهما: أبوَّةٌ جسديةٌ؛ وهي لوالده.

والآخر: أبوَّةٌ روحيةٌ؛ وهي لمعلمه وشيخه.

فالمعلِّم والمؤدِّب والشيخ أبٌ للرُّوح؛ كما أن الوالد أب للجسد. ذكره ٱبن تيمية الحفيد.

ثم قال: (فَالاعْتِرَافُ بِفَضْلِ الـمُعَلِّمِينَ حَقٌّ وَاجِبٌ)؛ أي: لما لهم من الأبوة الروحية.

(قَالَ شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ: «كُلُّ مَنْ سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا، فَأَنَا لَهُ عَبْدٌ»)؛ أي: أنا له مملوكٌ، فإنه قد ملكني بما له من مِنَّة التعليم.

ثم ذكر ٱستنباط هَٰذَا المعنى من القرآن الذي ذكره (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الأُدْفُوِيُّ فَقَالَ: «إِذَا تَعَلَّمَ الإِنْسَانُ مِنَ العَالِمِ وَٱسْتَفَادَ مِنْهُ الفَوَائِدَ، فَهُوَ لَهُ عَبْدٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ [الكَهْف:٦٠]، وَهُوَ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ مُتَلْمِذًا لَهُ، مُتَّبِعًا لَهُ، فَجَعَلَهُ اللهُ فَتَاهُ لِذَٰلِكَ»)؛ أي: عُدَّ يوشعُ - وهو أحد الأنبياء عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ - بمنزلة الفتى لموسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مع كونه غير رقيقٍ له؛ لما عليه من مِنَّة الهداية والإرشاد والتَّعليم، فكذَٰلِكَ المعلمون لأجل هَٰذه المِنَّة يكون المتعلمون عندهم بهَٰذه المنزلة.

قال: (وَقَدْ أَمَرَ الشَّرْعُ بِرِعَايَةِ حَقِّ العُلَمَاءِ؛ إِكْرَامًا لَهُمْ، وَتَوْقِيرًا، وَإِعْزَازًا)، وذكر حديث (عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ)، وفيه قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («**وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ**»)، فالعالم له حقٌّ يجب على العبد أن يعرفه.

(وَنَقَلَ ٱبْنُ حَزْمٍ الإِجْمَاعَ عَلَى تَوْقِيرِ العُلَمَاءِ وَإِكْرَامِهِمْ).

قال: (فَمِنَ الأَدَبِ اللَّازِمِ لِلشَّيْخِ عَلَى المُتَعَلِّمِ - مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ هٰذَا الأَصْلِ - التَّوَاضُعُ لَهُ، وَالإِقْبَالُ عَلَيْهِ، وَعَدَمُ الِالْتِفَاتِ عَنْهُ، وَمُرَاعَاةُ أَدَبِ الحَدِيثِ مَعَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْهُ عَظَّمَهُ)؛ أي: إذا ذكر شيئًا من العلم ينقله عنه فإنه يُعظِّمه بشرطٍ هو المذكور في قوله: (مِنْ غَيْرِ غُلُوٍّ، بَلْ يُنْزِلُهُ مَنْزِلَتَهُ؛ لِئَلَّا يَشِينَهُ مِنْ حَيْثُ أَرَادَ أَنْ يَمْدَحَهُ)؛ أي: لا يرفعه فوق رتبةٍ ليست له تكون عند العقلاء العارفين دون رتبتِه التي هو عليها، فيكون ذَٰلِكَ مذمَّةً له من حيث أراد أن يرفعه.

قال: (وَلْيَشْكُرْ تَعْلِيمَهُ وَيَدْعُ لَهُ، وَلَا يُظْهِرِ الاسْتِغْنَاءَ عَنْهُ)؛ أي: لا يُظهِر أنه مستغنٍ عن

إرشاده وتعليمه.

ثمَّ حذَّر من أذيَّته (بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَلْيَتَلَطَّفْ فِي تَنْبِيهِهِ عَلَى خَطَئِهِ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ زَلَّةٌ)؛ فإن الناس موضع الخطإِ والنسيان، فقد خلقهم الله عَزَّوَجَلَّ ولهم حظٌّ من الزلة والخطيئة مُعلِّمًا ومتعلِّمًا، فمتى بدر من المعلِّمِ خطأٌ فظهرت منه زلَّةٌ تلطَّف في تنبيهه على خطئه – أي: سلك معه اللطف – فيتحرى أحسن أنواع اللُّطف معه حتَّى يصيب منه مرادَه برجوعه عن خطئه وزلَّته، وشُكرِه المتعلِّم على حُسن تنبيهه على خطئه.

ثمَّ ذكر مما يناسب المقام الإشارة إلى ما ينبغي (إِزَاءَ زَلَّةِ العَالِمِ) – أي: خطئه – (وَهُوَ سِتَّةُ أُمُورٍ):

(الأَوَّلُ: التَّثَبُّتُ فِي صُدُورِ الزَّلَّةِ مِنْهُ)؛ أي: التحقق على وجه الثَّبَت أنَّ هَٰذِهِ الزَّلَّة وقعت منه؛ فقد يُنسَب إلى أحدٍ شيءٌ لا يكون صادرًا عنه من قول أو فعْل.

(وَالثَّانِي: التَّثَبُّتُ فِي كَوْنِهَا خَطَأً)؛ أي: إذا تحقَّق أنَّ ما ذُكِر صدر عنه فإنَّه ينبغي أن يتثبت في أنَّه خطأ فإنَّ الأمر كما قال الأوَّلُ:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا ... وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

فكم من إنسان يرى أن قولًا أو فِعْلًا هو من جملة الخطإِ لقلَّة علمه.

قال: (وَهَٰذِهِ وَظِيفَةُ العُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، فيُسْأَلُونَ عَنْهَا)؛ لأنَّ زلَّة العالم من جنس المتشابه الَّذي يخفى، فلا يترشَّح للعلم بها إلَّا مَنْ رسخت قدمُه في العلم. ذكَرَه الشَّاطبيُّ في «المُوافَقَات»، وٱبنُ رجبٍ في «جامعِ العلومِ والحِكمِ».

فإذا وقع للمتعلِّم أن شيئا تَثَبَّتَ من صدوره عن أحد العلماء زلَّ أنه يكون خطأً وجب عليه أن يعرف خطأه بعرضِه على عالمٍ آخرَ ليبيِّن له أن هَٰذَا القول خطأٌ أم له وجهٌ معتدٌّ به.

قال: (وَالثَّالِثُ: تَرْكُ ٱتِّبَاعِهِ فِيهَا)؛ أي: ترْك ٱتِّباعِهِ في زلَّته، فلا يُقتدَى به، فإذا تُحقِّق زلل عالمٍ في مسألة ما فليس من العُذر لغيره أن يقال: قد قال به فلانٌ، مع كون العلماء قد بيَّنوا أن

ذَٰلِكَ القول خطأٌ.

ثمَّ قال: (وَالرَّابِعُ: اَلْتِمَاسُ العُذْرِ لَهُ بِتَأْوِيلٍ سَائِغٍ)؛ أي: طلب عُذْرٍ له بحمْل كلامه على وجه مُحتَملٍ مرعيٍّ في العلمِ.

قال: (وَالخَامِسُ: بَذْلُ النُّصْحِ لَهُ بِلُطْفٍ وَسِرٍّ، لَا بِعُنْفٍ وَتَشْهِيرٍ)؛ لأنَّ المقصود ردُّه عن الخطأ والزَّلل، وإذا قوبل بالتَّشنيع والتَّشهير فإنَّه ربما حملته الأَنَفَة على عدم قبولِ تصويبِ المصوِّبين.

قال: (وَالسَّادِسُ: حِفْظُ جَنَابِهِ، فَلَا تُهْدَرُ كَرَامَتُهُ فِي قُلُوبِ المُسْلِمِينَ)؛ أي: حِفظُ قدرِه، فلا يُذهَب قدرُه من قلوب المسلمين بأن يُعاب ويُزرى عليه ولا يُبالى بمنصبه فتُضعَف حِشمتُه وقدْره في قلوبهم.

ثمَّ ختم بقوله: (وَمِمَّا يُحْذَرُ مِنْهُ مِمَّا يَتَّصِلُ بِتَوْقِيرِ العُلَمَاءِ؛ مَا صُورَتُهُ التَّوْقِيرُ وَمَآلُهُ الإِهَانَةُ وَالتَّحْقِيرُ)؛ فمنَ النَّاس مَنْ يسلك سبيلًا يظنُّ أنها من جنس التَّوقير وهي ممَّا يؤول إلى الإهانة والتَّحقير.

قال: (كَالازْدِحَامِ عَلَى العَالِمِ، وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِ) - أي: يعني يصير مكانُه ضيِّقًا -، (وَإِلْجَائِهِ إِلَى أَعْسَرِ السُّبُلِ)، بأن يُضَيَّق عليه طريق أو مكان، فإنَّ المجتمعين عليه إنَّما أرادوا إعزازه وإجلالَه، لكِنَّهم جروا على شيءٍ لا ينبغي فِعْله؛ لأنَّ مآل ذَٰلِكَ هو التضييق عليه وإلجائه إلى أعسر سبيل، ممَّا يخالف الإكرام.

والأصل: أن سبيل الإكرام هو سلوك الجادَّة الشرعية، فلا ينبغي لك أن تعدل عن الجادة الشرعية إلى غيرها، فإن هَٰذَا خلاف التوقير.

وممَّا كان يفعله بعض الناس للشيخ محمَّد ٱبن عثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ وغيره، وكان هو ينكره عليه أنهم يقبِلُون عليه فيُقَبِّلون رأسَه بلا مصافحةٍ، فكان ينهى عن ذَٰلِكَ، ويقول: إنَّكم تتركون سُنَّة المصافحة الَّتي فيها الأجر العظيم وتكتفون بتقبيل الرَّأس، لَكِنَّ الإنسان يُسلِّم

ويصافح ثم إذا شاء قبَّل، وإذا شاء لم يُقَبِّل.

فانظر إلى فِقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدِّلالة على سبيل التوقير ممَّا يظن بعض الناس أنه هو من وجوه فيتركون سُنة مأمورًا بها، ويعملون عملًا لم يُؤمَر به.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الخَامِسَ عَشَرَ
رَدُّ مُشْكِلِهِ إِلَى أَهْلِهِ

فَالمُعَظِّمُ لِلْعِلْمِ يُعَوِّلُ عَلَى دَهَاقِنَتِهِ وَالجَهَابِذَةِ مِنْ أَهْلِهِ لِحَلِّ مُشْكِلَاتِهِ، وَلَا يُعَرِّضُ نَفْسَهُ لِمَا لَا تُطِيقُ؛ خَوْفًا مِنَ القَوْلِ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَالافْتِرَاءِ عَلَى الدِّينِ، فَهُوَ يَخَافُ سَخْطَةَ الرَّحْمَنِ قَبْلَ أَنْ يَخَافَ سَوْطَ السُّلْطَانِ، فَإِنَّ العُلَمَاءَ بِعِلْمٍ تَكَلَّمُوا، وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ سَكَتُوا، فَإِنْ تَكَلَّمُوا فِي مُشْكِلٍ فَتَكَلَّمْ بِكَلَامِهِمْ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْهُ فَلْيَسَعْكَ مَا وَسِعَهُمْ.

وَمِنْ أَشَقِّ المُشْكِلَاتِ الفِتَنُ الوَاقِعَةُ وَالنَّوَازِلُ الحَادِثَةُ الَّتِي تَتَكَاثَرُ مَعَ ٱمْتِدَادِ الزَّمَنِ.

وَالنَّاجُونَ مِنْ نَارِ الفِتَنِ، السَّالِمُونَ مِنْ وَهَجِ المِحَنِ؛ هُمْ مَنْ فَزِعَ إِلَى العُلَمَاءِ ولَزِمَ قَوْلَهُمْ، وَإِنِ ٱشْتَبَهَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِهِمْ أَحْسَنَ الظَّنَّ بِهِمْ، فَطَرَحَ قَوْلَهُ وَأَخَذَ بِقَوْلِهِمْ، فَالتَّجْرِبَةُ وَالخِبْرَةُ هُمْ كَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا، وَإِذَا ٱخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ لَزِمَ قَوْلَ جُمْهُورِهِمْ وَسَوَادِهِمْ؛ إِيثَارًا لِلسَّلَامَةِ؛ **فَالسَّلَامَةُ لَا يَعْدِلُهَا شَيْءٌ**.

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ٱبْنِ عَاصِمٍ فِي «مُرْتَقَى الوُصُولِ»:

وَوَاجِبٌ فِي مُشْكِلَاتِ الفَهْمِ ... تَحْسِينُنَا الظَّنَّ بِأَهْلِ العِلْمِ

وَمِنْ جُمْلَةِ المُشْكِلَاتِ رَدُّ زَلَّاتِ العُلَمَاءِ، وَالمَقَالَاتِ البَاطِلَةِ لِأَهْلِ البِدَعِ وَالمُخَالِفِينَ، فَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا العُلَمَاءُ الرَّاسِخُونَ.

بَيَّنَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «المُوَافَقَات» وَٱبْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ العُلُومِ وَالحِكَمِ».

فَالجَادَّةُ السَّالِمَةُ عَرْضُهَا عَلَى العُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، وَالِاسْتِمْسَاكُ بِقَوْلِهِمْ فِيهَا.



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**رَدُّ مُشْكِلِهِ**) - أي: مُشكِل العلم - (**إِلَى أَهْلِه**) العارفين به.

(فَالْمُعَظِّمُ لِلْعِلْمِ يُعَوِّلُ عَلَى) على أربابه الأكابر في حلِّ مشكلاته، وأشار إلى هَؤُلَاءِ الأكابر بقوله: (يُعَوِّلُ عَلَى دَهَاقِنَتِهِ وَالجَهَابِذَةِ مِنْ أَهْلِهِ)، **والدَّهاقنة**: جمع دِهقانٍ؛ وهو: قوي التَّصرُّف في حِدَّة، ودالُه مُثَلَّثَةٌ؛ فيقال: دِهقان، ودُهقان، ودَهقان.

والمراد بالتَّثليث عند علماء اللغة: الحركات الثلاث؛ الكسر، والفتح، والضم.

وقوله: (**والجهابذة**)؛ جمع جِهْبِذ: بكسر الجيم وتُفتَح أيضًا؛ وهو: النقَّاد الخبير ببواطن الأمور.

فالمشكلات من العلم تُعرَض على الموصوفين بهَذه الأوصاف من قوة التَّصرُّف في العلم والخبرة الكاملة به.

قال: (وَلَا يُعَرِّضُ نَفْسَهُ لِمَا لَا تُطِيقُ) - أي: لا يُدخِل نفسه بالكلام في المشكلات -؛ (خَوْفًا مِنَ القَوْلِ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَالافْتِراءِ عَلَى الدِّينِ، فَهُو يَخَافُ سَخْطَةَ الرَّحْمَٰنِ قَبْلَ أَنْ يَخَافَ سَوْطَ السُّلْطَانِ، فَإِنَّ العُلَمَاءَ بِعِلْمٍ تَكَلَّمُوا، وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ سَكَتُوا)، فكلامهم الَّذي يبدر منهم هو كلامٌ بعلمٍ، وسكوتهم هو سكوتٌ عن بصرٍ نافذٍ - أي: عقلٍ كاملٍ -، فإنَّ من بيان الحقِّ ما يكون تارةً بالكلام، ومن بيان الحق ما يكون تارةً بالسكوت، فالكلامُ بيانٌ والسكوت بيانٌ، وكلٌّ صالحٌ في مقامه المناسب له.

قال: (فَإِنْ تَكَلَّمُوا فِي مُشْكِلٍ فَتكَلَّمْ بِكَلَامِهِمْ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْهُ فَلْيَسَعْكَ مَا وَسِعَهُمْ)؛ أي: إذا وقع أمر من الأمور المشكلة فتكلَّمَ فيه العلماء فتكلَّمْ فيه بكلامهم، ودع ما تُزِّينه لك نفسك، وإن سكتوا عنه فليسعك ما وسعهم، فإن سكتوا فاسكتْ كما سكتُوا.

ثـمَّ قال: (وَمِنْ أَشَقِّ الْمُشْكِلَاتِ الفِتَنُ الوَاقِعَةُ وَالنَّوَازِلُ الحَادِثَةُ الَّتِي تَتَكَاثَرُ مَعَ ٱمْتِدَادِ الزَّمَنِ)؛ فهٰذِهِ الفتن الَّتي تقع في الناس، والنوازل التي تحدث بينهم ممَّا لم يكن من قبل هي من أشقِّ المشكلات الَّتي ينبغي أن ترعى فيها ما تقدَّم، فتنظر إلى العلماء؛ فإن تكلموا فتكلَّم بكلامهم، وإن سكتوا فاسكت كما سكتوا.

قال: (وَالنَّاجُونَ مِنْ نَارِ الفِتَنِ، السَّالِمُونَ مِنْ وَهَجِ المِحَنِ؛ هُمْ مَنْ فَزِعَ إِلَى العُلَمَاءِ ولَزِمَ قَوْلَهُمْ، وَإِنِ ٱشْتَبَهَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِهِمْ أَحْسَنَ الظَّنَّ بِهِمْ، فَطَرَحَ قَوْلَهُ وَأَخَذَ بِقَوْلِهِم)؛ أي: إذا سمع منهم كلامًا لَزِمهم، وإن وقعت شبهةٌ له إزاءَ كلامِهم أحسن الظَّنَّ بهم، فطرح قولَه وأخذ بقولهم، أي: ترك قولَه وأخذ بقولِهم.

وعلَّله بقوله: (فَالتَّجْرِبَةُ وَالخِبْرَةُ هُمْ كَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا)؛ أي: لهم من الخبرة والتَّجربة ما ليس لك، وليس المرادُ بتلك الخبرة شيئًا يكون بالسِّنِّ فقط، بل شيئًا يكونُ بما يقع لهم من الاتِّصال بوليِّ الأمر، فليس الشَّأن أن تجدَ ٱبن سبعينَ وٱبن سبعين يتكلمان، بلِ الشَّأنُ أن يكون كلٌّ من المتكلِّميْن له علمٌ.

ثمَّ ربما فَضُل أحدهما على الآخر بأن تكون له درايةٌ بحقائقَ النَّوازل الحادثة لاتِّصاله بوليِّ الأمر؛ فمثلًا: لأعضاء هيئة كبار العلماء عامَّةً، واللجنة الدائمة خاصَّةً، ومفتي البلاد خاصَّةً خاصَّةً من العلم بالوقائع والأحوال ما ليس لغيرهم من العلماء وإن شاركوهم في ٱسم العلم، فيكون لهٰؤُلَاءِ من البصيرة في تلك النوازل والحوادث ما لا يكون لغيرهم، ولو قُدِّر أنَّه أعلم منهم أو أكبر منهم في السن.

قال: (وَإِذَا ٱخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ لَزِمَ قَوْلَ جُمْهُورِهِمْ وَسَوَادِهِمْ) - أي: أكثرهم - (إِيثَارًا لِلسَّلَامَةِ) - أي: عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ -، (**فَالسَّلَامَةُ لَا يَعْدِلُهَا شَيْءٌ**)، فإنَّ العبد إنَّما يطلب العلمَ ليسلمَ من المطالبة بالأمر والنَّهي، فإذا عرضت هٰذِهِ الحال فلَزِمَ الجادة فيها أصاب السَّلامة عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وليس المراد أن يسلم من كلام النَّاس فيه، فإنَّه «مَنْ ظنَّ أنَّه

يسلم من كلام النَّاس فيه فهو مجنونٌ» - كما قال الشَّافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى -، لَٰكِنَّ الشَّأن أن تسلم عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالنَّاس يمدحونك تارةً ويقدحون فيك تارةً أخرى، ويذكرونك بخيرٍ تارةً، ويذكرون بشرٍّ تارةً أخرى، والعاقل لا يرعى هَٰذَا في الناس فهَٰذِهِ حالهم التي جعلهم الله عَزَّوَجَلَّ عليها، لَٰكِن يرعى حقَّ الله عَزَّوَجَلَّ في كلامه، فهو يتكلم مع ملاحظة حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ؛ أَحبَّ الناس أم كرهوا، مدحوا أم قدحوا.

ثم قال: (وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ٱبْنِ عَاصِمٍ فِي «مُرْتَقَى الوُصُولِ»:

وَوَاجِبٌ فِي مُشْكِلَاتِ الفَهْمِ تَحْسِينُنَا الظَّنَّ بِأَهْلِ العِلْمِ

ثم قال: (وَمِنْ جُمْلَةِ المُشْكِلَاتِ رَدُّ زَلَّاتِ العُلَمَاءِ، وَالمَقَالَاتِ البَاطِلَةِ لِأَهْلِ البِدَعِ وَالمُخَالِفِينَ، فَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا العُلَمَاءُ الرَّاسِخُونَ. بَيَّنَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «المُوَافَقَات» وَٱبْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ العُلُومِ وَالحِكَمِ»)؛ لأنَّ الزَّلَّات الصادرة من العلماء والبدعَ الواقعةَ في النَّاس من جنس المشتبه والمتشابه، ولا يتمكن من بيان الحقِّ فيه من ردِّ الزَّلَّة وإبطال البدعة إلا العالم الراسخ، نص عليه الشَّاطِبِيُّ فِي «المُوَافَقَات» وَٱبْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ العُلُومِ وَالحِكَمِ»، وطالبُ العلم وظيفتُه تبليغ أقوال العلماء في الزَّلَّات والبدع؛ لأنَّ مبادرته إلى ردِّ شيءٍ مع عدم رسوخِ قدمِه ربَّما أوقعه في الباطل، فربَّما أراد ردَّ بدعة فوقع في بدعةٍ أخرَى، وربَّما أراد ردَّ زلَّةٍ فوقع في زلَّةٍ أخرى.

ومَنْ يعرف أحوال الناس على التَّفصيل يرى هَٰذَا فيهم جليًّا؛ فكم من إنسانٍ يقوم لنصرة السُّنَّة وهو لم تكتمل آلته في رسوخ القدم بالردِّ على بدعةٍ أو إيضاح زلَّةٍ، فيقع فيما يقابل ذَٰلِكَ من الزلَّات والبدع، أمَّا العالم الرَّاسخ فإنَّه إذا تكلَّم في ردِّ بدعةٍ ردَّها بالحقِّ، وتحفَّظ من الوقوع في بدعةٍ أخرى، وكذا إذا بيَّن زلَّةً بيَّنها على وجه الحقِّ فلم يقع في زلَّةٍ أخرى.

ثـم قـال: (فَالجَـادَّةُ السَّـالِمَةُ عَرْضُـهَا عَلَى العُلَمَاءِ الرَّاسِـخِينَ، وَالِاسْتِمْسَـاكُ بِقَوْلِهِمْ فِيهَـا)؛ فالجـادَّة السـالمة مـن كـل مـا يُفسـدها إذا وقعـت هَـٰذِهِ المشـكلات أن تعرضـها عـلى العلـماء الرَّاسخين، ثم إذا عرضتها عليهم أن تستمسك بقولهم في تلك المسألة.

فمنَ النَّاس مَنْ يُعرِض عن هَٰذِهِ الجادَّة بإعراضه عن سؤال العلماء.

فمثلًا: إذا وقعـت واقعـة مـن الحـوادث؛ لا يـذهب لسـؤال العلـماء، فتجده يسـأل خطيـبَ مسجدهم لأنَّه بليغٌ، أو يسأل رجلًا متكلِّمًا لأنه له براعة في الكلام والبلاغة، أو يسأل شاعرًا متحمسًا ولا يسأل العلماء.

وتارةً أخرى تجد منهم مَنْ يسأل العلماء، فإذا أرشدوه إلى ما ينفعه أعرض عنهم وطلب غيرهم.

فممكن الآن واحد منكم مثلًا يذهب إلى أحد العلماء في الإفتاء أو غيره فيسأله: ما رأيك في التَّدخُّل الرُّوسي في سوريا؟، فيقول: يا ولدي ٱشتغل بما ينفعك، فلا يعجبه هَٰذَا الكلام، ويذهب ويطلب غيره، يقول: ما وجدت عندهم جواب، وهَٰذَا الَّذي قاله لك ما هو؟، أليس جوابًا؟ قال: ٱشتغل بما ينفعك، أنت عليك وظائف من العبودية، وهٰذِهِ الأمور قد جاء البيان في القرآن فيها، فقال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾[النِّساء:٨٣]؛ فهٰذِهِ الوظيفة تُرَدُّ إلى مَنْ بيده الأمر من ولاية الحكم والسُّلطان، وولاية العلم والفُتيا، والَّذي ليس له شيءٌ من الأمر لا تُرَدُّ إليه، والمتولِّي للأمر يعرف الطَّريقَ النَّافعَ في تدبيره، فاشتغل أنـت بـما ينفعـك، ودع غيـرك متولِّيـا لـما سيسـأله الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عنـه، وٱجتهـد أنـت فـيما ينفعك، لتنفع الناس فيما يُستَقبل إذا ٱحتيج إليك، ولا تجد أحدًا يقفز هَٰذِهِ القفزات ويورد نفسه على ما ليس لها إلَّا سقط على أمِّ رأسه.

فقد رأينا في سالف الأيَّام مَنْ أجابه العلماء بمثل هَٰذِهِ الأجوبة فضاق صدره بها وٱنتهى به الأمر إلى تكفير النَّاس في هَٰذا البلد علماء وأمراء والخروج عليهم بالسِّلاح، كان سؤاله للمشايخ هكَذَا وكان جوابهم هكَذَا، لكِنَّه لم يستنصح وأبى حتَّى ٱنتهى أمره إلى تكفير النَّاس في هَٰذا البلد ، بدأ شيئا فشيئا بتكفير الحكومة، ثمَّ بعد ذَٰلِكَ بتكفير الجنود الذين يعملون عندها، ثم بتكفير العلماء لأنَّهم ساكتون عن بيان الحقِّ، ثم بتكفير سائر الناس لأنهم ساكتون عن الكفر بالطاغوت، ولا يكفرون بالطاغوت، فلا يكفر بالطاغوت عنده إلَّا فلان وفلان وفلان، هَٰؤُلَاءِ هم الكافرون بالطَّاغوت، وباقي الناس هم كفَّارٌ عنده، فانتهى الأمر إلى أن خرج بالسِّلاح ثم قُتِل، وكان مبتدأ أمرِه أنَّه سأل هَٰذِهِ السُّؤالات فقيل له: ٱشتغل بما ينفعك، لكِنَّه لم يشتغل بما ينفعه.

والمرء ينبغي أن يعظ نفسه بغيره، فالسَّعيد مَنْ وُعِظَ بغيره، والشَّقيُّ مَنْ وُعِظَ النَّاس به، الشَّقيُّ هو الَّذي يقع فريسةً لـهَٰذِهِ الأهواء في أبواب العلم أو أبواب العمل، أو أبواب الدَّعوة، أو أبواب الجهاد أو غيرها، ثمَّ يُعرِض فيها عن الحقِّ الحقيق ويقع في الشُّرور الَّتي تنتهي به إلى سوء العاقبة والمآلِ.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ السَّادِسَ عَشَرَ
تَوقِيرُ مَجَالِسِ العِلْمِ، وَإِجْلَالُ أَوْعِيَتِه

فَمَجَالِسُ العُلَمَاءِ كَمَجَالِسِ الأَنْبِياءِ.

قَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ الله: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَجَالِسِ الأَنْبِياءِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَجَالِسِ العُلَمَاءِ، يَجِيءُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ؛ أَيَّ شَيْءٍ تَقُولُ فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى ٱمْرَأَتِه بِكَذَا وَكَذَا؟، فَيَقُولُ: طَلَقَتِ ٱمْرَأَتُه، وَيَجِيءُ آخَرَ فَيَقُولُ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى ٱمْرَأَتِه بِكَذَا وَكَذَا؟، فَيَقُولُ: لَيْسَ يَحْنَثُ بِهٰذَا القَولِ، وَلَيْسَ هٰذَا إِلَّا لِنَبِيٍّ أَوْ لِعَالِمٍ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ ذٰلِكَ».

فَعَلَى طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَعْرِفَ لِمَجَالِسِ العِلْمِ حَقَّهَا، فَيَجْلِسَ فِيهَا جِلْسَةَ الأَدَبِ، وَيُصْغِي إِلَى الشَّيْخِ نَاظِرًا إِلَيْهِ؛ فَلَا يَلْتَفِتُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَضْطَرِبُ لِضَجَّةٍ يَسْمَعُهَا، وَلَا يَعْبَثُ بِيَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ، وَلَا يَسْتَنِدُ بِحَضْرَةِ شَيْخِهِ، وَلَا يَتَّكِئُ عَلَى يَدِهِ، وَلَا يُكْثِرُ التَّنَحْنُحَ وَالحَرَكَةَ، وَلَا يَتَكَلَّمُ مَعَ جَارِهِ، وَإِذَا عَطَسَ خَفَضَ صَوْتَهُ، وَإِذَا تَثَاءَبَ سَتَرَ فَمَهُ بَعْدَ رَدِّهِ جَهْدَهُ.

وَيَنْضَمُّ إِلَى تَوْقِيرِ مَجَالِسِ العِلْمِ إِجْلَالُ أَوْعِيَتِهِ الَّتِي يُحْفَظُ فِيهَا، وَعِمَادُهَا الكُتُبُ، فَاللَّائِقُ بِطَالِبِ العِلْمِ: صَوْنُ كِتَابِهِ، وَحِفْظُهِ وَإِجْلَالُهُ، وَالاعْتِنَاءُ بِهِ، فَلَا يَجْعَلُهُ صُنْدُوقًا يَحْشُوهُ بِوَدَائِعِهِ، وَلَا يَجْعَلُهُ بُوقًا، وَإِذَا وَضَعَهُ وَضَعَهُ بِلُطْفٍ وَعِنَايَةٍ.

رَمَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ يَوْمًا بِكِتَابٍ كَانَ فِي يَدِهِ، فَرَآهُ أَبُو عَبْدِ الله أَحْمَدُ ٱبْنُ حَنْبَلٍ، فَغَضِبَ وَقَالَ: «أَهٰكَذَا يُفْعَلُ بِكَلَامِ الأَبْرَارِ؟!».

وَلَا يَتَّكِئُ عَلَى الكِتَابِ، أَوْ يَضَعُهُ عِنْدَ قَدَمَيْهِ، وَإِذَا كَانَ يَقْرَأُ فِيهِ عَلَى شَيْخٍ رَفَعَهُ عَنِ الأَرْضِ وَحَمَلَهُ بِيَدَيْهِ.



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**تَــوْقِير مجَــالِس العِلْــمِ، وَإِجْلَــالُ أَوْعِيَتِــهِ**)، وأوعية العلم: ما يُحفَظ ويُثبَت فيها، وعمادُها: الكتب، ومن جنسها: الأشرطة الصوتية، وما جرى مجراها، فإنَّها تُسمى: أوعية العلم.

ثم ذكر ما يدعو إلى توقير مجالس أهل العلم بقوله: (فمَجَالِسُ العُلَمَاءِ كَمَجَالِسِ الأَنْبِيَاءِ)؛ لأنَّهم يقومون بالنِّيابة عنهم فيها؛ فإنَّ مجالس الأنبياء كانت لبيان حُكم الله، ومجالس العلماء ليس فيها إلَّا بيان حُكم الله، وذكر فيها كلام (سَهْلِ بْنِ عَبْدِ الله) التُستريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: («مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَجَالِسِ الأَنْبِيَاءِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَجَالِسِ العُلَمَاءِ»)؛ أي: لأنَّها تحاكيها، فهي شبيهةٌ بها؛ لما فيها من بيان حُكم الله عَزَّوَجَلَّ فيما يحتاج إليه النَّاس كالمذكور في كلامه.

ثم قال: (فَعَلَى طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَعْرِفَ لِمَجَالِسِ العِلْمِ حَقَّهَا، فَيَجْلِسَ فِيهَا جِلْسَةَ الأَدَبِ) - أي: الجِلسة المتأدِّب فيها -، (وَيُصْغِي إِلَى الشَّيْخِ نَاظِرًا إِلَيْهِ) - أي: يُقبِل على الشيخ مُلقيًا نظره إليه -، (فَلَا يَلْتَفِتُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَضْطَرِبُ لِضَجَّةٍ يَسْمَعُهَا)؛ أي: لا يتحرَّك لأجل صوتٍ عالٍ سمعه، فإنَّه جلس هنا لأجل العلم ولم يجلس لأجل أن يستمع إلى مصادر الأصوات الَّتي يسمعها هنا أو هناك.

(وَلَا يَعْبَثُ بِيَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ، وَلَا يَسْتَنِدُ بِحَضْرَةِ شَيْخِهِ، وَلَا يَتَّكِئُ عَلَى يَدِهِ، وَلَا يُكْثِرُ التَّنَحْنُحَ وَالحَرَكَةَ، وَلَا يَتَكَلَّمُ مَعَ جَارِهِ، وَإِذَا عَطَسَ خَفَضَ صَوْتَهُ، وَإِذَا تَثَاءَبَ سَتَرَ فَمَهُ بَعْدَ رَدِّهِ جَهْدَهُ)، فإنَّ المذكورات أنواعٌ من فنون حِفظ حقِّ مجلس العلم.

ثم قال: (وَيَنْضَمُّ إِلَى تَوْقِيرِ مَجَالِسِ العِلْمِ إِجْلَالُ أَوْعِيَتِهِ الَّتِي يُحْفَظُ فِيهَا، وَعِمَادُهَا الكُتُبُ، فَاللَّائِقُ بِطَالِبِ العِلْمِ: صَوْنُ كِتَابِهِ، وَحِفْظُهِ وَإِجْلَالُهُ، وَالاعْتِنَاءُ بِهِ، فَلَا يَجْعَلُهُ صُنْدُوقًا يَحْشُوهُ بِوَدَائِعِهِ)؛ أي: لا يجعله بمنزلة الصُّندوق الذي يحفظ فيه الأشياء، فتجده يضع هنا أوراقاً كثيرة، ثم بعد ذَٰلِكَ يضع بطاقات له، ثم بعد ذَٰلِكَ يضع أقلامًا، فكأنَّه أنزل الكتاب

منزلة الصُّندوق في حِفْظ الأشياء.

قال: (وَلَا يَجْعَلُهُ بُوقًا)؛ أي: لا يجعله بمنزلة البوق بأن يردَّ بعضَه على بعضٍ، بأن يمسكه على صورة البوق الَّذي يُنفَخ فيه، أو يمسكه حال القراءة بأن يجعله نصفَ بوقٍ، فإمَّا أن يجعله هكَذَا أو يجعل بعضه هكَذَا، فإن هٰذَا من خلاف الأدب مع الكتاب، فإنَّ الكتاب يُحفَظ ويُرفَع باليدين أو أحدهما، ببسطه، لا بطيِّ بعضه.

قال: (وَإِذَا وَضَعَهُ وَضَعَهُ بِلُطْفٍ وَعِنَايَةٍ)؛ أي: إذا وضع الكتاب على الأرض أو غيرها فإنَّه يضعه بلطفٍ وعنايةٍ.

قال: (رَمَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ يَوْمًا بِكِتَابٍ كَانَ فِي يَدِهِ) أي: أقبَل ومعه كتاب فرماه على الأرض، (فَرَآهُ أَبُو عَبْدِ الله أَحْمَدُ ٱبْنُ حَنْبَلٍ، فَغَضِبَ وَقَالَ: «أَهَكَذَا يُفْعَلُ بِكَلَامِ الأَبْرَارِ؟!»)؛ يعني: أَهَكَذَا يهون على الإنسان أن يُلقي بشدَّة كتابًا فيه كلام الأبرار - أي: أهل البرِّ والطَّاعة -، فكيف إذا كان فيه القرآن والسُّنَّة؟!، هٰذَا أعظم، تجدُ بعض الإخوان يأتي بـ«العقيدة الواسطية» أو بـ«كتاب التوحيد» ثم بعد ذل ذٰلِكَ يرميه ويلقيه على الأرض بشدة، فإذا قيل: يا أخي، فيه آيات، وفيه أحاديث، قال: يا أخي! هٰذَا تشدُّدٌ؛ هٰذَا ليس بتشدُّد، هٰذَا الأدب، والحال التي تفعلها أنتَ حالُ ضياعٍ، هٰذَا سوء أدب مع كلام الله وكلام الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكتب أهل العلم، فالأدب أن تجعله على الأرض إن شئت بلطف وعناية، وإن تمكنتَ من أن تجعله بين يديك في مكان مرتفع فهٰذَا أكمل في حفظ العلم وتوقيره وإجلاله.

ثم قال: (وَلَا يَتَّكِئُ عَلَى الكِتَابِ، أَوْ يَضَعُهُ عِنْدَ قَدَمَيْهِ، وَإِذَا كَانَ يَقْرَأُ فِيهِ عَلَى شَيْخٍ رَفَعَهُ عَنِ الأَرْضِ وَحَمَلَهُ بِيَدَيْهِ)، فإذا كان يقرأ في الكتاب على الشيخ فإنه يرفعه على الأرض ويحمله بيده ويقرأ فيه على هَٰذِهِ الصفة.

وخلاف ذٰلِكَ هو خلاف الأدب، ومَنْ لم يتأدب مع أوعية العلم لن ينال ما فيها من

العلم، فإذا لم تستعمل الأدب معها لن تنال العلم، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يحفظ حُرَم أهلِها، ومن حِفْظ حُرمة أهلها أن يحبس الله عن المتعلم العلم الذي فيها.

نحن صِرنا إلى حالٍ لا ندري نبكي أم نضحك، فأحدهم يحضر الدرس وقد وضع الكتاب - يا إخوان - بين قدميه ومسنده بها، هٰذَا يحصِّل العلم؟!، لا يمكن، بلسان الفطرة لو يراه إنسان يقول: هٰذه ليست حال إنسان يطلب العلم، الذي يطلب العلم يُقبِل على الكتاب الذي يأخذ منه العلم بتعظيم وإجلال، لا أن يلقيه بدون عناية، ثم يريد أن يكون العلم الذي في الكتاب في قلبه، الله عَزَّوَجَلَّ يحفظ العلم عن هٰذه القلوب المدنَّسة، ما يجعل العلم فيها، ولو حفظوا المعلومات لا ينتفعون بها في الاستنباط والفهْم والعمل والدعوة والإصلاح.

لَكِن ذهب أهل الغيرة، فأهل الغيرة على العلم ما يسمحون بهَٰذَا؛ بل يطردون الطَّالب؛ حَضَرَ فِي مَجْلِسِ شَيْخِنَا مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الجَرَّاحِ فَقِيهِ الكُوَيْتِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَجُلٌ، فَطَوَى الكِتَابَ عَلَى هٰذِهِ الصُّورَةِ - يَعْنِي: صُورَةَ بُوقٍ -، فَزَجَرَهُ الشَّيْخُ وَأَرْشَدَهُ إِلَى حَمْلِهِ حَمْلًا رَفِيقًا، ثُمَّ أَعَادَ ثَانِيَةً، فَنَبَّهَهُ الشَّيْخُ، ثُمَّ أَعَادَهُ ثَالِثَةً فَطَرَدَهُ الشَّيْخُ وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَجْلِسِهِ، هَٰذَا هو الدواء، بعض النَّاس ما ينفع معه إلَّا الكيُّ، إذا كان شيخك المعلم يعلمك الأدب مع العلم ثم بعد ذَٰلِكَ لا تبالي، وتقول: هَٰذَا شيخ كبير في السِّنِّ، هَٰذَا على طريقة الأوَّلين، النَّاس الحمد لله تطوروا الآن، لسنا متعبِّدين بهَٰذَا الشَّيء، ولا نعلم دليلا من القرآن والسُّنة على أنَّك لا تضع الكتاب هكَذَا، فهٰذا لا ينال علم الكتاب والسُّنة، هٰذا ما له إلا أن يُخرَج من المجلس.

حتَّى العوام عندنا كان عندهم تعظيم للعلم، وما كانوا يرضون بهَٰذه الأشياء.

مرةً أحدهم عندنا في نجد، أتاه ناسٌ منتسبين للطَّلب، فصنع علهم عَشاء، فجعلوا يتكلَّمون في العلم قبل العشاء، فأحدهم لمَّا ذكروا مسألةً أساء الأدب مع ٱبن القيم، قال:

ٱبن القيم عليه أشياء وأشياء، وكان كذا وكان كذا، فقام الرجل وقال: المجلس يتعذَّركم، والذين يتكلمون في ٱبن القيم ليس لهم عندي عشاء، هَٰذَا صاحب الدِّين الصحيح، فهم أساءوا الأدب مع عالمٍ معروفٍ، وإن أخطأ فيما أخطأ فيه، فلا يكون ذَٰلِكَ بتقليل الأدب معه، وهضم جنابه، وإرسال اللِّسان في الكلام فيه بغير حقٍّ، بل يبين خطؤه بقدر ما يندفع به الخطأ، أما الزِّيادة عن ذَٰلِكَ بالتَّثريب والعيب والتنقُّص ونحو ذَٰلِكَ ؛ فهَٰذَا ليس من الدين، وصاحب الدِّين المكين لا يرضى بهَٰذَا في مجلسه، هَٰذَا كان رجلا عامِّيًا، لَٰكِن كان يجلس عند العلماء ويسمع أنَّ ٱبن القيم عالمٌ ممَّنْ خدم الإسلام، وله مآثر حسان فيه، فلما سمع كلامهم فيه قال لهم: المجلس يتعذَّركم، والذي لا يحفظ قدر ٱبن القيم ليس له عندي عشاء؛ هَٰذِهِ الحال شديدةٌ على النَّاس عندنا، أن يأتي ضيوفٌ ولا يكرمهم، لَٰكِن هَؤُلَاءِ الذين لا يحفظون قدر ٱبن القيم وأمثاله من العلماء لا يستحقون الإكرام.



قال المصنِّف وفَّقه اللّٰه:

المَعْقِدُ السَّابِعَ عَشَرَ
الذَّبُّ عَنِ العِلْمِ، وَالذَّوْدُ عَنْ حِيَاضِهِ

إِنَّ لِلْعِلْمِ حُرْمَةً وَافِرَةً، تُوجِبُ الانْتِصَارَ لَهُ إِذَا تُعُرِّضَ لِجَنَابِهِ بِمَا لَا يَصْلُحُ.

وَقَدْ ظَهَرَ هَٰذَا الانْتِصَارُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ فِي مَظَاهِرَ؛ مِنْهَا:

الرَّدُّ عَلَى الـمُخَالِفِ، فَمَنِ ٱسْتَبَانَتْ مُخَالَفَتُهُ لِلشَّرِيعَةِ رُدَّ عَلَيْهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ؛ حَمِيَّةً لِلدِّينِ وَنَصِيحَةً لِلْمُسْلِمِينَ.

وَمِنْهَا: هَجْرُ المُبْتَدِعِ؛ ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الفَرَّاءُ إِجْمَاعًا.

فَلَا يُؤْخَذُ العِلْمُ عَنْ أَهْلِ البِدَعِ، لَكِنْ إِذَا ٱضْطُرَّ إِلَيْهِ فَلَا بَأْسَ؛ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ لَدَى المُحَدِّثِينَ.

وَمِنْهَا: زَجْرُ المُتَعَلِّمِ إِذَا تَعَدَّى فِي بَحْثِهِ، أَوْ ظَهَرَ مِنْهُ لَدَدٌ أَوْ سُوءُ أَدَبٍ.

وَإِنِ ٱحْتَاجَ المُعَلِّمُ إِلَى إِخْرَاجِ المُتَعَلِّمِ مِنْ مَجْلِسِهِ؛ زَجْرًا لَهُ، فَلْيَفْعَلْ؛ كَمَا فَعَلَ سُفْيَانُ، وَكَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ شُعْبَةُ مَعَ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ فِي دَرْسِهِ.

وَقَدْ يُزْجَرُ المُتَعَلِّمُ بِعَدَمِ الإِقْبَالِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ إِجَابَتِهِ، فَالسُّكُوتُ جَوَابٌ؛ قَالَ الأَعْمَشُ.

وَرَأَيْنَا هَٰذَا كَثِيرًا مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ؛ مِنْهُمُ العَلَّامَةُ ٱبْنُ بَازٍ، فَرُبَّمَا سَأَلَهُ سَائِلٌ عَمَّا لَا يَنْفَعُهُ، فَتَرَكَ الشَّيْخُ إِجَابَتَهُ، وَأَمَرَ القَارِئَ أَنْ يُوَاصِلَ قِرَاءَتَهُ، أَوْ أَجَابَهُ بِخِلَافِ قَصْدِهِ.



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**الذَّبُّ عَنِ العِلْمِ، والذَّوْدُ عَنْ حِيَاضِهِ**)؛ أي: الدَّفع عن العلم، وحماية موارده؛ لأنَّ (لِلْعِلْمِ حُرْمَةً وَافِرَةً، تُوجِبُ الانْتِصَارَ لَهُ إِذَا تُعُرِّضَ لِجَنَابِهِ بِمَا لَا يَصْلُحُ)، فالعلم من شعائر الدين، وله حُرمة مُعظَّمة.

ثم ذكر مظاهر هَذَا الانتصار عند أهل العلم، فمنها: (الرَّدُّ عَلَى المُخَالِفِ، فَمَنِ ٱسْتَبَانَتْ مُخَالَفَتُهُ لِلشَّرِيعَةِ رُدَّ عَلَيْهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ؛ حَمِيَّةً لِلدِّينِ وَنَصِيحَةً لِلْمُسْلِمِينَ)، و«لم يزل النَّاس يردُّ بعضهم على بعض». قاله الإمام أحمد.

فمنْ بدر منه شيءٌ خالف فيه الشَّريعة فإنه يُرَدُّ عليه حِفظًا للشَّريعة، ولا يُمنع من الرَّدِّ، فليس الرَّدُّ على المخالِف مستشنعًا مستبشعًا ما لم يخرج عن جادة الشَّريعة، وشرطُه كما ذكر ٱبن رجب: إذا أحسن الخطاب وأصاب الجواب، **فالرُّد على المخالِف ممدوحٌ بجمع هَٰذَين الأمرين:**

فأحدهما: إصابة الحقِّ في ردِّه.

والآخر: سلوك الأدب الحسن فيه.

ثم قال: (وَمِنْهَا: هَجرُ المُبْتَدِعِ؛ ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الفَرَّاءُ إِجْمَاعًا)، فإنَّ المبتدع يُهجَر؛ حِفظًا للدين وحمايةً له، (فَلَا يُؤْخَذُ العِلْمُ عَنْ أَهْلِ البِدَعِ)، فالأصل أن العلم لا يُؤخَذ إلا عن السُّنِّيِّ السَّالم من البدع، (لَكِنْ إِذَا ٱضْطُرَّ إِلَيْه) - كدراسة نظاميَّةٍ لا مَحيدَ عنها - (فَلَا بَأْسَ)، قال: (كَمَا فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ لَدَى المُحَدِّثِينَ)، فإنَّه تحدُثُ للنَّاس أحوال تستدعي مثل هَٰذِهِ الأحكام.

قال: (وَمِنْهَا: زَجْرُ المُتَعَلِّمِ إِذَا تَعَدَّى فِي بَحْثِهِ، أَوْ ظَهَرَ مِنْهُ لَدَدٌ) - أي: خصومة - (أَوْ سُوءُ أَدَبٍ)، فإذا تجاوز المتعلِّم حدَّه في البحث - أي: في مراجعة شيخه في العلم -، أو ظهر

منه خصومة أو سوء أدب؛ فإن من الانتصار للعلم أن يُزجَر المتعلِّم بأن يُنهى عن ذَٰلِكَ ويُقطَع الكلام في العلم معه.

قال: (وَإِنِ ٱحْتَاجَ الْمُعَلِّمُ إِلَى إِخْرَاجِ الْمُتَعَلِّمِ مِنْ مَجْلِسِهِ؛ زَجْرًا لَهُ، فَلْيَفْعَلْ)؛ أي: ولو ٱضطرَّ المعلِّم إلى ٱستصلاح المتعلِّم بزجره بأن يُخرجه من مجلسه فليفعل؛ (كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ شُعْبَةُ) - وهو ٱبن الحجَّاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ - (مَعَ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ) الصَّفَّار (فِي دَرْسِهِ).

فكان عفَّان يراجع شعبة في الحديث، فيثقل ذَٰلِكَ على شعبةَ فيخرجه شعبة من مجلسه، وكان يفعل عفَّان يرجع مرَّةً ثانيةً في المجالس الأخرى، فيترك شعبةَ حتَّى يطيب خاطره ويتَّسع صدره، ثمَّ يرجع إليه في مجلسٍ آخر، وإذا أخرجه رجع إليه ونفسُه طيِّبةٌ.

الآن في الجامعة: الدكتور يطرد الطالب من القاعة فيخرج، ووفي المحاضرة الثانية يحضر وفي نفسه كراهيَّة، أما عفَّان فكان يحضر وليس في نفسه كراهية؛ لأنَّه حريصٌ على العلم، ويعرف أنَّ معلمه ما فعل هَٰذَا إلا لأجل منفعته.

أما الآن لو أن معلِّمًا قام في المسجد، وقال لطالب: لو سمحت يا أخي، ٱخرج؛ لأنَّك غير مؤدب، لاستعظم الناس هَٰذَا، وقالوا: كيف يطرد النَّاس من بيوت الله؟!، هَٰذَا يصدُّ الناس عن مساجد الله، ويذكرون الآيات والأحاديث في ذَٰلِكَ، وهَٰذَا من الجهل، وإلَّا فمن توقير العلم وإعظامه أنَّ الذي لا يتأدَّب مع العلم ولا يحفظ قدره ليس له إلا الطَّرد، سواء رجع وأناب وٱنتفع أم لا.

ولذَٰلِكَ لمَّا كان مشايخنا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يستعملون هَٰذَا نفعوا وٱنتفعوا، ففي أحد مجالس شيخنا الشيخ فهد بن حُمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظهر من بعض مَنْ كان يجلس معه لدَدٌ وخصومةٌ في مراجعته في العلم، وكان في ملحقٍ خارج بيته في غير الدروس التي في مسجده، فقام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأطفأ النور، وقال: المجلس يتعذَّركم، ودخل وتركهم، وقال: إذا أردتم أن تجلسوا ٱجلسوا، وإذا

أردتم أن تخرجوا ٱخرجوا؛ لأنَّه لا يصلحهم إلا مثل هَٰذِهِ الحال، فتجده يستعمل معهم هَٰذِهِ الحال لأنَّها أنفع.

والشيخ عبد الله بن حميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان كفيفًا لمَّا كان في مجلسه مرَّة وتكلَّم بعض الناس بكلام في مسألة يتكلم فيها طرده الشيخ من المجلس، قال: لا تحضر دروسنا جزاك الله خيرا.

أحد المشايخ الذين يُدَرِّسون الآن وله في العلم حظٌّ وافرٌ مرَّةً طرده أحد المشايخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من المسجد؛ لأنَّه جاء إليه أول مرة فجلس إليه فتكلم في العلم، والشَّيخ لا يعرف من هو هَٰذَا الطالب، فقال له مباشرةً: إن كنت ذا علم فلا تحضر مجلسنا، ٱذهب جزاك الله خيرا، نحن عندنا درس فامْشِ.

فخرجَ ذَٰلِكَ الرَّجل؛ لأنَّه عرف أن الشيخ غضب، لكِنَّه ٱنتظر خارج المسجد حتَّى خرج الشيخ، فقبَّل رأسه وٱعتذر وقال: أنا فلان، وأنا حضرت عند فلان وفلان وفلان، وأريد أن أحضر عندكم، قال: حياك الله، لَٰكِن يا ولدي، إذا جئت مجلس علم فلا تتكلم فيه والناس لا تعرفك حتى لا يسيئون الظن بك.

فلمَّا كانوا هكَذَا ٱنتفع النَّاس، ولمَّا صار الآن لا يبالون بتأديب المتعلم، ويقولون: ينبغي أن ترفق بالناس؛ ليس الرِّفق هو الضَّعف، بل من الرِّفق أحيانًا الدَّواء المرُّ، فالطبيب يعطي أحيانًا المريضَ دواءًا مرًّا لأنَّه يرفق به، ولذَٰلِكَم سُمِّي الطبيب رفيقًا؛ لأنَّه يرفق، فالطبيب يُسمى (طبيبًا) ويُسمى أيضًا (رفيقًا).

فينبغي أن يكون المتعلِّم عارفًا بهَٰذَا، وإذا وقع من معلِّمه زجرٌ له يعرف أنَّ المراد هو منفعتُه، ليس هو منفعة المعلِّم، فإذا تركك المعلم في سهوك ولهوك وخطئك رجع عليك هَٰذَا بالضرر، لكِنَّ المعلِّم إذا دلَّك على ما ينفعك فاعرف أنَّه ينفعك.

ولذَٰلِكَ كان المعلمون النَّابغون يدلُّون الناس على الخير، فمنهم مَنْ ينتفع بتلك الدِّلالة، ومنهم مَنْ لا ينتفع بتلك الدِّلالة، لأنَّه لا يأبه بها ولا يقيم لها وزنًا.

ذَكَرَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ أَنَّهُ حَضَرَ مَرَّةً عِنْدَ شَيْخِنَا فَهْدُ بْنُ حُمَيِّنٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فَسَأَلَهُ قَوْمٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِوَلِيِّ الأَمْرِ، فَقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى: لَيْسَ لَنَا رَأْيٌ فِيهَا، أَوْ نَحْوَ هٰذِهِ الكَلِمَةِ، فَلَم يُجِبْهُمْ عَلَى مَا يُرِيدُونَ، فَلَمَّا خَرَجُوا سَأَلَهُ الشَّيْخُ صَالِحُ: لِمَاذَا أَجَبْتَهُمْ هكَذَا؟، قَالَ: لِأَنِّي إِنْ أَجَبْتُهُمْ بِشَيْءٍ ٱتَّخَذُوهُ سُخْرِيًّا، فَهُمْ لَا يُرِيدُونَ هٰذَا الجَوَابَ، وَإِنْ قَابَلْتُهُمْ بِغَيْرِهِ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ، فَقُلْتُ: هٰذَا الجَوَابُ يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُهُمْ، سَوَاءٌ ٱنْتَفَعُوا هُمْ أَمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا فهٰذَا رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ، فَانْتَفَعَ الشَّيْخُ صَالِحُ؛ حَيْثُ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى جَوَابَ شَيْخِهِ لَهُمْ عَلَى هٰذِهِ الصُّورَةِ، وَتَعَامُلَهُ مَعَهُمْ عَلَى هٰذِهِ الحَالِ، سَأَلَهُ لِمَاذَا؟، حَتَّى يَسْتَعْمِلَ هٰذَا الأَدَبَ الَّذِي رَآهُ مِنْ شَيْخِهِ مَعَ المُتَعَلِّمِينَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، فيمن يتجدَّد مِمَّنْ يُحَاكِيهِمْ فِي فِعْلَتِهِمْ. و هٰذَا كثير ممَنْ يلاحظ هٰذَا عند العلماء ويتفطن له.

ثم قال بعد ذَٰلِكَ: (وَقَدْ يُزْجَرُ المُتَعَلِّمُ بِعَدَمِ الإِقْبَالِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ إِجَابَتِهِ، فَالسُّكُوتُ جَوَابٌ؛ قَالَ الأَعْمَشُ)، فأحيانًا قد تسأل شيخك سؤالا ولا يجيبك؛ لأنَّ سكوته جواب، فيرى أن الأنفع لك أن يسكت ولا يجيبك عن هٰذَا السؤال.

قال: (وَرَأَيْنَا هَذَا كَثِيرًا مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ؛ مِنْهُمُ العَلَّامَةُ ٱبْنُ بَازٍ، فَرُبَّمَا سَأَلَهُ سَائِلٌ عَمَّا لَا يَنْفَعُهُ) - يعني: لا ينفع السائل - (فَتَرَكَ الشَّيْخُ إِجَابَتَهُ، وَأَمَرَ القَارِئَ أَنْ يُوَاصِلَ قِرَاءَتَهُ، أَوْ أَجَابَهُ بِخِلَافِ قَصْدِهِ)؛ يعني: أجابه بجوابٍ يخالف قصد السائل؛ فسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرَّةً في أيام ٱنعقاد ما يُسمى بـ(مهرجان الجنادرية)، قال له أحدهم: أحسن الله إليكم، ما حُكم الغناء في الجنادرية؟، وكان السائل يقصد عيب هٰذَا المهرجان، وأن يوجِّه الشَّيخ كلامه إليه، فقال له الشيخ: الغناء حرام في الجنادرية وغير الجنادرية؛ حتَّى لا يُظَنَّ أنَّ الجواب لأجل هٰذَا الأمر فقط، فذَٰلِكَ الَّذي سأل يشتهي أن يسمع كلامًا في التَّنفير عن هٰذَا وعيبِه وثلبِه ببيان

حُكم الغناء، فأجابه الشَّيخ بما يدل على حُرمته سواءً كان في الجنادرية أو في غير الجنادرية، وهَٰذِهِ هي نظرة العالم الكامل الَّذي يطلب حق الله عَزَّوَجَلَّ، فالحُكم عنده واحدٌ لا يختلف، سواء كان مع فلان أو كان مع فلان، لأنك تجد بعض الناس الآن إذا وقع إنسان في خطإ فيجعله خطأً ويجمعُ عليه خَيْلَه ورَجْلَه، ويقع هَٰذَا الخطأ نفسه من آخر فتجده لا يبالي به، فلماذا الوزن بميزانين؟!؛ ماهو إلَّا لضعف الدين في قلب العبد، وإلَّا فالعبد كامل العبوديَّة يجعل الناس جميعًا على معيار الشَّريعة، ولا يجعل لهَٰذَا معيارا ولهَٰذَا معيارا.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ الثَّامنَ عَشَرَ
التّحفُّظ فِي مَسْأَلَة العَالِمِ

فِرَارًا مِنْ مَسَائِلِ الشَّغْبِ، وَحِفْظًا لِهَيْبَةِ العَالِمِ؛ فَإِنَّ مِنَ السُّؤَالِ مَا يُرَادُ بِهِ التَّشْغِيبُ وَإِيقَاظُ الفِتْنَةِ وَإِشَاعَةُ السُّوءِ، وَمَنْ آنَسَ مِنْهُ العُلَمَاءُ هَذِهِ المَسَائِلَ لَقِيَ مِنْهُمْ مَا لَا يُعْجِبُهُ، كَمَا مرَّ مَعَكَ فِي زَجْرِ المُتَعَلِّمِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّحَفُّظِ فِي مَسْأَلَةِ العَالِمِ، وَلَا يُفلِحُ فِي تَحَفُّظِهِ فِيهَا إِلَّا مَنْ أَعْمَلَ أَرْبَعَةَ أُصُولٍ:

أَوَّلُهَا: الفِكْرُ فِي سُؤَالِهِ لِمَاذَا يَسْأَلُ؟، فَيَكُونُ قَصْدُهُ مِنَ السُّؤَالِ التَّفَقُّهُ وَالتَّعَلُّمُ، لَا التَّعَنُّتُ وَالتَّهَكُّمُ؛ فَإِنَّ مَنْ سَاءَ قَصْدُهُ فِي سُؤَالِهِ يُحْرَمُ بَرَكَةَ العِلْمِ، وَيُمْنَعُ مَنْفَعَتَهُ.

الأَصْلُ الثَّانِي: التَّفَطُّنُ إِلَى مَا يَسْأَلُ عَنْهُ، فَلَا تَسْأَلْ عَمَّا لَا نَفْعَ فِيهِ؛ إِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى حَالِكَ، أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى المَسْأَلَةِ نَفْسِهَا.

وَمِثْلُهُ السُّؤَالُ عَمَّا لَمْ يَقَعْ، أَوْ مَا لَا يُحَدَّثُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يُخَصُّ بِهِ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ.

الأَصْلُ الثَّالِثُ: الانْتِبَاهُ إِلَى صَلَاحِيَّةِ حَالِ الشَّيْخِ لِلإِجَابَةِ عَنْ سُؤَالِهِ، فَلَا يَسْأَلُهُ فِي حَالٍ تَمْنَعُهُ؛ كَكَوْنِهِ مَهْمُومًا، أَو مُتَفَكِّرًا، أَو مَاشِيًا فِي طَرِيقٍ، أَوْ رَاكِبًا سَيَّارَتَهُ، بَلْ يَتَحَيَّنُ طِيبَ نَفْسِهِ.

الأَصْلُ الرَّابِعُ: تَيَقُّظُ السَّائِلِ إِلَى كَيْفِيَّةِ سُؤَالِهِ، بِإِخْرَاجِهِ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ مُتَأَدِّبَةٍ، فَيُقَدِّمُ الدُّعَاءَ لِلشَّيْخِ، وَيُبَجِّلَهُ فِي خِطَابِهِ، وَلَا تَكُونُ مُخَاطَبَتَهُ لَهُ كَمُخَاطَبَتِهِ أَهْلَ السُّوقِ وَأَخْلَاطِ العَوَامِّ.



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**التّحَفُّظُ فِـي مَسْـأَلَةِ العَالِمِ**) - أي: طلبُ الصِّيانة وحِفْظ النَّفس فيها.

والحامل على ذَٰلِكَ التَّحفُّظ هو الفرار من مسائل الشَّغْب؛ - والشَّغْب: تهييج الشَّر وتحريكه -، فالعبد يَتحَفَّظُ في سؤاله لئلَّا يبادر إلى سؤالٍ يتولَّد منه شرٌّ.

ثم ذكر أن التحفظ في مسألة العالم يكون بإعمال (أَرْبَعَةِ أُصُولٍ):

(أَوَّلُهَا: الفِكْرُ فِي سُؤَالِهِ لِمَاذَا يَسْأَلُ؟)؛ فهو ينظر في سؤاله الَّذي يسوقه؛ لأيِّ شيءٍ يسأل؟، قال: (فَيَكُونُ قَصْدُهُ مِنَ السُّؤَالِ التَّفَقُّهُ وَالتَّعَلُّمُ، لَا التَّعَنُّتُ وَالتَّهَكُّمُ)، فهو يطلب أن ينال بسؤاله فقهًا وعلمًا، وليس مراده إلجاءُ العالم إلى العنتِ - وهو الضِّيق والحرج -، ولا السُّخرية به - وهي المرادة بالتَّهكم.

قال: (فَإِنَّ مَنْ سَاءَ قَصْدُهُ فِي سُؤَالِهِ يُحْرَمُ بَرَكَةَ العِلْمِ، وَيُمْنَعُ مَنْفَعَتَهُ)؛ فسيِّء القصْد فيما يبدر منه من أسئلةٍ يلقيها يريد بها مقاصدَ خفيَّةً يُحرَم بركةَ العلم، ولا تصلُ إليه منفعتُه.

و(الأَصْلُ الثَّانِي: التَّفَطُّنُ إِلَى مَا يَسْأَلُ عَنْهُ، فَلَا تَسْأَلْ عَمَّا لَا نَفْعَ فِيهِ)، وهَٰذَا الذي لا نفْع فيه (إِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى حَالِكَ)؛ أي: بكون السؤال عن هَٰذَا لا نفع فيه بالنظر إلى حالك؛ كالمسألة السابق ذِكْرها عن حُكم التدخل الروسي في سوريا، فإنَّ هَٰذِهِ المسألة ليست نافعة لك في حالك، فلستَ ممَّنْ يشتغل بتدبير الأمور أمرا ونهيا، إحكامًا وردًّا.

قال: (أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى المَسْأَلَةِ نَفْسِهَا)؛ بأن تسأل عن مسألة لا نفْع فيها؛ كأن يسأل سائل عن ماء طوفان نوح؛ هل كان عذْبًا أو كان مالحًا؟، فهٰذا مما لا نفع للسائل فيه.

قال: (وَمِثْلُهُ السُّؤَالُ عَمَّا لَمْ يَقَعْ، أَوْ مَا لَا يُحَدَّثُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يُخَصُّ بِهِ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ)؛ فإنَّ من العلم ما يُجعَل لخاصَّةٍ من النَّاس دون غيرهم، وذَٰلِكَ التَّخصيص ليس منشؤه أحسابهم وأنسابهم أو أموالهم. كلَّا؛ ولَٰكِن منشؤه موافقتُه مداركَهم، فـ«إنَّك لستَ

بمُحدِّثٍ قومًا حديثه لا تبلغه عقولهم؛ إلَّا كان لبعضهم فتنةً»، كما قال ٱبن مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فإنَّ المتكلِّم بالعلم ينظر في منفعةِ كلامه إلى مَنْ يلقي إليهم العلم، فإنَّه ربما تكلم بكلام لا يفهمه بعضهم، فيكون فتنةً لهم، فيكون مقتضى نفْع الخلق فيه أن يُخَصَّ به قوم دون قوم باعتبار صلاحيَّة مداركهم له.

ولذَٰلِكَ كان المتعلِّمون فيما سبق عند العلماء لا يُنَزَّلون منزلةً واحدةً، بل منهم مَنْ يصلح له هَٰذَا المجلس، ومنهم مَنْ لا يصلح له هَٰذَا المجلس، وتكون لهم مجالس يختصُّون بها من شاءُوا لقوَّة مداركهم في العلم.

قال: (الأَصْلُ الثَّالِثُ: الانْتِبَاهُ إِلَى صَلَاحِيَّةِ حَالِ الشَّيْخِ لِلإِجَابَةِ عَنْ سُؤَالِهِ) -أي: يتنبَّه إلى كون حال الشَّيخ تصلح لأن يجيب عن سؤاله -، (فَلَا يَسْأَلُهُ فِي حَالٍ تَمْنَعُهُ؛ كَكَوْنِهِ مَهْمُومًا، أَو مُتَفَكِّرًا، أَو مَاشِيًا فِي طَرِيقٍ، أَوْ رَاكِبًا سَيَّارَتَهُ، بَلْ يَتَحَيَّنُ طِيبَ نَفْسِهِ)، فينظر إلى المواقع الَّتي تصلح للسُّؤال فيسأله فيها، فإذا رآه مهمومًا لشيء أصابه، أو رآه متأمِّلًا متفكِّرًا - كأن يتكلَّم في مسألة في العلم ثم يتأمل -؛ فلا ينبغي أن تقطع تأمُّله بإلقاء السؤال عليه، أو تجده مشغولًا بطلب شيء - بالمشي في طريق، أو راكبًا سيارته -، بل ينبغي أن تتطلَّبَ الأوقاتَ الحسنةَ التي تكون نفسُه طيِّبةً فيها، فتلقي عليه تلك الأسئلة.

قال: (الأَصْلُ الرَّابِعُ: تَيَقُّظُ السَّائِلِ إِلَى كَيْفِيَّةِ سُؤَالِهِ) - يعني: أن يكون يقظًا في كيفية السؤال -، (بِإِخْرَاجِهِ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ مُتَأَدِّبَةٍ، فَيُقَدِّمُ الدُّعَاءَ لِلشَّيْخِ، وَيُبَجِّلَهُ فِي خِطَابِهِ)، فيقول: أحسن الله إليكم، داعيًا له، ويخاطبه بما يدلُّ على تعظيمه، يقول: أحسن الله إليكم شيخنا، ثم يورِد سؤاله، (وَلَا تَكُونُ مُخَاطَبَتَهُ لَهُ كَمُخَاطَبَتِهِ أَهْلَ السُّوقِ وَأَخْلَاطِ العَوَامِّ)؛ يعني تجدُه في خطابه له فيه نَزَقٌ وشدَّةٌ، ويقع التخاطب معه كما يقع التخاطب بين أوباش النَّاس من الباعة وأخلاط العوام الذين يتكلمون بكلام لا يعدُّونه ولا يتفطنون له، فتجد بعض الطلبة يهجم على الشيخ؛ ما أن يُسلِّم الشيخ - كأن يكون إمامًا - من الصلاة ويقبل

على الناس يقول: (أستغفر الله وأتوب إليه، أستغفر الله وإليه وأتوب إليه، أستغفر الله وأتوب إليه، اللَّهمَّ أنت السلام ومنك السلام) إلا وأحدهم يبادرك ويسألك؛ هَٰذَا وقع لي وليس ضربًا من الخيال، وهَٰذَا ليس موقع سؤال، وتجده يلقي السؤال عليك بلا ٱستئذانٍ، لا يقول: أحسن الله إليك، عندي سؤال ضروري، لا. تجده مباشرةً يسأل السؤال، فالشيخ ولوِ ٱحتملَ قَطْعَه له لِذِكْرِه؛ يشقُّ عليه أن يحتمل سوء أدبه بإلقائه الكلام كيفما ٱتَّفق، والإنسان ينبغي له أن يتأدَّب في العلم حتَّى يأخذ العلم، فالعالم صاحب العلم لا يرضى بأن لا يبالي الناس في العلم، إذا كنتَ أنتَ تحفظه أموالك وتحسبها، ولا ترضى أن يأخذ أحد منها شيئا بدون حقٍّ، فإذا كان هَٰذَا حال الناس في أموالهم، فالدِّين أشد.

وقد حَدَّثَنِي أَحَدُ الإِخْوَانِ - وَلَمْ أَكُنْ حَاضِرًا - عَنْ شَيْخِنَا عَبْدِ اللهِ ٱبْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ جَاءَهُ رَجُلٌ إِلَى مَجْلِسِهِ لِيَقْرَأَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ، أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ، قَالَ: مَاذَا تُرِيدُ أَنْ تَقْرَأَ؟، قَالَ: «أَخْصَرَ المُخْتَصَرَاتِ»، فَقَالَ - وَكَانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَفِيقًا جِدًّا مَعَ كَمَالِ حَزْمِهِ -: ٱقْرَأْ. قَالَ الرَّجُلُ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ، قَالَ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ)، فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: أَلَيْسَ عِنْدَكَ شَيْءٌ قَبْلَهُ يَا وَلَدِي؟، قَالَ: لَا يَا شَيْخُ، أَوَّلُ شَيْءٍ: (كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ المِيَاهِ)، فَقَالَ الشَّيْخُ: لَا، أَنَا عِنْدِي قَبْلَهُ: (مُقَدِّمَةٌ...)، قَالَ: يَا شَيْخُ؛ هٰذِهِ مُقَدِّمَةٌ سَهْلَةٌ وَاضِحَةٌ، نَبْدَأُ بِالفِقْهِ، قَالَ لَهُ الشَّيْخُ: يَنْبَغِي أَنْ تَقْرَأَ الكِتَابَ مِنْ أَوَّلِهِ حَتَّى تَسْتَفِيدَ، قَالَ: يَا شَيْخُ؛ أَنَا واللهِ أَوْقَاتِي ضَيِّقَةٌ، وَمُنْذُ مُدَّةٍ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ لكِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لِي، وَالآنَ ٱتَّفَقَ أَنِّي صَلَّيْتُ عِنْدَكَ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ، وَبِوُدِّي أَنْ نَسْتَفِيدَ مِنَ الوَقْتِ!. قَالَ الشَّيْخُ: يَا وَلَدِي؛ ٱذهب، وَإِذَا ٱتَّسَعَ وَقْتُكَ تَأْتِينَا وَتَقْرَأُ «أَخْصَرَ المُخْتَصَرَاتِ» مِنْ أَوَّلِهِ. فَذَهَبَ وَمَا قَرَأَ عَلَيْهِ أَبَدًا.

فهٰذا هو إكرام العلم وحفظه، فلأنَّه لم يأخذِ العلم بحقِّه فلا بد أن يُعامَل بما يؤدبه.

وكذَٰلِكَ السَّائل الذي لا يخاطِب أهل العلم بما ينبغي من مخاطبتهم ينبغي له أن يُؤدَّب، والعلماء يفرقون بين سؤال العامِّيِّ وبين سؤال ملتمس العلم، فالعامِّيُّ له حال، وملتمس العلم له حال، لذَٰلِكَ الشيخ محمد ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان بعد العصر يذكر أذكاره ويأتيه الناس العوام من خارج عنيزة، فهَٰؤُلَاءِ يجعلهم يسألون، أمَّا طالب العلم فلا يسمح له، بل يقول له: أنت تسأل في الدرس، لا تسأل هنا، هذا مُعدٌّ للعوامِّ ولا يُسمَح لغيرهم.

فمرة رأيتُ أحد العامَّة لم يقتدِ بطريقة الشيخ أنهم يجلسون على يمينه ينتظرون واحدا واحدا ويسألون بعد ذَٰلِكَ إذا فرغ من أذكاره، فجاء وهجم على الشيخ مباشرةً، فزجره الشيخ وقال له: ٱجلس في مكانك مع النَّاس؛ لأنَّ الإنسان إذا لم تأدَّب يُؤدَّب حتى ينتفع، وإلا أن يُجعَل العلم لا جنابَ له ولا حِفْظَ فهٰذا من أسباب ذهاب العلم، لماذا الناس الآن يطلبون العلم خمس وست سنوات، ولا يفلحون؟؛ لأنَّهم لم يأخذوا بحقه ،لَٰكِن إذا أُخِذوا بحقِّه ينتفعون في مدَّةٍ يسيرةٍ.

ومن اللَّطائف أنَّ الشَّيخ محمَّد ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يعتني بالطَّلبة، فيوقظ النَّائم يوقظه، و يُنبِّه الغافل، والذي يقع منه سوء أدب يردُّه، فأحد أصحابنا ممَّنْ كان يحضر دروسه بلغ به الحال كما يقول لي: مرَّةً وأنا في السيارة وأسمع درسا للشيخ، يقول: وكنت أفعل بلحيتي هكَذَا، وإذا بالشيخ يقول: لا تعبث بلحيتك!!، يقصد الشيخ أحد الجالسين، يقول صاحبنا: وكأنه يخاطبني.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المعْقدُ التَّاسِعَ عَشَرَ
شَغَفُ القَلْبِ بِالعِلْمِ وَغلَبَتُهُ عَلَيْهِ

فَصِدْقُ الطَّلَبِ لَهُ يُوجِبُ مَحَبَّتَهُ، وَتَعَلُّقَ القَلْبِ بِهِ، وَلَا يَنَالُ العَبْدُ دَرَجَةَ العِلْمِ حَتَّى تَكُوْنَ لَذَّتُهُ الكُبْرَى فِيهِ.

وَإِنَّمَا تُنَالُ لَذَّةُ العِلْمِ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ، ذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِ الله ٱبْنُ القَيِّمِ:

أَحَدُهَا: بَذْلُ الوُسْعِ وَالجَهْدِ.

وَثَانِيهَا: صِدْقُ الطَّلَبِ.

وَثَالِثُهَا: صِحَّةُ النِّيَّةِ وَالإِخْلَاصُ.

وَلَا تَتِمُّ هَٰذِهِ الأُمُورُ الثَّلَاثَةُ إِلَّا مَعَ دَفْعِ كُلِّ مَا يُشْغِلُ عَنِ القَلْبِ.

إِنَّ لَذَّةَ العِلْمِ فَوْقَ لَذَّةِ السُّلْطَانِ وَالحُكْمِ الَّتِي تَتَطَلَّعُ إِلَيْهَا نُفُوسٌ كَثِيرَةٌ، وَتُبْذَلُ لِأَجْلِهَا أَمْوَالٌ وَفِيرَةٌ، وَتُسْفَكُ دِمَاءٌ غَزِيرَةٌ.

وَلِهَٰذَا كَانَتِ المُلُوكُ تَتُوقُ إِلَى لَذَّةِ العِلْمِ، وَتُحِسُّ فَقْدَهَا، وَتَطْلُبُ تَحْصِيلَهَا.

قِيلَ لِأَبِي جَعْفَرٍ المَنْصُورِ - الخَلِيفَةِ العَبَّاسِيِّ المَشْهُورِ الَّذِي كَانَتْ مَمَالِكُهُ تَمْلَأُ الشَّرْقَ وَالغَرْبَ -: هَلْ بَقِيَ مِنْ لَذَّاتِ الدُّنْيَا شَيْءٌ لَمْ تَنَلْهُ؟، فَقَالَ - وَهُوَ مُسْتَوٍ عَلَى كُرْسِيِّهِ وَسَرِيرِ مُلْكِهِ -: «بَقِيَتْ خَصْلَةٌ: أَنْ أَقْعُدَ عَلَى مِصْطَبَةٍ، وَحَوْلِي أَصْحَابُ الحَدِيثِ - أَيْ طُلَّابُ العِلْمِ -، فَيَقُولُ المُسْتَمْلِي: مَنْ ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللهُ؟».

يَعْنِي: فَيَقُولُ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَان، وَيُسُوقُ الأَحَادِيثَ المُسْنَدَةَ.

وَمَتَى عُمِرَ القَلْبُ بِلَذَّةِ العِلْمِ سَقَطَتْ لَذَّاتُ العَادَاتِ وَذَهَلَتِ النَّفْسُ عَنْهَا، بَلْ تَسْتَحِيلُ الآلَامُ لَذَّةً بِهَذِهِ اللَّذَّةِ.



قَالَ الشَّارِح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله معقدًا آخرًا من معاقد تعظيم العلم؛ وهو: (**شَغَفُ القَلْبِ بالعِلْمِ وَغَلَبَتُهُ عَلَيْهِ**) أي: شدَّة محبته، وشغف القلب: بلوغ المحبَّة شِغَافَ القلب - يعني: باطنه -، فمن تعظيم العلم أن تقوى محبَّة القلب له حتى تغلب عليه.

قال: (فَصِدْقُ الطَّلَبِ لَهُ يُوجِبُ مَحَبَّتَهُ، وَتَعَلُّقَ القَلْبِ بِهِ، وَلَا يَنَالُ العَبْدُ دَرَجَةَ العِلْمِ حَتَّى تَكُوْنَ لَذَّتُهُ الكُبْرَى فِيهِ).

ثمَّ ذكر ما تُنال به لذة العلم، وهو (ثَلَاثَةُ أُمُورٍ، ذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِ الله ٱبْنُ القَيِّمِ) في «مفتاح دار السَّعادة»:

(أَحَدُهَا: بَذْلُ الوُسْعِ وَالجَهْدِ)؛ أي: في طلبه وتحصيله، فيبذل طاقتَه وقدرته في طلب العلم؛ كجلوسنا مدَّةً طويلةً في هَٰذَا المجلس، فإنَّ هَٰذَا من صِدق المحبَّة، بأن يبذل وُسعه وجهده، وإذا أردت أن تعرف كم تستطيع أن تجلس في مجلسٍ فانظر إلى مجالس المؤانسة التي تجلس فيها من بعد صلاة العشاء إلى الساعة الثَّانية عشر أو السَّاعة الواحدة، حتَّى تعرف مقدار ما ينبغي أن تكون عليه محبَّة قلبك للعلم حتَّى تصدق فيه.

قال: (وَثَانِيهَا: صِدْقُ الطَّلَبِ)، بأن يتوجَّه إليه توجُّهًا كاملًا؛ فلا يشغله عنه شيءٌ.

(وَثَالِثُهَا: صِحَّةُ النِّيَّةِ وَالإِخْلَاصُ)؛ بأن يُصحِّح نيَّته في طلبِه، ويُصفِّيَ قلبَه في أخْذه.

وتقدَّم أنَّ **النِّيَّة** شرعًا هي: إرادة القلب العمل تقرُّبًا إلى الله، وأن **الإخلاص** شرعًا هو: تصفية القلب من إرادة غير الله. فالإخلاص هو الصِّفة الشَّرعية للنِّيَّة.

ثمَّ قال: (وَلَا تَتِمُّ هَٰذِهِ الأُمُورُ الثَّلَاثَةُ إِلَّا مَعَ دَفْعِ كُلِّ مَا يُشْغِلُ عَنِ القَلْبِ).

ثمَّ قال: (إِنَّ لَذَّةَ العِلْمِ فَوْقَ لَذَّةِ السُّلْطَانِ وَالحُكْمِ الَّتِي تَتَطَلَّعُ إِلَيْهَا نُفُوسٌ كَثِيرَةٌ، وَتُبْذَلُ لِأَجْلِهَا أَمْوَالٌ وَفِيرَةٌ، وَتُسْفَكُ دِمَاءٌ غَزِيرَةٌ)؛ فلذَّة العلم فوق أعظم لذَّةٍ يعدُّها النَّاس، وهي لذَّة الولاية في السَّلطنة والحُكم، فإنَّ الملوك الَّذين بلغوها كانوا يتأسَّفون على فوات لذَّة

العلم، كما في خبر (أَبِي جَعْفَرٍ المَنْصُورِ) - وهو مَنْ هو في المُلك والحُكم - أنَّه قيل له: (هَلْ بَقِيَ مِنْ لَذَّاتِ الدُّنْيَا شَيْءٌ لَمْ تَنَلْهُ؟، فَقَالَ - وَهُوَ مُسْتَوٍ عَلَى كُرْسِيِّهِ وَسَرِيرِ مُلْكِهِ -: «بَقِيَتْ خَصْلَةٌ: أَنْ أَقْعُدَ عَلَى مِصْطَبَةٍ) - أي: مكانٍ مرتفعٍ؛ كالكرسيِّ والدُّكَّان؛ فهٰذِهِ أسماءٌ للأماكن المرتفعة -، (وَحَوْلِي أَصْحَابُ الحَـدِيثِ - أَيْ طُلَّابُ العِلْمِ -، فَيَقُولُ المُسْتَمْلِي مَنْ ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللهُ؟»)؛ **والمستملي**: ٱسمٌ لِمَنْ يستدعي حديث المُحدِّث بقوله: (مَنْ ذكرتَ رحمك الله؟)، فالمستملي يجلس بين يدي المحدِّث فيقول له: (مَنْ ذكرتَ رحمك الله؟)، فيقول: (حدَّثنا فلانٌ، قال: حدَّثنا فلانٌ)، حتَّى يُتمَّ، ثم يبلغ عنه ويعيد (مَنْ ذكرتَ رحمك الله؟)، حتَّى يُكمِل مجلسه.

قال: (يَعْنِي: فَيَقُولُ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَان، وَيُسُوقُ الأَحَادِيثَ المُسْنَدَةَ).

قال: (وَمَتَى عُمِرَ القَلْبُ بِلَذَّةِ العِلْمِ سَقَطَتْ لَذَّاتُ العَادَاتِ وَذَهَلَتِ النَّفْسُ عَنْهَا)؛ أي: إذا قويت لذَّة العلم في القلب؛ فاللَّذات التي ٱعتادها النَّاس في الأكل والشُّرب والنَّوم تذهل النَّفس عنها، والنَّوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ٱبتدأ طلب العلم بقي أربع سنين لا ينام إلا ٱتِّكاءً؛ يعني: يلقي وسائدَ يتَّكئ عليها، فيغفو ثمَّ يستيقظ، فعل هٰذَا أربع سنين!! لأن محبَّة العلم غلبت على قلبه، فتلك اللَّذات التي ٱعتادها الناس لم يعد لها طعمٌ عنده.

ومثله الطَّعام؛ فتجد المشتغل بالعلم ربَّما غفل عن لذَّة الطعام، وقد لقيت رجلًا خدم العلَّامة حافظًا الحكميَّ عدة سنين، فسألتُه عن أحوال الشيخ حافظ، فذكر لي أنَّه كان ربما يأتي له بالطعام، يقول: وأنتظر عنده رجاءَ أن أصيب من الطَّعام - لأنَّ الطعام كان قليلًا في النَّاس -، يقول: فيبقى الطَّعام مدَّة طويلة وهو يقرأ في الكتب لا يلتفت إليه، فإذا طال الوقت زمانًا طويلًا قلتُ له: الطعام أحسن الله إليك، فيقول لي بعد ذٰلِكَ: كُلْ أنت، فأنا لا أريد أن آكل، فآتي إلى الطَّعام وإذا هو قد برد فلا أنتفع به كثيرًا.

فانظر إلى أنَّه غفل عن الطعام أوَّلا، ثم بعد ذٰلِكَ لم يطلبه بلِ ٱنصرف عنه؛ لأنَّ محبَّة العلم

غلبت على قلبه، فلا يجد لذَّةً إلَّا في هَٰذَا الأمر.

قال: (بَلْ تَسْتَحِيلُ الآلَامُ لَذَّةً بِهَٰذِهِ اللَّذَّةِ)؛ يعني: الآلام التي يلاقيها الإنسان إذا تمكنت لذَّة العلم في قلبه تتحول إلى لذَّةٍ، فمثلا: ألم المشي في العلم، قد تمشي للوصول إلى شيخ ساعات على قدميك، هَٰذِهِ الآلام الَّتي يجدها الناس هي عندك لذة؛ لشدة محبتك للعلم، تجد بعض الناس مهما بلغ به المرض لَكِن يرى أنَّ العلم يخفِّف عنه، فأنت الآن إذا جئتَ إلى مريضا ٱشتدَّ به المرض وأحدثتَ عنده صوت يتضجر عادةً، لَكِن هَٰذَا الألم الَّذي يتضجَّر منه النَّاس قد يكون عند بعض النَّاس لذَّةً.

كان أحد المشايخ – وتُوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى وقد جاوز المائة لما توفي – مقرئا للقرآن، فأصيب بمرض شديد، فكان يوصي أولاده وأهلَه أنَّه مهما بلغ به المرض فلا يمنعوا أحدا أن يقرأ عنده القرآن، يقول: يكون رقيةً لي، مهما بلغ بي من الألم فإن سماع القرآن يخفِّف عني، فمات رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يُقرأ عليه، وطلَّابه حرصوا على أن يلازموه مع شدَّة مرضه لمَّا رأوا محبَّته له.

فهٰذا الصَّوت عادةً يؤلِمُ ويضجِر، لَكِن هو يرى أنَّ هَٰذَا الصَّوت الَّذي يسمعه من القرآن – الذي بقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أكثر من ثمانين سنة يُقرئه – من اللَّذَّة، وإن عدَّه النَّاس ألمًا.



قال المصنِّف وفَّقه الله:

المَعْقِدُ العِشْرُونَ
حِفْظُ الوَقْتِ فِي العِلْمِ

قَالَ ٱبْنُ الجَوْزِيِّ فِي «صَيْدِ خَاطِرِهِ»: «يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَعْرِفَ شَرَفَ زَمَانِهِ، وَقَدْرَ وَقْتِهِ، فَلَا يُضَيِّعُ مِنْهُ لَحْظَةً فِي غَيْرِ قُرْبَةٍ، وَيُقَدِّمَ فِيهِ الأَفْضَلَ فَالأَفْضَلَ مِنَ القَوْلِ وَالعَمَلِ».

وَمِنْ هُنَا عَظُمَتْ رِعَايَةُ العُلَمَاءِ لِلوَقْتِ، حَتَّى قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ البَاقِي البَزَّازُ: «مَا ضَيَّعْتُ سَاعَةً مِنْ عُمُرِي فِي لَهْوٍ أَوْ لَعِبٍ».

وَقَالَ أَبُو الوَفَاءِ بْنُ عَقِيلٍ - الَّذِي صَنَّفَ كِتَابَ «الفُنُونِ» فِي ثَمَانِمَائَةِ مُجَلَّدٍ -: «إِنِّي لَا يَحِلُّ لِي أَنْ أُضَيِّعَ سَاعَةً مِنْ عُمُرِي».

وَبَلَغَتْ بِهِمُ الحَالُ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِمْ حَالَ الأَكْلِ، بَلْ كَانَ يُقْرَأُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ فِي دَارِ الخَلَاءِ.

فَاحْفَظْ أَيُّهَا الطَّالِبُ وَقْتَكَ؛ فَلَقَدْ أَبْلَغَ الوَزِيرُ الصَّالِحُ ٱبْنُ هُبَيْرَةَ فِي نُصْحِكَ بِقَوْلِهِ:

وَالوَقْتُ أَنْفَسُ مَا عُنِيتَ بِحِفْظِهِ ... وَأَرَاهُ أَسْهَلَ مَا عَلَيْكَ يَضِيعُ



قَالَ الشَّارح وفَّقه الله:

ختم المصنِّف وفَّقه الله معاقد تعظيم العلم بالمعقد المُتِمِّ العشرين؛ وهو: (**حِفْظُ الوَقْتِ فِي العِلْمِ**)؛ لأنَّ الوقت هو ظرف زمان الأعمال، فالعلم لا يُدرَك ولا يُنال إلا بحفظ ظرفه من الزَّمن.

وذكر كلام ٱبن الجوزيِّ: («يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَعْرِفَ شَرَفَ زَمَانِهِ، وَقَدْرَ وَقْتِهِ، فَلَا يُضَيِّعُ مِنْهُ لَحْظَةً فِي غَيْرِ قُرْبَةٍ، وَيُقَدِّمَ فِيهِ الأَفْضَلَ فَالأَفْضَلَ مِنَ القَوْلِ وَالعَمَلِ»).

ثـمَّ قـال: (وَمَـنْ هُنَا عَظُمَـتْ رِعَايَـةُ العُلَـمَاءِ لِلوَقْـتِ) - أي: اْشـتدَّت عنـايتهم بالوقـت، وتعظيمهم له - (حَتَّى قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ البَاقِي البَزَّازُ: «مَا ضَيَّعْتُ سَاعَةً مِنْ عُمُرِي فِي لَهْوٍ أَوْ لَعِبٍ»)؛ أي: لا يحفظ عن نفسه أنه ضيَّع ساعة من عمره فيما يضيع فيه الوقت من اللهو أو اللعب.

(وَقَالَ أَبُو الوَفَاءِ بْنُ عَقِيلٍ - الَّذِي صَنَّفَ كِتَابَ «الفُنُونِ» فِي ثَمَانِمَائَةِ مُجَلَّدٍ -: «إِنِّي لَا يَحِلُّ لِي أَنْ أُضَيِّعَ سَاعَةً مِنْ عُمُرِي»)؛ أي: لا يرى أنَّ لنفسه حلالًا أن يُضيع ساعة من عمره، فكان يشتدُّ في حفظ وقته.

قـال: (وَبَلَغَـتْ بِهِـمُ الحَـالُ أَنْ يُقْـرَأَ عَلَيْهِمْ حَـالَ الأَكْـلِ، بَـلْ كَـانَ يُقْـرَأُ عَلَيْهِمْ وَهُـمْ فِي دَارِ الخَلَاءِ)؛ أي: حفظًا للوقت، فيكون القارئ خارج دارِ الخلاء، ويقرأ العلم على مَنْ بداخله؛ حفظًا للوقت في العلم.

قال: (فَاحْفَظْ أَيُّهَا الطَّالِبُ وَقْتَكَ؛ فَلَقَدْ أَبْلَغَ الوَزِيرُ الصَّالِحُ اْبْنُ هُبَيْرَةَ فِي نُصْحِكَ بِقَوْلِهِ:

وَالوَقْتُ أَنْفَسُ مَا عُنِيتَ بِحِفْظِهِ   وَأَرَاهُ أَسْهَلَ مَا عَلَيْكَ يَضِيعُ

(وَالوَقْتُ أَنْفَسُ مَا عُنِيتَ بِحِفْظِهِ)؛ أي: أشدُّ ما ينبغي أن تعتني بحفظه.

(وَأَرَاهُ)؛ يجوز فيه الضَّمُّ والفتح، فـ(أُراه) - بالضَّمِّ -؛ أي: أظنُّه، و(أَراه) - بالفتح -؛ أي: أقطع جازمًا جزمًا علميًّا بأنَّ أسهل ما عليك من الضَّياع هو ضياع الوقت.

فطالب العلم ينبغي له أن يحرص على حفظ وقته، فإنَّه لا ينال العلم إلَّا بهَذَا.

ونكون بـهَذَا قد ختمنا هَذَا الكتاب، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسَيْنِ
لیلة السّبتِ غُرَّة شَهْرِ المُحَرَّم
سَنَةَ ستٍّ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعمائةِ وَالأَلْفِ
فِي مَسْجِدِ مُصعب بن عُميْرٍ بِمَدِينَةِ الرِّياض




الكتاب
الثالث
عشر

سلسلة شروحات وتطريزات فضيلة الشيخ

شرح
العقيدة الواسطية

تصنيف الإمام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

منقول من الشرح الصوتي لمعالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

شرح

العقيدة الواسطية

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:



الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا، وأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ إِقْرَارًا بِهِ وَتَوْحِيدًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا مَزِيدًا .

ٱعْتِقَادُ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ المَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: الإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَالإِيمَانُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وفقه اللهُ:

ٱبتدأ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه بالبسملة، ثم ثنى بالحمدلة، ثم ثلَّث بذكر الشهادة لله بالوحدانية، ولمحمدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعبودية والرسالة، وقرن ذكره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصلاة والسلام عليه وعلى آله، صلَّى الله عليه وعليهم وسلَّم تسليمًا مزيدًا.وهؤلاء الأربع من آداب التصنيف اتفاقًا، فمن صنف كتابًا استُحب له أن يستفتحه بهن.

ثـمَّ شرع يبـين (ٱعْتِقَادَ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ المَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ)؛ لأن الحكمة من خلْق الجنِّ والإنس هي عبادة الله، **والخطاب الشَّرعيُّ المُحقِّقُ ٱمتثالُه عبادةَ الله نوعان:**

أحدهما: الخطاب الشَّرعيُّ الخبريُّ.

والآخر: الخطاب الشَّرعيُّ الطَّلبيُّ.

ومُتعلَّق الأوَّل: الاعتقادات الباطنة، وجماعُها: أركان الإيمان السِّتَّة: الإيمان بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخِر، والقدر خيره وشره، فإن هذه الأركان الستة هي عمود الاعتقاد، وجماع مسائله.

وأشار إلى الركن الخامس منها - وهو الإيمان باليوم الآخر - بقوله: (وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ)؛ **لأمرين**:

أحدهما: أن البعث أول مشاهد اليوم الآخر.

والآخر: أنه أعظم مسائله التي أنكرها المشركون.

فاختار المصنِّف في الخبر عن الإيمان باليوم الآخر الإخبارَ بالبعثِ بعد الموت؛ لجلالة رتبته من الإيمان باليوم الآخر.

والاعتقاد الصَّحيح الموافق للحقِّ هو ما جاء به الشَّرع، وأهلُه هم المتَّبعون للسُّنَّة المجتمعون عليها، فسُمُّوا (أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ) تمييزًا لهم عمَّنْ خالف السُّنَّة وفارق الجماعة، وٱختصُّوا بأنَّهمُ (الفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ المَنْصُورَةُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ)، وهَٰذِهِ الرِّسالة هي في بيان اعتقادهم المُستمد من القرآن والسنة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنَ الإِيمَانِ باللهِ: الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ؛ بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۞﴾ [الشُّورَى: ١١].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

شرع المصنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ يفصل مجمل الاعتقاد المتعلق بأصول الإيمان وأركانه، مُبتدئًا بالإيمان بالله، فذكرأنَّ (مِنَ الإِيمَانِ باللهِ: الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ)، (وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ) صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، **وهو مبنيٌّ على أصلين مجموعين فيما ذكرهما المصنِّف:**

۞ **فالأصل الأوَّل**: هو **النَّفيُ**؛ وحقيقتُه نفيُ ما نفاه الله عن نفسِه، أو نفاهُ عنهُ رسولُه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

ودليلُه في الآية قوله تعالى: (﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾)، **ولهٰذا الأصل شرطان:**

فالشَّرط الأوَّل: السَّلامة من **التَّحريف**؛ وهو تغيير مبنى خطاب الشَّرع أو معناه.

والمراد بالمبنى: اللَّفظ.

والشَّرط الثَّاني: السَّلامة من **التَّعطيل**؛ وهو إنكار ما يجب لله من الأسماء والصِّفات.

۞ **والأصـل الثَّـاني: الإثبـات**؛ وحقيقته: إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبتَه له رسولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ودليله في الآية قوله تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾)، **ولـهٰذَا الأصل شرطان:**

فالشَّرط الأوَّل: السَّلامة من **التَّكييف**؛ وهو تعيين كُنْه الصِّفة الإلٰهيَّة.

والمراد بالكُنهِ: الحقيقة.

والشَّرط الثَّاني: السَّلامة من **التَّمثيل**؛ وهو تعيين كُنْه الصِّفة الإلٰهيَّة بِذِكْر مماثلٍ لها.

وجُمِع بين التَّحريف والتَّعطيل، وبين التَّكييف والتَّمثيل؛ للمناسبة بينها، فالتَّحريف يُفضي إلى التَّعطيل، والتَّكييف يُفضي إلى التَّمثيل.

ومدار هذين الأصلين من النفي والإثبات في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو ما جاء في كلامه وكلام نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالخبر عن أسماء الله وصفاتِه لا بدَّ أن يكون مرجوعًا فيه إلى ما وصف وسمَّى الله به نفسَه أو وصفَه وسمَّاه به رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفيًا وإثباتًا؛ لأنَّه خبرٌ عن غيبٍ، والغيب لا يُطَّلَع عليه إلا بالوحي، والوحي هو كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ويُشار في كتب العقائد إلى الأصل الأول - وهو النَّفي - بقولهم: (تنزيه الله عن النقائص)، ويُشار إلى الأصل الثَّاني - وهو الإثبات - بقولهم: (إثبات الكمالات).

وهٰذَان الأصلان العظيمان دُلَّ عليهما في خطاب الشَّرع بما يبيِّنُهُما.

فالأصل الأوَّل – وهو النَّفي – **دُلَّ عليه بلفظين:**

أحدهما: التَّسبيح.

والآخر: التَّقديس.

والأوَّل أكثر ذِكْرًا فيه.

والأصل الثَّاني – وهو الإثبات – دُلَّ عليه بالتَّحميد.

وغلب في كتب الاعتقاد ذِكْرُ النَّفي والإثبات دون ذِكْر المعهود الشَّرعيِّ؛ لأنَّهما أبينُ في إحقاق الحقِّ وإبطال الباطل، من مخاطة المخالفين أهل البدع المخالفين في هَٰذَا الباب بلسانهم.

ويجري في النقض ما لا يُستعمل في العرْض. أي: أنه يسعُ التعبير في مسائل الاعتقاد عند إرادة رد المقالات المخالفة ونقضها ما لا يُستعملُ عند عرض تلك المسائل، فالباب المذكور من الأسماء والصفات إذا خوطب به أهل هذا الفن من المخالفين ساغ ذِكر النفي والإثبات،فإذا خوطب به عوام المسلمين تقريرًا له، خوطبوا بما سماه به الشرع فيُخاطبون بالتسبيح والتقديس والتحميد، فإن هذا هو الذي يؤدي إلى مقصود الشرع من إعظام الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، ومعرفة عظمته وجلاله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَآيَاتِهِ، وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفُوَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ.

ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ؛ بِخِلَافِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَلِهَذَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصَّافَّات: ١٨٠ - ١٨٢]، فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ المُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَسَلَّمَ عَلَى المُرْسَلِينَ؛ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ النَّقْصِ وَالعَيْبِ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيمَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.

فَلَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ المُرْسَلُونَ؛ فَإِنَّهُ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

تقدَّم أنَّ باب الصِّفات عند أهل السُّنَّة والجماعة مبنيٌّ على أصلين سبق ذِكْرهما، ونشأ من إعمالِهما خمسُ قواعدَ كبار من قواعد هَذَا الباب.

❖ **فالقاعدة الأولى**: أنَّ أهل السُّنَّة لا ينفون عن الله (مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ).

❖ **والقاعدة الثَّانية**: أنَّهم (لَا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ).

❖ **والقاعدة الثَّالثة**: أنَّهم (لَا يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ).

والإلحاد في أسماء الله وآياته: هو الميل بها عمَّا يجب فيها؛ فكلُّ عدولٍ عما يجب في آيات الله وأسمائه يُسمى إلحادًا.

❖ **والقاعدة الرَّابعة**: أنَّهم (لَا يُكَيِّفُونَ صِفَاتِ اللهِ).

❖ **والقاعدة الخامسة**: أنَّهم (لَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ).

وموجِبُ القولِ بهذه القواعد الخمس عند أهل السُّنَّة أمران:

أحدهما: أنَّ الله (لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفُوَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى).

والآخر: أنَّ (رُسُلَهُ صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ)، فخبرهم صحيح.

وطريق الأنبياء والرُّسل الَّذي جاؤوا به هو إثبات الأسماء والصِّفات، مع تنزيه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن النَّقائص والآفات.

فطريقتهم - كما تقدم - هي تسبيح الله وتقديسه وتحميده.

و(لَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ) عن طريق الأنبياء والرُّسل؛ لأنَّه الصِّراط المستقيم.

والقول عند أهل السُّنَّة في الأسماء والصِّفات كالقول في الذَّات الإلهيَّة، فإنَّ إثباتَ الذَّاتِ إثباتُ وجودٍ لا نعلم حقيقتها، فكذَٰلِكَ يكون إثباتُ صفاتِ الله إثباتَ وجودٍ دون علمِ كيفيَّتِها، فلله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صفاتٍ وصف بها نفسه، أو وصفها بها

رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نعلم معانيها بما عرفنا من اللسان العربي الذي خوطبنا به في الكتاب والسنة، وأما كيفياتها فمحجوبةٌ عنا كحجب كيفية الذات، وهَٰذَا هو الذي أراده العلماء بقولهم: (القول في الصِّفات كالقول في الذَّات)؛ وهي قاعدةٌ عتيقةٌ في هذا الباب، ذكرها حمدٌ الخطَّابيُّ، والخطيبُ البغداديُّ، وقوَّام السُّنَّة الأصبهانيُّ، ثم شاعت في لسان جماعةٍ من المتأخرين الناصرين عقيدة أهل السنة والجماعة، ومعناها ما تقدَّم؛ مِن أنَّنا نثبت صفات الله مع قطع عِلْمِنا بكيفيتها؛ كإثباتنا ذات الله مع قطْع عِلْمِنا بكيفيتها.

وذكر المصنِّف في جملة كلامِه هنا قاعدةً شريفةً في باب الأسماء والصِّفات فقال: (وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيمَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ)، **وهذه الجملة تحتمل معنيين:**

۞ **أحدهما**: أن يكون النَّفي والإثبات واقعين في جميع الأسماء والصِّفات؛ ففي الأسماء نفيٌ وإثباتٌ، وفي الصِّفات نفيٌ وإثباتٌ، وهَٰذَا حقٌّ.

۞ **والآخر**: أن يكون النَّفي والإثبات واقعين في مجموع الأسماء والصِّفات، لا في جميعها؛ فيشتركان في الإثبات، وتختصُّ الصِّفات بالنَّفي، فالأسماء فيها إثباتٌ فقط، والصفات فيها نفيٌ وإثبات، وهَٰذَا حقٌّ أيضًا، وهو أشهر في كلام أهل العلم من الأوَّل.

فيجعلون الأسماء مُختصَّةً بالإثبات، ويجعلون الصِّفات حائزةً دائرةَ النَّفي والإثبات معًا.

والأول أصح نظرًا، وهو الموافق حقيقة كلام المُصَنِّف هنا.

◉ **وبيانه**: أن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ فيها إثبات وفيها نفي، فهي **باعتبار النَّفي والإثبات نوعان**:

أوَّلهما: الأسماء النَّافية؛ مثل: السَّلام، والقُدُّوس.

والثَّاني: الأسماء المثبِتة؛ مثل: الله، والرَّحْمَٰن، والرَّحيم.

ويكون النَّفي الموجود في الأسماء مُتعلِّقًا بالقصد والمعنى دون اللفظ والمبنى؛ فالأسماء الإلٰهيَّة جاريةٌ على الإثبات في مبناها، فلا يوجد في صورة الأسماء الإلهية ما يكون على صورة النفي لفظًا ومبنى، لكن النفي الذي يُثبت في الأسماء هو نفي في المعنى، فيكون منها ما معناه النَّفي؛ كالاسمين المذكورين، فإنَّهما يتضمَّنان تنزيه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عمَّا لا يليق.

❖ **وكذَٰلِكَ الصِّفات الإلهيَّة هي باعتبار النَّفي والإثبات نوعان**:

أوَّلهما: الصِّفات المنفيَّة؛ كالموت، والظُّلم.

والثَّاني: الصِّفات المُثبَتة؛ كالعلم، والرَّحمة.

والنفي في الصفاتِ واقعٌ في المبنى والمعنى معًا.

فيأتي ذكر الصفة منفيةً في لفظها ومعناها، كقوله تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾[الفُرْقَان: ٥٨]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ۞﴾[فُصِّلَت: ٤٦].

فالصفتان المذكورتان – الموت والظلم- جاءتا منفيتان في اللفظ، وهما أيضًا منفيتان في المعنى.

● **والفرق بين النَّفي الواقع في الأسماء والواقع في الصِّفات**: أن نفي الصفات في اللفظ والمعنى معًا، وأما نفي الأسماء ففي المعنى فقط.

والنَّفي في هَٰذَا الباب ليس كمالًا في نفسه؛ فلا يُراد لذاته، بل يُراد إثبات مقابلِه من الكمال؛ فإن النفي عدمٌ محض، والله عَزَّوَجَلَّ موصوف بأنواع الكمال، فالمناسب أن تكون إرادة النفي لإرادة مقابله من الإثبات، فإذا نُفي الموت عن الله فالكمال هو: إثبات الحياة، وإذا نُفي الظلم عن الله فالكمال هو إثبات العدل، وكلُّ نفيٍ ورد في الصِّفات الإلٰهيَّة فالمراد منه إثبات الكمالِ المقابلِ له.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَقَدْ دَخَلَ فِي هَٰذِهِ الجُمْلَةِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي سُورَةِ الإِخْلَاصِ الَّتِي تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ *﴾ [الإِخْلَاص: ١ - ٤].

وَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي أَعْظَمِ آيَةٍ فِي كِتَابِهِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ *﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]؛ أَيْ: لَا يُكْرِثُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ.

وَلِهَٰذَا كَانَ مَن قَرَأَ هَٰذِهِ الآيَةَ فِي لَيْلَةٍ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُهُ شَيْطَانٌ حَتَّى يُصْبِحَ.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفُرْقَان: ٥٨].

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ *﴾ [الحَدِيد: ٣].

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ *﴾ [التَّحْرِيم: ٢].

﴿ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ *﴾ [التَّحْرِيم: ٣].

﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۚ﴾ [سَبَإٍ: ٢].

﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾ [الأَنْعام: ٥٩].

﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ﴾ [فَاطِر: ١١].

وَقَوْلُهُ: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾ [الطَّلَاق: ١٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴾ [الذَّارِيَات: ٥٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشُّورَى: ١١].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ [النِّسَاء: ٥٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [الكَهْف: ٣٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾ [الأَنْعام: ١٢٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المَائِدَة: ١].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [البَقَرَة: ١٩٥].

﴿وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ [الحُجُرَات: ٩].

﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [التَّوْبَة: ٧].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝﴾ [البَقَرَة: ٢٢٢].

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المَائِدَة: ٥٤].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝﴾ [الصَّف: ٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ [آل عِمْرَان: ٣١].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُۚ﴾ [المَائِدَة: ١١٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝﴾ [الفَاتِحَة: ١].

﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غَافِر: ٧].

﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝﴾ [الأَحْزَاب: ٤٣].

وَقَالَ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأَنْعَام: ٥٤].

﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝﴾ [يُونُس: ١٠٧].

﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًاۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۝﴾ [يُوسُف: ٦٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النِّسَاء: ٩٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝﴾ [مُحَمَّد: ٢٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ﴾ [الزُّخْرُف: ٥٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التَّوْبَة: ٤٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝﴾ [الصَّف: ٣].

وَقَولُهُ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾ [البَقَرَة: ٢١٠].

﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأَنْعَام: ١٥٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿كَلَّآۖ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝﴾ [الفَجْر: ٢١، ٢٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ۝﴾ [الفُرْقَان: ٢٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝﴾ [الرَّحْمَن: ٢٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القَصَص: ٨٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥].

﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المَائدَة: ٦٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطُّور: ٤٨].

﴿وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ۝ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ ۝﴾ [القَمَر: ١٣، ١٤].

﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ۝﴾ [طه: ٣٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ﴾ [المُجَادلَة: ١].

وَقَوْلُهُ: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ﴾ [آل عِمْرَان: ١٨١].

﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝﴾ [طه: ٤٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ ۝﴾ [الزُّخْرُف: ٨٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝﴾ [العَلَق: ١٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۝ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ۝﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٨، ٢١٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾ [التَّوْبَة: ١٠٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ ۝﴾ [الرَّعْد: ١٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ۝﴾ [آل عِمْرَان: ٥٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ۝ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا ۝﴾ [الطَّارِق: ١٥، ١٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ۝﴾ [النَّمْل: ٥٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِن تُبۡدُواْ خَيۡرًا أَوۡ تُخۡفُوهُ أَوۡ تَعۡفُواْ عَن سُوٓءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوّٗا قَدِيرًا ۝﴾ [النِّسَاء: ١٤٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ۝﴾ [النُّور: ٢٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المُنَافِقُون: ٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝﴾ [ص: ٨٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝﴾ [الرَّحْمَن: ٧٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ۝﴾ [مَرْيَم: ٦٥].

﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝﴾ [الإِخْلَاص: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝﴾ [البَقَرَة: ٢٢].

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥].

﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ۝﴾ [الإِسْرَاء: ١١١].

﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ [التَّغَابُن: ١].

وَقَوْلُهُ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝﴾ [الفُرْقَان: ١، ٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝﴾ [المُؤْمِنُون: ٩١، ٩٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ [النَّحْل: ٧٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ [الأَعْرَاف: ٣٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥].

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ [الأَعْرَاف: ٥٤، يُونُس: ٣، الرَّعْد: ٢، الفُرْقَان: ٥٩، السَّجْدَة: ٤، الحَدِيد: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عِمْرَان: ٥٥].

﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النِّسَاء: ١٥٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فَاطِر: ١٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ [غَافِر: ٣٦، ٣٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ۝﴾ [المُلْك: ١٦، ١٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ۝﴾ [الحَدِيد: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [المُجَادلَة: ٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التَّوْبَة: ٤٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝﴾ [طه: ٤٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ۝﴾ [النَّحل: ١٢٨].

﴿وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝﴾ [الأنفَال: ٤٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝﴾ [البَقَرَة: ٢٤٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ۝﴾ [النِّسَاء: ٨٧].

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ۝﴾ [النِّسَاء: ١٢٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المَائِدَة: ١١٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأَنْعَام: ١١٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝﴾ [النِّسَاء: ١٦٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣].

﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأَعْرَاف: ١٤٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ۝﴾ [مَرْيَم: ٥٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝﴾ [الشُّعَرَاء: ١٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝﴾ [الأَعْرَاف: ٢٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ۝﴾ [القَصَص: ٦٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝﴾ [القَصَص: ٦٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التَّوْبَة: ٦].

﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ۝﴾ [البَقَرَة: ٧٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [الفَتْح: ١٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكَهْف: ٢٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝﴾ [النَّمْل: ٧٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأَنْعَام: ٩٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحَشْر: ٢١].

﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ۝ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ۝﴾ [النَّحل: ١٠١ – ١٠٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝﴾ [القِيَامَة: ٢٢، ٢٣].

﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝﴾ [المُطَفِّفِين: ٢٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونُس: ٢٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝﴾ [ق: ٣٥].

وَهَٰذَا البَابُ فِي كِتَابِ الله كَثِيرٌ، مَنْ تَدَبَّرَ القُرْآنَ طَالِبَ الهُدَى مِنْهُ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الحَقِّ.



قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

لـمَّا قرَّر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدةَ أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات؛ ذكر جملةً مستكثرة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تندرج في تلك القاعدة، وتتضمَّن طرفًا حسنًا منها.

وموجِبُ ٱقتصارِه على الآيِ والأحاديثِ في هَٰذَا الباب هو كونه مردودًا إلى الوحي من الكتاب والسُّنَّة، وهَٰذَا معنى قول أهل العلم: (الأسماء والصِّفات توقيفيَّةٌ)؛ أي موقوفٌ ما يتعلَّق بها على ورود الدَّليل من كتاب الله أو سُنَّة الرَّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إثباتًا أو نفيًا.

وما ورد في آثار الصَّحابة هو من جملة السُّنَّة؛ لأنَّها في هَٰذَا الباب لا تُقال من قِبَل الرَّأي، فلها حُكم الرَّفع، وما خرج عن الكتاب والسُّنَّة فلا يُثبَت به ٱسمٌ ولا صفةٌ لربِّنا عَزَّوَجَلَّ.

وٱستغنى المصنِّف بسياق الآيات والأحاديث إجمالًا عن تفصيل ما فيها من المعاني؛ لظهور دلالاتها على ما أراد من الأسماء والصِّفات، فإن من طرقت سمعه هذه الآيات والأحاديث وعى ما فيها من أسماء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وصفاته، فالاسم يُعرف تارةً بالتصريح به، والصفةُ تُعرفُ تارةً بالتصريح بها، وتُعرف تارةً بالاسم والفعل الدالين عليها.

فالأسماء الإلٰهية تدل على الصفات الإلٰهية، فكل اسم من أسماء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فيه صفةٌ من صفاته أو أكثر، فاسم (الرحمن) فيه صفة الرحمة، واسم (الحكيم) فيه صفةُ الحُكم والحِكمة، واسم (البصير) فيه صفةُ البَصَر والبُصْر والبَصيرة.

والاطلاع على ما في الأسماء الإلهية من الصفات الإلهية مردُّه إلى الوضع العربي؛ أي ما يُعرف باللسان العربي أن هذا الاسم يدل على كذا وكذا من صفات ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وعِدَّة الأدلَّة القرآنيَّة: مائةٌ وأحدَ عشر.

وعِدَّة الأدلَّة الحديثيَّة: ستَّة عشر.

وهي باعتبار دلالتها على الأسماء والصفات ثلاثة أقسام:

* **القسم الأول**: ما دل على الأسماء والصفات معًا، بِذكر اسمٍ إلهي يتضمن صفةً إلهيةً، أو أكثر.

* **والقسم الثاني**: ما دل على صفاتٍ مُضمنةٍ الأسماء الإلهية المذكورة قبل، بِذكر أدلة مستقلةٍ له، فمثلًا اسم: (الرحيم) يدل على صفة (الرحمة)، وقوله تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غَافِر: ٧]، يدل على صفة الرحمة التي تضمنها الاسم، لكن بِذكر دليلٍ مستقل على هذه الصفة.

* **والقسم الثالث**: ما يدل على صفاتٍ لم تندرج في الأسماء المذكورة، فتفيد زيادةً في الأدلة والدِلالة معًا.

وعِدَّة الأسماء الإلهيَّة الواردة في الآيات القرآنيَّة المذكورة اثنان وثلاثون اسمًا:

الأوَّل: الله؛ قال الله تعالى: (﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإِخْلَاص: ١])، وقال: (﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥])، وقال: (﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ﴾ [الطَّلَاق: ١٢])، في آيٍ أُخَرَ ذكرها.

۞ **والثَّاني**: الأحد؛ قال تعالى: (﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾[الإِخْلَاص: ١])، ولم يأتِ مُعرَّفًا في القرآن؛ بل صحَّ في الحديث.

۞ **والثَّالث**: الصَّمدُ؛ قال الله تعالى: (﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝﴾[الإِخْلَاص: ٢])؛ وهو السَّيِّد الكامل المقصود في الحوائج.

۞ **والرَّابع والخامس**: الحيُّ، والقيُّوم؛ قال الله تعالى: (﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[البَقَرَة: ٢٥٥])، وقال: (﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾[الفُرْقَان: ٥٨])، ومعنى (القيوم) هو القائم على نفسه القائم على غيره.

۞ **والسَّادس والسَّابع**: العليُّ، والعظيم؛ قال الله تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ۝﴾[البَقَرَة: ٢٥٥]).

۞ **والثَّامن والتَّاسع والعاشر والحادي عشر**: الأوَّل، والآخِر، والظَّاهر، والباطن؛ قال الله تعالى: (﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[الحَدِيد: ٣]).

وصحَّ عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ عند مسلمٍ من حديث أبي هريرة تفسير (الأوَّل) بأنَّه: الَّذي ليس قبله شيءٌ، وتفسير (الآخر) أنَّه: الَّذي ليس بعده شيءٌ، وتفسير (الظَّاهر) أنَّه: الَّذي ليس فوقه شيءٌ، وتفسير (الباطن) أنَّه: الَّذي ليس دونه شيءٌ، فأغنى تفسيره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ عن التماس تفسير من غيره. ذكره الطَّبريُّ وغيره.

۞ **والثَّاني عشر والثَّالث عشر والرَّابع عشر**: العليم، والحكيم، والخبير؛ قال الله تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ۝﴾[التَّحْرِيم: ٢])، وقال: (﴿ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ۝﴾[التَّحْرِيم: ٣]).

۞ **والاسم الخامس عشر والسَّادس عشر والسَّابع عشر**: الرَّزَّاق، وذو القوَّة، والمتين، قال الله تعالى: (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[الذَّاريَات: ٥٨])؛ وذو القوة: صاحبُها، والمتين: شديد القوَّة.

وذو القوَّة: ٱسمٌ إلهيٌّ إضافيٌّ.

والأسماء الإلهيَّة باعتبار الإفراد والإضافة نوعان:

أحدهما: أسماء إلهيةٌ مُفردة مثل: (الله) و (الرحمن).

والآخر: أسماءٌ إلهية مُضافة مثل: (رب العالمين) و (مالك الملك) و(ذي القوة).

وممن أشار إلى الأسماء المضافة: قوَّام السنة الأصبهاني في كتاب «الحجة»، وابن تيمية في «الفتاوى المصرية»، وابن باز في بعض أجوبته، ونقل الثاني - وهو ابن تيمية - إجماع المسلمين على دعاء الله بها.

وهذا النوع - وهو الأسماء الإلهية المضافة - حقيقٌ بتتبعه في القرآن والسنة وهو كثير، وجمعه في صعيدٍ واحدٍ مع بيان معانيه.

وزاد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى في «بدائع الفوائد» و«شفاء العليل» و«الكافية الشافية» نوعًا ثالثًا: وهو الأسماء المزدوجة المتقابلة، وهما: الاسمان الإلهيان المتقابلان من غير فصل أحدهما عن الآخر، فهما بمنزلة اسم واحد، كالقابض والباسط، والرافع والخافض، والمُعطي والمانع.

فهٰذِهِ الأسماء يجري كلُّ متقابلين منها مجرى الاسم الواحد، فيمتنع فصله عن مُقابِله كامتناع فصل حروف الكلمة في بنائها، فلا يكون أحدهما ٱسمًا لله على الاستقلال؛ بل مع التَّركيب.

وليس في أدلَّة النَّقل ما يمكن الاستدلال به على هَذَا النَّوع سوى ما رواه أصحاب السُّنن إلَّا النَّسائيُّ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ هُوَ المُسَعِّرُ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّازِقُ**»، وإسناده صحيح، وبقيَّة ما عدَّه ٱبن القيِّم في هَذَا النَّوع لا يثبت فيه شيءٌ، والله أعلم.

۞ **والثَّامن عشر والتَّاسع عشر**: السَّميع، والبصير؛ قال الله تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشُّورَى:١١])، وقال: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[النِّسَاء: ٥٨]).

۞ **والاسم العشرون والحادي والعشرون والثَّاني والعشرون**: الغفور، والرَّحيم، والرَّحمَٰن؛ قال الله تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[يُونُس: ١٠٧])، وقال: (﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عِمْرَان: ٣١])، وقال: (﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفَاتِحَة: ١]).

۞ **والثَّالث والعشرون**: الرَّبُّ؛ قال الله تعالى: (﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾[غَافِر: ٧])، وقال: (﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[الأَنْعَام: ٥٤]) في آياتٍ أُخَر.

ولم يأتِ هَذَا الاسم في القرآن مُعرَّفًا بـ(أل)، لَكِن صحَّ في الحديث.

۞ **والرَّابع والعشرون والخامس والعشرون**: العفوُّ، والقدير؛ قال الله تعالى: (﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾[النِّسَاء: ١٤٩]).

۞ **والسَّادس والعشرون**: أرحم الرَّاحمين؛ قال الله تعالى: (﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[يُوسُف: ٦٤]).

۞ **والسَّابع والعشرون**: شديد المحال: (﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرَّعْد: ١٣]).

والمحال الغلبة بمكرٍ وكيد.

۞ **والثامن والعشرون**: خير الماكرين؛ قال الله تعالى: (﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عِمْرَان: ٥٤]).

۞ **والاسم التاسع والعشرون والثلاثون**: ذو الجلال، وذو الإكرام، قال الله تَعَالَى: (﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَٰن: ٧٨]).

۞ **والاسم الحادي والثلاثون، والثاني والثلاثون**: عالم الغيب، وعالم الشَّهادة؛ قال الله تعالى: (﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [المُؤْمِنُون: ٩٢]).

والأسماء الخمسة الأخيرة هي من الأسماء الإلٰهيَّة المُضافة.

فهذه الأسماء الإلٰهية الاثنان والثلاثون كلها مما جاء ذِكره في الآيات القرآنية التي ذكرها المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأسماء المذكورة تتضمن أربعًا وثلاثين صفةً إلهية، هي: الألوهيَّة، والأحديَّة، والصَّمديَّة، والحياة، والقَيُّوميَّة، والعُلُوُّ، والعَظمَةُ، والأوَّليَّة، والآخِريَّة، والظُّهور، والبُطون، والعِلم، والحُكم، والحِكمة، والخَبَر، والخُبْر، والخِبرة، والرَّزق - بفتح الرَّاء وكسرها -، والقوَّة، والمَتَانَةُ، والسَّمْع، والبَصَرُ، والبُصْرُ، والبَصيرة، والمغفرة، والرَّحمة، والرُّبوبيَّة، والعَفْوُ، والقُدْرَة، والتَّقدير، والمِحال، والمَكر، والجلال، والكرم.

فهذه الصفات الأربع والثلاثون مجتذبة من الأسماء الإلٰهية المتقدمة على ما ذكرناه آنفًا، فمثلًا: صفة (السمع) مأخوذة من السميع، وصفة المتانة من اسم (المتين).

ووجه ٱستفادة هَٰذِهِ الصِّفات هو القاعدة المتقدمة: **أن الاسم الإلهي يتضمن صفةً إلهيةً، أو أكثر**؛ فمن طرائق إثبات الصِّفات كونُها مُضَمَّنَةً الأسماءَ، وإليه أشرتُ بقولي:

أسمـــــاءُ ربِّـــــنا عـــــلى مـــــن الأدلَّـــــة لِـــــذِي

أي عند أصحاب إثبات الصِّفات.

فكلُّ ٱسمٍ من أسماء الله يدلُّ تَضَمُّنًا على صفةٍ من صفات ربِّنا عَزَّوَجَلَّ، وقد يتضمَّن الاسمُ أكثر من صفةٍ، لَـٰكِن لا بدَّ أن يساعد على ذَٰلِكَ الوضعُ اللُّغويُّ، ولا يأباه النَّقلُ الشَّرعيُّ.

فاسم (الله) فيه صفةٌ واحدةٌ؛ هي: صفة الأُلوهيَّة.

وٱسم (الحكيم) فيه صفتان؛ هما: الحُكم، والحِكمة.

وٱسم (البصير) فيه ثلاث صفاتٍ؛ هي: البَصَر، والبُصْر، والبصيرة.

فمتى ساعد الوضع اللُّغويُّ على الدِّلالة على ما تضمَّنه ٱسمٌ من صفاتِ ربِّنا ولم يأباه النَّقل الشَّرعيُّ أُثبِتت تلك الصِّفات.

وذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أدلة مستقلة لتسع صفاتٍ من هذه الصفات المذكورة، وهي: الألوهيَّة، والعلم، والسَّمْع، والرَّحمة، والحُكم، والحِكمة، والتَّقدير، والمكرِ، والعُلُوِّ، فإنَّه ذكر لهَٰذه الصِّفات آيات مستقلَّةً تشتمل على إثبات هذه الصفات لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ زيادةً على إثباتها بطريق الأسماء الذي تقدم.

وذكر المُصَنِّف كما تقدم آياتٍ تدل على صفات فقط دون أسماء زيادةً على الصفات التي تقدمت، منها ما هو مثبت، ومنها ما هو منفيٌّ، **فإنَّ الصفات الإلهية باعتبار النفي والإثبات نوعان:**

أحدهما: صفاتٌ مثبتة؛ كالرحمة والعلم.

والآخر: صفاتٌ منفية؛ كالموت، والظلم.

ويُسمى الأول الصفات الثبوتية، ويُسمى الثاني: الصفات السلبية.

۞ **وعدَّة الصفات الإلهية المثبتة الواردة في الآيات غيرَ تلك الصفات التي تقدمت في الأسماء الإلهية: ستون صفةً إلهية.**

۞ **فالصفة الأولى**: الإذن؛ قال الله تَعَالَىٰ: (﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]).

۞ **والثانية**: الحفظ، والقدرة؛ قال الله تعالى: (﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا﴾ [يوسف: ٦٤])، وقال: (﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢])، وقال تَعَالَىٰ: (﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥])، أي: (لَا يُكْرِثُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ)؛ أي: لا يهمُّه فلا يبالي به، ثبت هذا التفسير عن ابن عباس ومجاهدٍ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ وَرَضِىَ عَنْهُمَا، فلا يُعجِزُه سبحانَه حِفْظ السَّماوات والأرض ولا يكلِّفه ذَٰلِكَ شيئًا.

۞ **والصفة الثالثة والرابعة**: المشيئة، والإرادة؛ قال تعالى: (﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥])، وقال: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۞﴾ [المائدة: ١])، إلى غير ذلك من الآيات التي ذكرها المُصَنِّف.

والفرق بينهما: أن الإرادةَ تتعلق بالأمر الكوني القدر، والأمر الديني الشرعي.

أما المشيئة: فتختصُ بالأمرالكوني القدري.

يعني: لو ذكرنا الصلاة والصوم نقول: شاء الله منا الصوم والصلاة، أم نقول: أراد؟ نقول: أراد، لأن الإرادة تتعلق بالأمر الكوني القدري، وبالأمر الشرعي.

أما المشيئة: فتختص بالأمر الكوني القدري، فتقول: أراد الله جعل السماوات سبعًا، وتقول: شاء الله جعْل السماوات سبعًا.

۞ **والصفة الخامسة**: الإحاطة؛ قال الله تعالى: (﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ۝﴾ [الطلاق: ١٢]).

۞ **والصفة السادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة**: الهداية، والشرح، والإضلال، والجعْل؛ قال الله تعالى: (﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾ [الأنعام:١٢٥]).

۞ **والصفة العاشرة**: الوعظ؛ قال الله تعالى: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ﴾ [النساء:٥٨]).

۞ **والصفة الحادية عشرة**: المحبَّة؛ قال الله تعالى: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝﴾ [البقرة:١٩٥])، وقال تعالى: (﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]).

إلى غير ذلك من الآيات التي ذكرها المُصَنِّف.

۞ **والثَّانية عشرة**: الرِّضا؛ قال الله تعالى: (﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المجادلة:٢٢]).

۞ **والصفة الثالثة عشرة**: الكتابة؛ قال الله تعالى: (﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الأنعام:٥٤]).

۞ **والصفة الرابعة عشرة والخامسة عشرة**: الغضب، واللَّعن؛ قال الله تعالى: (﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣]).

۞ **والصفة السادسة عشْرة، والسابعة عشْرة، والثامنة عشرة**: السَّخط، والرِّضوان؛ والإحباط؛ قال الله تعالى: (﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ۝﴾ [محمد:٢٨]).

والسَّخَط، والسُّخْط: لغتان في الصفة الأولى: وهو شدة الغضب.

والرِّضوان، والرُّضوان لغتان في الصفة الثانية.

فيجوز ذِكْر الصِّفة بكلٍّ واحدٍ منهما.

۞ **والصفة التاسعة عشْرة والعشرون والحادية والعشرون**: الأسَفُ، والانتقام، والإغراق: قال الله تعالى: (﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝﴾ [الزخرف:٥٥])، والأسَف هو: شدَّة الغضب.

والفرق بينه وبين السَّخط: أن السَّخط شدَّةُ غضبٍ مقرونةٍ بكراهيَّةٍ أكثر. وهذا وفق من تقدم من الصفات الإلٰهية يمتنع كون إحداها لمعنى غيرها، لِما في تعداد تلك المعاني من تكثير إثبات الكمالات لله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ففي كل صفةٍ من الكمال ما لا يوجد في الأخرى.

۞ **والصفة الثانية والعشرون، والثالثة والعشرون**: الكراهة، والتَّثبيط؛ قال الله تعالى: (﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ﴾ [التوبة:٤٦]).

والكراهةُ والكراهيَّة لغتان في الصِّفة.

والتَّثبيط: الحبس والمنْع.

وتعدُّد اللغات ذو بالٍ في إثبات الصفات، لأن الإنسان لو سُئل هل الكراهية صفة لله ربما يتردد، لكن إذا عرف أن الكراهية هي لغة الكراهة صارت هي هي، فهذه الصفة الإلهية يُقال: الكراهة، ويُقال أيضًا كراهية، ولذلك علم الاعتقاد أبوابه يحتاج إلى المتانة في معرفة لسان العرب، لأن الذي لا يُتقن هذا يقع في الغلط، وأشار إلى هذا قديمًا الحسن البصري وأبو عمرو بن العلاء، لما ذكرا أن أهل البدع في مقالاتهم في الاعتقاد أُتوا من العُجمة، يعني من عدم إتقان فهم لسان العرب، فمثلًا ربما تسمع أحدًا يقول: ليست المتانة من صفات الله؛ لأنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة، هذا ليس بصحيح، لأن من أسماء الله المتين، قال الله تعالى في سورة الذاريات: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝﴾ [الذاريات:٥٨].

والعرب تعرف في لسانها أن المتين تكون صفته المتانة، وهذا له نظائر في أبواب الاعتقادات منشأها من الغلط في معرفة العربية.

۞ **والصفة الرابعة والعشرون**: المقت؛ قال الله تعالى: (﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الصف:٣]) الآية.

والمقت هو: أشدُّ البغض.

۞ **والصفة الخامسة والعشرون**: الإتيان؛ قال الله تعالى: (﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٣٢])، وقال تعالى: (﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾[الأنعام:١٥٨]).

۞ **والصفة السادسة والعشرون**: المجيء؛ قال الله تعالى: (﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر:٢٢]).

والفرق بين الإتيان والمجيء: أنَّ الإتيان أقوى، فالمجيء مجرَّد الورود، وأمَّا الإتيان فَوُرُودٌ مع قوَّةٍ وإقبالٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾

[النَّحل:٢٦]، فالمناسب للعذاب شِدَّة الأخذ، ودُلَّ عليه بالفعل (أتى).

وقال الله في ٱبنةِ شعيب: (﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ [القصص:٢٥]، ففي مشيها تباطؤ وتثاقل يناسبه الفعل (جاء).

[**إشـــكال**]: أحـد إخواننـا في الريـاض أورد علـيَّ إشـكالًا[1]، أورد قـول الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَاۚ﴾ [الأعراف:١٢٩]، هل هَٰذَا يدلُّ على الاستواء أم لا يدلُّ؟

وجواب ذَٰلِكَ: أنَّ هَٰذه الآية تُصَدِّق المعنى الَّذي ذكرناه، فكان إتيانُه إليهم بالنُّبوَّة وهي أعظمُ، فأتى إليهم بأمرٍ قويٍّ هو النُّبوَّة، ثمَّ لـمَّا خالطهم صار بينهم نبيًّا، فدُلَّ على ٱبتدائه النُّبوَّةَ فيهم بأمرٍ عظيمٍ ٱستعظموه - وهو مجيء رسولٍ إليهم - فذُكِر بالإتيان أوَّلًا، ثمَّ لـمَّا ٱستقر بين أظهرهم عبَّروا عنه بالمجيء، والله أعلم.

وذكر المصنِّف في آيات الإتيان قولَه تعالَى: (﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ۝﴾[الفرقان:٢٥])؛ لأنَّ المذكور فيها يقع مقدِّمةً لإتيان الله، فلِمَا بينهما من التَّلازم ذُكِرَت في هَٰذا الباب، فهي ليست صريحةً في صفة الإتيان، لكِنَّها ملازمةٌ لها، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ إذا قضى أن يأتي تشقَّق السَّماء حينئذٍ بالغمام، ونُزِّل الملائكة تنزيلًا.

ويمكن أن تكون هَٰذه الآية من آيات الصِّفات على قراءة ٱبن كثيرٍ: (وَنُـــنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ)، إلَّا أنَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يقرأ بحرفِ أبي عمرو بنِ العلاء.

---

(١) والَّذي يورِد عليَّ إشكال هَٰذَا من أحبِّ النَّاس لي؛ لأنَّه يعينني على أن نفهم الشَّرع أكثر، والإنسان لا يضيق صدره بالإشكال؛ بل ينظر في فهْمه هل هو صحيح أم غير صحيح؟.

۞ **والصفة السابعة والعشرون**: صفة الوجه؛ قال الله تعالى: (﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرَّحْمَـٰن:٢٧])، وقال: (﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]).

والجلال هو: غاية العظمة.

۞ **والصفة الثامنة والعشرون**: صفة الإنفاق؛ قال الله تعالى: (﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]).

۞ **والصفة التاسعة والعشرون**: صفة اليدين؛ قال الله تعالى: (﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥])، وقال: (﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]).

واقتصر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الآيات التي وردت فيها هذه الصفة مُثناةً، مع ورودها مفردةً في قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، وورودها مجموعةً في قوله في سورة يس: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ۝﴾ [يس:٧١].

والحامل له على الاقتصار على التثنية مع أن اليد جاء ذِكْرُها في القرآن مفردةً ومثنَّاةً ومجموعةً؛ لأنها حقيقةُ الصفة، ففي اللسان العربي إذا أُطلق المثنى لم تُرَد به إلَّا حقيقتُه؛ بخلاف المفرد والجمع، فربَّما أُريد بالمفرد: الجنسُ وتكون أفراده كثيرة، وأُريد بالجمع: التَّعظيم مع كونه واحدة، فالله عَزَّوَجَلَّ موصوفٌ بأن له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يدين.

۞ **والصِّفة الثلاثون**: صفة العينين؛ قال الله تعالى: (﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨])، وقال: (﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤])، وقال: (﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ۝﴾ [طه:٣٩])، وهذه الآيات في إثبات صفة العينين لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وذُكِرت صفة العينين في خطاب الشَّرع على ثلاثة أنحاء:

أَوَّلها: ذِكْرها بالجمْع؛ وهو الواقع في الآيتين الأوليين عند المصنِّف.

والثَّاني: ذِكْرها بالإفراد؛ وهو الواقع في الآية الأخيرة عند المصنِّف.

والثَّالث: ذِكْرها بالتَّثنية؛ ولم تَرِد في القرآن الكريم، ولا جاءت صريحةً في الأحاديث الصَّحيحة، لَكِن ثبت في «الصَّحيحين» عن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال في صفة الدجال: «**إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»، نافيًا العور عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

والعَوَر في كلام العرب: صفة ذي عينين إحداهما معيبةٌ والأخرى سليمةٌ؛ **فالعَوَرُ لا يُطلَقُ إلا باجتماع أمرين:**

أحدهما: أن يكون الموصوف به ذا عينين؛ فلا يُطلَق على ذي عينٍ، ولا ذي أعينٍ.

والآخر: أن تكون إحدى عينيه معيبةً، والأخرى سليمةً.

ونَفْيُه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ العَوَر عن ربِّه يفيد إثبات كمال عينيه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ إذ لو لم تكن له عينان على التَّثنية لما أطلق عليه نفْي العَوَر.

واستنبط هذا المعنى من الحديث المذكور جماعةٌ من أئمة السنة؛ منهم أحمد بن حنبل، وعثمان بن سعيد الدارمي، وإثبات العينين هو المعروف في كلام أئمَّة أهل السُّنَّة، والإجماع منعقدٌ عليه.

فتكون الآية التي ورد فيها الإفراد هنا لإرادةِ جنس الصفة، والآيتان اللتان ذكرهما المُصَنِّف هنا بالجمع وقع الكلام فيهما جمعًا إما تعظيمًا لله، وإما مناسبة لسهولة الكلام في إضافة الجمع إلى جمعٍ.

[**إشــكال**]: لـو قـال قائـل: هـذا قيـاس الخـالق عـلى المخلـوق، وتقـدم في «العقيـدة الواسطية» أنه قال: (وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ)؟

[**فالجواب**]: أن هذا ليس فيه قياسٌ للخالق على المخلوق، ومَنِ ٱدَّعاهُ فقد غلِطَ؛ إذ هو من تفسير الكلام العربي بسنن العرب في كلامهم، فلو قال رجل لرجل: رأيتُ رجلًا أعور؛ فمعناه أن له عينان إحداهما سليمة، والأخرى: مَعيبة، فلا يُمكن أن يكون الأعور في كلام العرب صفة من له عين واحدة، ولا صفة من له أعيُن، وإنما هذه صفة الأعور، فلما أُثبتت للمسيح الدجال عَلمنا أنه أعور له عينان:

إحداهما: سليمة.

والأخرى: مَعيبة.

ولما نُفي عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى علمنا أن لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عينان كاملتان لا نقص فيهما، ولم يزل أهل السُّنَّة يستدلُّون بهذا الحديث في إثباته صفة العينين.

۞ **والصِّـفة الحاديـة والثلاثـون**: صفة الحمل؛ قال الله تعالى: (﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ۝﴾ [القمر:١٣]).

۞ **والصـفة الثانيـة والثلاثـون**: صفة الإلقاء؛ قال تَعَالَى: (﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾[طه:٣٩]).

۞ **والصـفة الثالثـة والثلاثـون**: صفة الرُّؤية؛ قال الله تعالى: (﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝﴾ [طه:٤٦])، وقال: (﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝﴾ [العلق:١٤])، إلى غير ذلك من الآيات التي أوردها المُصَنِّف.

۞ **والصفة الرابعة والثلاثون**: صفة الكيد؛ قال تَعَالَى: (﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۞ وَأَكِيدُ كَيْدًا ۞﴾ [الطارق:١٥،١٦]).

وهذه الصفة - أعني صفة الكيد - مع صفة المكر والمِحال يظهرُ كمالها في مقابلةِ المستحقِّين للمجازاة بجنس صنيعهم، ومِن ثَمَّ وقعت مُقيَّدةً بمقابلها، فلم يصف الله نفسَه بالمكر والمِحال والكيد على وجه الإطلاق؛ بل على وجه الجزاء لِمَنْ فَعَل ذَٰلِكَ، فيكون إثباتها على وجه التَّقييد ليظهر كمالها.

وقاعدة المسألة أنَّ الصِّفات الإلهيَّة باعتبار الإطلاق والتَّقييد تنقسم إلى نوعين:

أحدهما: صفاتٌ مطلقةٌ؛ وهي المُتمحِّضة في الدِّلالة على الكمال؛ كالعلم، والحياة، والقدرة.

والآخر: صفاتٌ مُقيَّدةٌ؛ وهي الَّتي تكون كمالًا من وجهٍ، ونقصًا من وجهٍ؛ ويَبِينُ كمالها بمجازاة أهلها بها؛ كالمكر، والمِحال، والكيد، فهما كمالٌ في مقابلة الماكرين والكائدين، ونقصٌ في مقابلة غيرهم، والله عَزَّوَجَلَّ موصوفٌ بالكمال منهما.

۞ **والصفة الخامسة والثلاثون**: صفة العزة؛ قال الله تَعَالَى: (﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ [المنافقون:٨])، وقال: (﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾ [ص:٨٢]).

۞ **والصفة السادسة والثَّلاثون**: صفة الحمد؛ قال الله تعالى: (﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [القصص:٧٠])، وقال: (﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الإسراء:١١١]).

۞ **والصفة السابعة والثلاثون**: المُلك؛ قال الله تَعَالَى: (﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [التغابن:١]).

۞ **والصفة الثامنة والثلاثون، والتاسعة والثلاثون**: التَّبارُك والإنزال؛ قال الله تعالى: (﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان:١])، إلى غير ذلك من الآيات.

۞ **والصفة الأربعون، والحادية والأربعون**: الجلال والإكرام، قال الله تَعَالَى: (﴿تَبَارَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝﴾ [الرحمن:٧٨])

۞ **والصفة الثانية والأربعون**: صفة الخَلْق؛ قال الله تعالى: (﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الفرقان:٢]) إلى غير ذلك من الآيات.

۞ **والصفة الثالثة والأربعون**: صفة التَّحريم؛ قال الله تعالى: (﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [الأعراف:٣٣]) الآية.

۞ **والصفة الرابعة والأربعون**: صفة الاستواء؛ قال الله تعالى: (﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝﴾[طه: ٥])، وقال: (﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾[الأعراف:٥٤]).

۞ **والصفة الخامسة والأربعون**: صفة التوفي؛ قال الله تعالى: (﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران:٥٥]).

۞ **والصفة السادسة والأربعون**: صفة الرَّفع؛ قال الله تعالى: (﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء:١٥٨]). إلى غير ذلك من الآيات.

۞ **والصفة السابعة والأربعون**: صفة المعيَّة؛ قال الله تعالى: (﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد:٤]). إلى غير ذلك من الآيات التي ذكرها.

۞ **والصفة الثامنة والأربعون، والتاسعة والأربعون**: صفة الخسف، والإرسال؛ قال الله تَعَالَى: (﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك:١٦]). وقال: (﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ﴾ [الملك:١٧]).

۞ **والصفة الخمسون**: صفة الإنباء؛قال الله تعالى: (﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [المجادلة:٧])؛ يعني الله.

۞ **والصفة الحادية والخمسون**: صفة الصِّدق؛ قال الله تعالى: (﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾[النِّساء:٨٧])، وقال: (﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢]).

۞ **والصفة الثانية والخمسون**: صفة الحديث؛ قال الله تعالى: (﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النِّساء:٨٧]).

۞ **والصفة الثالثة والخمسون**: صفة القيل والقول؛ قال الله تعالى: (﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢])، وقال: (﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١١٦])، والقيل القول لغتان في صفة واحدةٍ.

۞ **والصفة الرابعة والخمسون**: صفة الكلام؛ قال الله تعالى: (﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام:١١٥])، وقال: (﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]). إلى غير ذلك من الآيات المذكورة في كلام المُصَنِّف.

وذكر في إثبات صفة الكلام الآيات الورادة في القرآن؛ لأن القرآن هو أفضل كلام الله وأعظمُه.

۞ **والصفة الخامسة والخمسون، والسادسة والخمسون**: صفة التقريب والمناجاة؛ قال تَعَالَى: (﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]).

۞ **والصفة السابعة والخمسون**: صفة النِّداء؛ قال تعالى: (﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]) إلى غير ذلك من الآيات.

۞ **والصفة الثامنة والخمسون**: صفة التبديل؛ قال تَعَالَى: (﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل:١٠١]).

۞ **والصفة التاسعة والخمسون**: صفة التثبيت؛ قال تَعَالَى: (﴿لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [النحل:١٠٢]).

۞ **والصفة الستون**: صفة التَّجلِّي؛ قال الله تعالى: (﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۞ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۞﴾ [القيامة:٢٢،٣٢])، وقال تعالى: (﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۞﴾ [المطففين:٢٣]).

فهَؤُلَاءِ الآيات اللَّواتي ختم بهن المصنِّف أراد بهن إثبات صفة التجلي لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولم يكن مراده إثبات رؤية المؤمنين ربهم، كما اقتصر عليه جماعةٌ من شُراح الواسطية.

وموجب ذلك أمران:

أحدهما: أنَّ الكلام في سياق صفات الخالق، ورؤيةُ المؤمنين ربَّهم في الآخرة صفةٌ للمخلوق.

والآخر: أنَّ المصنِّف سيذكر هَذَا الأصل العظيم مفردًا فيما يُستقبَل.

فالمراد هنا: إثبات صفةٍ هي صفة التَّجلِّي؛ إذ فيها ذِكْر رؤية المؤمنين ربَّهم مُصرَّحًا به الآيتين الأولين، وهي (الزِّيادة) و(المزيدُ) المذكوران في الآيتين الأخيرتين.

وتقع الرُّؤية بتجلِّيه سبحانه، ووقع التَّصريح بالصِّفة في قوله تعالى: (﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣])، وفي حديث جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلمٍ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ**».

۞ **أما الصفات المنفية الواردة في الآيات التي ذكرها المُصَنِّف فعدتها ثلاث عشرة صفة:**

۞ **فالصفة الأولى والثَّانية**: النَّوم والسِّنَة؛ قال الله تعالى: (﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]). والسِّنة: النُّعاس.

۞ **والصفة الثَّالثة**: الأوْدْ؛ قال تَعَالَى: (﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥]).

۞ **والصفة الرابعة**: الموت؛ قال الله تعالى في نفيه: (﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]).

۞ **والصفة الخامسة**: الولد؛ قال الله تعالى: (﴿لَمْ يَلِدْ﴾[الإخلاص:٣])، وقال: (﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون:٩١]). إلى غير ذلك من الآيات.

۞ **والصفة السادسة**: الولادة؛ قال الله تعالى: (﴿وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص:٣]).

۞ **والصفة السابعة**: الكُفُؤُ؛ قال الله تعالى: (﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص:٤]). والكفؤ: هو المُماثل.

۞ **والصفة الثامنة**: السَّمِيُّ؛ قال الله تعالى: (﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝﴾[مريم:٦٥])؛ وهو ٱستفهامٌ ٱستنكاريٌّ يفيد النفْي.

۞ **والصفة التاسعة**: النِّدُّ؛ قال الله تعالى: (﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝﴾ [البقرة:٢٢]).

۞ **والصفة العاشرة والحادية عشرة**: الشَّريك والوليُّ؛ قال الله تعالى: (﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:١١١]).

والوليُّ المنفيُّ عن الله هو: المعين الَّذي يتصرَّف معه بما ينفعه، كما كان يعتقده المشركون.

۞ **والصفة الثانية عشرة:** الإله معه سبحانه: قال تَعَالَى: (﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ﴾ [المؤمنون:٩١]).

۞ **والصفة الثالثة عشرة:** المِثْلُ؛ قال الله تعالى: (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ [الشورى:١١]) وقال تَعَالَى: (﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ﴾ [النحل:٧٤]).

فهؤلاء الصفات كلها مما نفاه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والمراد من النَّفي كما تقدَّم: إثباتُ الكمالِ المقابلِ؛ لأنَّ النَّفي في نفسِه ليس كمالًا، ولَكِنَّ الكمال في إثبات مقابله.

وذكر فيها المصنِّف قولَه تعالى: (﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ﴾[التغابن:١])، وهو أصلٌ في تنزيه الله عن كلِّ ما لا يليق.

وختم تقريرَ الصِّفات المنفيَّة بقوله تعالى: (﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ [الأعراف:٣٣])؛ **للرَّدِّ على طائفتين قالتا في الله بغير علمٍ:**

أولاهما: المُشَبِّهة الَّذين وقعوا في الشِّرك إذ شبَّهوا الربَّ بخلقه.

والثَّانية: المُعطِّلة الَّذين نفوا عن الله صفات كماله.

ولمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من سياق الآيات المختارة بيَّن أنَّ (هَٰذَا البَابَ فِي كِتَابِ اللهِ) عَزَّوَجَلَّ كثيرٌ، فآيات الأسماء والصِّفات فيه متوافرةٌ، و(مَنْ تَدَبَّرَ القُرْآنَ طَالِبَ الهُدَى مِنْهُ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الحَقِّ)، فمَنْ نظر إلى مقاصد الآيِ المسوقةِ في هَٰذَا الباب ظهر له أنَّ القرآن يجمع بين النَّفي والإثبات، ووقف على مسلكه في الأسماء والصِّفات بيِّنًا، ليس دونه حجابٌ لِمَنْ كان له قلبٌ أو ألقى السَّمْع وهو شهيدٌ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

ثُمَّ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُفَسِّرُ القُرْآنَ، وَتُبَيِّنُهُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتُعَبِّرُ عَنْهُ.

وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ المَعْرِفَةِ بِالقَبُولِ؛ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهَا كَذَٰلِكَ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ؛ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ؛ مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ...». الحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ؛ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ يَضْحَكُ: يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ». حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟!، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ: عَلَيْهَا قَدَمَهُ - فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطِ قَطِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلِهِ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا آدَمُ؛ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِن ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلِهِ: «مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَاجِبٌ وَلَا تُرْجُمَانٌ».

وَقَوْلِهِ -فِي رُقْيَةِ المَرِيضِ-: «رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ ٱسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، كَمَا رَحْمَتُكَ فِي السَّمَاءِ؛ ٱجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الأَرْضِ، ٱغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَٰذَا الوَجِعِ؛ فَيَبْرَأَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَوْلِهِ: «أَلَا تَأْمَنُونِي!، وَأَنَا أَمِينُ مَن فِي السَّمَاءِ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَوْلِهِ: «وَالعَرْشُ فَوْقَ ذَٰلِكَ، واللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ والتِّرمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَقَوْلِهِ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ». حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَوْلِهِ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَلَا يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَٰكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الأَرْضِ، وَرَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، مُنَزِّلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ؛ ٱقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ، وَأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقَوْلِهِ لَـمَّا رَفَعَ أَصْحَابُهُ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ: «أَيُّهَا النَّاسُ؛ ٱرْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا؛ فَافْعَلُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

إِلَى أَمْثَالِ هَٰذِهِ الأَحَادِيثِ الَّتِي يُخْبِرُ فِيهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَبِّهِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ؛ فَإِنَّ الفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِذَٰلِكَ؛ كَمَا يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، بَلْ هُمُ الوَسَطُ فِي فِرَقِ الأُمَّةِ، كَمَا أَنَّ الأُمَّةَ هِيَ الوَسَطُ فِي الأُمَمِ.



قَالَ الشَّارِحُ وفّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ستَّة عشر حديثًا من أحاديث الصِّفات، أوردَها بعد آياتها؛ لأنَّ السُّنَّة وحيٌ كالقرآن، والأسماء والصِّفات مردُّها نفيًا وإثباتًا إلى الوحي وهو القرآن والسُّنَّة.

وبيَّن المصنِّف الصِّلة بينهما بقوله: (ثُمَّ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُفَسِّرُ القُرْآنَ، وَتُبَيِّنُهُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتُعَبِّرُ عَنْهُ)، **فعلائق اتصال السنة بالقرآن أربع:**

أوَّلها: تفسير السُّنَّة للقرآن.

والثَّانية: تبيين السُّنَّة للقرآن.

والمرتبة الثَّالثة: دلالة السُّنَّة على القرآن.

والمرتبة الرَّابعة: تعبير السُّنَّة عن القرآن.

والعلاقتان الأولى والثانية من جنس واحدٍ، فهما متصلتان في معناهما، **والعِلَاقتان الثالثة والرابعة** من جنسٍ واحدٍ، فهما متصلتان في معناهما.

وبين كل جنسٍ فرقٌ:

فالفرق بين الأولى والثانية: أن الأولى تتعلَّق بالإيضاح التَّفصيلي، والثَّانية تتعلَّق بالإيضاح الكلِّيِّ.

فإذا قيل: (السنة تُفسر القرآن)؛ أي توضحه تفصيلًا.

وإذا قيل: (السنة تُبين القرآن)؛ أي توضحه إجمالًا على وجهٍ كُلي.

والفرق بين الثالثة والرابعة: أنَّ المرتبةَ الثَّالثة تتضمَّن مجيء السُّنَّة بنظير ما في القرآن ممَّا يُشاركه في أصله؛ كورود النزول في السُّنَّة، وهو نظير الإتيان في القرآن.

وأما المرتبةَ الرَّابعة تتضمَّن مجيء السُّنَّة بمثل ما جاء به القرآن؛ كصفة اليد لله فيهما.

وجميع الأحاديث الَّتي ذكرها المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هي في «الصَّحيحين» ٱتِّفاقًا أوِ ٱنفرادًا؛ **سوى أربعةِ أحاديثَ لم يروها البخاريُّ ولا مسلمٌ:**

- **أحدها**: قَوْلُهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ...») الحديثَ. رواه أحمد وٱبن ماجهْ كلاهما عن أبي رَزِينٍ العَقِيليِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفيه ضعفٌ.

والمشهور في لفظِه: «**ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ**»، ولم أجده بلفظ: (عَجِب)، وأشار إلى فقْده بهذا اللَّفظ: العلَّامة أبو عبد الرحمن الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأن المروي في داووين السنة بلفظ: «**ضحك**».

والغِيَر: التَّغيير من حالٍ إلى حالٍ.

ومعنى قوله في الحديث: («**أَزِلِينَ**»)؛ أي في ضيقٍ وشِدَّةٍ، ويجوز فيه مدُّ أَوَّله: (آزِلين).

● **والثَّاني**: قَوْلُهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ (- **فِي رُقْيَةِ المَرِيضِ** -: «**رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ ...**») الحديثَ. رواه أبو داود من حديث أبي الدَّرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وإسناده ضعيفٌ.

● **والثَّالث**: قَوْلُهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («**وَالعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، واللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**»). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ والتِّرمِذِيُّ في عزو المصنِّف هنا، وهو يريد حديث العبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ المعروف بـ(حديث الأوعال)، صرَّح به في «مناظرة الواسطيَّة» وفي «الحمويَّة».

وليس هو عند أبي داود والتِّرمذيِّ بهذا اللَّفظ؛ بل بلفظٍ آخر، واللَّفظ الَّذي ذكره المصنِّف رواه ٱبن خزيمةَ والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» من حديث ٱبن مسعودٍ موقوفًا من كلامه، وإسناده حسنٌ، وتقدم في آخر «كتاب التوحيد»، وله حُكم الرَّفع لأنَّه خبرٌ عن غيبٍ لا يُطَّلع عليه إلَّا بالوحي.

● **والرَّابع**: قَوْلُهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («**أَفْضَلُ الإِيمَانِ...**») الحديثَ. رواه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» و«الأوسط» من حديث عبادةَ بن الصَّامت، وإسناده ضعيفٌ.

والأحاديث الصَّحيحة تُغني عن الضِّعاف، وأوردها المصنِّف لأنَّها ثابتةٌ عنده؛ لقوله قبل سوقها: (وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ المَعْرِفَةِ بِالقَبُولِ)، ثمَّ ذكرها.

ومراده بـ(الصحيح) المقبول، فيندرج فيه (الحَسَن) أيضًا، فجماعةٌ من الحُفَّاظ يعدون الحسن صحيحًا، باعتبار كونه ثابتًا فيُسمون كتبهم الصحيح، ويذكرون فيها الحسن: منهم ابن خزيمة، وابن حبان في آخرين، فلا يُشكِل على هٰذَا تحسينُه بعضَ الأحاديث، فالصِّحَّة عنده تشمل الصَّحيح والحسن.

وعزوُه إلى أهل المعرفة تلقِّي هٰذه الأحاديث بالقبول مع تضعيف جماعةٍ منه لها ٱتِّفاقًا محمولٌ على أمرين:

أحدهما: إرادة مجموعها لا جميعها؛ فهي في الجملة مقبولةٌ دون تفاصيلها، فتكون حكايةً عن المجموع لا عن الجميع.

والآخر: إرادة قبولها في سرْدها في أخبار الصِّفات؛ لأنَّ ما ضُعِّف منها يجري مجرى التَّابع للصَّحيح الَّذي يُذْكَر ٱعتضادًا لا ٱعتمادًا، وهو صنيع جماعةٍ من أئمَّة أهل السُّنَّة المصنِّفين في هٰذا الباب؛ كأبي بكر بن خزيمةَ صاحب كتاب «التَّوحيد»، وٱبن منده صاحب كتاب «التَّوحيد» و«الإيمان»، وكتاب «الإبانة» لابن بطة، وكتاب «الشريعة» للآجري.

فهذه هي طريقة أئمة أهل الحديث؛ لأنها عندهم بمنزلة التابع للأحاديث الصحيحة، فتكون مذكورةً لثبوت أصلها، فإذا صح في صفةٍ كاليد مثلًا عشرةُ

أحاديث، ثـم ساق المُصَنِّف خمسةَ أحاديث بعدها لا تصح؛ لم يكن ذلك مذمومًا ولا وجهًا للَّوم والتخطئة، فإن الصفة ثابتةٌ بدلائلها البينة، وهذه يجري ذكرها تبعًا.

بقي التَّنبيه إلى أنَّ لفظة («حَاجِبٌ») في حديثِ عديٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَاجِبٌ...») ثابتةٌ في النُّسخة المقروءة على المصنِّف من «الواسطيَّة»، وهو لفظ للبخاري في رواية الكُشْمِيهَنِي، والمشهور في لفظه: «**حجاب**».

واسم الإشارة (ذَٰلِكَ) في قوله: (وَجَبَ الإِيمَانُ بِهَا كَذَٰلِكَ) عائدٌ على قوله أوَّلًا: (مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ)، فمراده الإيمان بما جاء في هذه الأحاديث وفق الإيمان الذي تقدم ذكره في باب الآيات القرآنية، وأعاد التَّصريح به في الجملة الأخيرة من كلامه.

۞ **وعدة الأدلة الحديثية التي ذكرها ستة عشر حديثًا، وعدة الأسماء الإلهية الواردة في هذه الأحاديث تسعة عشر اسمًا:**

۞ **فالاسم الأول**: الرَّبُّ؛ لقول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («يَنْزِلُ رَبُّنَا»)، وقوله: («عَجِبَ رَبُّنَا») إلى غيرها من الأحاديث.

۞ **والاسم الثَّاني**: الله؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا»)، وقوله: («يَضْحَكُ اللهُ») إلى غير ذلك من الأحاديث.

وتقدَّم أنَّه صحَّ هَذَا الاسم مُعرَّفًا بـ(أل) في السُّنة الصَّحيحة.

۞ **والاسم الثَّالث**: ربُّ العزَّة؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ»)؛ أي: صاحب العِزَّة، وهي صفة الله.

۞ **والاسم الرَّابع**: ربُّ الطَّيِّبين؛ لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : («أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ»)، ولا يُحفظ في هذا الاسم دليل ثابت.

۞ **والاسم الخامس**: ربُّ السَّماوات السَّبع.

۞ **والاسم السَّادس**: ربُّ الأرض.

۞ **والاسم السابع**: رب العرش العظيم.

۞ **والاسم الثَّامن**: رب كل شيء.

۞ **والاسم التاسع**: فالق الحبِّ والنَّوى.

۞ **والاسم العاشر**: فالق النوى.

۞ **والاسم الحادي عشر**: مُنْزِل التَّوراة.

۞ **والاسم الثاني عشر**: مُنْزِل الإنجيل.

۞ **والاسم الثالث عشر**: مُنْزِل الفرقان.

وكلُّها في حديثٍ واحدٍ: («اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الأَرْضِ، وَرَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ، ربنا ورب كل شيءٍ، فالق الحب والنوى، مُنزل التوراة والإنجيل والفُرقان...»).

وهي جميعًا من الأسماء الإلهيَّة المضافة.

۞ **والاسم الرابع عشر**: الأوَّل.

۞ **والاسم الخامس عشر**: والآخر.

۞ **الاسم السادس عشر**: الظَّاهر.

۞ **والاسم السابع عشر**: والباطن.

وأربعتها في حديث واحد، وهو قوله: («أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»).

۞ **والاسم الثامن عشر**: السَّميع.

۞ **والاسم التاسع عشر**: القريب.

وهما في قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا»).

وهٰذِهِ الأسماء الإلٰهيَّة التسعة عشر تتضمَّن أحد عشر صفةً إلٰهيَّةً؛ هي: الألوهيَّة، والرُّبوبيَّة، والعِزَّة، والفَلْقُ - وهو الشَّقُّ -، والإنزال، والأوَّليَّة، والآخِريَّة، والظُّهُور، والبُطون، والسَّمع، والقُرب.

ووجه ٱستفادتها هو من الأسماء الإلٰهيَّة المتقدِّمة، وفْق ما تقدم من أن الاسم الإلٰهي يتضمن صفةً إلٰهيةً أو أكثر.

وذكر المُصَنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ أحاديث تشتمل على صفاتٍ إلٰهيةٍ زائدةٍ عن الصفات الإلٰهية الواردة في الأسماء التي ذكرها.

❖ **وعدَّة تلك الصفات الإلهية الواردة في غير الأسماء المتقدمة هي ثلاث وعشرون صفةً:**

۞ **الأولى**: النُّزول؛ قال النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («يَنْزِلُ رَبُّنَا»).

۞ **والثَّانية، والثالثة، والرابعة**: الاستجابة، والإعطاء، والمغفرة، في قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («يَنْزِلُ رَبُّنَا...») الحديث، حتى قال: («فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»).

۞ **والصفة الخامسة**: الفرح، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : («**لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا**»).

۞ **السادسة**: الضَّحك؛ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : («**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ**»).

۞ **والصفة السابعة والثامنة والتاسعة**: العَجَب، والنَّظَر، والعِلم؛ وكلُّها في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ يَضْحَكُ: يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ**»)، وتقدَّم بيان ضعفه.

وكل هذه الصفات مما تقدم فيها أحاديث ثابتة من القرآن أو من السنة، سوى صفة العجب.

ودليلها في القرآن: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ۝﴾ [الصَّافات:١٢]، على قراءة الضَّمِّ صفةً لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وهي قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ وخلفٍ العاشرِ، وقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قَدْ عَجِبَ اللهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا اللَّيْلَةَ**». متَّفقٌ عليه. ففيهما إثبات صفة العجب لله عَزَّ وَجَلَّ.

۞ **والصفة العاشرة**: القَدَمُ؛ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ**»). وَفِي رِوَايَةٍ: «**عَلَيْهَا قَدَمَهُ**».

۞ **والصفة الحادية عشرة**: الوضع، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ**»).

۞ **والصفة الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة**: القول، والنِّداء، والصَّوت؛ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا آدَمُ؛ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ...**») يعني صفةً لله.

۞ **والصفة الخامسة عشرة**: الكلام؛ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («**مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا**

سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ»).

۞ **والصفة السادسة عشرة والسابعة عشرة:** العلوُّ والفوقية؛ قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: («رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»)، وقال: «**والله فوق العرش**» إلى غير ذلك من الأحاديث.

۞ **والصفة الثامنة عشرة، والتاسعة عشرة، والعشرون:** الأمر، والرحمة والشفاء، قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في رقية المريض: («أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، كَمَا رَحْمَتُكَ فِي السَّمَاءِ؛ ٱجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الأَرْضِ»)، وفيها: («أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ»).

۞ **والصفة الحادية والعشرون:** المعيَّة؛ في قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: («أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ»)، الحديث. إلى غير ذلك من الأحاديث التي ذكرها.

۞ **والصفة الثانية والعشرون:** صفة الأخذ، قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: («أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا»).

۞ **والصفة الثالثة والعشرون:** صفة التَّجلِّي؛ قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ : («إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ »).

ورؤية الخلق لله تكون بتجلِّيه لهم سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

وهٰذِهِ كلُّها صفاتٌ مُثبتةٌ ممَّا ذُكِر في الأحاديث.

❖ **أمَّا الصِّفات المنفية المذكورة في تلك الأحاديث فهي صفتان؛** هما: نفي الصَّمم، ونفي الغياب؛ قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: («فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»).

ولـمَّا فرغ المصنِّف من ذِكْر تلك الأحاديث الجامعة لجملةٍ من الأسماء والصِّفات الإلٰهيَّة ذكر أنَّ غيرها من الأحاديث الصحيحة له حكمها، فيجري القولُ فيه وَفْق ما

جرى فيها من الإيمان بتلك الأسماء والصِّفات (مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ).

وتلك الطَّريقة الَّتي جرى عليها أهل السُّنَّة والجماعة أنزلتهم في باب الأسماء والصِّفات منزلَ الوسط بين (فِرَقِ الأُمَّةِ)، فهم فيها وسطٌ بين تلك الفِرَق (كَمَا أَنَّ الأُمَّةَ هِيَ الوَسَطُ فِي الأُمَمِ).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

فَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الجَهْمِيَّةِ، وَبَيْنَ أَهْلِ التَّمْثِيلِ المُشَبِّهَةِ.

وَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ أَفْعَالِ اللهِ تَعَالَى: بَيْنَ القَدَرِيَّةِ وَالجَبْرِيَّةِ.

وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللهِ: بَيْنَ المُرْجِئَةِ وَبَيْنَ الوَعِيدِيَّةِ مِنَ القَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَفِي بَابِ الإِيمَانِ وَالدِّينِ: بَيْنَ الحَرُورِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ، وَبَيْنَ المُرْجِئَةِ وَالجَهْمِيَّةِ.

وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الرَّوَافِضِ وَبَيْنَ الخَوَارِجِ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

لَمَّا قرَّر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين فِرَق الأمَّة؛ **شرع يبيِّن تحقيق وسطيَّتهم بِذِكْر خمسة أصولٍ جامعةٍ:**

◉ **أوَّلها**: أسماءُ الله وصفاتُه؛ فهم فيها وسطٌ بين (أَهْلِ التَّعْطِيلِ) المنكرين لها، و(أَهْلِ التَّمْثِيلِ) المبالغين في إثباتها بذِكْر مماثلها.

◉ **وثانيها**: القَدَرُ، المشار إليه بقول المصنِّف: (بَابُ أَفْعَالِ اللهِ)؛ فهم وسطٌ فيه (بَيْنَ القَدَرِيَّةِ) الزَّاعمين أنَّ العبد يخلق فِعْله وأن الله لم يُقدره، (وَالجَبْرِيَّةِ) الزَّاعمين أنَّ العبدَ مجبورٌ على فِعْله، لا إرادةَ له ولا ٱختيار.

◉ **وثالثها**: باب الوعيد بالعذاب والعقاب؛ فهم وسطٌ فيه (بَيْنَ المُرْجِئَةِ) الزَّاعمين أنَّ فاعل الكبيرة لا يدخل النَّار ولا يستحق ذَٰلِك، و(الوَعِيدِيَّةِ) الَّذين يُنفذون

الوعيد؛ أي: يُمْضُونه فلا يتخلَّف بحالٍ، ويقولون: فاعل الكبيرة مُخَلَّدٌ في النَّار.

◉ **ورابعها**: باب أسماء الإيمان والدِّين؛ فهم وسطٌ فيه (بَيْنَ الحَرُورِيَّةِ) - وهم الخوارج - (وَالمُعْتَزِلَةِ) الَّذين يُخرجون صاحب الكبيرة من الإيمان بالكلِّيَّة.

(وَبَيْنَ المُرْجِئَةِ وَالجَهْمِيَّةِ) الَّذين يجعلون فاعل الكبيرة مؤمنًا كامل الإيمان.

ومما يُنبه إليه أن الخوارج والمعتزلة، وإن اتفقوا على إخراج فاعل الكبيرة من الإيمان فهم مختلفون فيما وراء ذلك، فالخوارج يُخرجونه من الإيمان إلى الكفر، فيقولون: فاعل الكبيرة كافر، فمن شرب خمرًا أو زنى فهو عندهم كافر، وأما المعتزلة فيُخرجونه من الإيمان، ولا يُدخلونه في الكفر، ويوقفونه في مقام سموه (المنزلة بين المنزلتين).

ثم تتفق الطائفتان أنه في الآخرة مُخلدٌ في النار.

◉ **وخامسها**: (أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ فهم وسطٌ فيه (بَيْنَ الرَّوَافِضِ) الَّذين بالغوا في حُبِّ بعض أصحابه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من آله وغَلَوْا فيهم، (وَبَيْنَ الخَوَارِجِ) النَّاصبيَّة الَّذين بالغوا في بُغْض بعض الصَّحابة وسَبِّهم؛ بل كفَّروا كثيرًا منهم.

وخص المُصَنِّف هذه الأبواب الخمسة بالذكر لأمرين:

أحدهما: جلالة موقعها من الدَّيْن.

والآخر: كثرة النزاع فيها بين أهل الحق والمخالفين.

والمراد بالوسطيَّة المقرَّرة في هَٰذِهِ الأصول الخمسة أنَّ أهل السُّنَّة فيها عدولٌ خيارٌ، مستقيمون على الصِّراط المستقيم بلا إفراطٍ ولا تفريطٍ، **فالوسطيَّة تجمع أمرين**:

أحدهما: الاستقامة على الصِّراط المستقيم، وهو الإسلام.

والآخر: مُجانبة الإفراط والتَّفريط والبراءة منهما؛ فلا غُلوَّ ولا جفاء.

هَٰذِهِ هي وسطيَّةُ الواسطيَّة المُشَيَّدة بالأدلَّة الشَّرعيَّة، الممدوحة شرعًا، وليست الوسطيَّةُ إماتةَ الدِّين والتَّهوينَ في شرائعه بمحاباة أهل الكفر والبدعة والفسوق، وهي الَّتي يرفعها أقوامٌ اليوم شعارًا، فالوسطيَّة عندهم ملاينة الخلق في ترك الحقِّ، وهَٰذا باطلٌ.

فصار للوسطيَّة معنيان:

أحدهما: الاستقامة على الصِّراط المستقيم بلا إفراطٍ ولا تفريطٍ، وهَٰذا معنًى حقٌّ.

والآخر: ملاينة الخلق في ترْك الحقِّ؛ وهَٰذا معنًى باطلٌ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ باللهِ: الإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ؛ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا، يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ؛ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَٰلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝﴾ [الحَدِيد: ٤].

وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحَدِيد: ٤] أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالخَلْقِ؛ فَإِنَّ هَٰذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ، وَخِلَافُ مَا فَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ الخَلْقَ؛ بَلِ القَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ المُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ العَرْشِ، رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ، مُطَّلِعٌ إِلَيْهِمْ، إِلَى غَيْرِ ذَٰلِكَ مِن مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ.

وَكُلُّ هَٰذَا الكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ - مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا - حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الكَاذِبَةِ.

وَدَخَلَ فِي ذَٰلِكَ الإِيمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ۝﴾ [البَقَرَة: ١٨٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»**.

وَمَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وَهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ.



قَالَ الشَّارِحُ وفّقه الله:

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ (مِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ): الإيمان بعُلوِّه ومعيَّتِهِ؛ فهو سبحانه فوق عرشِه، عليٌّ على خلقه، وهو مع خلقه أينما كانوا.

وهما من جملة الصِّفات الإلهيَّة التي تقدمت، لَكِنَّ المصنِّف أفردهما عن نظائرهما لِمَا ٱحتفَّ بهما من معارضات الابتداع العاطلة، ومناقضات الأهواء الباطلة، من الجهميَّة ومَنْ تَبِعهم من نُفاة علوِّ الله، ومن أهل الحلــول والاتِّحاد الزَّاعمين أنَّ الله حالٌّ بخلقه متحدٌ بهم غيرُ بائنٍ منهم - تعالى الله عَزَّوَجَلَّ عما يقولون عُلوًّا كبيرًا.

۞ ولا يُراد بالمعيَّة أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ (مُخْتَلِطٌ بِالخَلْقِ)؛ فـ(هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ) الَّتي خُوطبنا بها في القرآن والسُّنَّة، كما أنَّه (خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ)، و(فَطَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِ الخَلْقَ) كافَّةً.

فالتوهم المذكور مردود بأصول ثلاثة:

أولها: أن هذا لا توجبه اللغة التي خوطبنا بها في القرآن والسنة، فمن قال لشيءٍ: إنه معي، لا يلزم كونه مختلطًا به، فالمسافر يقول: (سرتُ والقمرُ معي)، مع كون القمر في السماء.

وثانيها: أنه خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة.

وثالثها: أنه خلاف ما فطر الله عَزَّوَجَلَّ عليه الخلق كافة.

وكونُ الله (فَوْقَ العَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَـٰكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الكَاذِبَةِ) كما ذكر المصنِّف.

ووقع تبيين شيءٍ من تلك الظُّنون الكاذبة في بعض نُسَخ الكتاب المتأخِّرة؛ مثل أن يُظَنَّ أنَّ ظاهر قوله: (في السَّماء) أنَّ السَّماء تُقِلُّه أو تُظلُّه؛ وهَـٰذَا باطلٌ بإجماع أهل العلم والإيمان.

وهَـٰذه الزِّيادة المفسِّرة للظُّنون الكاذبة ليست في النُّسخ العتيقة لـ«العقيدة الواسطيَّة»، ومنها نُسخةٌ مقروءةٌ على المصنِّف، وهي تُشبه كلامَه، وكأنَّ أحدًا نقلها من كتابٍ له إلى هَـٰذَا المحلِّ فشُهِرَت في بعض النُّسخ المتأخِّرة، وتلك الجملة لا توجد في كتبه الَّتي طُبعت حتَّى الآن.

(وَدَخَلَ فِي ذَٰلِكَ) - كما قال المصنِّف - إثبات أنَّه سبحانه (قَرِيبٌ مِنْ خَلقِهِ)، و(قُرْبُهُ وَمَعِيَّتُهُ) لا ينافي (عُلُوَّهُ وَفَوْقِيَّتَهُ)؛ بلِ الأمر كما قال المصنِّف: (عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ).

والقرب المذكور في باب الصِّفات مختصٌّ بالمؤمنين في **أصحِّ قولي أهل العلم**.

فلا يُقالُ حينئذٍ: إنَّ القُربَ نوعانِ:

أحدهما: قُرْبٌ عامٌّ مِنَ الخلْقِ كلِّهم بالعلْمِ.

والآخر: قُرْبٌ خاصٌّ مِنَ المؤمنينَ بالنَّصرِ والتَّأييدِ.

بلِ القربُ للمؤمنين فقط؛ وهَـٰذَا هو مقتضى ٱستخلاصهم وٱصطفائهم دون الخلْق، فيكون لهم حظٌّ من ربِّهم ليس لغيرهم، وما يوهم خلاف ذلك فإن تفسير

السلف يُبينه، كقوله تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ فتفسيره قُرب الملائكة، فهو المأثور عن السلف، فالقرب المذكور في باب الصِّفات مختصٌّ بالمؤمنين، بخلاف المعية، فمعيته سبحانه تكون لأهل الإيمان وأهل الكفران، ويختص المؤمنون بِقربه سبحانه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنَ الإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ: الإِيمَانُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَأَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ هَذَا القُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ كَلَامُ اللهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَامَ غَيْرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ القَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ، أَوْ عِبَارَةٌ عَنْهُ؛ بَلْ إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي المَصَاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَٰلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَقِيقَةً، فَإِنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ (مِنَ الإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ: الإِيمَانُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ)؛ أي تكلَّم به حقيقةً، (وَإِلَيْهِ يَعُودُ)؛ أي يُرفَع من الصُّدور والسُّطور، فلا يبقى شيءٌ منه في صدور الرِّجال ولا في المصاحف في آخر الزَّمان، ثبتت بذَٰلِكَ الأحاديث وٱنعقد عليه الإجماع.

و(هُوَ كَلَامُ اللهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَامُ غَيْرِهِ)؛ أي أن حروفه ومعانيه من الله، فلا يُقال (أَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ)، ولا (عِبَارَةٌ عَنْهُ)؛ بل هو كلام الله؛ حروفُه ومعانيه.

و(الحكاية) و(العبارة) مذهبان باطلان في صفة كلام الله عَزَّوَجَلَّ ومنه القرآن، فإنهما للكُلَّابية والأشاعرة؛ فإنَّ الطَّائفتين ٱتَّفقتا على أنَّ كلام الله معنًى قائمٌ بذاته لا يكون بحرفٍ وصوت، ثمَّ ٱفترقتا؛ فزعمت الكُلَّابية: أنَّ القرآن وغيرَه من الكتب

المُنَزَّلة حكايةٌ عن كلام الله، وٱمتنعت الأشاعرة عن الحكاية لما فيها من المماثلة، وٱختاروا القول بأنَّ القرآن وغيره من الكتب المنزلَّة هو عبارةٌ عن كلام الله، والمُعبِّر عنه هو جبريلُ أو محمَّدٌ صلوات الله وسلامه عليه.

وعلى المذهبين المذكورين؛ فالكتب المُنَزَّلة - ومنها القرآن - معناها من الله دون الحروف، وهَٰذَا خلاف دلائل الوحيين؛ فالقرآن كلُّه حروفُه ومعانيه من الله.

وأهل السنة بدلائل القرآن والحديث يرون أن القرآن كله من الله، فحروفه من الله، ومعانيه من الله، وهم بهذا مُباينون لمذهب الحكاية والعبارة للطائفتين المذكورتين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَدْ دَخَلَ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ: الإِيمَانُ بِأَنَّ المُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ عِيَانًا بِأَبْصَارِهِمْ؛ كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسَ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ، وَكَمَا يَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ لَا يُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ.

يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَرَوْنَهُ بَعْدَ دُخُولِ الجَنَّةِ؛ كَمَا يَشَاءُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ (مِنَ الإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ: الإِيمَانَ بِأَنَّ المُؤْمِنِينَ) يرون ربَّهم (يَوْمَ القِيَامَةِ عِيَانًا بِأَبْصَارِهِمْ) بلا خفاءٍ، وقد ثبت هَٰذَا اللَّفظ (عِيَانًا) في حديث جرير في رؤية الله عند البخاريِّ: «**إنكم سترون ربكم عِيانًا**»؛ أي بأبصاركم.

(يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ القِيَامَةِ)؛ أي مُتَّسعاتها، (ثُمَّ يَرَوْنَهُ) سبحانه في (الجَنَّةِ).

والفرق بين الرُّؤيتين من وجهين:

أحدهما: أنَّ الرُّؤية الَّتي تكون في عرصات يوم القيامة هي رؤيةُ ٱمتحانٍ وتعريفٍ، والرُّؤية الَّتي تكون في الجنَّة هي رؤيةُ إنعامٍ وتشريفٍ.

والآخر: أنَّ الرُّؤية الَّتي تكون في عرصات يوم القيامة مُشتركةٌ بين المؤمنين والمنافقين والكافرين على الصَّحيح من أقوال أهل السُّنة؛ لأنَّها للامتحان والتَّعريف،

وأما الرؤية التي تكون في الجنة فللمؤمنين.

وتختصُّ الثَّانية بالمؤمنين؛ لانفرادهم في الآخرة باستحقاق الإنعام والتَّشريف، سائلين الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن يُنعِم علينا وعليكم برؤيته في الجنَّة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنَ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ: الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ، فَيُؤْمِنُونَ بِفِتْنَةِ القَبْرِ، وَبِعَذَابِ القَبْرِ وَنَعِيمِهِ.

فَأَمَّا الفِتْنَةُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ؟، وَمَا دِينُكَ؟، وَمَنْ نَبِيُّكَ؟، فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالقَوْلِ الثَّابِتِ، فَيَقُولُ المُؤْمِنُ: اللهُ رَبِّي، وَالإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي.

وَأَمَّا المُرْتَابُ؛ فَيَقُولُ: «**آهْ آهْ لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**»، فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ؛ إِلَّا الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الإِنْسَانُ لَصَعِقَ.

ثُمَّ بَعْدَ هَٰذِهِ الفِتْنَةِ إِمَّا نَعِيمٌ وَإِمَّا عَذَابٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ الكُبْرَى، فَتُعَادُ الأَرْوَاحُ إِلَى الأَجْسَادِ.

وَتَقُومُ القِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ بِهَا فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا المُسْلِمُونَ؛ فَيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ العَالَمِينَ، حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، وَيُلْجِمُهُمُ العَرَقُ.

وَتُنْصَبُ المَوَازِينُ، فَتُوزَنُ فِيهَا أَعْمَالُ العِبَادِ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ۞﴾ [المُؤْمِنُون: ١٠٢، ١٠٣].

وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الأَعْمَالِ، فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ

ﭐلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ۞ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ۞﴾ [الإِسْرَاء: ١٣، ١٤].

وَيُحَاسِبُ اللهُ الخَلَائِقَ، وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ المُؤْمِنِ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ؛ كَمَا وُصِفَ ذَٰلِكَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَأَمَّا الكُفَّارُ فَلَا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَسَنَاتِ لَهُمْ، وَلَكِنْ تُعَدَّدُ أَعْمَالُهُمْ وَتُحْصَى، فَيُوقَفُونَ عَلَيْهَا، وَيُقَرَّرُونَ بِهَا، وَيُجْزَوْنَ بِهَا.

وَفِي عَرْصَةِ القِيَامَةِ الحَوْضُ المَوْرُودُ لِمُحَمَّدٍ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ، طُولُهُ شَهْرٌ، وَعَرْضُهُ شَهْرٌ، آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً؛ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا.

وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ الجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ كَلَمْحِ البَصَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ كَالبَرْقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرِّيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالفَرَسِ الجَوَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَرِكَابِ الإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَن يَعْدُو عَدْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْطَفُ فَيُلْقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الجِسْرَ عَلَيْهِ كَلَالِيبُ تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ دَخَلَ الجَنَّةَ.

فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ، وُقِفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا؛ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ.

وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الجَنَّةِ: مُحَمَّدٌ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَوَّلُ مَن يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنَ الأُمَمِ: أُمَّتُهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَلَهُ فِي القِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ:

أَمَّا الشَّفَاعَةُ الأُولَى: فَيَشْفَعُ لِأَهْلِ المَوْقِفِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الأَنْبِيَاءُ: آدَمُ، وَنُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللهِ السَّلَامُ = الشَّفَاعَةَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ: فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الجَنَّةَ.

وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ: فَيَشْفَعُ فِيمَنِ ٱسْتَحَقَّ النَّارَ، وَهَٰذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ وَلِسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَغَيْرِهِمْ، فَيَشْفَعُ فِيمَنِ ٱسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا، وَيَشْفَعُ فِيمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا.

وَيُخْرِجُ اللهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ؛ بَلْ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، وَيَبْقَى فِي الجَنَّةِ فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا أَقْوَامًا، فَيُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ.

وَأَصْنَافُ مَا تَتَضَمَّنُهُ الدَّارُ الآخِرَةُ مِنَ الحِسَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالعِقَابِ، وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَتَفَاصِيلِ ذَٰلِكَ = مَذْكُورَةٌ فِي الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ مِنَ السَّمَاءِ، وَالآثَارَةِ مِنَ العِلْمِ المَأْثُورِ عَنِ الأَنْبِيَاءِ، وَفِي العِلْمِ المَوْرُوثِ عَنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَٰلِكَ مَا يَشْفِي وَيَكْفِي، فَمَنِ ٱبْتَغَاهُ وَجَدَهُ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

شرع المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبيِّن الرُّكنَ الخامسَ من أركان الإيمان، وهو (الإِيمَانُ بِاليَوْمِ الآخِرِ).

◉ **واليوم الآخر** على ما ذكره هو: (كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ)، فهو ٱسمٌ لما يكون بعد الموت، وهَٰذَا من أحسن ما قيل في حَدِّه، ووصفه وعدَّه ٱبن سِعديٍّ في «التَّنبيهات اللَّطيفة» أحسن ما قِيل في حد اليوم الآخر.

وخبرُ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المذكور في كلام المصنِّف يندرج فيه القرآن؛ لأنَّ مُخبِرَنا به هو محمَّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

◉ فيؤمن أهل السُّنَّة والجماعة بفتنة القبر، وهي سؤال الملكين العبدَ عن ربِّه ودينه ونبيِّه، (فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالقَوْلِ الثَّابِتِ).

(وَأَمَّا المُرْتَابُ؛ فَيَقُولُ: «آهْ آهْ لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ»)، والمشهور في لفظ الحديث: «**هاه، هاه**»، ووقع في بعض رواياته: «**آهْ آهْ**» بدون هاء في أوله، وهي عند الرُّوياني في «مسنده» موافقةً للنسخة المقروءة من «الواسطيَّة» على على المُصَنِّف.

◉ **ويؤمنون بنعيم القبر وعذابه**؛ وهو ما يجري على العبد من نعيمٍ أو عذابٍ في قبره.

◉ ويؤمنون بيوم القيامة إذا أُعيدت (الأَرْوَاحُ إِلَى الأَجْسَادِ)، وقام النَّاس (لِرَبِّ العَالَمِينَ، حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا)؛ أي غير مختونين، وحينئذٍ يُنصَب الميزان، وهو واحدٌ في أصحِّ الأقوال، ولكِنَّه جُمع باعتبار ما يوزَن فيه، فلما تعدَّد الموزون جُمع الميزان تعظيمًا

له فقيل: (المَوَازِينُ)، فتوزَن الأعمال، وصحائفها، وعُمَّالها، فالوزن في أصحِّ أقوال أهل العلم واقعٌ على ثلاثةٍ: العبد العاملُ، وعملُه، وصحيفةُ عملِه.

وإلى ذَٰلِكَ أشرتُ بقولي:

الوزنُ في أصحِّ قولٍ للعملْ وعاملٍ مَعْ صُحْفِهِ نِلْتَ الأَمَلْ

◉ (وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الأَعْمَالِ)، سُميت دواوين؛ لأنه تدون فيها الأعمال؛ أي تُكتب، فيأخذ المؤمن (كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ)، ويأخذ الكافر كتابه (بِشِمَالِهِ) (وَرَاءَ ظَهْرِهِ).

◉ (وَيُحَاسِبُ اللهُ الخَلَائِقَ)، **والحساب في الشَّرع**: عَدُّ أعمال العبد يوم القيامة، **وهو نوعان:**

أحدهما: الحساب اليسيرُ؛ وفيه تُعرَض أعمال العبد عليه ويُقَرَّر بها.

والأخر: الحساب العسير؛ وفيه تُعرض أعمال العبد عليه، ويُناقَش وتُستقصى عليه أعماله.

و(الكُفَّارُ لَا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ)؛ إذ لا حسنةَ لهم؛ فقد جُوزوا بحسناتهم في الدُّنيا، فيقدُمُون الآخرة ولا حسنةَ لهم، ولكِنَّهم يُحاسَبون بالتَّقرير على أعمالهم، والتَّقريع والتَّبكيت عليها، والمجازاة بها.

◉ (وَفِي) عَرَصَاتِ(القِيَامَةِ) - وهي مُتَّسعاتُها - (الحَوْضُ المَوْرُودُ) لرسولنا صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولكلِّ نبيٍّ حوضٌ، ولَٰكِنَّ حوض نبيِّنا صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو أعظمها وصْفًا، وأكملها حالًا.

◉ ويؤمن أهل السُّنَّة بـ(الصِّراط)، وهو جسرٌ (مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ)؛ أي

ظهرِها، فتكون تحته، يوصل إلى الجنَّة، وهَذَا معنى قول المصنِّف: (وَهُوَ الجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ)؛ أي بينهما باعتبار الإيصال لا باعتبار الاتِّصال، فليست صورته أن يكون ممدودًا والنَّار هاهنا والجنَّة هاهنا؛ بل صورته أنه يكون منصوبًا فوق نار جهنَّم، فالنَّار تحتَه، ويمرُّ عليه مَنْ يمرُّ عليه فوقَه، فيدفع به إذا أفاض منه إلى الجنَّة - جعلنا الله وإيَّاكم من أهلها.

يمرُّ عليه المؤمنون فقط على الصَّحيح من أقوال أهل السُّنَّة، فالمرور على الصِّراط المستقيم لأهل الإسلام المؤمنين، فإن الكافرين والمنافقين يشهدون مع المؤمن رؤية الله في عرصات يوم القيامة، فإنه يتجلى لهم حينئذٍ، ثم يأمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من كان يعبد غيره أن يتبعه، فيتبع كل أحدٍ معبوده الذي عبده، فتطرحهم معبوداتهم في النار، ويبقى المؤمنون ومعهم المنافقون فيأمرهم الله عَزَّوَجَلَّ بالسجود، فيسجد المؤمنون، وأما المنافقون فإنهم لا يقدرون على السجود، فتُلقى عليهم الظلمة، ويجعل الله للمؤمنين أنوارًا يهتدون بها إلى الصراط، وأما المنافقون فيكون لا نور لهم فيسقطون في نار جهنم، والأحاديث ظاهرةٌ في أنَّ المرور على الصِّراط المستقيم مختصٌّ بالمؤمنين، وأصرحُها: حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا لمَّا ذكَر الصِّراط قال: «**فَيَمُرُّ المُؤْمِنُونَ**». متَّفقٌ عليه واللَّفظ لمسلمٍ؛ فلا يمرُّ على الصِّراط إلَّا أهل الإيمان، والَّذين تخطَفُهم كلاليب جهنَّمَ هم من عُصاة المؤمنين الَّذين يستحقُّون دخول النَّار، فيدخلونها ثمَّ يُخرَجون منها.

يمر عليه المؤمنون (عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ كَلَمْحِ البَصَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ كَالبَرْقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرِّيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالفَرَسِ الجَوَادِ،

(وَمِنْهُم مَنْ يَمُرُّ كَرِكَابِ الإِبِلِ)؛ أي الإبلِ الرَّواحل الَّتي تُتَّخذ للرُّكوب.

فمَنْ مرَّ على الصِّراط دخل الجنَّة ولم يسبِق دخولَه عذابٌ في النَّار؛ بخلافِ مَنْ أخذَتْه الكلاليبُ من عصاة المؤمنين، فإنَّه يدخل النَّار ثمَّ يُخرَج منها.

والكلاليب: جمع كُلَّاب وكَلُّوب؛ وهو حديدةٌ معكوفة الرَّاس - يعني مثنية الرأس - ذاتُ شُعَبٍ؛ أي: حديدةٌ يكون رأسُها منقسمًا إلى شعبتين أو ثلاثٍ، وهو الَّذي يُسمَّى في لغة العامَّة بـ(المِعلاق) أو بـ(الشِّنْكَارِ).

◉ ثمَّ يُوقَف الَّذين عبروا الصِّراط (عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا؛ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ). **والقنطرة**: بناءٌ مرتفعٌ بين الجنة والنار، بمنزلة جسور المُشاة التي تُضرب على طرفي الطرق الطويلة.

◉ (وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الجَنَّةِ) هو (مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وهو أوَّلُ شافعٍ، وأوَّل مُشَفَّعٍ.

والشَّفاعة الَّتي يذكرها المتكلِّمون في أبواب الاعتقاد يريدون بها الشَّفاعة عند الله، وتعريفها شرعًا: سؤال الشَّافعِ اللهَ حصول نفْعٍ للمشفوع لهُ، والنَّفع يتضمَّن جلْبَ خيرٍ له، أو دفْعَ ضُرٍّ عنه.

◉ وللنَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فِي القِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ):

(الشَّفَاعَةُ الأُوْلَى): شفاعتُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في (أَهْلِ المَوْقِفِ) أن (يُقْضَى بَيْنَهُمْ)، وهي الشَّفاعة العظمى.

و(الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ): شفاعتُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهل الجنَّة أن يدخلُوها.

(وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ) به.

و(الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ): شفاعته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فِيمَنِ ٱسْتَحَقَّ النَّارَ)؛ وهَٰذِهِ الشَّفاعة لا تختصُّ به؛ بل هي (لَهُ وَلِسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ) والشُّهداء والصَّالحين (وَغَيْرِهِمْ) من الشُّفعاء، وهي تتناول -كما ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ- (مَنِ ٱسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا)، و(مَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا)، **فتعم طائفتين:**

الأولى: المستحقُّون دخولَ النَّار ألَّا يدخلُوهَا.

والثَّانية: الدَّاخلون في النَّار أن يخرجُوا منها.

فيُشفع للأولين بألا يدخلوا النار، ويُشفع للآخرين بأن يخرجوا من النار.

والأظهر: أنَّ هَٰذِهِ الشَّفاعة تختصُّ بمَنْ دخل النَّار أن يخرج منها، وأمَّا الشَّفاعة فيمَنِ ٱسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا؛ فالتَّحقيق: عدمُ ثبوتها؛ لخُلوِّ القول بها عن دليلٍ صحيحٍ صريحٍ، ٱختاره أبو عبد الله ٱبن القيِّم في «حاشيته على تهذيب السُّنن» خلافًا لشيخه، وهذا القول بالأدلة أسعدُ، وهي فيه أقوى.

فتصير الشَّفاعة الثَّالثة: شفاعته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيمن دخل النَّار أن يخرج منها، والله أعلم.

◉ (وَيُخْرِجُ اللهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ) أحدٍ؛ (بَلْ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، وَيَبْقَى فِي الجَنَّةِ فَضْلٌ) -أي زيادةٌ- (عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللهُ) للجنَّة (أَقْوَامًا، فَيُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ).

وأحوال الدَّار الآخرة متعدِّدةٌ متنوِّعةٌ، والمذكور في كلام المصنِّف مهمَّاتها، وتفاصيلها موجودةٌ في الكتاب والسُّنَّة فمَنْ أراد أن يتحقَّق أحوال الدَّار الآخرة فليُقبِل على الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة المتعلِّقة بها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَتُؤْمِنُ الفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

وَالإِيمَانُ بِالقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

فَالدَّرَجَةُ الأُولَى: الإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِمَ مَا الخَلْقُ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ القَدِيمِ، الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِمْ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالمَعَاصِي وَالأَرْزَاقِ وَالآجَالِ، ثُمَّ كَتَبَ اللهُ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ.

فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ؛ قَالَ لَهُ: ٱكْتُبْ، فَقَالَ: مَا أَكْتُبُ؟، قَالَ: ٱكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، جَفَّتِ الأَقْلَامُ، وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وَقَالَ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ مَا شَاءَ.

فَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَهَذَا القَدَرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلَاةُ القَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، وَمُنْكِرُهُ اليَوْمَ قَلِيلٌ.

وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ فَهِيَ مَشِيئَةُ اللهِ النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وَهُوَ الإِيمَانُ بِأَنَّ مَا

شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ؛ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ مِنَ المَوْجُودَاتِ وَالمَعْدُومَاتِ، فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ إِلَّا اللهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ، لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ.

وَمَعَ ذَٰلِكَ فَقَدْ أَمَرَ العِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ المُتَّقِينَ وَالمُحْسِنِينَ وَالمُقْسِطِينَ، وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلَا يُحِبُّ الكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَى عَنِ القَوْمِ الفَاسِقِينَ، وَلَا يَأْمُرُ بِالفَحْشَاءِ، وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الفَسَادَ.

وَالعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً، وَاللهُ خَالِقُ أَفْعَالِهِمْ.

وَالعَبْدُ هُوَ المُؤْمِنُ، وَالكَافِرُ، وَالبَرُّ، وَالفَاجِرُ، وَالمُصَلِّي، وَالصَّائِمُ.

وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَلَهُمْ إِرَادَةٌ، وَاللهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ؛ كَمَا قَالَ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۞ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

وَهَٰذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ القَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ القَدَرِيَّةِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ السَّلَفُ مَجُوسَ هَٰذِهِ الأُمَّةِ، وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ، حَتَّى سَلَبُوا العَبْدَ قُدْرَتَهُ وَٱخْتِيَارَهُ، وَيُخْرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللهِ وَأَحْكَامِهِ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا.



قَالَ الشَّارِحُ وفّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذِهِ الجملة الرُّكن السَّادس من أركان الإيمان؛ وهو الإيمَانُ (بِالقَدَرِ)، فبيَّن أنَّه يأتي (عَلَى دَرَجَتَيْنِ):

الأولى: الدَّرجة السَّابقة وقوع المُقَدَّر؛ وتتضمَّن عِلْمَ الله بالمقادير، وكتابَتَهُ لها.

والثَّانية: الدَّرجة المصاحِبَة وقوع المُقَدَّر؛ وتتضمَّن مشيئةَ الله للمقادير، وخَلْقَه لها.

❖ **ومراتب القدر أربعٌ**: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلْق، وهي منتظمةٌ في الدَّرجتين السابقتين، فكل درجةٍ فيها مرتبتان.

❖ **وحقيقة القدر شرعًا**: عِلْم الله بالوقائع وكتابتُها، ومشيئتُه وخَلْقه لها، وهَٰذَا الحَدُّ جامعٌ لمراتب القدر الأربع بدرجتيه السَّابقتين.

وممَّا يندرج في هَٰذَا البابِ: الإيمان بأنَّ الله جعل للعبد مشيئةً وقُدرةً، لكِنَّها تابعةٌ لمشيئة الله وقُدرته، غير مستقلَّةٍ عنها.

والدَّرجة الأولى من درجتي القدر (قَدْ كَانَ) يُنْكِرُهَا (غُلَاةُ القَدَرِيَّةِ قَدِيمًا)، فكانوا يُنكرون علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالمقادير وكتابته لها، وَمُنْكِرُهَا (اليَوْمَ قَلِيلٌ).

أمَّا الدَّرجة الثَّانية فينكرها (عَامَّةُ القَدَرِيَّةِ) الَّذين يزعمون أنَّ العبد يخلق فِعْلَه، فيقدِّرُه ويشاؤُه ولا يعلمُه الله إلَّا بعد وقوعه! - تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

(وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنَ) المثبتة للقدر، وهم الجبريَّة؛ (حَتَّى سَلَبُوا العَبْدَ قُدْرَتَهُ) ومشيئتَه، وجعلوه مجبورًا على أفعاله، لا ٱختيار له ولا إرادة فيها، وعطَّلوا (أَفْعَالَ اللهِ وَأَحْكَامَهُ) عن (حِكَمِهَا وَمَصَالِحِهَا)؛ إذ يصير ما خوطِب به العبد لا حِكمة فيه ولا مصلحةَ؛ لأنَّ العبد غير مُختارٍ فيما يفعل من الأمر والنَّهي.

۞ **والمقصود في هذه المسائل**: معرفة أصولها، فإنَّ الفِرَق التي تقول بهذه الأقوال قد تتجدد، فهذه المسألة التي ذُكرت عن القدرية أنهم يقولون: إن العبد يخلق فعله، فيُكذِّبون بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ [الصافات: ٩٦]؛ أي أنه خلقكم وخلق أعمالكم، فهذا القول من نسبة الأفعال إلى العبد، وأنه يخلقها هو الذي ملأ ضجيجه الأذان اليوم بما يُسمَّى بـ(قانون الجذب وطاقته)، إذ يزعم أربابه أن العبد إذا استجمع قوته أمكنه أن يصنع لنفسه ما يشاء من الأفعال، فهو يختار قدره الذي يشاءه، فحقيقة قولهم هو قول القدرية هذا.

فينبغي أن ينتبه طالب العلم لأن المقصود من دراسة العقيدة فهم أصولها، حتى يُميز بين الحق والباطل في كل زمان ومكان، فإن الباطل يُغير لبوسه بين زمان وزمان، ومكان ومكان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنْ أُصُولِ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: أَنَّ الدِّينَ وَالإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَوْلُ القَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ القَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالجَوَارِحِ، وَأَنَّ الإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالمَعْصِيَةِ.

وَهُمْ مَعَ ذَٰلِكَ لَا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المَعَاصِي وَالكَبَائِرِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الخَوَارِجُ؛ بَلِ الأُخُوَّةُ الإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ المَعَاصِي؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ فِي آيَةِ القِصَاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۞ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

وَلَا يَسْلُبُونَ الفَاسِقَ المِلِّيَّ ٱسْمَ الإِيمَانِ بِالكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ؛ كَمَا تَقُولُ المُعْتَزِلَةُ؛ بَلِ الفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي ٱسْمِ الإِيمَانِ؛ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي ٱسْمِ الإِيمَانِ المُطْلَقِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**».

وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، فَلَا يُعْطَى الاسْمَ المُطْلَقَ، وَلَا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسْمِ.



قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

لمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من بيان أركان الإيمان؛ شرع يبين حقيقتَه عند أهل السُّنَّة.

فالإيمان له في الشَّرع معنيان:

أحدهما: عامٌّ؛ وهو الدِّين الَّذي بعث الله به محمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وحقيقته شرعًا: التَّصديق الجازم بالله باطنًا وظاهرًا، تعبُّدًا له بالشَّرع المُنَزَّل على محمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على مقام المشاهدة أو المراقبة.

وينتظم في هَٰذِهِ الحقيقة قول السَّلف: (الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ).

والآخر: خاصٌّ؛ وهو الاعتقادات الباطنة، وهَٰذا المعنى هو المراد إذا قُرِن الإيمان بالإسلام والإحسان.

والإيمان بمعناه العامِّ منقسمٌ على القلب واللِّسان والجوارح؛ وإلى ذَٰلِكَ يشير أهل السُّنة بقولهم: (الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ)؛ فالقول: (قَوْلُ القَلْبِ وَاللِّسَانِ)، والعمل: (عَمَلُ القَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالجَوَارِحِ).

فموارد الإيمان باعتبار محلِّه خمسةٌ:

◈ **أوَّلها**: قوْل القلب؛ وهو اعتقاده بالإقرارِ والتَّصديقِ والمعرفة؛ كاعتقاده وجود الملائكة.

◈ **وثانيها**: عمل القلب؛ وهو حركاتُه فيما يريده الله من محبوباته ومراضيه؛ كالخوف، والتَّوكُّل، والرَّجاء.

◈ **وثالثها**: قول اللِّسان؛ وهو نطقُه بالشَّهادتين.

◈ **ورابعهـــا**: عمل اللِّسان؛ وهو ما لا يُؤدَّى من العمل إلَّا به؛ كقراءة القرآن وسائر الأذكار.

◈ **وخامسها**: عمل الجوارح؛ وهو ما يقع بها من الطاعات فعلًا وتركًا.

والإيمان يزيد وينقص؛ وزيادته تكون (بِالطَّاعَةِ)، ونقصانه يكون (بِالمَعْصِيَةِ).

ومَنْ فعل كبيرةً فهو فاسقٌ، ليس بمؤمنٍ كامل الإيمان ولا بكافرٍ؛ بل هو (مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ)، (فَلَا يُعْطَى الاسْمَ المُطْلَقَ) فيقال: مؤمنٌ، (وَلَا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسْمِ) فيُقال: كافرٌ؛ بل يكون مؤمنًا بما عنده من الإيمان، فاسقًا بما أصاب من كبيرةٍ.

و(الأُخُوَّةُ الإِيمَانِيَّةُ) معه ثابتة (مَعَ المَعَاصِي)، لا تزول ولا تنتفي، فهو مع كونه فاعلًا للكبيرة يبقى من إخوان أهل الإيمان، لا (كَمَا) تزعمه (الخَوَارِجُ) الَّذين يُكفِّرون بفعل الكبيرة، ويحكمُون على صاحبها بالخلود في النَّار، ولا (كَمَا) تزعمه (المُعْتَزِلَةُ) الَّذين يخرجون فاعل الكبيرة من الإيمانِ، لكِنَّهم لا يدخِلُونَه الكفر، فيجعلونه في الدُّنيا في مقامٍ آخترعوه، سمَّوه: المنزلةَ بين المنزلتين، ويجعلونه في الآخرة كافرًا مُخلَّدًا في النَّار.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: سَلَامَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كَمَا وَصَفَهُمُ اللهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ۝﴾ [الحشر: ١٠]، وَطَاعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**».

وَيَقْبَلُونَ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ.

فَيُفَضِّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ - وَهُوَ صُلْحُ الحُدَيْبِيَةِ - وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ.

وَيُقَدِّمُونَ المُهَاجِرِينَ عَلَى الأَنْصَارِ.

وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ - وَكَانُوا ثَلَاثَ مِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ -: «**ٱعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**».

وَبِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ؛ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

وَيَشْهَدُونَ بِالجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كَالعَشَرَةِ، وكَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ؛ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَٰذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ.

وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الآثَارُ، وَكَمَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي البَيْعَةِ.

مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدِ ٱخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - بَعْدَ ٱتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ وَسَكَتُوا، أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّم قَوْمٌ عَلِيًّا، وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا؛ لَـٰكِنِ ٱسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ هَـٰذِهِ المَسْأَلَةُ - مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ -؛ لَيْسَتْ مِنَ الأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ المُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

لَـٰكِنَّ المَسْأَلَةَ الَّتِي يُضَلَّلُ المُخَالِفُ فِيهَا: مَسْأَلَةُ الخِلَافَةِ.

وَكَذَٰلِكَ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ الخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةِ؛ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ.

وَيُحِبُّونَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ، وَيَحْفَظُونَ فِيهِمْ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حَيْثُ قَالَ يَوْمَ (غَدِيرِ خُمٍّ): «**أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**».

وَقد قَالَ أَيْضًا لِلْعَبَّاسِ عَمِّهِ - وَقَدِ شَكَا إِلَيْهِ أَنَّ بَعْضَ قُرَيْشٍ يَجْفُو بَنِي هَاشِمٍ - فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ للهِ وَلِقَرَابَتِي**».

وَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ ٱصْطَفَى إِسْمَاعِيلَ، وَٱصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَٱصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَٱصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَٱصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**».

وَيَتَوَلَّوْنَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ فِي الآخِرَةِ؛ خُصُوصًا خَدِيجَةَ أُمَّ أَكْثَرِ أَوْلَادِهِ، وَأَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَعَاضَدَهُ عَلَى أَمْرِهِ، وَكَانَ لَهَا مِنْهُ الْمَنْزِلَةُ العَالِيَةُ.

وَالصِّدِّيقَةَ بِنْتَ الصِّدِّيقِ الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**».

وَيَتَبَرَّؤُونَ مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ، وَطَرِيقَةِ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ يُؤْذُونَ أَهْلَ البَيْتِ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ.

وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَٰذِهِ الآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَعَامَّةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ؛ إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ.

وَهُمْ مَعَ ذَٰلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ؛ بَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا صَدَرَ مِنْهُمْ - إِنْ صَدَرَ -، حَتَّى إِنَّهُمْ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مِنَ الحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّهُمْ خَيْرُ القُرُونِ، وَأَنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ.

ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ عَنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ؛ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوْ ٱبْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ المُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ الأُمُورُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ؛ إِنْ أَصَابُوا فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَئُوا فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالخَطَأُ مَغْفُورٌ؟!

ثُمَّ القَدْرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ: قَلِيلٌ نَزْرٌ، مَغْمُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ القَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ؛ مِنَ الإِيمَانِ باللهِ وَرَسُولِهِ، وَالجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالهِجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالعِلْمِ النَّافِعِ، وَالعَمَلِ الصَّالِحِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيرَةِ القَوْمِ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ وَبَصِيرَةٍ، وَمَا مَنَّ اللهُ بِهِ عَلَيْهِم مِنَ الفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ؛ لَا كَانَ وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمْ هُمُ الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الأُمَّةِ، الَّتِي هِيَ خَيْرُ الأُمَمِ، وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ تَعَالَى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى (مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: سَلَامَةَ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)، ممتثلين ما أمرهم الله به، فيقبلون ما في الكتاب والسُّنَّة (مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ)، ويُقرون بما لهم من الخصائص والمزايا.

و(يُفَضِّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ - وَهُوَ صُلْحُ الحُدَيْبِيَةِ - وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ).

(وَيُقَدِّمُونَ المُهَاجِرِينَ عَلَى الأَنْصَارِ).

(وَيُؤْمِنُونَ) بفضيلة (أَهْلِ بَدْرٍ)، وأنَّ الله قال لهم: («**ٱعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»). متَّفقٌ عليه من حديث عليٍّ.

و(أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)، وهم أهل بيعة الرِّضوان عام الحديبية.

(وَيَشْهَدُونَ بِالجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ كَالعَشَرَةِ) المُبَشَّرين بها، وهم: الخلفاء الأربعةُ، وسعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ، والزُّبير بنُ العوَّام، وطلحة بن عُبيدِ الله، وأبو عبيدةَ عامرُ بنُ الجرَّاح، وعبد الرَّحْمَٰنِ بن عوفٍ، وسعيدُ بنُ زيد بن عمرو بن نفيلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وخُصَّ هَٰؤُلَاءِ باسم العشرة المبشَّرين بالجنَّة وإن كان غيرهم من الصَّحابة بُشِّر بها أيضًا (كَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ) وغيره؛ لورود بشارتهم بالجنَّة في حديثٍ واحد، فسُمُّوا العشرةَ المُبَشَّرَين بالجنَّة.

ويعتقد أهل السُّنَّة أنَّ ترتيب الخلفاء الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة؛ فأفضلهم أبو بكرٍ، ثمَّ عمرُ، ثم عثمانُ، ثمَّ عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وفي المفاضلة بين عثمانَ وعليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا خلافٌ قديمٌ، ثمَّ (ٱسْتَقَرَّ) الأمرُ عندَ (أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ) على (عَلِيٍّ) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في الفضل، فصاروا في فضلهم نسقًا كترتيبهم في الخلافة.

(وَإِنْ كَانَتْ هَٰذِهِ المَسْأَلَةُ) - وهي مسألةُ المفاضلةِ بين عثمانَ وعليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا - (لَيْسَتْ مِنَ الأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ فِيهَا المُخَالِفُ)، ولَٰكِن الَّذي (يُضَلَّلُ) فيه المخالف هو ترتيبهم في (الخِلَافَةِ).

والفرق بين المسألتين: ٱنعقاد إجماع الصَّحابة على ترتيب الخلافة، وأمَّا مسألة المفاضلة فبقيت فيهم وفي مَنْ بعدهم من التَّابعين، ثمَّ ٱستقرَّ قول أهل السُّنَّة على تقديم عثمانَ على عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في الفضلِ، فهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

فيؤمنون بما يتعلَّق في الخلافة (أَنَّ الخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ).

(وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةِ؛ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ).

(وَيُحِبُّ) أهل السنة والجماعة (أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ)، **وأهلُ بيتِه** – في أصحِّ الأقوال – هم الَّذين حُرِّمت عليهمُ الصَّدقة، وهم بنو هاشمٍ وزوجاتُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

آل النَّبيِّ هـمُ الذيـن تحـرمُ ... عليهمُ الزكـاةُ والحصْـرَ اعلموا
في هاشـمٍ ومن له من الولـدْ ... وكـلِّ زوجٍ للنبيِّ لم تُـرَدْ

ولأجل ما كان للأزواج من مقامٍ كريمٍ عند النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفردهمُ المصنِّف بالذِّكْر فقال: (وَيَتَوَلَّوْنَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ...) إلى آخره.

(وَيَتَبَرَّأ) أهل السنة والجماعة (مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ) و(النَّوَاصِبِ)، فإنَّ الرَّوافض (يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ)، ويُعظِّمون بعض آل بيت النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وطريقة النَّواصب أذيَّةُ أهل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما أنَّهم يسبُّون غيرهم من الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ بل يُكفِّرون كثيرًا منهم.

وما (شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ) من الاختلاف وما جرى في زمانهم من فتنةٍ؛ فإنَّه يُمسَك عنه عند أهل السُّنة والجماعة، ولا يُسعَى في بثِّه وإشاعته؛ تعظيمًا لمقامهم، وحفظًا للألسنة من الوقوع فيهم بشيء من ثلب أو قدحٍ، والسَّاعي في ذَٰلِكَ القائمُ به ساعٍ في طريق ضلالةٍ، وهو زائغٌ عند أهل السُّنَّة والجماعة.

(وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَٰذِهِ الآثَارَ المَرْوِيَّةَ فِي) مساوئ الصَّحابة **ثلاثةُ أقسامٍ**:

القسم الأول: (مَا هُوَ كَذِبٌ) في نفسه؛ فلا يثبتُ البتَّة.

والقسم الثاني: (مَا زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ)، وغُيِّر عن وجهه.

وهَٰذَان النَّوعان هما أكثر المنقول في كتب التَّاريخ والأخبار، فإنَّ الغالب فيها ذِكْر الكذب أو المحوَّل عن وجهه، فانحطَّت رتبتُها في نقل الوقائع، ومنها خلافُ الصَّحابة وما شجر بينهم عن رتبة كتب السُّنن والآثار.

فالمعوَّل عليه في نقْل ما وقع بينهم إنِ ٱحتيج إليه هو كُتب السُّنن والآثار، لا كُتُب التَّواريخ والأخبار.

والقسم الثَّالث: صحيحٌ عنهم، وأكثره يُروى في كتب السُّنن والآثار، لا التَّواريخ والأخبار، و(هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ؛ إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ)، فهم بين الأجرين والأجر.

ولا يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أبدًا أنَّ أحدًا (مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ) من الذُّنوب، أي: محفوظٌ منها، (بَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ) الوقوع فيها، وتوجد الذُّنوب منهم، لَٰكِن لهم من مُوجِبَات المغفرة ما ليس لغيرهم؛ فإنهم خُصُّوا بصحبة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانوا معه في نصرة الإسلام والجهاد في سبيل الله.

وإذا (صَدَرَ عَنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ) ماحيةٍ، (أَوْ غُفِرَ لَهُ)؛ بِمَا له من (فَضْلِ سَابِقَتِهِ) في الإسلام، (أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوْ ٱبْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ)، وَ(إِذَا كَانَ هَٰذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ) المجزوم صدُورها عنهم؛ (فَكَيْفَ الْأُمُورُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ).

ذم ذكر المصنف أن (القَدْرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ) هو (قَلِيلٌ نَزْرٌ، مَغْمُورٌ فِي) جانب فضائلهم (وَمَحَاسِنِهِمْ) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

وأنَّ (مَنْ نَظَرَ فِي) أخبار الصَّحابة وسِيَرهم (عَلِمَ أَنَّهُمْ خَيْرُ) النَّاس (بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ)، وأنَّه لم يأتِ بعد الأنبياء والمرسلين أحدٌ أفضلُ من صحابة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ: التَّصْدِيقُ بِكَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ، وَمَا يُجْرِي اللهُ عَلَى أَيْدِيهِم مِنْ خَوَارِقِ العَادَاتِ، فِي أَنْوَاعِ العُلُومِ وَالمُكَاشَفَاتِ، وَأَنْوَاعِ القُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرَاتِ؛ كَالمَأْثُورِ عَنْ سَالِفِ الأُمَمِ فِي سُورَةِ الكَهْفِ وَغَيْرِهَا، وَعَنْ صَدْرِ هَٰذِهِ الأُمَّةِ؛ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ قُرُونِ الأُمَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.



قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجملة أن (مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ) والجماعة: (التَّصْدِيقُ بِكَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ).

والكرامات: جمع كرامةٍ؛ وهي آيةٌ عظيمةٌ تدلُّ على صلاح العبد، ولا تقترن بدعوى النُّبوَّة.

والأولياء: جمع وليٍّ؛ وهو شرعًا: كلُّ مؤمنٍ تقيٍّ.

وأحسن ما قيل في حده قول ابن أبي العز في «شرح الطحاوية»: إذ قال: «الولي هو من والى الله بموافقة محبوباته والتقرب إليه بمرضاته».

أمَّا **الوليُّ في ٱصطلاح علماء العقيدة فهو**: كلُّ مؤمنٍ تقيٍّ غيرِ نبيٍّ.

فاسم (الوليِّ) **له معنيان**:

أحدهما: شرعيٌّ؛ يعم النبي فمن دونه.

والآخر: اصطلاحيٌّ؛ لا يدخل فيه النبي، فيختص بمن دونه.

والمعنى الاصطلاحي هو المراد عند الكلام على كرامات الأولياء.

واُحتيج إلى هَـٰذِهِ المواضعة الاصطلاحيَّة للتَّفريق بين دلائل النُّبوَّة وكرامات الأولياء.

وكرامات الأولياء نوعان – أشار إليهما المصنِّف:

أحدهما: كرامةٌ تتعلَّق بـ(أَنْوَاعِ العُلُومِ وَالمُكَاشَفَاتِ).

والآخر: كرامةٌ تتعلَّق بـ(أَنْوَاعِ القُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرَاتِ).

وأهل السُّنَّة يثبتون للأولياء الكراماتِ، ويُنَزِّهونهم عمَّا يُدَّعى زورًا من الخرافات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

ثُمَّ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: ٱتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَٱتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَٱتِّبَاعُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيثُ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الكَلَامِ: كَلَامُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ: هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَيُؤْثِرُونَ كَلَامَ اللهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيُقَدِّمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ.

وَلِهَذَا سُمُّوا (أَهْلَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).

وَسُمُّوا (أَهْلَ الجَمَاعَةِ)؛ لأَنَّ الجَمَاعَةَ هِيَ الاجْتِمَاعُ، وَضِدُّهَا الفُرْقَةُ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الجَمَاعَةِ قَدْ صَارَ ٱسْمًا لِنَفْسِ القَوْمِ المُجْتَمِعِينَ.

وَالإِجْمَاعُ هُوَ الأَصْلُ الثَّالِثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ.

وَهُمْ يَزِنُونَ بِهَذِهِ الأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ؛ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ؛ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ.

وَالإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الاخْتِلَافُ، وَٱنْتَشَرَتِ الأُمَّةُ.



قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذِهِ الجملة طريقَ أهل السُّنَّة الكلِّيَّ في أخذ دينهم، وأنَّ من طريقتهم: (ٱتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ) باطنا وظاهرا، (وَٱتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ) (مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ)، واتباع وصية رَسُولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في أمره بالتَّمسُّك بسنته، وسُنَّة الخلفاء الرَّاشدين المهديِّين، ومجانبةُ محدثات الأمورِ؛ لأنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ.

وأنَّهم (يَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الكَلَامِ: كَلَامُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ: هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)، ولأجل هَٰذَا آثروا (كَلَامَ اللهِ عَلَى) كلام غيره، وقدَّموا (هَدْيَ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَى هَدْيِ) غيرِه، فـ(سُمُّوا (أَهْلَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ))؛ لأخذهم بهَٰذَين الأصلين، (وَسُمُّوا (أَهْلَ الجَمَاعَةِ)) لاجتماعهم؛ (لأَنَّ الجَمَاعَةَ هِيَ الاجْتِمَاعُ، وَضِدُّهَا الفُرْقَةُ).

(وَالإِجْمَاعُ هُوَ الأَصْلُ الثَّالِثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ)، **وحقيقته شرعًا**: ٱتِّفاق مجتهدي عصرٍ من عصور أمَّة محمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعد وفاته على حُكمٍ شرعيٍّ.

(وَهُمْ يَزِنُونَ) بالقرآن والسُّنَّة والإجماع (جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ؛ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ)، فلا يزنون الخلقَ بالصُّور والأموال، وإنَّما يَزِنُون أحوال الخلق بالكتاب والسُّنَّة والإجماع.

ثم ذكر المصنف أن (الإِجْمَاعَ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الاخْتِلَافُ، وَٱنْتَشَرَتِ الأُمَّةُ)؛ **والسَّلف الصَّالح** المرادون هنا هم: الصَّحابة، والتَّابعون، وأتباع التَّابعين.

وليس مراد المصنِّف إذْ ذَكَرَ ذَٰلِكَ نفيَ إمكانِ وقوع الإجماع بعدهم، ولَٰكِنَّ المقصود تعذُّر العلمِ به ومشقَّة ذَٰلِكَ غالبًا؛ لأنَّ القلوب في عهد السَّلف كانت نقيَّةً، والعلومَ في نفوسِهم كانت قويَّةً، فكان ذَٰلِكَ أدعى للوقوف على الإجماع، ثمَّ تغيَّرتِ الأمَّة بعدهم؛ فصار حصول الإجماع عسيرًا، لكِنَّه ليس ممتنعًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

ثُمَّ هُمْ مَعَ هَٰذِهِ الأُصُولِ يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ؛ عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ.

وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ الحَجِّ وَالجِهَادِ، وَالجُمَعِ وَالأَعْيَادِ؛ مَعَ الأُمَرَاءِ أَبْرَارًا كَانُوا أَوْ فُجَّارًا، وَيُحَافِظُونَ عَلَى الجَمَاعَاتِ.

وَيَدِينُونَ بِالنَّصِيحَةِ لِلْأُمَّةِ.

وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ؛ كَمَثَلِ الجَسَدِ الوَاحِدِ: إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالحُمَّى وَالسَّهَرِ**».

وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ البَلَاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ، وَالرِّضَا بِمُرِّ القَضَاءِ.

وَيَدْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ، وَمَحَاسِنِ الأَعْمَالِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا: أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**».

وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ.

وَيَأْمُرُونَ بِبِرِّ الوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الجِوَارِ، وَالإِحْسَانِ إِلَى اليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالرِّفْقِ بِالمَمْلُوكِ.

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الفَخْرِ، وَالخُيَلَاءِ، وَالبَغْيِ، وَالاسْتِطَالَةِ عَلَى الخَلْقِ؛ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَيَأْمُرُونَ بِمَعَالِي الأَخْلَاقِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسَافِهَا.

وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ مِنْ هَٰذَا أَوْ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

وَطَرِيقَتُهُمْ هِيَ دِينُ الإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لَكِنْ لَمَّا أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي**»؛ صَارَ المُتَمَسِّكُونَ بِالإِسْلَامِ المَحْضِ الخَالِصِ عَنِ الشَّوْبِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ.

وَفِيهِمُ الصِّدِّيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَمِنْهُمْ أَعْلَامُ الهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، أُولُو المَنَاقِبِ المَأْثُورَةِ، وَالفَضَائِلِ المَذْكُورَةِ، وَفِيهِمُ الأَبْدَالُ، وَمِنْهُمُ الأَئِمَّةُ، الَّذِينَ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهُمُ الطَّائِفَةُ المَنْصُورَةُ الَّتِي قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ؛ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**».

فَنَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ، وَأَلَّا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، وَيَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْهُ رَحْمَةً، إِنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.



قَالَ الشَّارِحُ وفّقه الله:

ذكـر المصـنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هـذه الجملـة أنَّ مـن طريقـة أهـل السُّـنَّة والجماعـة وأخلاقهـم: الأمـرُ بـالمعروف والنَّهـي عـن المنكـر (عَـلَى مَـا تُوجِبُـهُ الـشَّرِيعَة)؛ أي: بحسب الأمر الدِّينيِّ، لا بحسب الرَّأي والهوى.

وأنَّهـم (يَرَوْنَ إِقَامَةَ) الشَّـعائر الظَّـاهرة كـ(الحَجِّ وَالجِهَـادِ، وَالجُمَـعِ وَالأَعْيَـادِ؛ مَـعَ) أمرائهم الأبرار منهم والفُجَّار، فيشاركونهم في الخير، ويفارقونهم في الشَّرِّ، ويحفظون الأخوَّة الإيمانيَّة، والحميَّة الإسلاميَّة للمؤمنين جميعًا، (وَيَدِينُونَ بِالنَّصِيحَةِ) لهم.

(وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ البَلَاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ، وَالرِّضَا بِمُرِّ القَضَاءِ).

(وَيَـدْعُونَ إِلَى مَكَـارِمِ الأَخْـلَاقِ، وَمَحَاسِنِ الأَعْـمَالِ)؛ كصلةِ مَنْ قطعك، وإعطاءِ المحروم، والعفوِ عنِ الظَّالم.

(وَيَـأْمُرُونَ بِـبِرِّ الوَالِـدَيْنِ، وَصِـلَةِ الأَرْحَـامِ، وَحُسْـنِ الجِوَارِ، وَالإِحْسَـانِ إِلَى اليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَٱبْنِ السَّبِيلِ، وَالرِّفْقِ بِالمَمْلُوكِ).

(وَيَنْهَـوْنَ عَـنِ الفَخْـرِ، وَالخُـيَلَاءِ، وَالبَغْـيِ، وَالاسْـتِطَالَةِ عَـلَى الخَلْـقِ؛ بِحَـقٍّ أَوْ بِغَـيْرِ حَقٍّ)، وغيرها من أخلاق الظُّلم والبطْشِ.

والاستطالة على الخلق: هي التَّرفُّع عليهم، وٱحتقارُهم والوقيعة فيهم؛ فإن كان المستطيل ٱستطالَ بحقٍّ فقدِ ٱفتخرَ، وإن كـان ٱستطال بغير حقٍّ فقـد بغـى، وكلاهما خُلُقٌ مُحرَّمٌ.

(وَيَأْمُرُونَ بِمَعَالِي الأَخْلَاقِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسَافِهَا)؛ أي رديئها.

فلأهل السُّنَّة والجماعة من محاسن الأقوال والأعمال ما يقرنون به محاسن الاعتقادات، فاسم أهل السنة والجماعة يصدق على المرء بقدر حظه من أخذه بهذه الأصول، وينقص منه اسم السنة والجماعة على قدر ما يُضيع من هذه الأصول.

ثم ذكر أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة هم في أقوالهم وأفعالهم ممَّا ذكره المصنِّف وما لم يذكره هم (مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَطَرِيقَتُهُمْ هِيَ دِينُ الإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وقد أخبر صلوات الله وسلامُه عليه (أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ)، وهَذِهِ الجماعة هي المتمسِّكة (بِالإِسْلَامِ المَحْضِ الخَالِصِ عَنِ الشَّوْبِ) مما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان عليه أصحابه، وأشار إلى هذا المعنى السفاريني في دُرته فقال:

اعلم هُديت أنَّه جاء ... عن النبي المصطفى خيرِ
بأن ذي الأمة سوف ... بضعًا وسبعين اعتقادًا
ما كان في نهج النبي ... وصحبه من غير زيغ أو
وليس هذا الوصف جزمًا ... في فرقةٍ إلا على أهل

أي إلا على الآخذين بالأثر السائرين على ما كان عليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه رضي الله عنهم وجعلنا وإياكم معهم.

ثم ذكر أنَّ في أهل السُّنَّة والجماعة بحمد الله: (الصِّدِّيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَمِنْهُمْ أَعْلَامُ الهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، أُولُو المَنَاقِبِ المَأْثُورَةِ، وَالفَضَائِلِ المَذْكُورَةِ، وَفِيهِمُ **الأَبْدَالُ**)؛ وهمُ القائمون بنُصرة الدِّين، فيخلُفُ بعضهم

بعضًا فيه، فإذا ماتَ أحدٌ منهم أقام الله غيره، هَٰذَا هو المعنى المحقَّقُ للأبدال دون غيره من المعاني المدَّعاة.

(وَمِنْهُمُ الأَئِمَّةُ، الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهُمُ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ الَّتي قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ؛ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»). متَّفقٌ عليه من حديث معاويةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بنحوه، ففي أهل السُّنَّة بحمد الله كلُّ فضيلةٍ، وهم برآء من كلِّ رذيلةٍ.

فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأسمائه الحُسنى وصفاته العلا أن يحيينا على الإسلام والسُّنَّة، وأن يُميتنا على الإسلام والسُّنَّة.

وهَٰذَا آخر البيان على هَٰذَا الكتاب بما يناسب المقام.



الكشاف

(المستوى الثاني)